

دراسات في

علم الاجتماع

دكتور
محمد عارف عيسى

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
بجامعة الكويت - الكويت

١٩٨٦

دار المعرفة الجامعية
الرياض - الكويت



دراسات في

علم الاجتماع

دكتور
محمد عارف عيسى
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
في كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٦.

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع بورس - الإسكندرية

مقدمة

يتقدم الإنسان منذ مطلع القرن العشرين في محاولته العلمية لفهم مجتمعه الإنسان . ولا زالت أمامه جهود كثيرة لا بد أن يبذلها ليلبغ بالنسبة للمجتمع ما بلغه بالنسبة للعالم الطبيعي . ويتوقف قدر كبير من هذه الجهود على نجاح علم الاجتماع في فهم الحقيقة الاجتماعية وتحديد أبعادها ، وتطويع هذا الفهم لابتكار تكنولوجيا اجتماعية تعبر وتسر طريق الإنسان في عالم الإنسان . كما أن تعقد حياة المجتمع الحديث وثقافته وعلاقاتها واتساع مداها ، ألقي على علم الاجتماع مسؤولية التقريب بين المتباعدين والتوفيق بين المتصارعين بإزالة الجفوة التي صنعتها التخصص ومواجهة الانعزالية التي تنمو مع نمو الحياة الحضرية .

إن خبرة الفرد في المجتمع الحديث المتراعى الأطراف ، تقتصر على عدد قليل من الناس ، بل إن عددا كبيرا من الأفراد قد ينفلقون داخل جماعة واحدة ويتعزلون بذلك عن كل أعضاء المجتمع . والمجتمع المعاصر ينقسم بطبيعته إلى أقسام سكانية ومهنية متعددة ، قد يتاح للفرد أن يخبر بعضها عن قرب ، ولكنه لن يستطيع مدى حياته أن يخبر كل هذه الأقسام . ولذلك يظل الفرد بعيدا عن أغلب مواطنيه ، لا يعرف دوافعهم أو نظرتهم أو طريقتهم في الحياة ، ولا التقسيم التي تسيطر على سلوكهم الاجتماعي . ومهما كانت ايدولوجية المجتمع واحدة ، إلا أنها تتعدل في أقسام المجتمع الواحد ، وتليس رداء كل جماعة بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز في الحياة . وفي أجل هذا كان علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة ، فهو وحده الذي يقدم

صورة متكاملة لحياة المجتمع ، ويعطى اهمية للمسائل المتعلقة بالاختلافات
والتشابهات، ويحاول أن يتعمق اتجاهات الفعل الاجتماعي والعبور المختلفة
للعلاقات الاجتماعية التي تترتب على ذلك .

إن علم الاجتماع يحاول أن يمد بصره بعيدا ليدرك ابعاد السلوك الاجتماعي
وأهدافه ووسائله . فمن طريقه يستطيع الفرد في المجتمع أن يكون على علم
بما يجري في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين او في جماعات اخرى قد
لا يقيم له طوال حياته ان ينتمى إليها او أن تكون له بها صلات . وإذن
فعلم الاجتماع ينمى التكامل الاجتماعي ، وهو لذلك عنوان وحدة المجتمع .

هذا إلى ان علم الاجتماع يستطيع ان يقدم معاونة جوهرية في تحديد
الأهداف التي يمكن الاتفاق عليها ، ويمكنه ان يرسم الوسائل الناجحة لبلوغها،
ويظهر ذلك واضحا من ان السياسات الاجتماعية في مجتمع يتغير باستمرار
لا يمكن ان تقوم على اساس من العادة او العاطفة ، ولن يتسنى لمشتغل
بالسياسة الاجتماعية العامة ان ينجح في مهمته ، إلا إذا كان لديه قدر كاف
من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاقتصادي والاجتماعي ،
وخاصة في مثل هذا المجتمع . ومن الضروري للمخطط ان يعلم على وجه
الدقة معوقات التغير وعوامل التأخير التي قد تلبس ثيابا تضلل ، فتساير في
الظواهر وتغرب في واقع الأمر .

وبعد ... لقد حاولت في هذا الكتاب ان اتقدم خطوة اخرى بعد
« مقدمة في علم الاجتماع » في طريق استكمال مقومات علم الاجتماع الاساسية
ليكون مرجعا للطالب وعونا للقارئ في فهم المجتمع الذي نعيش فيه وقد

عرضت من أجل ذلك ما تصوره ضروريا في ضوء تقدم علم الاجتماع في مجتمعا . . .

ولقد استيقيت بعض فصول « المقدمة » وضمنتها صلب الكتاب وأدخلت عليها تعديلات جوهرية ، اللهم إلا الفصل الأول والثاني عشر والخامس عشر والخاتمة . وحرصت أن تكون بقية الفصول شاملة للتاريخ والنظرية والمنهج والموضوعات الهامة التي صارت محل اتفاق بين عدد كبير من علماء الاجتماع . ولكنني لم أعرض لموضوعين هامين ، هما النظام السياسي والنظام الديني ، واكتفيت بالإشارات المتعددة لهما ، التي وردت في أكثر من موضع عند مناقشة الموضوعات الأخرى المرتبطة بها .

إن من يكتب في العلم ، لا يكتب آخر كلمة فيه ، لأن العلم يتقدم دائما عن طريق الإضافات التي يضيفها الباحثون الذين يتجددون ويتعاقبون باستمرار . وبدون هذا التجديد والتعاقب يتجمد التراث الثقافي وتتوقف خصوبة العلم . ومن أجل هذا سأرحب بكل نقد بناء ، لأنني اعتبر هذا النوع من النقد جزءاً متما لرسالة العلم .

إن المرء لا يستطيع أن يعلم على وجه الدقة ، ما الذي شكل تفكيره وحدده ، لأنه من الصعب تتبع كل الخيوط التي تشابكت وتفاعلت خلال سنوات طويلة بطرق متعددة ، حتى بلورت هذا الاتجاه أو ذلك . ولكن مهما كانت الرؤية عسيرة ، فأنني أرى مصباحاً على الطريق : رائد وأستاذ الدكتور محمد ثابت الفتندى ، بدونه ، تعثر طريقى إلى ذاتي وإلى علم « المجتمع » ، وبمحبته عرفت الفضل والصفاء . لقد اشترك هو والأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر ، إيجابيا في رعاية أول تقدم علمي أحرزته ، إشرافاً وتوجيهاً ، وسوف

أنزل ذاكرا لهما مواقف لا تنمى . أما الأستاذ الدكتور على سامي النشار فهو
لى المعلم العبدىق .

الفصل الأول

ميدان علم الاجتماع

أول من استخدم كلمة علم الاجتماع *Sociology* هو أوجيست كومت في عام ١٨٣٩ . وكان يريد أن يسمى العلم الجديد « الفيزياء الاجتماعية » ، ولكنه عدل عن هذه التسمية بعد أن شرع العالم البلجيكي أدولف إكستليه Adolphe Quetelet ، في إجراء دراسات إحصائية عن المجتمع ، وسمى محاولته هذه « الفيزياء الاجتماعية » . وجدير بالذكر أن كومت أدرك منذ عام ١٨٢٢ ، مع « سان سيمون » ضرورة هذا العلم الجديد ، فكتب في « السياسة الوضعية » يقول « لدينا الآن فيزياء فلكية ، وفيزياء أرضية ، آلية أو كيميائية ، ولدينا فيزياء نباتية وفيزياء حيوانية ، ولكننا لا نزال في حاجة إلى فيزياء أخرى وأخيرة ، « الفيزياء الاجتماعية » لنستكمل نسق معرفتنا بالطبيعة . وأننى أعنى بالفيزياء الاجتماعية ، العلم الذى تكون دراسته الظواهر الاجتماعية في موضوعية ، على أن ينظر إلى هذه الظواهر بنفس الروح التى ينظر بها إلى الظواهر الفلكية أو الطبيعية أو الكيميائية أو التسولوجية . ومعنى آخر تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين لا تتغير ، يكون إكتشافها هو الموضوع الأساسى للاستقصاء ... (١) »

أما كلمة علم الاجتماع باللغة الإنجليزية فهي خليط من أصل لاتيني ويوناني . كما أن جزئها المكونين "لها يصفان ما يحاول العلم الجديد أن يشرحه . فكلمة Logy تشير إلى أو تتضمن دراسة على مستوى عال ، بينما تشير كلمة Socio إلى المجتمع . وهكذا يعنى علم الاجتماع من الناحية الاشتقاقية ، دراسة المجتمع على مستوى عال من التجريد والتعميم .

تعريف علم الاجتماع :

التعريف السابق لعلم الاجتماع ، يفترض أن الباحث أو القارئ يعلم ما هو المجتمع ، الذى هو الآخر فى حاجة إلى تعريف . ومن أجل هذا ظهرت مشكلة تعريف علم الاجتماع منذ اليوم الأول لنشأته . ولم يكن التعريف سهلاً أو أمراً يمكن الاتفاق عليه دون جدل ، ذلك لأن تعريف علم الاجتماع مرتبط ارتباطاً تاماً بموضوعه ومنهجه ، بل وبملاقاته غيره من العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية . وقد ترتب على ذلك أن تعددت تعاريف علم الاجتماع بقعدد العلماء ، وبعدد النظريات والمذاهب التى اتجهت وجهات متعارضة فى تحديد الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها . وخير تعريف إذن لعلم الاجتماع إنما نستنبطه من مجرى التاريخ ، لأن علم الاجتماع جزء من التطور الفكرى الكبير الذى مر من الدين خلال الفلسفة إلى العلم . وهذا يبدو بوضوح من أن هناك خصائص معينة فى علم الاجتماع الحديث ، لا يمكن فهمها ، إلا بردها إلى ظروف نشأته الأولى . والقول المأثور ، بأن العلم يبنى نفسه مبتعداً عن الفلسفة ، يأخذ العلوم الطبيعية مثلاً على ذلك . وهى العلوم التى كانت طليعة التفكير العلمى المنفصل عن التفكير الفلسفى . وقد أصبح هذا القول حقيقة تترك آثارها على كل العلوم الاجتماعية ، فى ذلك علم الاجتماع . فإذا اكتشفنا العلاقات الأثرية لعلم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ،

وإذا اكتشفنا ارتباطه بالحركات العقلية والإيدولوجية التي انبثق منها تاريخياً -
أمكننا أن نقرب من رسم الحدود للمنطقة التي يطالب علم الاجتماع أن يختص
بها . وبالتالي يمكن أن نصل إلى تعريف دقيق له .

ومن المفيد هنا أن نستعرض عددا من تعريفات علم الاجتماع التي تتبع
من إطارات مختلفة من المفاهيم العامة في النظرية السوسيولوجية ، والتي تصور
في نفس الوقت مدى التقارب الذي يتجه إليه علماء الاجتماع في بعض المسائل
الأولية كتعريف العلم :

١ - مال كثير من علماء الاجتماع منذ ظهور علم الاجتماع حتى اليوم ،
إلى تعريف مختصر وهو أن علم الاجتماع « علم المجتمع » باعتبار أن المجتمع
عبارة عن سلوك أى جماعة مكونة من أعضاء (كائنات) يحيون حياة متسائدة
ووسيلتهم إلى ذلك التفاعل والعلاقات المتبادلة . وعلى ذلك يكون موضوع
علم الاجتماع دراسة السلوك الإجتماعى الإنسانى مع التأكيد على أهمية التفاعل
الإنسانى الذى يعبر عن سلوك الإنسان فى علاقته بإنسان آخر ، ولهذا يميل
من يؤيد هذا التفسير إلى تعريف علم الاجتماع بصورة أكثر تحديدا على أنه
« مجموعة من التعميمات المترابطة تدور حول السلوك الإجتماعى الإنسانى
الذى نصل إليه عن طريق استخدام المناهج العلمية »

وحجة المؤيدين لهذا التعريف تقوم على أن العلوم جميعا تدرس السلوك وما
يترتب عليه من نتائج أو تسجيلات (الثقافة) . وكل علم يأخذ اسمه الذى
يعرف به من نط السلوك الذى يهتم بدراسته . وغير صحيح تلك الفقرة التي
يحاول البعض أن يقيما بين العلوم التي تدرس السلوك (العلوم السلوكية) أو
العلوم التي تدرس المادة ، وكل ما فى الأمر أن العلماء الاجتماعيين يدرسون
السلوك الماضى (القديم) الذى ينمكس فى الثقافة ، والسلوك المعاصر الذى يلاحظه

النوعان من السلوك الموضوعات الإنشائية في الدراسة السوسولوجية (١).

وربما كان جورج لندبرج من أبرز من يأخذ بهذا التعريف . ويتضح من مناقشته ، أنه يزعم أن العلوم الاجتماعية ، و علم الاجتماع ، بصفة خاصة لا تفرق عن العلم الطبيعي ، ومن أجل هذا كانت مناهج هذا العلم الأخير صالحة للتطبيق في ميدان علم الاجتماع ، كما أنه من الممكن استعارة المصطلحات والمفاهيم العامة والاتجاهات النظرية للعلوم الطبيعية واستخدامها ، مع جعلها ملاءمة (نمط السلوك) الذي يعالجه علم الاجتماع ، وإذن فعلم الاجتماع في نظر لندبرج والمؤيدين للاتجاه الوضعي عامة ، علم طبيعي مثل الطبيعة والكيمياء . ومع ذلك يبرز تعريف لندبرج عدة عناصر هامة يهتم لها علم الاجتماع . بفض النظر عن المنهج أو طريقة المعالجة . وهي الجماعة كوحدة أساسية في التحليل ، والسلوك الذي يعبر عن تساند علاقات أعضاء الجماعة ، والتفاعل الذي هو شرط التعرف على السلوك المكون للظاهرة الاجتماعية .

٢- ويعرف أوجيرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff علم الاجتماع من خلال مناقشتها للتعريف الموجز له ، و بأنه الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية . فيقولان ، إن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل ، والتفاعل يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي ، الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء كثيرة كاللبنان والموسيقى والأخلاق والآلات . أي إلى خلق الثقافة . وما دام علم الاجتماع يدرس هذا كله فانه صالح لأن يكون علما عاما يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة . (٢)

1 — Lundberg; Schrag; Larsen; Sociology, New York., 1958, PP. 6 - 7

2 — C arn; Nimkoff, A Handbook of Sociolgy, london, 1960, PP. 13 - 15

وواضح أن اجبرن ونيمكوف يتفقان مع لندبرج في أهمية الجماعة والتفاعل ، ولكنها يضيفان التنظيم الإجتماعى ، كما أنها يتفقان معه أيضا في اعتبار الثقافة (نتيجة التفاعل المنتظم) جزءا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، موضوع علم الاجتماع . ولذلك يمكن القول أن الفرق بين التعريفين السابقين فرق لا يكاد أن يذكر .

٣ - أما التعريف الذى يرتضيه « سوروكين Sorokin والذى عرضنا له في الفصل الثالث فيبدو منه أن سوروكين يرى أن علم الاجتماع علم عام وخاص في نفس الوقت . فهو عام لأنه يدرس الخصائص العامة للعالم الاجتماعى الثقافى ككل، وهو خاص لأن دراسة هذه الخصائص تقتضى تخصصا لا يقل عن تخصص علم الطبيعة أو علم الاقتصاد ومن أجل طبيعة علم الاجتماع التعميمية فإنه ينقسم إلى علوم اجتماع خاصة ، يتناول كل منها نوعا معينا من الظواهر يركز على دراستها وفى الذهن دائما ترابط الظواهر وتساندها . ويرى سوروكين أن تعريف علم الاجتماع بالصورة التى ارتضاها هو التعريف المنطوق الواقعى ، ولذلك فإنه يعتقد أن التعريفات الأخرى كالقول بأن علم الاجتماع علم الثقافة أو المجتمع أو العلاقات الإنسانية أو التفاعل الاجتماعى أو صور العلاقات الاجتماعية، تعريفات غير دقيقة ، لأنها لا تبرز الخصائص المميزة لعلم الاجتماع، كما أنها لا تحدد مكانه بالدقة من العلوم الاجتماعية الأخرى (١) وفى موضع آخر يرى سوروكين أن الحقيقة الاجتماعية البنائية ذات أبعاد وأجزاء متداخلة هى الشخصية والثقافة والمجتمع ، ومن ثم بنى تحليله لعلم الاجتماع على دراسة بناء هذه الأجزاء وتغيرها وعلاقتها كل بالآخر ومدى التأثيرات المتبادلة بينها .

من هذا نقبين أن سوروكن يرى أن العالم الاجتماعى الثقافى موضوع علم الاجتماع يتكون من هذه الحقيقة الثلاثية الأطراف، وأن دراستها من الناحية البنائية والوظيفية والدينامية، هى التى تميز علم الاجتماع كعلم عام وخاص فى نفس الوقت . وإذن سوروكن يرى أن تكون دراسة الثقافة جزءاً لا يتجزأ من علم الاجتماع .

٤ - ويعتبر موقف سوروكن من الثقافة مخالفاً إلى حد كبير لموقف روبرت ماكيفر R. MacIver الذى يرى أن علم الاجتماع دراسة للعلاقات الاجتماعية التى يتكون من سيجها المجتمع . كما أنه يعتقد أن علم الاجتماع بدراسة للمجتمع على حد النحو ، يحدد علاقته من المعلوم الأخرى، لأنه لا يوجد علم آخر يحمل « المجتمع » موضوعه الأساسى فى الدراسة (١) . ومعنى هذا أن ماكيفر يرى أنه طالما كان موضوع علم الاجتماع دراسة المجتمع ، فإنه لا يدرس الثقافة ، ولا يتعرض لها إلا فى أضيق الحدود عندما تكون الإشارة إلى المؤثرات الثقافية ضرورية فى فهم العلاقة الاجتماعية أو المجتمع ككل . ويحاول ماكيفر أن يبرر وجهة نظره فيقول ، إننا فى علم الاجتماع لا ندرس الدين كدين ولا الفن كفن ولا الاختراع كاختراع ، وإلا فسوف نواجه كل شاطئ الإنسان وكل ما تعلمه خلال تاريخه الطويل . وربما كان ماكيفر يعتقد أن دراسة الثقافة تعميلاً وبيان آثارها على الحياة الاجتماعية موضوع علم آخر هو الأنثروبولوجيا الثقافية (٢) . ولكن القدر الذى يعطيه علماء الاجتماع اليوم للثقافة واهتمامهم بآثارها فى التحليل

1 — MacIver, Page, Society, London 1953, PP. V - VI.

2 — Ibid., P. 55

السوسيولوجي ، بدله على أن علم الاجتماع وهو يحاول أن يعمق الحقيقة الاجتماعية ، يعتقد في أن يبرز المؤثرات الهامة في بنائها وتفهمها. وربما كانت دراسات التفكير الاجتماعي هي النقطة الحاسمة في الرد على ماكيفر ، لأن أحدًا في ميدان علم الاجتماع لا يستطيع أن يدرس التفكير دون أن يركز على أهم عوامله « الثقافة ».

هـ - وعلى الرغم من كثرة التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع ، إلا أن جونسون وهو يمثل أحد المؤيدين لاتجاه العقل الاجتماعي يميل إلى التعريف الذي يهجه مباشرة إلى الموضوع الرئيسي الذي يعالجه علم الاجتماع والذي يميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية ويبرز أهمية التفاعل الاجتماعي .

ر فعل الاجتماع هو العلم الذي يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية ، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي . والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغيير هذه الصورة التنظيمية والعلاقات بين الجماعات (١) وموضوع الجماعات الاجتماعية معقد للغاية بحيث يتطلب لمعالجته معالجة علمية ، مفاهيمية محدودة ، واصطلاحات فنية معرفة تعريفًا جامعاً . كما أن كلمة « الجماعات » وهي ذات استعمال شائع في اللغة العادية ، تحتاج هي الأخرى - وفيما بعد - إلى مراجعة تعريفها وتحديد مداها بدقة لتؤدي الغرض الذي تلشده من الدراسة العلمية لها .

و يقول ، لنا في حاجة إلى تأكيد أهمية « علم الجماعات الاجتماعية » ذلك أن كلا منا ولد في جماعة أسرية ، كما أن معظم أفعالنا من يوم الولادة حتى الآن تمارس في حدود طاقتنا كأعضاء في جماعة أو أخرى . كذلك

فإن كل المشاكل الاجتماعية مثل انحراف الأحداث أو التمييز العنصري أو الإسكان غير الملائم أو التربية أو الحرب لها علاقة وثيقة بوظائف الجماعات أو بالعلاقات التي تربط أحدها بالآخر . كما أن السياسة الاجتماعية تستدير إلى حد ما بالمعرفة الوثيقة بجماعات معينة . والمعرفة المحققة للعمليات التي تحافظ على تنظيم الجماعة أو تغييرها تكون أكبر عون في حل المشاكل الاجتماعية ، كما أن أكثر مثلنا التصاقاً بنا وأهدافنا ومعتقداتنا تأخذ صورتها متأثرة بالجماعة التي نشارك فيها أو شاركن فيها أو نود المشاركة فيها . وعلى ذلك يجب أن يسهم علم الاجتماع بشئ ما في معرفة الإنسان بذاته . وفضلاً عن هذه القيم العملية لعلم الاجتماع ، فإن البحث فيه يمكن أن يكون شيقاً في حد ذاته مثل أى محاولة أخرى جادة لاكتشاف الحقائق وشرحها في ضوء نظرية مكتملة متسقة .

وتظهر أهمية الجماعة عندما يتفاعل شخصان ، فإن كلا منهما يدخل في اعتباره الآخر ، ليس ك موضوع أو شئ فيزيائي ، ولكن كفرد له اتجاهات وتوقعات ، وقدرة على الحكم ، ولذلك فإن تصرف - فعل - كل منهما يقوم إلى حد ما على اتجاهاته نحو الآخر وعلى توقعاته لاستجابات الآخر المحتملة (١) .

ويرى جونسون أن تحديد فكرة الجماعة كدسق اجتماعي أو كنسق للتفاعل الاجتماعي تبدأ بالتمييز بين الجماعات وبين والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة . فيقول إن العلاقة الاجتماعية تقوم إلى المدى الذي يتفاعل فيه فردان أو أكثر أو جماعتان أو أكثر أو أفراد وجماعات مع أى عدد منها .

والعلاقات الاجتماعية تختلف عن التفاعلات المؤقتة مثل تبادل التحيات الى الأسواق الدائمة للتفاعل مثل الأسرة أو الصداقة الوطيدة . وقد يكون بين طرفي العلاقة الاجتماعية وثام أو عداوة ، فقد يتعاونان كل مع الآخر أو قد يحاولان تدمير أحدهما الآخر . ولذلك تكون العلاقة بين جيشين متعارضين ، من هذه الزاوية ، علاقة اجتماعية .

وكل الجماعات عبارة عن علاقات اجتماعية ، ولكن ليست كل العلاقات الاجتماعية جماعات ، فالجماعة من حيث الاصطلاح تتضمن درجة من التعاون بين أعضائها للوصول إلى أهداف مشتركة . ودرجة التعاون قد تكون سطحية وقد تكون إجبارية ، ولكن بدون درجة معينة من التعاون لا تكون هناك جماعة . ومع وجود التعاون بين أعضاء الجماعة ، فإن هذا لا يمنع وجود نوع من العدوان أو التضامن بينهم . ومثال ذلك تلك الأسرة التي يكون هناك اختلاف في الاتجاهات بين أعضائها ، ومع ذلك لابد أن تتعاون ككل للحفاظ على البيت وتحضير الطعام والدفاع عن هؤلاء الأعضاء ضد أى خطر يهددهم من العالم الخارجى . ونظراً لما لأعضاء الجماعة من حقوق وواجبات فإنها (أى الحقوق والواجبات) تعتبر قواعد سلوكية ونمطاً معيارياً يتجه إليه الأعضاء في علاقاتهم أحدهم بالآخر ، ومن ثم يفصل هذا النمط المعيارى الأعضاء من غير الأعضاء . (١)

ويتضح من ذلك أن جونسون يعرف علم الاجتماع في ضوء « الفعل الاجتماعى » المهادف الذى يتحرك لبلوغ غايته داخل جماعة ، وما يترتب على الوجود الجماعى من تفاعل وعلاقات وصور متعددة للنشاط تشمل كل مطالب الإنسان . ونظراً لأن « الثقافة » تهيبه وتعدل وتغير عدداً كبيراً من

- مطالب الإنسان هذه ، فإن جونسون يهتم بدراساتها وخاصة لما لها من تأثيرات جوهرية في عمليات هامة في المجتمع كالتنشئة الاجتماعية . ويعبر كينجسلي ديفز Kingsley Davis عن أهمية الثقافة في علم الاجتماع بقوله ، إذا كان هناك عامل يفسر الوضع الفريد للإنسان في هذا العالم . فهو « الثقافة » التي جعلت من مجتمع الإنسان نوعاً مختلفاً أشد الاختلاف عن أى مجتمع آخر لكائنات حية أخرى . ولهذا تتضمن دراسة المجتمع الإنسانى دراسة الثقافة بالضرورة ، كما أن تحليل هذا المجتمع يجب أن يتم على مستوى ثقافى ، ولعل أهم ما يميز علم الاجتماع في نظرة ، دراسته للثقافة من حيث طبيعتها وأهميتها . (١)

نما سبق نقبين أن الاختلاف في تعريف علم الاجتماع ، هو في الواقع اختلاف يمكن حصره في نقطتين .

الأولى : خلاف على طبيعة العلم وخصائصه . لتطبيق على دراسة « المجتمع » . وينحصر الخلاف هنا على نوع حقائق التي تصلح للمعالجة العلمية وخصائص المنهج الصالح للتطبيق ، ومثال ذلك ما ذهب إليه لندبرج من أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم منهج وأفكار العلوم الطبيعية ، لأنه هو الآخر علم طبيعي ، وما ذهب إليه آخرون من أن الحقيقة الاجتماعية من طبيعة مختلفة عن الحقيقة الطبيعية ، ولذلك تتطلب معالجة مختلفة .

والثانية : خلاف على الوحدة لاجتماعية في التحليل الموسيوجي وابعادها ، أو بمعنى آخر ، كان الخلاف ولا يزال يدور حول الأسس الذي يقوم عليه المجتمع ، هل هو الفعل أو العلاقة أو الجزعة ، وأى منهم يمكن اعتباره أصغر وحدة (خلية أو ذرة) تصلح كنقطة بدء في الدراسة ونحن لو تفحصنا

مؤقتا عن هذه الاختلافات نستطيع أن ندرك أن الاختلاف على النقطـة الثانية أدى الى ظهور نظريات علمية تحاول أن تعمق إتجاهها أو آخر وتخلق منه مذهباً قائماً بذاته ، ولكن الذي يبدو واضحاً أن التفاعل الذي يخلق العلاقة ويتم في جماعة أو أصغر، ويحدد أنماطاً متعددة تعينها الثقافة ، وبدوم فيحدد صور البناء الاجتماعي ويتبلور في بونقة الثقافة فيحدد طابع الشخصية هو الذي يرسم حدوده وشروطه ونتائج المتعددة الصورة الكاملة لتعريف علم الاجتماع .

موضوعات علم الاجتماع :

أولاً: الازال تقسم أوجيست كومت لعلم الاجتماع الى موضوعين أساسيين الاستقرار الاجتماعي Social Statics والتطور الاجتماعي Social Dynamics محل موافقة كثيرين من علماء الاجتماع في مختلف أنحاء العالم من حيث الشكل على الأقل ، وإن كانت تسمية كل موضوع قد تعدلت الى تسمية الأولى « البناء الاجتماعي Social Structure » والثاني التغير الاجتماعي Social Change . كما أن مضامين كل منها تختلف اختلافاً كبيراً في كل اتجاه من اتجاهات علم الاجتماع المعاصر . ومن المؤلفين في كتب علم الاجتماع المدرسية أن نجد المؤلف يقسم كتابه إلى قسمين أساسيين . البناء والتغير ، ويحاول أن يضمن كل قسم عناصره ومقوماته المختلفة ، الأمر الذي أدى خصوصاً فيما يتعلق بفكرة البناء الاجتماعي الى قيام مناقشات كثيرة حول مفهومها ، وما يجب أن يدرس الباحث من عناصرها وما لا يجب . وتزداد مناقشة هذه الفكرة عند المدارس المختلفة في علم الاجتماع ، التي تتحد اتجاه محدد إزاء العلاقة الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي أو العملية الاجتماعية .

وقد اتسع نطاق مناقشة فكرة البناء الاجتماعي في علم الاجتماع بظهور

الإنجاز البنائي الوطني، الذي يقوم في جوهره على تصور المجتمع كبناء مكون من أجزاء متعددة تقوم كل منها بوظيفة محددة، وترابط الأجزاء والوظائف لتكوين كلاً متكاملًا: وفكرة البناء والوظيفة قديمة في التفكير السوسيولوجي. والجديد فيها يدور حول المضامين التي تلحق بها، والتي تمثل في أساسها اختلافات عملية أو منهجية. وقد كان إميل دوركايم من أوائل من أدركوا أهمية النظر إلى المجتمع من زاوية البناء والوظيفة حين قسم دراسته إلى المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology والسيولوجيا الاجتماعية Social Physiology، «لأولى دراسة للبناء الاجتماعي بالمقهوم الشائع الآن». في علم الاجتماع بصورة ما، والثانية دراسة للوظائف التي يؤديها هذا البناء في أجزائه وظيفاته.

ولكن المهم هنا، أن دوركايم حين كان يضع أساساً علمياً للتبرير قيام علم الاجتماع كعلم مستقل، ويعطيه مكاناً بين العلوم الأخرى، حاول أن يحدد ميدانه ويبرز أهم موضوعاته. فجعل الظواهر الاجتماعية الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع، ومن ثم اجتهد في تحديد خواصها التي تميزها عن غيرها من ظواهر الطبيعة أو الحياة غير الإنسانية.

ولما كانت الظواهر الاجتماعية لا تشكل موضوع علم الاجتماع وحده، بل إنها محور بحث العلوم الاجتماعية الأخرى، فقد حاول دوركايم أن يحدد الفرق بين معالجة علم الاجتماع للظاهرة الاجتماعية ومعالجة أى علم اجتماعي آخرها. فعلى الرغم من النظرة التساندية التي ينظر بها عالم الاجتماع للظواهر الاجتماعية، والتي لا تظهر عند العلماء في العلوم الاجتماعية الأخرى إلا أن علم الاجتماع يدرس من الظاهرة الاجتماعية الجوانب التي تتصل بنشاط الإنسان ككائن اجتماعي ينتمي إلى المجتمع ككل لا إلى ناحية واحدة فيه كالناحية

الاقتصادية وحدها أو السياسية أو الدينية... الخ . وعلى ذلك ينقسم علم الاجتماع الى فروع بعدد الظواهر الاجتماعية . الأمر الذى أدى الى ظهور علوم الاجتماع الخاصة كعلم الاجتماع الاقتصادى والسياسى والدينى والقضائى، وتكون مهمة علم الاجتماع العام حينئذ ربط النتائج العامة التى تصل اليها هذه الفروع وسن القوانين أو التعميمات التى تفسر الحياة الاجتماعية تفسيراً شاملاً .

ولا زالت هذه النظرة إلى أقسام علم الاجتماع حية حتى اليوم . ومن المؤلفين أن نثر على مؤلفات تعالج ظاهرة من ظواهر المجتمع على أن معالجتها فرع من فروع الدراسة . ومن أبرز الذين يسايرون هذا الاتجاه « سوروكن » فى تقسيمه علم الاجتماع ، إلى علم الاجتماع العام . وعلوم الاجتماع الخاصة . بل إن تعريفه لعلم الاجتماع يبرز أهمية الخصائص العامة لمجموعات الظواهر الاجتماعية التى تكون أساس الحياة العامة فى المجتمع .^(١)

ومع الاعتراف بأن الظواهر الاجتماعية تشكل ميدان علم الاجتماع ، إلا أن أبرز كل ظاهرة ودراستها كفرع مستقل ، إتجاه انصرف عنه كثير من العلماء اليوم . ذلك أن كل موقف اجتماعى يتطوى على تداخل عدد من الظروف لا يمكن ردها إلى سيادة ظاهرة واحدة ، وهذا إلى جانب الصعوبات التى تواجه الباحثين فى التفسير الترابطى للحقيقة الاجتماعية ، وقد ترتب على ذلك أن إزداد الاتجاه إلى النظر إلى المواقف الاجتماعية أو الفعل الاجتماعى أو النسق الاجتماعى أو الجماعة كوحدات أساسية متكاملة فى البحث السوسولوجى . ولعل اتجاهات بارسونز Parsons ولندبرج

1- Sorokin, Society, Culture and Personality, New York, 1947, pp. 3-10

Lundberg وماكيفر MacIver وأجبرن Ogburn والسوسيومتريين تعبر عن ذلك أدق تعبير .

وهناك إتجاه آخر له أنصار كثيرون في علم الاجتماع ، يتناول أقسام المجتمع أو أنماطه المختلفة بالدراسة كوحدة متميزة بنوع خاص من الحياة الاجتماعية نظرا للعوامل والظروف المتمايزة التي تؤثر على كل منها. ولذلك يدور اهتمام علم الاجتماع حول موضوعات مثل : دراسة المجتمعات المحلية Communities التي تتميز بطابع جغرافي معين وبخصائص فارقة للسكان ، تفرقهم عن غيرهم من سكان المجتمعات المحلية الأخرى . ودراسة المجتمع القروي ، وتخذ القروية مقياساً في تحديد الفرق بين هذا المجتمع وغيره من أنواع المجتمعات الأخرى داخل المجتمع الكبير ، ولما كان المجتمع القروي يتكون من وحدات كثيرة متشابهة بطريقة معينة ، وكانت القروية خاصة على مستوى معين من التجريد ، فإن القرية كجتماع صغير تعتبر وحدة الدراسة ، أو التجمعات الأخرى التي تقوم حياتها في المحل الأول على الزراعة ويشكل العمل الزراعي والمعيشة في القرية نظرة السكان للحياة. وقد نما هذا الاتجاه في أمريكا بظهور علم الاجتماع « الريفى » واتخاذ الحياة الريفية الأمريكية أساساً في تحديد موضوعات الدراسة ، كما أنه اتخذ طريقاً آخر عندما شرع روبرت : دفيلد R. Red field في تطبيق مناهج وطرق الانثروبولوجيا الاجتماعية وخبرتها في دراسة المجتمعات البدائية على المجتمعات القروية في أنحاء العالم . وقام بنفسه وتلاميذه بدراسة عدة قرى في المكسيك والهند والصين ومنطقة جنوب شرقى آسيا. وكان الخط الأساسى في أبحاثهم محاولة اكتشاف عناصر البناء الاجتماعى القروى ، وبيان العوامل التي تؤدي إلى تغييرها ، كل ذلك في ضوء نظرية ردفيلد ، أن

المجتمعات الصغيرة تنغير من مرحلة الفولك « Folk » إلى مرحلة المدينة، أى أن التغير في القرية يؤدي إلى اكتسابها الخصائص الحضرية للمدينة بالتدرج (١) .

وقد استحدث علماء الاجتماع في أمريكا دراسة علم الاجتماع الحضري الذى يهتم فى المحل الأول بدراسة المدينة باعتبارها مجتمعا متميزا، وقد تطورت الدراسة فيه وتشعبت فروعها . ويزداد الإهتمام به بزيادة المدن عددا وحجبا . ولكن البحث فى هذا العلم يواجه صعوبات متعددة أهمها عدم تحديد موضوعه تحديدا دقيقا ، إلى جانب تعدد أنماط المدن تعددا استعصى معه تعريف المدينة تعريفا علميا محدد ، وهذا بالإضافة إلى أن المدينة نفسها لا تمثل مجتمعا واحدا ، بل عدة مجتمعات لتتنوع أنماط الحياة الاجتماعية فيها خصوصا فى المدن الكبرى ولعل هذا هو الذى أدى إلى قيام فروع أخرى فى علم الاجتماع لدراسة التطور الذى حدث فى الحياة الحضرية، وخاصة عندما تطورت الصناعة واتسع نطاقها وأصبح التصنيع وتوطين الصناعة من أهم الموضوعات التى تواجه سياسات الدول المختلفة وأهم فرع فى هذا الميدان هو علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology الذى يعتبر المصنوع مجتمعا يمكن دراسة العلاقات والعمليات الاجتماعية فيه دراسة تؤدي إلى مزيد من التعمق للعلاقات الإنسانية المترتبة على تطور علاقات العمل والمال فى الصناعة الحديثة .

ولقد لخص سبروت Sprout من وجهة نظره - الموقف « الموضوعى » فى علم الاجتماع فى أن مصادر إهتمام الباحثين دارت حول نقطتين هامتين :

(راجع فى هذا الموضوع)

Redfield, R., *Peasant Society and Culture*, Chicago, 1950

وكذلك Redfield, R., *The Little Community*, Chicago, 1956

الأولى - دراسة السلوك الإجتماعى الإنسانى من حيث موضوعات السلوك واتجاهاته ونتائج وارتباطاته المختلفة ، وتبلور هذا السلوك فى أنماط أو أنساق محددة يمكن كشفها ودراستها . ومن هذه الزاوية يصبح الفعل الاجتماعى Social Action نقطة الارتكاز التى ينبثق منها الباحث لتحديد ميدان علم الاجتماع .

والثانية - دراسة المجتمعات الإنسانية ، مثل الجماعات والروابط وأنواع التجمعات الأخرى ، باعتبارها الأنساق الاجتماعية التى تمثل قوالب محددة لأنواع متعددة من العلاقات الاجتماعية (١) . وعن طريق هاتين النقطتين إذن يمكن فهم المجتمع الإنسانى الذى يعتبره سيروت الموضوع الواسع لعلم الاجتماع .

وخلاصة القول ، إن علم الاجتماع فى أطواره الأولى ، حاول رواه أن يحددوا ما ينبغى أن يكون عليه ، من حيث مناهجه وموضوعاته واتصاله بالعلوم الأخرى وعلى الأخص العلوم الاجتماعية ، ولكن النظرة إلى العلم قد تغيرت اليوم ، وبدور البحث عن حقيقة علم الاجتماع فى واقع الأمر ، بعد أن جاوز مشاكل النشأة الأولى . وقد تعينت للظواهر الاجتماعية خصائصها النوعية ، وأصبحت قابلة للدراسة الكمية بفضل تقدم طرائق البحث الاجتماعى ، واتساع نطاق النظرية السوسيولوجية . ويمكن القول إن الظاهرة الاجتماعية أصبحت من حيث الدراسة منفصلة تماما عن الظواهر غير الاجتماعية ، كالظواهر الطبيعية والسيكولوجية .

وقد سبق دور كايم بتحديد خصائص الظاهرة الاجتماعية ، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني ، واهتم بتفاصيل الخارجية والعمومية ، ومعنى هذا أنه حاول أن يفصل ميدان الدراسة في علم الاجتماع عن ميدان علم النفس باعتبار أن الظاهرة الاجتماعية خارجة عن نطاق الفرد ، لا تستمد كيانهما من دوافعه أو نزعاته ، كما أنها عامة تتكرر في الزمان والمكان ، بمعنى أن علم الاجتماع لا يهتم بالظواهر غير المتكررة أو ذات الصفة العرضية أو الطابع الإقليمي البحث . ولكن الجدير بالذكر هنا ، أن علماء الاجتماع يتجهون في ثبات الآن ، إلى اعتبار التفاعل الاجتماعي Social Interaction أو العلاقة ذات المعنى والمادة ، المقياس الأول « للوجود الاجتماعي » فلا يكون الموقف أو الحقيقة « إتماعية » إلا إذا انطوت على تفاعل . والتفاعل الاجتماعي يتطلب وجود اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات ، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة ، كما يتطلب في نفس الوقت الاعتماد الواعي للفعل الإنساني بعضه على البعض الآخر (١) ، وإذن فالظاهرة الاجتماعية التي يبحثها علم الاجتماع ، هي الظاهرة التي تستمد بناءها ووظيفتها من عمليات ونتائج التفاعل الاجتماعي بالمعنى المشار إليه .

ولما كان التفاعل يتم في وسط اجتماعي معين ، وينطوي على عمليات معينة تجمع وتفرق بين الأفراد ، ويهدف إلى أغراض شعورية واضحة ، ويؤدي إلى أنماط سلوكية محددة ، ونخضع لقيم وضوابط مسلم بها ، ويتمتع بعنة

1 — Timasheff, N. S., Sociological Theory, Garden City, N.Y.

نتائج ملموسة ، ويتغير متأثرا بعوامل متعددة ، فانا نستطيع أن نحدد طبقا لذلك الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع على النحو الآتي :

١ - الجماعات « الاجتماعية » Social Groups ، وهي التي ينتمى إليها « الناس » بطرق مختلفة ، وتعتبر الجماعة « نسقا System » له بناء معين يتكون من أجزاء كل جزء يؤدي وظيفة معينة في ضوء الوظيفة الكلية له . وتعتبر دراسة الجماعة أحسن المداخل المهمة الآن علم لدراسة الاجتماع (١)

٢ - العمليات الاجتماعية الإطراكية Social Processes ، وهي الصور الأساسية للأفعال الاجتماعية من حيث الأغراض التي تنجا إليها ، والموجبات التي تعين مسارها ، ويعتبر التعاون والتنافس والصراع أهم العمليات التي يخالجها علم الاجتماع . ومن الملاحظ أن « الناس » في المجتمع يتجمعون ويتفرون في آن واحد . ولذلك كان بحث أسباب التجمع والتفرق نقطة أساسية في دراسة علم الاجتماع ، ذلك لأن التأكد من هذه النقطة سيكشف في وضوح عن عناصر البناء الاجتماعي وطريقة ترابطها ووظائف كل منها في ضوء وظائف الكل .

٣ - الثقافة Culture ، وهي مجموعة الطرق الثابتة نسبيا ، وذات الصفة العامة للتفكير ، التي تكون فعالة في مجتمع معين (٢) ، أو هي نتاج العقل الانساني من تفكير وعلم وفن وأدب وتكنولوجيا . ولذلك تكون الثقافة

1- Johnson, H. M, Sociology, London, 1961, p 2

2- Timasheff; op. Cit. ; pp 293-298

مدخلا هاما في دراسات علم الاجتماع ، لانا إذا قلنا ، ان المكونات الاساسية للحياة الاجتماعية واحدة غير متغيرة في المجتمع الإنساني من حيث الوظائف الأساسية والضرورة التي تؤديها ، وأن التغير إنما يلحق شكلها أو وظائفها غير المصاحبة ، تتكون الثقافة هي المنصر الفعال في هذا التغير ، فهي التي تؤدي في واقع الأمر إلى الاختلافات الواسعة النطاق بين « النظم الاجتماعية » التي نشاهدها في المجتمعات المختلفة . ومن أجل هذا كانت دراسة الثقافة ، دراسة العوامل الدينامية في حياة المجتمع الإنساني .

١ - الشخصية ، وهي التي تكون موضوع التفاعل . والتفاعل في حد ذاته لا معنى له إلا إذا درس في ضوء المؤثرات الثقافية . ويهتم علم الاجتماع بدراسة الشخصية لأن المجتمع ليس إلا مجموعة من الشخصيات .

٥ - التغير Change ، وهو القانون الدائم في حياة المجتمعات ، فالتغير بالنسبة لما كالتنفس بالنسبة للكائن الحي . وتعتبر دراسات التغير أهم موضوعات علم الاجتماع اليوم . ذلك أننا حين ندرس موقفا أو نسقا اجتماعيا ، فإننا ندرسه باعتبار أنه ثابت نسبيا ، ولكن الواقع أننا نفعل ذلك على مستوى معين من التجريد ، بينما نعلم أن تمام الدراسة لا يكون إلا بإدخال عامل التغير دائما في حسابنا . ودراسة التغير في الثقافة والمجتمع ، تفرض الاهتمام بعوامله وعملياته واتجاهاته ونتائجه ، كما تفرض أن نخرج من هذه الدراسة بقدرة معينة على التنبؤ ، التي بدونها لا يمكن أن نخطط ، ولا أن نقيم السياسة الاجتماعية على أساس سليم . وقد أنضجت دراسات التغير محاولات الباحثين لفهم عوامل التفكك والانحراف في

المجتمع، وزودت المهتمين بذلك بمعدات التحليل والتقييم، والتشخيص والعلاج.

ثانياً - أهمية التفاعل المنظم Organised Interaction

سيقت الإشارة إلى أن التفاعل الهادف هو الذى يخلق الظاهرة الاجتماعية، ومن ثم كان محل اهتمام الباحثين في علم الاجتماع، لأن معرفة طبيعته وعملياته واتجاهاته، ضرورى لفهم أسس العلاقات الاجتماعية، وتحديد الفعل الاجتماعى.

وعلى ذلك يمكن أن نعدد خصائص التفاعل من وجهات نظر متعددة على النحو الآتى.

١ - التفاعل لا يتم فى الفراغ، وإنما يتم بين أفراد وجماعات فى المجتمع، ولهذا فإن مكونات موضوعات التفاعل تقسم طبقاً لعدد العناصر الداخلة فيه، فقد يكون التفاعل بين إثنين أو ثلاثة أو كثير، أو بين واحد وكثير، أو بين كثير وكثير، أو بمعنى آخر يمكن أن ندخل فى باب التفاعل العلاقة بين صديقين، والعلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة، والعلاقات الواسعة للمدى فى المجتمع الكبير، بشرط أن تكون هذه العلاقات جميعاً ذات معنى بالنسبة للأطراف الممثلة لها.

٢ - أساس التفاعل « العلية » أى أنه لا يقوم على مقدمات لا تعقبها نتائج ضرورية، ولا تنقطع سلسلة الأسباب والنتائج دون هدف مفهوم. ولهذا تنقسم عمليات التفاعل بالإضافة إلى المكونات « ذات المعنى » التى تنظمها، إلى مكونات دينية أو عائلية أو قانونية أو اقتصادية أو سياسية وهكذا . ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نصنف مكونات التفاعل إلى صور بالإضافة إلى

الغرض أو الهدف المحدد الذى يظهر فى كل منها .

٣ - التفاعل يستخدم وسائل توصله إلى غايته ، ولذلك يتم عن طريق موصلات كاللون أو الضوء أو الكهرباء أو وسائل الاتصال الأخرى التى تصطبغ عليها الجماعة . وهنا تبرز أهمية هذه الوسائل فى توضيح الأهداف والإعانة على بلوغها .

ولذلك إذا أخذنا جملة خصائص متشابهة ، تبين أن التفاعل يأخذ نماذج كثيرة . فقد يكون وجها لوجه ، أو غير مباشر ، أو طويل الأمد ، أو قصير الأمد ، أو شديد التركيز ، أو ضعيف التركيز ، أو عموداً ، أو ضيقاً . والتفاعل من ناحية أخرى قد يكون من جانب واحد إذا أثرت جماعة فى مظاهر سلوك جماعة أخرى دون أن تتأثر ، وقد يكون التآثر متبادلاً إذا أثرت الجماعتان كل منهما فى الأخرى . وإذن فتحديد طبيعة التفاعل على النحو السابق يحدد أنواع العلاقات الاجتماعية التى تربط الأفراد والجماعات ، ويحدد فى نفس الوقت أيضاً موضوع هذه العلاقات . ومن ثم يمكن أن نصنف النشاط الاجتماعى فى المجتمع إلى أقسام متمايزة . وهذا هو هذا يعين الباحث على تحديد موضوع دراسته فى الجانب الاقتصادى أو الأسرى أو الدينى ... الخ ، لأن كل نوع من هذا النشاط ينطوى على تفاعل يمكن أن نلاحظه ونحدد نوعه ومضمونه .

ويتركز الاهتمام فى علم الاجتماع على العمليات التفاعلية التى تتميز بالدوام وبالتكرار والتأثير العميق والنضوج . لأن الاهتمام بالأمور العرضية أو الوقتية أو غير ذات الجذور العميقة فى توجيه السلوك الاجتماعى لا يتفق مع طبيعة البحث العلمى . كما أن العملية التفاعلية التى لها الصفات

السابقة تؤدي إلى خلق « بنية إجتماعية أو ثقافية ، كالجاعات والأنساق الثقافية ، وإلى خلق « شخصيات » إجتماعية . تتميز تماما عن الكائنات البيولوجية . ولهذا يهتم عالم الاجتماع عند دراسة النظم الإجتماعية بالعمليات التفاعلية التي لها صفات التحديد والتضامن والتكامل ويسقط من حسابه العمليات العدوانية أو غير المنظمة أو المفككة ، وخاصة عندما لا يكون لها دور في النظام الاجتماعي أو لا تدخل كعنصر أساسي في بنائه ، أو لا ترتبط بالوظائف التي يؤديها .

والمثل الآتي يوضح ماذا نقصد بالعمليات التفاعلية التي تخلق الجماعات:

« فرقة موسيقية مكونة من مائة عازف في قاعة كبيرة ، وكل منهم يعزف على آلةته الموسيقية دون أن يتسق مع الآخرين ، ونتيجة هذا ضوضاء غير مفهومة ، ولا تصل مطلقا إلى اللحن السيفوني . ولكن إذا خضعت هذه الفرقة لقائد ، وعرف كل عضو فيها دوره ووظيفته على وجه التحديد ، وعمل في تآزر مع الآخرين العارفين لأدوارهم ووظائفهم ، تكون نتيجة عملهم المشترك «السيمفونية» وإذا حدث بعد ذلك أن عزف كل على حدة ، فإن النتيجة تتلخص في أن كل عازف إنما يصدر إزعاجا من نوع معين . ولذلك يقال إن الأوركسترا (الفرقة الموسيقية) في الحالة الأولى كانت غير منظمة ، وفي الحالة الثالثة مفككة » ومثل هذا يمكن أن يطبق على الجماعات . فهناك الجماعات المنظمة وغير المنظمة والمفككة ، ولكن الجماعة لا تكون لها خاصية التفكك إلا إذا كانت منظمة قبلا . ويلقى هذا المثال الضوء من ناحية أخرى على الفرق بين التنظيم والتفاعل ، فالتفاعل لا يعني التنظيم كما هو واضح في الحالة الأولى من المثال . لأن جلوس الفرقة الموسيقية في قاعة واحدة كان على مستوى معين من التفاعل ، ومع ذلك لم يكن هناك تنظيم ، ومعنى

ذلك أن التفاعل في حد ذاته لا يؤدي إلى التنظيم. ومن أجل هذا لا نستطيع القول بأن الجماعة المتفاعلة جماعة منظمة . وإذئذ فيلزم الآن أن نتحدث عن خصائص التفاعل للمنظم أو الجماعة ، ونبرز المستوى الذي يختلف فيه عن التفاعل غير المنظم والمفكك (١) .

الجماعة « الاجتماعية » باعتبارها مجموعة من الأفراد المتفاعلين ككل ، تكون منظمة عندما تصبح سلسلة المعاني والقيم التي تعتبر قاعدة التفاعل فيها ، متفقاً ومتناسقة من الداخل . وتكون موجهة في نفس الوقت على أساس مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم أفعال الأعضاء واستجاباتهم داخل الجماعة وخارجها عند الدخول في علاقات مع أعضاء آخرين من الجماعة أخرى . ومعنى هذا :

١ - أن القواعد القانونية تحدد بالتفصيل واجبات كل عضو وحقوقه ، ومع من . وكيف ، ومتى ، وإلى أي حد، وتحت أي ظروف يكون مرغماً على عمل شيء أو إغفاله ، أو أن يتسامح أو يتشدد ، كما أنها تعين الوظائف والأدوار المرسومة التي يجب على كل عضو أن يمتثل بها . وأخيراً تحدد مركزه في نسق التفاعل (الجماعة) كما هو واقع على أيهاين مجموع حقوقه وواجباته ووظائفه وأدواره

٢ - أن القواعد القانونية تبرز القانون وسلطة الجماعة بما لها من وظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية .

(١) - استخدم هذا المثل كل من سوزوكي ولندبرج ، ولكن بطريقة مختلفة لبيان الامتلاء

التضادة التي تكون عليها الجماعات في الواقع .

٣- أن القواعد القانونية عن طريق تعريفها للحقوق والواجبات ، تعين بوضوح العلاقات او صور التفاعل التي يمكن أن تقبل بين الجماعات ، ولهذا نتيبن من الدراسة أن هناك أنواعا مختلفة من العلاقات ، كذلك التي يغلب عليها طابع القهر أو الإلزام ، وغير المصرح بها أو الممنوعة ، أو التي يسمح بالدخول فيها .

٤- أن القواعد القانونية تعمل في ضوء ما سبق ، على إقامة جماعة متميزة ، « كل وظيفي » يقوم كل عضو فيها بعمل معين يؤدي به وظيفة من وظائف الجماعة الكلية ، ويشغل مرتبة معينة في سلم السلطات والمسئوليات .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا دائما أن الجماعة لا تستطيع أن تقوم بوظائفها أو أن تنهض بالتزاماتها ، إلا إذا اعتمدت على مصادر اقتصادية واضحة و معددة ، فبغير هذه المصادر لا يمكن لجماعة أن تستمر في الوجود في حالة منمنمة ، وأخيرا فلاحظ أن كل جماعة تصطلح على اسم أو رمز تعرف به ويصبح علامة مميزة لها ، ويستمد غالبا من إيديولوجيتها .

ثالثا - أهمية الثقافة :

لا يمكن لباحث في المجتمع الإنساني أن يتغافل « الثقافة » وإلا أصبحت دراسته فارغة المضمون . فالثقافة تتخلل كل جزء من أجزاء حياة الإنسان الاجتماعية وتزحف على كل نشاط يقوم به وكل تفكير يخطر له وكل سلوك يقوم به : من أجل هذا يذهب كثير من علماء الاجتماع اليوم إلى القول بأن دراسة المجتمع تتضمن دراسة الثقافة ، مهما كان الجانب الذي ندرسه من المجتمع . ومثال ذلك أننا إذا كنا بصدد دراسة الأسرة ، فإن التفسير

البيولوجي الذي يستبعد التفسير الثقافي كعامل جوهري لا يمكن ان يصلح في تحليل عناصر الأسرة أو وظائفها أو تغيراتها . ومن المسلم به أن أنماط الأسرة هي أنماط ثقافية في واقع الامر . وإذا كانت الثقافة مهمة على هذا النحو عند دراسة الأسرة، فإنها بالتالي تكون أهم عند دراسة نواحي التنظيم الاقتصادي والسياسي والديني . ولا يعني ذلك أن علم الاجتماع بهم بالثقافة في مجموعها وتفصيلها ، لأن مضمون الثقافة مختلف ومتنوع أشد التنوع فوق ما يحتاجه علم الاجتماع في واقع الأمر ، وهذا يتضح إذا عرفنا أن الثقافة تشمل على الفن والموسيقى والعمارة والأدب والعلم والتكنولوجيا والفلسفة والدين وأشياء أخرى قد لا يمكن حصرها . ولذلك فإن معالجة مثل هذه الموضوعات بالتفصيل يحتاج إلى دائرة معارف ضخمة جداً وجيش من المتخصصين . (١)

إن أغلب علوم الإنسان - وعلى الأخص العلوم الانسانية - علوم لدراسة الثقافة ، تعالج مختلف الفروع التي ينقسم إليها التراث الثقافي . ولكن اهتمام العالم الاجتماعي بالثقافة ينحصر في الجانب الذي تؤثر به على الحياة الاجتماعية ، أو بمعنى آخر ينظر عالم الاجتماع إلى الثقافة من وجهة نظر خاصة ، فيختار النواحي التي تلقى الضوء على السلوك والتنظيم الاجتماعي ، وخصوصاً بالطريقة التي تحمل الثقافة عاملاً أساسياً في تعقد المجتمع الانساني واستمراره . ولهذا فإن دراسة الاختراع وتبعه إنتشاره وآثاره يشهد في المحل الأول على التعرف على التقدم الثقافي وعلى الظروف الثقافية التي جعلت من هذا الاختراع أو ذاك ممكناً ، كما أن عالم الاجتماع لا يمكن أن يدرس أنماط التفاعل الاجتماعي كالقوانين والعادات وغيرها ، والنظم التي تهيمن

على السلوك إلا إذا تعرف على تلك النواحي من الثقافة التي تحدد هذه الأنماط أو النظم . .

ويعتبر سوروكن من أوضح علماء الاجتماع وأكثرهم إقتناعاً في إبراز أهمية الجانب الثقافي في الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع، ويعتقد أن الذين يحاولون استبعاد الثقافة كلية من ميدان علم الاجتماع هم في الحقيقة غير موقنين في إدراك أبعاد الحقيقة الاجتماعية ، ويقول ، إن المحاولات التي تبذل لخصر ميدان علم الاجتماع في الجانب الاجتماعي من الظواهر الاجتماعية الثقافية، واستبعاد عامل الثقافة والشخصية ، محاولات تقوم على أساس خاطيء ، ومن المؤلف أن نقرأ عند بعض العلماء ، أن علم الاجتماع يهتم بما هو « اجتماعي » ومعنى هذا أن أنساق المعرفة والدين واللغة والتكنولوجيا وما ياتلها لا يجب أن نهتم بها . ولكن سوروكن يرى أن مثل هذه النظرية لا يمكن الدفاع عنها للأسباب الآتية :^(١)

١ - إذا استبعدنا القيم الثقافية ستصبح التفاعلات الإنسانية ظواهر بيولوجية وفيزيائية ولن تكون ظواهر اجتماعية . وإذا سرنا مع هذا الاستبعاد إلى نهايته المنطقية ، فإن مـ... ولات العالم الاجتماعي ستدوب في الظواهر البيولوجية والفيزيائية ، ومن ثم يفقد علم الاجتماع الأساس الجوهرى لوجوده .

٢ - إذا استبعدنا القيم الثقافية عند دراسة التفاعلات الاجتماعية ، فلن يبقى إلا أقل القليل للدراسة . بل إن القليل الذى سيقى سيكون عبارة عن بناءات فيزيائية وأنواع من الحركة ، هى في الواقع للموضوع الأساسى

لليولوجيا والتزياء ، ذلك لأننا لن نستطيع أن نشير إلى خصائص العملية التفاعلية التي نعبّر عنها باصطلاحات محددة مثل المدوانية والانزالية والثورية والدينية والخلقية والعلمية ، كما أن الدراسة على النحو السابق لن تؤدي إلى إضاج أى معرفة عن طبيعة التفاعلات الإنسانية ذات المعنى أو علاقاتها أو خصائصها .

٣- إذا استبعدنا العنصر الثقافي - كالمعاني والقيم والمعايير - فأننا لن نستطيع دراسة المعايير التي تنظم تفاعل الأفراد ، الذي يكون - من وجهة نظر المعارضين لدراسة الثقافة - جوهر أى نظام أو تنظيم اجتماعي ، وبالتالي سنجد علم الاجتماع من أى موضوع هام للدراسة .

٤- إن النظام الثقافي الاجتماعي لا يمكن قسمته ، ولا يمكن أيضاً أن نقيم علماً لوجه واحد منه فقط ، كأن نفرّد علماً للجانب الاجتماعي ونهمل الجانب الثقافي أو الجانب المتعلق بالشخصية . ومثل هذا التصور لعلم الاجتماع لا يفتقر عن تصورنا لعلم النبات ، إذا ركز دراسته على الجانب الأيمن لأى نوع من النبات وأهمل الجانب الأيسر . إن علم الاجتماع في اتجاهه الصحيح يهتم بنفس الدرجة بالنواحي الثلاثة للظواهر الاجتماعية الثقافية - المجتمع والثقافة والشخصية - ولكن من وجهة نظره الخاصة كعلم تعميم ينظر إلى النسق الاجتماعي الثقافي ككل .

وكل الذي يمكن أن ندلى به في هذا الصدد ، أن التمييز الممكن والوحيد بين المجتمع والثقافة ، هو أن تفهم اصطلاح « اجتماعي » على أنه يشير إلى تركيزنا على مجموعة البشر المتفاعلين وعلاقاتهم المتبادلة ، وتفهم اصطلاح « ثقافي » على أنه يشير ، ويتضمن التركيز على المعاني والقيم والمعايير ، بالإضافة

إلى حواملها المادية (الثقافة المادية) . وإذن فنحن في علم الاجتماع لا ندرس الثقافة كنقطة بدء أو كإساس ، ولكننا ندرس الثقافة من حيث ما لها من أثر بالغ على التفاعل الاجتماعي ، وبالتالي على العلاقات الاجتماعية سواء كانت على صورة أدوار أو مراكز ، أو كانت على صورة قواعد ومستويات ومعايير وقيم ، أو بمعنى آخر ندرس الثقافة باعتبارها عنصراً أساسياً في حياة الإنسان .

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

الإنسان كائن اجتماعي ، لأنه عادة يقضي معظم حياته مرتبطاً مع أقرانه من الكائنات الإنسانية ، وكعضو في جماعات إجتماعية منظمة . وفي بعض الحالات يكون ارتباطه مع الآخرين - كما هو الأمر في الأسرة - دائماً وشديداً . وفي حالات أخرى - كما هو الأمر بالنسبة لمجهره المواطنين في القرية أو المدينة ، يكون ارتباطه عرضياً ولا شخصياً . وهنا نلاحظ أن ارتباطه بالآخرين في الجماعة التي ينتمي إليها - خصوصاً إذا كانت كبيرة - لا يكون بطريقة مباشرة بالنسبة لمجموع الأعضاء . ومثال ذلك أننا إذا أننا أخذنا المجتمع في الجمهورية العربية المتحدة ككل ، فليس هناك من يستطيع أن يزعم أن جميع السكان يعرفون بعضهم الآخر . ومع ذلك فهم جميعاً أعضاء في مجتمع واحد كبير تربطهم روابط من اللغة الواحدة ، والمصالح المتشابهة ، والنظرة المتطابقة تقريباً للحياة إلى جانب ارتباطهم بمصادر ولاد وانتهاء واحدة ، واعتقادهم على حكومة قومية مشتركة في حمايتهم وفي توفير سبل العيش لهم .

١ - والعلم الاجتماعي الذي يهتم بهذا كله ، إنما يدرس في حقيقة الأمر الحياة الجماعية للإنسان ، ولذلك يهتم عالم الاجتماع بجميع الأشكال التي تنصب

في قوايلها العلاقات الانسانية متخذة طابعا جماعيا منظما . فهو إذن يدرس ويحاول أن يشرح الاتجاهات الجماعية ، والمعتقدات والعادات . ويتدرج من ذلك الى دراسة النظم الاجتماعية المعقدة والمتغيرة مثل الدولة والأسرة والنشاط الاقتصادي والديني . ولا يقف عند هذا الحد بل يحاول أيضا أن يتنبأ بمستقبل السلوك الجماعي ، وأن يقدم ويمهد لمن يحاول أن يسترشد بنتائج العلم الاجتماعي في الأغراض العملية لرعاية البشر . وحين تتكلم عن التنبؤ الذي هو الغاية القصوى من جميع العلوم ينبغي ، أن تشير إلى المصوبات البالغة التي تكتنف القدرة عن التنبؤ في العلوم الاجتماعية إذا قورنت بالعلوم الطبيعية ، والتي ترجع في صميمها إلى تعقد مادة الدراسة وتداخلها وخضوعها دائما لعوامل التغير الاجتماعي . ولهذا ينصح كثير من العلماء أن يكون التنبؤ في أضيق الحدود ولفترات قصيرة المدى . وألا يجازف بصين خطوط المستقبل إلا إذا كلفت لدينا الحقائق الكافية .

٢- الإنسان كائن فريد متميز بين جميع الكائنات الحية . لأن له ثلاث قدرات عظيمة نامية إلى درجة كبيرة . لا توجد في بعض الحيوانات أو انها موجودة في بعضها الاخر بطريقة غير كاملة .

أ - فالإنسان يستطيع أن يفكر وأن يعقل الأشياء . وقد دلت التجارب على أن الحيوان يستطيع أن يفكر إلى درجة محدودة مثل انواع من الشمبانزي التي يمكنها أن تحمل نماذج من المشاكل البسيطة لتحصل على الطعام الذي يكون في غير متناولها . ولكن قدرة الانسان على التفكير وعلى حل المشاكل المعقدة أكبر بكثير من قدرة الشمبانزي ، حتى أنه من الممكن أن نقول بأن التفكير الانساني من حيث النوع يختلف عن التفكير الحيواني .

ب - والإنسان يستطيع أن يتوصل بالآخرين عن طريق اللغة ، كما أن

قدرته على التفكير تتوقف بطريقة جزئية على قدرته في استخدام اللغة ،
واللغة في حد ذاتها عبارة عن نسق من الرموز الصوتية ، مركبة بطرق خاصة ،
لتوصل المعرفة والأفكار - والرموز « الكلمات - وطرق ربطها - القواعد »
تختلف من لغة إلى أخرى . ولكن البشرهما اختلفت لغاتهم يتناقلون الأفكار
والمعاني عن طريق استخدام اللغة . حقيقة إن الحيوانات تستخدم الأصوات
لتتصل بعضها بالآخر . ولكن ليس لدينا أى دليل على أن الحيوانات تستخدم
كما يستخدم الإنسان الكلمات . ليعبر بها عن الأفكار المجردة كالحق والخير
والجمال ، وكلئزل والرجل والشجرة . ولهذا نقول إن أصوات الحيوان
غريزية ومحدودة المدى ، ومع هذا تستطيع الحيوانات أن تتناقل التحذيرات
ومشاعر الألفة والعداوة والخوف .

ونظراً لأن البشر يستطيعون أن يتصل احدهم بالآخر عن طريق اللغة ،
فقد أمكن أن تنقل معرفة الفرد إلى فرد آخر . وبهذه الطريقة أمكن أن
تنقل معارف جماعة إلى جماعة، وأن تنقل معرفة جيل إلى جيل، وبهذه الطريقة
أيضا امكن زيادة التراث الانساني وأمكن حفظه وإثامته وتطويره، وهكذا
أمكن أن يكون للانسان ثقافة ومدنية . هذا وقد ازدادت قدرة المجتمعات
الانسانية على تجميع المعرفة بسبب اختراع الكتابة والطباعة ، حتى أصبحت
الكلمة المطبوعة أقدر في توصيل المعرفة وربط الأفكار من الكلمة المنطوقة .
ويقول بعض العلماء إن اختراع الكتابة فالطباعة كانا أخطر اختراعين
وأبعدهما أثرا في تاريخ الانسان .

ج- والقدرة الثالثة التي تميز الإنسان عن الحيوان هي إمكان استخدامه
للالات والادوات . فقدرة الإنسان على استخدام هذه الادوات تتوقف

الى حد كبير على تركيب يديه الى عن طريقها يمسك بالاشياء في ثبات وضبط . كما أن هذه القدرة تتوقف أيضا على قدرته على التفكير والاختراع ، وعلى قدرته في تقبل معرفته عن الأدوات واستخدامها من جيل الى آخر .

ولهذا أمكن للإنسان أن يسيطر الى حد ما على البيئة الطبيعية وأن يخضعها في كثير من الأحيان لمشيئته ، حتى أنه يزيل جميع الكائنات التي تقف في طريق تصميمه للمكان الذي يقم فيه .

٣ - القدرات الثلاث السابقة ، هي في واقع الأمر استعدادات مزود بها الإنسان بطبيعته . ولكنها تحتاج الى عوامل ملائمة تنمو فيها بحيث لو ترك الإنسان وحده لتراجعت هذه الاستعدادات وانطشت وصارت أقرب الى طبائع الحيوان منها الى طبيعة الإنسان . ومن هنا كانت الحياة الاجتماعية ضرورية للفرد ليصبح كائنا اجتماعيا له هذه القدرات النامية . ولهذا يقال دائما إن البشر من خلق البيئة الاجتماعية ، فطابع كل كائن إنساني وشخصيته انعكاس للمجتمع الذي يعيش فيه . فمن البيئة الاجتماعية يكتسب معرفته ومهاراته وعاداته ومثله ودينه وأخلاقه . فنحن هنا في الجمهورية العربية المتحدة نحس ونفكر كعربين أو كعرب . فلو كنا قد نشأنا منذ الولادة في الاسكندرية لعشنا مثلهم ولشعرنا بمشاعرهم ولكان شعور المصريين وأحاسيسهم غريبة علينا كلية

ومع أن شخصية الفرد تتشكل بحسب المجتمع الذي توجد فيه ، فانه من الواضح أن المجتمع لا يمكن أن يكون له وجود حقيقى منفصلا عن الافراد الذين يكونونه ، فالمجتمع إذن يتكون من « الناس » وكثير خصائص المجتمع

بالترديد على مر الأجيال بتأثير « الناس » الذين ينتمون إليه . وقد يكون تأثير فرد واحد صغيراً جداً ، ولكن تأثير مجموع من الأفراد في المدى الزمني الطويل قد يكون عظيماً جداً .

٤ - إن مجموعة من الناس لا تكون بالضرورة مجتمعا ، لأنهم قد يلتقون بطريقة مؤقتة أو عرضية . والأساس في تكوين المجتمع أن تكون هناك جماعة ترتبط بعضها ببعض عن طريق علاقة منظمة . « فالمجتمع إذن مجموعة من الناس عاشوا معاً لفترة كافية بحيث تنظم إياها علاقاتهم . ويفكرون في أنفسهم على أنهم وحدة اجتماعية » وبطريقة أخرى يمكن أن نقول ، إن المجتمع مجموعة منظمة من الناس ، يتبعون « طريقة معينة في الحياة » . وتكون ثقافة هذا المجتمع هي طريقة الحياة التي يسير عليها أعضاؤه .

٥ - وهناك شبه إ اتفاق بين علماء الاجتماع على أن المجتمع عبارة عن العلاقات الاجتماعية في زمن معين للجماعة من الناس ، وأن الثقافة هي ما تتميز به عنه هذه العلاقات من آثار مادية تبقى على مر الزمان أو تتعدل أو تختفي . وتبدو أهمية الثقافة في الحياة الاجتماعية إذا عرفنا أن الثقافة نفسها لا تنمو إلا من خلال العلاقات التي يكونها بنى الإنسان بعضهم مع الآخر . وهذه العلاقات في حد ذاتها تفرض وجود مجتمع . وعلى هذا يمكن القول إن الثقافة هي التي تجعل المجتمع الانساني ممكناً : ذلك لأن الناس لا يستطيعون أن يؤدوا وظائفهم كجماعات منظمة ما لم تكن لهم ثقافة متعارف عليها . ففي وجود مثل هذه الثقافة يستطيع أن يعرف كل فرد ما يتوقعه من الآخرين ، ويعرف أيضاً كيف يتصرف ليواجه مطالب الجماعة وهكذا . وخلاصة القول إن المجتمع يستطيع أن يعيش لأن الطبيعة زودت الإنسان بالمعدات العقلية التي يستطيع بها أن يصنع الثقافة وأن ينقلها إلى الأجيال المتعاقبة .

كما أن الثقافة بدورها تخلق المجتمعات ،أي ان المجتمعات تعتمد في نموها وفي حياتها على الثقافات .

٦ - المبادئ الأساسية للمعرفة الإنسانية :

من المحتمل جدا أن الثقافة بدأت بتجميع عناصرها وتنقل متجمة خلال الأجيال منذ الوقت الذي استطاع الإنسان ان يكتسب فيه الطابع الإنساني . ويمكن أن حصر المعرفة الإنسانية في نوعين رئيسيين :

الأول - معرفة الإنسان بنفسه ، وهذا يشمل الثقافة التي تخلقها وما يصنعها ليعي على مر الزمان .

والثاني - معرفة الإنسان ببيئته الطبيعية .

١ - ولكن معرفة الإنسان ليست جميعا معرفة علمية بالمعنى المتواضع عليه الآن . وأن هذه المعرفة - في واقع الأمر - معرفة جمعت بطريقة منظمة وصنفت وربطت أجزاءها ثم حلت وفسرت . ففي الأيام القديمة نادرا ما كان الإنسان يلجأ إلى جمع المعرفة على النحو السابق، ويمكننا أن نقول بأن معظم المعارف التي حصلها الإنسان قبل أن يلجأ إلى المنطق العلمي كانت غير إرادية أو غير مقصودة لذاتها . هذا إلى أن الأقدمين قبلوا « عالمهم » كما هو عليه ، وإن حاروا في تحليل أمر ، أرجعوا أسبابه إلى قوى فوق قوة البشر على أى نحو . ولهذا اعتقد بعض البدائيين أن كل مجرى مائي وكل شجرة وكل صخرة تحوي روحا تسيطر على أفعالها . ولكن اهتمامنا اليوم ينصب على محاولة كشف علة كل شيء . كشفا مؤيدا بالحقائق العلمية المحسوسة أو المبرهن عليها إما قياسا أو استقراء . ونظرا لضخامة المعارف العلمية التي تجتمعت على مر الزمان ولا زالت وستظل تتجمع ، فقد قسمت المبادئ العلمية ~~وتستغل~~

تقسم إلى عدة أجزاء ، ويمثل كل علم اليوم مجموعة من الحقائق التي تتصل بأحد هذه الميادين أو بأجزاء منها . حتى أن العلم الواحد ينقسم إلى عدد من الفروع قد يصل إلى عشر أو إلى عشرين فرعاً في بعض الأحيان . وانقسام العلم إلى فروع هو ما يطلق عليه اسم التخصص العلمي الضيق .

ب - وبصفة عامة نستطيع أن نصنف المعرفة العلمية إلى ميادين رئيسية ثلاث : العلم الاجتماعي ، والعلوم الطبيعية والإنسانيات وكل من هذه الميادين يقسم إلى عدد من العلوم المتخصصة وذلك بقصد تسهيل مزيد من الدراسات المركزة للوصول إلى الحقائق المضبوطة ، فالعلم الاجتماعي هو ذلك الميدان من المعرفة الإنسانية الذي يتناول جميع جوانب الحياة الجمعية للإنسان . ويتناول العلم الطبيعي البيئة الطبيعية التي يعيش وسطها الإنسان ، كما أنه يشمل علوماً مثل الطبيعة والكيمياء التي تعالج مسائل عديدة كقوانين المادة والحركة والمكان والكتلة والطاقة ، كما أنها تشمل أيضاً العلوم الحيوية التي تدرس الكائنات الحية . أما الانسانيات فإنها أكثر الميادين ارتباطاً بالعلم الاجتماعي لأن كليهما يدرس الإنسان وثقافته : ولكن العلم الاجتماعي يهتم بوجه خاص بالعناصر الأساسية للثقافة التي تحدد الأنماط السائدة للسلوك الإنساني . وتعالج الانسانيات بعض وجوه خاصة من الثقافة الإنسانية أو بمعنى أكثر وضوحاً تحاول أن تحدد نفسها في تقصى محاولات الإنسان للتعبير عن قيمة الروحية والجمالية من خلال الأدب والفن وتهدف إلى اكتشاف معنى الحياة من خلال الدين والفلسفة .

ج - إننا لا نستطيع أن نصل إلى فهم سليم للحياة الإنسان الاجتماعية بدراسة بعض نواحيها وإهمال النواحي الأخرى . نقول هذا لأن نواحي

تطور علم الاجتماع راجحاً للنظريات التي كانت تفهم الحياة الاجتماعية من جانب واحد ، أو تغلب عاملاً من العوامل المؤثرة في نشاط الإنسان ويجعل له الأهمية الأولى والأخيرة في توجيه هذا النشاط . ومثال ذلك أن فلاسفة التاريخ الذين مهدوا لقيام هذا العلم كانوا يحاولون تفسير تطور البشرية على أساس نظري معين ، وأغلب نظرياتهم كانت تقوم على رسم خط مستقيم أو دائري أو غير منتظم لتطور الحوادث ، ينظمونه في حلقات ، لكل حلقة خصائص متميزة من الفكر والعمل .

د - ومع ذلك من المسائل التي نلفت إليها النظر أن جميع نواحي الثقافة الإنسانية مرتبطة ومتسلسلة . إلا أن العلم الاجتماعي اليوم يعد ميداناً مقبداً وواسعاً جداً حتى يصعب على باحث أو عالم واحد أن يحيط به علماً . ولذلك يقتضي الباحث أن يستفيد ما أمكنه من النظر إلى المجتمع كحقيقة كلية ، أما أن يحصل على معرفة عميقة فعلية أن يركز دراسته على ناحية واحدة من نواحي الحياة الاجتماعية، وهذا يوضح لماذا أقسم البحث في المجتمع إلى عدة أقسام يختص كل واحد من العلوم الاجتماعية بقسم واحد منها . وهذا التقسيم من وجهة النظر العلمية ليس إلا تقسيماً ضرورياً للعمل إذا كان علينا أن نستمر في إنماء معلوماتنا عن المجتمع وعن القوانين أو المبادئ التي تحكمه .

هـ - ويقول كينجسلي ديفز Kingsley Davis ، إن الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية غير واضحة من حيث الواقع ومن حيث المبدأ أيضاً ، ومثل هذا الموقف خلق خلافات كثيرة مثلاً تخلق خلافات الحدود بين الأمم من مجادلات ومث كل كثيرة . ويرى أن النظر إلى الموضوع من الناحية

العلمية البحثية يدعوننا إلى 'إهتمام بهذه الخلافات ، لأن العلم لا يعرف حدا . وربما كان من أهم عوامل الخلاف بين العلوم الاجتماعية للصراع بين العلماء على مسائل لا تتعلق بالمعرفة ذاتها ' (١) وخير طريقة لفهم طبيعة العلوم الاجتماعية المتعددة أن نخصص ما يقوم به الباحثون ، لا ما يقولونه . وسوف يتضح من ذلك أن أساس التباين لا يمثل اختلافا في الموضوع ، لأن جميع هذه العلوم تدرس نفس الظواهر «حقائق الحياة الاجتماعية» أو بمعنى آخر يمكننا أن نقول ، إن الاختلافات تنصب على مركز الاهتمام أو النظرة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فمن المناسب أن نلقي نظرة سريعة على أهم هذه العلوم وأكثرها اتصالا بعلوم الاجتماع ليتضح مدى الصلة التي تربطها به :

١ - الاقتصاد :

هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد بقدر ما هناك من تحديدات لميكان دراسة وقد كان تعريف الاقتصاد قديما يعتمد على عدد من القضايا المنطقية والفلسفية كما يقال ، إن الإنسان وكل إنسان هو خير حكم على ما هو في صالحه . ولكن الأمر تطور في المصور الحديثة ، فأصبح من المؤلفين الاتجاه في تعريف الاقتصاد وفي تحديد ميكاناته على التعرف على العلاقات الواقعية باستخدام الاستقصاءات الإحصائية والتاريخية . ومنذ منتصف القرن الثامن عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين بدأ الاقتصاد يتطور ويخذ صورة علم اجتماعي واضح المعالم . فقد عرف آدم سميث الاقتصاد بأنه علم الثروة ، وميكاناته يقتصر على دراسة طبيعة ثروة

الامم وأسبابها ومظاهرها الخارجية . كما أن الفرد مارشال يعرف الاقتصاد بأنه « دراسة الناس في حياتهم العملية العادية » . وقد ارتبط الاقتصاد دائما بالسياسة وربما كان هذا هو الأصل في تسميته « الاقتصاد السياسي » ولذلك كانت كتابات الاقتصاد السياسي هي أعمال قصد بها مناقشة المسائل الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية المعينة . ومن المؤلفين أن يميز علماء الاقتصاد عند تعريفه وتحديد ميسدان دراسته بين المسائل الاقتصادية ذات الطابع النظري ، والمسائل الاقتصادية ذات الطابع التطبيقي . وعلى كل حال ، فالتأكد ان مسألة اقتصادية معينة تكون محل الدراسة ، إذا تبين أن هناك هدفا اجتماعيا محددا ينبغي الوصول إليه بأقل نفقات ممكنة ، أو إذا كانت لدينا وسائل معينة ونريد ان نصل عن طريقها إلى أقصى نتيجة ممكنة .

ومن أجل هذا فالتأكد ان نستطيع ان نفصل الاقتصاد عن الأهداف الاجتماعية في المجتمع ، كذلك يمكن أن يقال ، إن الاقتصاد هو وسيلة المجتمع لبلوغ أهدافه بأقل قدر ممكن من النفقات أو المجهود ، ومن أجل هذا لا يمكن ان ندرس « القيمة » في الاقتصاد دون معرفة اتجاهات الجماعات المختلفة في المجتمع والذبذبات التي تحدث في مفضلاتها أو مطالبها المتغيرة . وقد أبرز كثير من علماء الاجتماع الدافع القوي للإنسان في سبيل الحصول على مطالب الميثة باعتباره أهم دافع في حياة المجتمع ، يقرب عليه عدد كبير من الدوافع الفرعية ، ومن أجل هذا فان الجانب المادي من المجتمع والثقافة يعطي أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي .

٢ - علم النفس :

يتجه كثير من علماء النفس الآن إلى القول بأن مركز اهتمام علم النفس يتركز حول الفرد في تفاعله مع بيئته . وربما كان هذا القول يصور شيئاً هاماً ، وهو أن علم النفس من العلوم المتداخلة في عدد آخر من العلوم ، ذلك لأنه إذا اعتبرنا علم النفس من العلوم الاجتماعية ، فهو إذن علم سلوكي ، على الرغم من أنه في بعض الأحيان قد يكون علماً بيولوجياً أيضاً ، ولكن اهتمامه الأول بالفرد جعله أكثر تحديداً من أي علم آخر . كما أن ميدانه لم يكن في يوم من الأيام متسعاً . إن اهتمام علم النفس بموضوعات معينة كالإحساس والإدراك والتفكير جعل بعض الناس يعزونه خطأً عن دائرة العلوم الاجتماعية . باعتبار أن هذه الموضوعات يمكن أن تدرس مستقلة دون ربطها بالبيئة التي يعيش فيها الفرد ، ذلك أن التكيف مع البيئة مستحيل من غير أن تكون لدينا معلومات عنها ، كما أن حدود نجاحنا في حصولنا على هذه المعلومات مرتين بقدرة الكائن الحي على التفاعل مع طاقة الإحساس من حوله .

وقد أدى إهتمام علماء الاجتماع في السنين الأخيرة بدراسة التفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر ، ودراسة العلاقات المتبادلة بين الجماعات المتميزة إلى إقتراب وجهات النظر بين علم النفس الاجتماعي وبين علم إجتمع الوحدات الصغيرة . حتى أن موضوع ديناميات الجماعة يدرسه علماء إجتمع ونفس في ذات الوقت ، كما أن إهتمام علماء الاجتماع بموضوع التنشئة الاجتماعية يكشف عن مدى أهمية دراسة الشخصية في فهم المجتمع والثقافة . وربما كان أقوى إجتاه في هذا الصدد ما يقوم به تولكوت بارسونز ومدرسته من

التركيز على دراسة الفعل الاجتماعي لتحديد دوافعه وإبعاده ونتائجه في حياة الشخص والجماعة والمجتمع .

٣- علم السياسة :

السياسة كالأدب تلبس ثياباً جديدة في كل جيل ، وتتغير بتغير أسلوب الناس في الحياة . وليس معنى ذلك أن السياسة لا تتبع منطقاً معيناً ، ذلك لأن أساليب الناس المتغيرة هي في واقع الأمر اعراض وتوجيهات تنبع من الظروف الجديدة وتبرير عن الاستجابة المباشرة لها . وعلى الرغم من أن السياسة قديمة قدم الإنسان نفسه ، إلا أن علم السياسة كموضوع أكاديمي حديث نسبياً . ويختلف علمه السياسة في تتبع أصل هذا العلم . فبعضهم يفضل أن يذهب بعيداً حتى أفلاطون وأرسطو . ويفضل أصحاب النزعة الصليبية رده إلى مكياجيلي ، ويذهب آخرون إلى القول بأن علم السياسة كعلم منظم بدأ عند إنشاء الأقسام المستقلة لعلم السياسة في الجامعات في أواخر القرن التاسع عشر . وعلى كل حال فالأمر يعود إلى نزوق الباحث للموضوع .

وقد اختلف علماء السياسة كثيراً في تعريف العلم وتحديد ميدانه ، ومثال ذلك ، أن البعض يزعم أن الدراسة الحقة للسياسة هي دراسة للقيم المثالية . ولذلك يكون علم السياسة فناً . وربما كان محور تفكيرهم يدور حول إيجاد نظرية تدير وجود الدولة والدفاع عنها . أو يكون - كما فعل هارولد لاسكي في كتاب « قواعد السياسة » - محاولة للدفاع عن الفرد وروابطه ومنظراته ضد الدولة . وقد حاول ديفيد إيستون David Easton في كتابه « النظام السياسي ١٩٥٣ » أن يحلل علم السياسة مصغداً نقطة إنطلاقه من الحاجة إلى إطار شامل يسمح بالتنظيم التلقائي المنسق للحقائق المتجمعة

عن النظم الاجتماعية والسلوك السياسي . هذا إلى ان عدداً من الباحثين في السياسة في الوقت الحاضر يهتمون بما يسمى « السلوك السياسي أو السلوكية السياسية » في محاولتهم فهم العلاقة المتبادلة بين النظم ذات الطابع السياسي والسلوك العملي للأفراد في المجتمع . ولكن هذه المحاولة أصبحت محل نقد من الكثيرين نظراً للأساس التفسيري الذي تقوم عليه . وخير طريقة لفهم موضوع علم السياسة أن نذكر في إيجاز المسائل الأساسية التي يهتم لها علماء السياسة في واقع الأمر وتتكرر في كتاباتهم ، وهي على النحو الآتي :

١ - النظرية السياسية . من أهم الظواهر التي برزت في علم السياسة . أنه انفصل ، في أواخر القرن التاسع عشر عن صلتة الزوجية بالفلسفة الخلقية والتاريخ والقانون العصام . وظهرت معالم النظرية والبحث الواقعي فيه . والنظرية السياسية الحديثة عبارة عن مزيج من التفكير الألماني المجرد عن طبيعة الدولة وافكار أوستن عن السيادة ، وهذا إلى جانب النظريات التطورية عن عن الانجاس والامم . ويلاحظ أنه منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بمسائل السياسة العامة .

ب - الحكومة : تعتبر دراسة الحكومة عند كثير من علماء السياسة جوهر التحليل السياسي . فقد كان بروز النظرية السياسية كيدان شبه مستقل في علم السياسة ، داعياً إلى الاهتمام المتزايد بالدولة كوحدة أساسية في التحليل . ففي خلال الأربعين سنة الماضية استطاع علم السياسة أن يخرج دراسات متعددة تناولت التاريخ والدستور والنظم المتعلقة بالحكومة على مستويات متعددة محلية او قومية أو عالمية . وهنا يظهر تأثير علم الاجتماع على تطور علم السياسة بترديد الاعتماد على المدخل السوسيولوجي في دراسة المسائل

المختلفة التي يعالجها العلم من وجهة نظر تعدد العوامل. ويعتبر ما كيفر Marlier من أبرز علماء الاجتماع الذين لهم تأثير بالغ على التحليل السياسي في الوقت الحاضر .

ج - السياسة العامة والإدارة : من أهم فروع علم السياسة ، تلك الدراسة التي تهتم في المحل الأول بالعلاقات الإنسانية أو العلاقات العامة كدخول لدراسة موضوعاتها متأثرة في ذلك بعلم النفس . كما تأثر علم السياسة في هذه الناحية بعلم الاجتماع أيضاً وخاصة في مجالته للنظرية التنظيمية . ويلاحظ ان طلاب السياسة العامة يشاركون غالباً في نشاط الحكومة ، الأمر الذي يتيح لهم فرصة إختبار مبادئهم وأفكارهم العامة .

د - السياسة العالمية : إن اهتمام علم السياسة بالسياسة العالمية يتقدم باستمرار ليحل محل القانون والتاريخ . وقد زاد الاهتمام بالسياسة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ووصل إلى قمته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولا زال يزايد حتى الآن . وقد تغير مركز الثقل في دراسة السياسة العالمية بزيادة الاهتمام بدوافع الأمم وقادتها وظروفها النفسية والصناعية والجغرافية وخصائصها السكانية ، التي تلقى ضوءاً هاماً على إمكانيات كل أمة ومبلغ ما يمكن أن تسهم به في المجتمع الدولي :

٤ - التاريخ .

التاريخ هو دراسة التطور الماضى للمجتمعات الانسانية . خاصة خلال المرحلة التي كانت فيها السجلات المكتوبة متميزة . وهو علم إجتماعي لأنه يمثل المحاولة المنظمة لمعرفة وتحقيق الحوادث الماضية ، وربطها أحدها بالآخرى .

وبكشف اثرها في تشكيل المدنية . هذا الى أننا لكي نفهم أى موقف إجماعى فلا بد ان نعرف الظروف التى أدت إلى إنبثاقه - او كما يقال لانستطيع ان نفهم الحاضر دون ان نعرف الماضى . ومع ذلك فالتاريخ لا يستطيع ان يقدم تفسيراً كاملاً عن كيف ولماذا تطور الحاضر عن الماضى ، كما انه لا يستطيع أن يعطينا القدرة للتنبؤ بالمستقبل . فليست هناك مبادئ او قوانين عامة للتطور التاريخى تحصل مثل هذا التنبؤ يمكننا . إننا غالباً ما نقول بأن التاريخ يعيد نفسه ، ولكن هذا غير صحيح ، فكل ما يعنيه مثل هذا القول أن حوادث فترة معينة يمكن ان تحوى بعض وجوه الشبه في فترة اخرى سابقة . فلو أن التاريخ يعيد نفسه لما كان هناك تاريخ .

ومع أن التاريخ لا يساعدنا على التنبؤ بالمستقبل فانه يهتينا على اكتشاف اتجاهات معينة في تطور المجتمعات الإنسانية . ومثال ذلك هذا الاتجاه الذى ظل ينمو منذ حوالى مائتى عام وهو إنتشار التصنيع . لأنه إذا كان هذا الاتجاه ظل ينمو دون أدنى نكوص حتى اليوم فانه من المناسب لنا في هذا المجال أن نتوقع استمراره لفترة من الزمان في المستقبل .

• - الأنثروبولوجيا : Anthropology :

يذهب كثير من الأنثروبولوجيين إلى أن الأنثروبولوجيا تهتم من حيث الموضوع بالانسان وأعماله في كل زمان وفي كل مكان . وعلى الرغم من أن باحثاً واحداً لا يتظر منه أن يكون ملماً بكل فروع الأنثروبولوجيا ، إلا انه لابد أن يكون على صلة بالمسائل التى تعالجها الأنثروبولوجيا الطبيعية والفنويات والآثار والأنثولوجيا . ولعل ادعاء الأنثروبولوجيا أنها تهتم بكل جوانب الحياة الانسانية في جميع الأزمنة هو الذى جعل ميدانها نقطة التقاء

عدد كبير من الباحثين من تخصصات مختلفة : ويلاحظ أن دراسات
أنثروبولوجية كثيرة في الماضى وحتى الآن من عمل أشخاص ليسوا
أنثروبولوجيين بالاحتراف ، وربما كان هذا هو السر فى تعدد مداخل
الدراسة فيها إلى جانب تعدد مناهج البحث أيضاً .

ومن الناحية التاريخية إهتمت الأنثروبولوجيا بمجتمعات وثقافات لم تكن
بها العلوم الموجودة فعلاً ، ولهذا انصب بحثها على تلك المجتمعات التى توصف
أحياناً بالبداية أو المتوحشة أو البدوية . ولكن هذا لم يمنع الأنثروبولوجيا
من أن تنسب مناهجها ومداخلها لدراسة المجتمعات البسيطة نسبياً . وعلى
الرغم من التغيرات الجوهرية التى حدثت فى التوجيه الموضوعى ومناهج
البحث ، فإن الأنثروبولوجيا لا تزال تركز على دراسة المجتمعات البدائية .
ولذلك عندما حول الأنثروبولوجيون اهتمامهم - إلى حد ما - إلى دراسة
المجتمع الغربى المعاصر ، فانهم يتلصسون السبيل إليه - ما أمكن ذلك - كالو
كانوا يدرسون مجتمعات بدائية ، ومثال ذلك ما يقوم به الأنثروبولوجيون
الأمريكيون فى دراسة المجتمعات الفرعية والثقافات الفرعية فى المجتمع
الأمريكى .

ويلاحظ من يتتبع نمو الأنثروبولوجيا ، أن الباحثين فيها لا يزالون
يفضلون دراسة الشعوب المعزولة أو التى تعيش على هامش المدنية الكبرى .
ولعل أهم تطورات حدثت فى الأنثروبولوجيا فى السنين الأخيرة ذلك الاتجاه
الذى ينمو بسرعة ويتركز حول الاهتمام بدراسة تجمعات أكثر تعقيداً
كالقرى والمجتمعات المحلية القروية . وقد تدرس هذه القرى باعتبارها مناطق
معزولة أو قد تدرس على أنها جزء من مركب حضارى معقد .

وهناك من يفضل إطلاق اسم «الأنثروبولوجيا الثقافية» على فروع الأنثروبولوجيا التي تقوم بدراسة موضوعات اجتماعية وثقافية. كما أن تقسيم الأنثروبولوجيا الثقافية على أساس الموضوعات ذات الأهمية، أدى إلى ظهور مجموعتين كبيرتين من الدراسات. الأولى، تشير إلى الميادين التي يغلب عليها الناحية الوصفية والتاريخية، والثانية، تشير إلى الميادين التي يغلب عليها التحليل الاجتماعي. وتشمل المجموعة الأولى، الإثنولوجيا Ethnology وهي الدراسة النظرية والمقارنة للعادات الانسانية، والإثنوجرافيا Ethnography وهي وصف الثقافات المفردة، والآثار Archaeology وهي وصف بقايا الثقافات الماضية أو القديمة. أما المجموعة الثانية فسمى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، التي تسمى في بعض الأحيان علم الاجتماع المقارن. وهي تهتم في المحل الأول بدراسة البناء الاجتماعي والتنظيم أكثر من اهتمامها بدراسة العادات. ومن خصائص الأنثروبولوجيا المعاصرة أن الباحث قد يهتم في نفس الوقت بهاتين المجموعتين من الميادين، أي أنه يجمع الحقائق ويفسرها، وقد تكون هذه الحقائق تاريخية أو غير تاريخية.

ويلاحظ إن كلام من المجموعتين على صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية، إلا أن صلة المجموعة الأولى بالتاريخ واضحة، كما أن صلة المجموعة الثانية (الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أشد ما تكون بعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي. وأبلغ دليل على ذلك تأثير المدرسة الإنجليزية في الأنثروبولوجيا بنظريات إميل دوركايم التي أكدها الفرد رادكليف براون وخاصة في الأفكار المتعلقة - بالتحليل البنائي الوظيفي.

و - إن أهم غارق بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، هو أن كل

علم إجتماعى يعالج جزءا من العالم الاجتماعى الثقافى ، بينما يعالج علم الاجتماع بطريقة هذا العالم ككل محاولا أن يصل إلى خصائصه العامة ، أو بمعنى آخر ينظر إلى علم الاجتماع باعتبار أنه يعالج موضوعا أوسع من الموضوعات التى تعالجها العلوم الاجتماعية ، كل على حدة ، ومثال ذلك أن الاقتصاد يدرس الصناعة ، وكذلك يفعل علم الاجتماع ، ولكن دراسة علم الاجتماع للصناعة أوسع من دراسة الاقتصاد ، من حيث أنه يدخل فى التفسير عوامل أعم ويحاول أن يتتبع تأثير الصناعة على المجتمع إلى آفاق أوسع مدى من الاقتصاد . ويظهر اختلاف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية ، إذا عرفنا إهتمامه الفريد بموضوعات مثل الأسرة والسلوك الاجتماعى والسكان والمشاكل الاجتماعية مثل الجريمة والانحراف والفقر والتمييز العنصرى (١) .

القيمة العملية لعلم الاجتماع :

كما زاد تعقد المجتمع الذى نعيش فيه ، نتيجة لتوسع نطاق التخصص وزيادة السكان ، وكما زادت المدن حجما ، كلما كانت الحاجة ماسة إلى معرفة دقيقة بطبيعة الحياة الاجتماعية . ومن الملاحظ أن أهم ما يميز عصرنا ، ذلك التغير الاجتماعى والثقافى السريع الذى يواجهه الإنسان بعد واضح لما نعوده وما نقله عن الأجيال السابقة . إن النتائج المذهلة للتكنولوجيا المعاصرة تفرض على الفرد كما تفرض على الجماعة . أن تراجع مناهجها التقليدية فى الحياة ونظرتها إليها . ولذلك إذا كان التفكير فى الفعل الاجتماعى والتفاعل المنظم والعلاقات الاجتماعية المتعددة والمعقدة ، أمرا ملارسه فيما مضى الحكماء وكبار السن الذين كانوا يلخصون تجاربهم وآرائهم فى الحياة على

صورة حكم يجرى مجرى الأمثال ، فإن التفكير الاجتماعي المنظم أصبح صفة العصر الذي نعيش فيه ، وأصبح عالما له موضوعه ومناهجه، وله أهميته البالغة في فهم الإنسان الحديث . ومن العوامل الهامة التي تكن وراء تزايد الاهتمام بالعلم الاجتماعي في كل أنحاء العالم ، أن دورة حياة الفرد لم تعد أمرا يمكن التنبؤ به في دقة كما هو الحال منذ قرون مضت ، فالفردية التامة وعلاقات المعاصرة التي تحمل تدريجيا محل علاقات الجوار والصداقة والدم والعشيرة ، جعلت الفرد يحس تدريجيا بالعزلة وبالحاجة إلى أساس جسيدي للوجود الاجتماعي . هذا ويمكن أن نلخص القيمة العملية لعلم الاجتماع فيما يلي :

١ - يقدم علم الاجتماع معاونة جوهرية في تحديد الأهداف التي يمكن الاتفاق عليها ، ويمكن أن يرسم الوسائل الناجعة لبلوغها . وهذا يظهر واضحا من أن السياسات الاجتماعية في مجتمع يتغير باستمرار ، لا يمكن أن تقوم على الأساس من العادة أو العاطفة . إذ لا يتسنى لمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح في مهمته ، إلا إذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نوره الاجتماعي والاقتصادي ، وكما تواتر أطراف المجتمع . وكلما تعقدت ظروف الاجتماعية . أصبحت المعرفة الاجتماعية أكثر إلحاحا وأوسع مدى . كذلك يلاحظ أن السياسة الاجتماعية لمجتمع معين ، إذا كانت ذات طابع شامل ومحدد في نفس الوقت ، أصبحت الحاجة ماسة إلى المعرفة ذات الطابع السوسيولوجي أكثر من المعرفة ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي . ومثال ذلك ، أننا إذا كنا بصدد رسم سياسة لضبط النسل ، فإن الوسائل الناجعة لبلوغ هذا الهدف لا يمكن أن نعتد فيها على الوسائل ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي . فقط . لأننا يجب أن ندخل في الاعتبار مسائل هامة ، مثل التنظيم الاجتماعي ، والتنظيم

العائلي وديناميات السكان وعادات الإنجاب والقيم التقليدية . وكل هذه الموضوعات لا يمكن أن نحسن تقديرها أو تحليلها إلا إذا إعتدنا على علم الاجتماع في المحل الأول^(١) .

٢ - في المجتمع الحديث المتراخي الأطراف ، تقتصر خبرة الفرد على عدد قليل من الناس ، بل إن عددا كبيرا من الأفراد قد يغلقون داخل جماعة واحدة وينزولون بذلك عن كل أعضاء المجتمع . والمجتمع الحديث بطبيعته ينقسم إلى أقسام سكانية ومهنية متعددة ، قد يتاح للفرد أن يخبر بعضها عن قرب ، ولكنه لن يستطيع مدى حياته أن يخبر كل هذه الأقسام . ولذلك يظل الفرد في المجتمع الحديث بعيدا عن أغلب أعضاء المجتمع ، لا يعرف دوافعهم ولا نظرتهم أو طريقتهم في الحياة ، ولا القيم التي تسيطر على سلوكهم الاجتماعي . ومهما كانت إيديولوجية المجتمع واحدة ، إلا أنها تتعدل في أقسام المجتمع الواحد وتلبس رداء كل جماعة بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز في الحياة .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الثقافة هي الأخرى قد تكون عامنة في المجتمع من حيث خصائصها الأساسية ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود ثقافات فرعية في المجتمع الواحد تتميز بخصائص مختلفة . ولهذا قد يصعب على أغلب الأفراد فهم أقرانهم الذين ينتمون إلى نفس الثقافة الكلية . من أجل هذا كان علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة في المجتمع الحديث . فهو وحده الذي يقدم صورة متكاملة لحياة المجتمع ، ويعطى أهمية بالغة

للمسائل المتعلقة بالاختلافات والمتشابهات التي تظهر بين أقسام المجتمع ،
ويحاول أن يتعمق اتجاهات الفعل الاجتماعي والعصور المختلفة للعلاقات
الاجتماعية التي تترتب على ذلك . كما أنه يهتم بالقيم والسلوك الناجم عنه ويحاول
أن يمد بصره بعيدا ليدرك أبعاد السلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله ، وغير
ذلك من الموضوعات التي تهتم الإنسان الحديث . فمن طريق علم الاجتماع
يستطلع الفرد في المجتمع أن يكون على علم بما يجري في نطاق الحياة
الاجتماعية لأفراد آخرين او في جماعات أخرى قد لا يتيسر له طوال حياته
أن يتصل إليها أو أن تكون له بها صلات. وإذن فعلم الاجتماع ينمى التكامل
الاجتماعي، وهو لذلك عنوان وحدة المجتمع .

٣ - إن علامة الإنسان المثقف ، أن يكون لديه الإدراك الكافي والتقدير
المناسب للأشياء التي قد تفوت الرجل العادي . ولذلك فإن علم الاجتماع
يجانب أنه يسهم في تقدم المجتمع إسهاما جوهريا ، فهو مفيد جدا من الناحية
الشخصية ، لأن الفرد عن طريقه يستطيع أن يحصل على فهم أفضل لنفسه
وللاخرين ، ويتيح له هذا الفهم أن يكون أكثر شرونة إزاء المواقف
الجديدة . دون الالتجاء إلى الأنماط المتصجرة الشائعة ، التي قد تكون قائمة
على أسس خاطئة ، ومن ثم يستطيع أن يوسع مدى الاحتمالات والنتائج التي
يصور فيها الفعل . كذلك يستطيع الشخص عن طريق نتائج الدراسة
للمقارنة للجماعات والجماعات التي تختلف عن مجتمعه أو جماعته الخاصة ، أن
يرى أشياء ، ربما فاتته عند التفكير في الوجود الاجتماعي له أو للاخرين .
ومن ثم تصبح حياته أكثر ثراء وأكثر امتلاء . وربما كان هذا هو السبب
الذي من أجله ينتج المسؤولون عن الجامعات والتعليم العالي والثانوي في أنحاء
العالم ، لي جعل دراسة علم الاجتماع جزءا متكاملًا من الدراسة في كل الكليات

والمعاهد والمدارس منها اختلفت تخصصاتها . (١)

٤ - ويجب أن ننبه هنا إلى أن مهمة عالم الاجتماع أن يقدم المشورة وأن يعاون على تحديد السياسة الاجتماعية داخل إطار هيئة منظمة يناط بها مثل هذا التحديد ، أما أن يعدل كوظف داخل هذه الهيئة ، فإن فاعليته وأهمية مشورته يمكن أن تتعرض للطمس . ذلك لأن القرار النهائي في تحديد هذه السياسة يكبرن دائما في يد رجال الإدارة . وهذا يتأتى من أن مهمة رجل الاجتماع كعالم أن يحلل وأن يشرح وأن يزيد من كية المعرفة ، ولذلك يجب ألا نخلط بين مهته وبين مهمة رجال السياسة والاقتصاد الذين قد يكون في أيديهم القوة التنفيذية الصالحة لوضع أفكارهم موضع التطبيق العملي . ومن المألوف أن يسأل عالم الاجتماع أسئلة لا يمكنه الإجابة عليها ، ولا بوجه مثلها إلى العلماء الآخرين في الميادين المختلفة . ولقد فقد بتمثل بعض الناس ويقولون ، ما فائدة علم الاجتماع إذن ؟ وربما كان مرجع ذلك إلى الفهم الخاطيء لرسالة عالم الاجتماع . فالجيولوجي مثلا لا يسأل إلا عن تحديد الأماكن التي يحتمل أن يكون في باطن أرضها خام البترول ، ولا يخطر ببال أحد أن يطلب منه منع الاستغلال السيئ للمصادر الطبيعية ، ولم يطلب أحد كذلك من المؤرخ أن يحول مجرى التاريخ . ولكن علماء الاجتماع غالبا ما يطلب إليهم تغيير المجتمع . إن عالم الاجتماع شأنه في ذلك شأن أى عالم آخر يستطيع أن ينمى المعرفة التي تعاون على حل المشاكل التي تفترض المجتمعات ، ولكنه مثل أى عالم آخر أيضا لا يستطيع أن يسيطر على مجرى الحوادث (٢) .

1 - Ibid., P. 16

2 - Green, A W.; Sociology, New, York, 1960, PP. 8 - 9

وهنا يجب أن نفرق بين هدفين متمايزين لعلم الاجتماع، الأول هو الدراسة المنظمة للعلاقات العلية التي تجري على أيدي متخصصين ، والثاني نشر المعرفة التي يحصل عليها الباحثون وجعلها في متناول الجميع، رغبة في تمكين السكان جميعا من مزيد من الفهم والوصول بالمجتمع إلى وحدة متكاملة . ومعنى هذا أن علم الاجتماع يضع نفسه دائما في خدمة المجتمع الخاص والمجتمع العالمى فى نفس الوقت، بعكس كثير من العلوم التى تعلق نفسها على العدد القليل من المتخصصين فيها، ولا تبذل فيها محاولات حقيقية لجعل المعرفة التى تتوصل إليها فى متناول الجميع .

الفصل الثاني

علم الاجتماع والمنهج العلمي

حظيت مناقشة « علمية » دراسة المجتمع (علم الاجتماع) بأكثر إهتمام الرواد الأول للعلم الجديد . وظلوا يدافعون عن إمكان تطبيق مناهج العلم الطبيعي أو الرياضي على ظواهر المجتمع، ولا زالت المناقشة حية حتى الآن ، وقد وصل إميل دوركايم بهذه المناقشة إلى قمتها في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » عندما فصل نوعيا بين الظواهر الاجتماعية وغيرها من ظواهر الكون وعين لها خصائص ملازمة ، واعتبرها « أشياء » في الوقت عينه تخضع لقواعد الميتودولوجيا العامة ، ومن ثم تسقط حجة المناهضين لعلم الاجتماع والمشككين في إمكان علمية البحث في المجتمع . وقد انقسم علماء الاجتماع طوائف كثيرة ميدان الحركة ، الأمر الذي ظل علم الاجتماع يحمل آثارها حتى اليوم ، والمتتبع للنظريات السوسيولوجية المعاصرة يستطيع أن يلحظ مظاهر التباين في مسألتيه :

الأولى : منهجية ، وتدور حول طبيعة المنهج الذي يطبق على دراسة ظواهر المجتمع الإنساني وإصطلاحاته المختلفة ، ولهذا نجد المتشيعين لمناهج العلوم الحيوية والمنهجين للمجتمع بالكائن العضوي ، وما قرع عن ذلك من شعب مختلفة في النظرية السوسيولوجية ، ونجد أيضا المتشيعين لمناهج العلوم الطبيعية والمنهجين لحقائق المجتمع بالمواد وما فيها من حركة داخلية وطاقة وتوازن وتمازج وتنافر وغير ذلك ، كذلك نجد المتشيعين

لمناهج العلوم الرياضية، وجوهر ادعائهم أن كمال العلم في إمكان صياغة نتائجه في صورة رياضية ولن يكون علم الاجتماع علما إلا إذا استطاع الوصول إلى هذه النتيجة. الأمر الذي أدى إلى تقديس العدد وتجريد الحقيقة الاجتماعية من مضامينها الحقيقية ومن وشائجها الحيوية. ولئن أتصور المغالين في أهمية الأرقام والجداول في فهم الحقيقة الاجتماعية بمن يحصى من القتلى في ميدان الحركة، ويصنفهم بحسب رتبهم وسنهم ومواطنهم للأصلية، متناسيا أن كل واحد منهم إنسان عاش حياة معينة تفعمت بمختلف الاتجاهات والإلتماءات ثم ينتهي من هذه الدراسة يبحث عن المقاتلين .

الثانية : موضوعية ، وهي لازمة ومتربة على الأولى ، ذلك ان الميل المنهجي يؤدي في اغلب الأحيان إلى ضرورات موضوعية معينة . ويظهر التباين « الموضوعي » في الموضوعات الأساسية التي تكون مادة البحث في علم الاجتماع . وتصور تعريفات علم الاجتماع هذا التباين خير تمثيل . والموضوع الاساسي الذي التزمه كثير من الباحثين ، أن علم الاجتماع يدرس « الظواهر الاجتماعية » الأمر الذي أدى إلى متناقضات كثيرة خصوصا في موقف علم الاجتماع من العلوم الاجتماعية . وثمة إتجاه آخر يميل إلى تحديد « التفاعل الاجتماعي » كاسم لموضوع لعلم الاجتماع . وهناك فريق آخر يدافع عن « الجماعة الاجتماعية » ك موضوع جوهرى في علم الاجتماع ، وغيرهم يعتقد أن دراسة العمليات الاجتماعية الاضطرابية تمثل المركز الذى يجب ان تدور عليه كل أبحاث علم الاجتماع . (١)

ولعل فكرة العلم وحدوده المختلفة، هي التي أثارت كل هذه الخلافات بين

1 - Timasheff, N S ; Sociological Theory, Garden City, N.Y., 1955, PP. 293-299

علماء الاجتماع وفي هذا الصدد يقول « كوهين » : أن العلم في أضيق معانيه يعني الوصول إلى القوانين العامة التي تقيم الصلة المنطقية بين الحقائق المختلفة، كما أن المنهج العلمي بأوسع معانيه يساعد على تدعيم القروض بتخليصها من الأخطاء ومن أشباه الحقائق (١) ومعنى هذا أن الغاية العظمى من البحث في علم الاجتماع الوصول في رأي « كوهين » إلى قوانين وأن فاعلية للمنهج العلمي تكون في قدرته على مد الباحثين بالفروض المبدئية للدراسة ، وربما لا يكون هنالك اختلاف كبير بين علماء الاجتماع حول هذه النقطة، وإنما مرد الخلاف إلى طبيعة المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ويجمع علماء المناهج مثل « كارل بيرسون » و « دوهم » و « بوانكاريه » على أن الحقائق وحدها لا تصنع العلم . أي أن العلم لا يعرف - عن طريق موضوعه ، فهو وحدة تنضوى تحت لوائها جميع العلوم المختلفة . ويميز كل علم عن الآخر باختلاف موضوعه وباختلاف وسائل الملاحظة العلمية فيه . ولهذا يكون العلم في أي فرع من فروع المعرفة وسيلة للحصول على المعرفة المضبوطة عن أي نوع من أنواع الظواهر التي تنظم الكون وتطبق هذه المعرفة في عمليات التنبؤ والضبط (٢) ولهذا يمكن النظر إلى الجدل الذي قام حول علمية علم الاجتماع خارجا عن نطاق بحثنا الآن ، وكل الذي نود أن نشير إليه أنه يجب على دارس المجتمع ليكون علميا أن يتبع منهجا معيناً لتأكد أنه لا يسير طبقاً لفكرة فلسفية أو متأثراً بمدرسة خاصة من مدارس التفكير ، لأنه يجب أن يسير حسب ما يمليه عليه المنهج العلمي مهما

1- Cohen. Y. R. Encyclopaedia of Social sciences

2- Lundberg, Foundations of Sociology, New York, 1939, PP. 5-10

كانت التامج التي يصل إليها ، فالأمانة العلمية تقضى أن نكون محايدين ، ولم يتقدم علم الاجتماع إلا بعد أن طرح العلماء الأفكار القبلية أو التأثرات الخاصة .

وهناك جانبان للعلم ولنشاط العلماء . الجانب الأول يمثل في خلق أو بناء نظرية عامة لطبقة معينة من الظواهر، والعالم الذي يتم بمثل هذا العمل يجد أن أى حالة خاصة من الظاهرة محل البحث يجب أن تكون محل اهتمام فقط كجزء من المادة التي تستطيع استخدامها لتكوين فروضه أو اختبارها، ومثل هذا النوع من النشاط العلمى يشار إليه غالباً على أنه علم خالص أو نظرى . والجانب الثانى تطبيق ما أمكن إقامته من معرفة عالية لشرح ظاهرة معينة أو فهمها، ويقال لمثل هذا النشاط « العلم التطبيقى » ولهذا يكون الطب تأسيساً على ذلك علماً تطبيقياً يقوم على علوم نظرية مثل الفسيولوجيا والباثولوجيا^(١) . والعلم الذى يشترك في مثل هذا العمل لا يكون الهدف الأساسى فيه الإضافة إلى التامج النظرية العامة، بل الوصول إلى تفسير لحالة خاصة من الظواهر يكون العلم مهتماً بها . وهذان النوعان من النشاط العلمى متساندان تماماً وقد يطبقان معاً ، ولهم علاقة كل منهما بالآخر لا بد أن نميز بينهما منذ البداية، ولذلك كان من المستحسن في أى دراسة نقوم بها أن نعرف ما نحاول أن نفعله، ومثل ذلك إذا كنا بصدد دراسة لنظام اجتماعى مثل « القرابة » فإن الباحث الاجتماعى ينظر إليه على أنه نسق اجتماعى معين ويعتبره « موضوعاً » يروده مجموعة من الحقائق الواقعية يمكن أن يستخدمها في إقامة نظرية أو اختبارها ، ولكن من ناحية أخرى يمكن استخدام المعرفة

1 - Radcliffe-Brown, Daryll Forde, African Systems of Kinship and marriage, oxford, PP. 2-3

النظرية لفهم مظاهر نسق اجتماعي معين . وفي ضوء المعرفة النظرية العامة التي تنتج عن الدراسة المقارنة للمجتمعات يستطيع العلم أن يقوم بتحليل نسق خاص بحيث يمكن لأي مظهر معين فيه أن نراه في علاقته بالمظاهر الأخرى لهذا النسق ومكانه من النسق ككل، وقيمة أي دراسة كهذه وصدقها تعتمد في الحل الأول على مدى دقة الأفكار النظرية العامة التي توجيها .

وقد دارت مناقشات كثيرة حول ما يكون علما وما لا يكون في علم الاجتماع وربما كان ذلك مرجعه أن العلم مسألة درجة، وقد نجحت كثير من العلوم في تنظيم مادتها وفي تعميق قدرتها على التنبؤ أكثر مما فعل علم الاجتماع، ولكن علم الاجتماع مع هذا له - وعلى الرغم من ذلك - الخصائص التالية للعلم :-

(أ) الواقعية : أي أنه يقوم على الملاحظة والتحصن وتحري الملل ولا يقوم على علاقات غيبية، كما أن نتائجه ليست تأملية . والعلوم في مجازها المبكرة الخلاقة تقوم على التأمل بالطبع ، ولكنها وبطريقة مثالية تخضع هذا التأمل للاختبار وفحص الوقائع قبل إعلانه على أنه كشف علمي .

(ب) النظرية : أي أنه يحاول أن يلخص الملاحظات المسقاة في قضايا مجردة ومرتبطة إرتباطا منطقيًا بحيث يمكن شرح العلاقات العامة التي تربط الحقائق بعضها بالآخر .

(ج) التراكمية : أي أن النظريات السوسيولوجية تنبثق بعضها فسوق فوق بعض فالنظريات الجديدة تصحح وتوسع وتنقي النظريات القديمة .

(د) الموضوعية : أي أن النظريات السوسيولوجية ليس لها طابع أخلاقي ولذلك لا يسأل علماء الاجتماع عما إذا كانت أفعال إجتماعية معينة حسنة أو رديئة، وإنما يحاولون شرحها وخسب .

إن علم الاجتماع لم يصل بعد في كل هذه الخصائص إلى درجة السكمال ،
ولكن التقدم ماض إلى الأمام باستمرار .

مفاهيم ضرورية :

١ - ترجع أهمية العلم إلى أهمية المعرفة خصوصا إذا ما قورنت بالمعتقدات
أو الخرافات، أو إذا وضعت جنباً إلى جنب مع المفاهيم غير الناضجة التي تنجم
غالباً عن قلة للمعلومات أو عدم دقتها ومثال ذلك أننا كنا نعتقد يوماً ما كما
زعم « ليفي برول » بأن العقلية البدائية تختلف نوعاً عن العقلية المتحضرة،
وننسى أن اختلاف الثقافة ربما أدى إلى اختلاف أنماط التفكير و ننسى أيضاً
أن ظروف التنشئة الاجتماعية يمكن أن تجعل الطفل الذي ولد في أكثر
الثقافات تقدماً بدائياً خالصاً إذا نشأ وسط مجتمع بدائي، ولستنا نعلم اليوم
أن مثل هذا الزعم خاطئ، لأنه قام على أساس نظري غير سليم، فالمعرفة لا
تزودنا باليقين أو بشيء مقارب له فحسب بل أنها تطارد الخوف والجزع
الذي ينجم من عدم التثبت من طبائع الأشياء ولذلك فالتعريف الموجز للعلم
أنه معرفة (١).

وفي هذا الصدد يجب أن نعلم أن المعرفة والأفكار ليستا شيئاً واحداً،
لأن كل الأفكار ليست جميعاً معرفة، فهناك مثلاً فكرة في أن وجود حكومة
عالمية سيؤدي إلى منع الحروب. أو أن الشخص يحدد مستقبل نموه العقلي
إلى الاختلال أو التكامل في سن الخامسة، وربما أمكن إثبات هذه الفكرة

ومن ثم تصبح معرفة، أو قد يؤدي البحث في النهاية إلى إثبات عدم صحتها هذا إلى أن كثيرا من الأفكار لا تتردد لتصبح خاضعة للإثبات أو الدحض وإنما تذيب مجرد التسلية أو قد تكون من قبيل الأحلام أو التمنيات كما أن بعضها قد يستخدم للآثارة أو التخويف . ومع ذلك فأننا لا ننكر بأن الأفكار تشكل مادة النشاط الذهني وتكون لأمعة وجذابة عندما لا تخضع للتعديلات المنهجية وخاصة عندما تغلف بإطار اتعالي . ولهذا فأننا نحب أن نناقش وجوه الحسن في الحياة والهدف من وجود العالم وطبيعة الحكمة وهكذا. وعلى ذلك تكون الأفكار مادة مهمة بالنسبة للعالم الإجتماعي كما هي أيضا كذلك بالنسبة لغير العالم . فالعالم الإجتماعي يحتاج إلى تصورات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التبصر والقروض، ولكنه يعالجها بفرض محدود وهو إمكان تحويلها إلى معرفة أو أن يكتشف في نهاية الامر أنها من طبيعة تستعصى على التحديد العلمي .

٢ - في بعض الأحيان تكون الأفكار من الكثرة والتعقيد بحيث يلزم أن نقرر منذ البداية ما يمكن أن يدخل منها في باب المعرفة وما لا يمكن ، ولذلك يواجه العالم الإجتماعي سؤال هام عليه أن يجيب عليه بعناية تامة : ما الأفكار التي تصلح معرفة وما لا تصلح ؟ ومثال ذلك أن هنالك نظريات كثيرة عن غوامل انحراف الأحداث مثل نظرية الضعف العقلي والنظرية العصابية ونظرية البيت المهجور ونظرية التعلم الارتباطي . والسؤال الآن : كيف تثبت أن واحدة من هذه النظريات أو كلها يمكن أن يصلح معرفة ؟ الطريق العلمي أمامنا هو أن نجتمع الحقائق المتصلة بكل نظرية ثم ننظر لترى إلى أي حد يمكن أن تثبت الحقائق المجمة هذه النظرية أو تلك . ولهذا يكون العمل العلمي معنيا بالمادة والأفكار في نفس الوقت ، ولكن المادة

ليس من السهل جمعا في كل الأحوال، وتواجه عمليات الجمع صعوبات سببية في جميع العلوم، فمادة العلوم الطبيعية مثلا بسيطة يمكن أن نجعلها داخل معمل ولكن في علم الاجتماع لا نستطيع أن نحصل على مادته إلا عن طريق العمل الحقل، وغالبا ما يستغرق جمع مثل هذه المادة وقتا طويلا إلى جانب بهائنة التكاليف في بعض الأحيان .

٣ - يعتبر التحيز الناجم عن العاطفة من أهم معوقات البحث العلمي، ويجد أرسا خصيبة إذا كانت المادة غير كاملة أو غير دالة، الأمر الذي يؤدي إلى انحراف النتائج، التي نصل إليها والتقليل من الدقة الواجبة ودرجة الاعتماد على هذه النتائج، ويرجع التحيز إلى أن علم الاجتماع يعالج موضوعات لكل منا أزاءها عاطفة معينة كما هو الحال بالنسبة لموضوعات الجنس والأسرة والجريمة والفقر. ويظهر تأثير التحيز بوجه خاص في عملية التنبؤ التي إن لم تقم على أساس معلومات عالية الدقة، فإن ما يمكن تأسيسه عليها ينهار تماما في مدى قصير، وتظهر خطورة هذا الموقف إذا كنا بصدد تطبيق نتائج العلم في التخطيط .

٤ - العلم إذن ليس فنا من الفنون، وهو يخاطب التفكير، ومع ذلك فأننا نفكر كثيرا ولكن بطريقة غير علمية، فهدف العلم أن يصل إلى المعرفة وليس من شأنه أن يؤدي إلى الحكمة (١) . والعلم كذلك يختلف عن الأخلاقيات، إلا أن المعرفة التي نحصل عليها عن طريق العلم تكون ذات فائدة في الأغراض العملية، وبما لاشك فيه أن القيم السائدة في المجتمع والأخلاقيات

تعتبر موجبات السلوك الفردية أو الجماعية، فإذا كنا بصدد الاختيار بين الإلتامه في مدينه أو في قرية، فإن مجموعة من العوامل الذاتية يمكن أن تتدخل في الاختيار كما هو الحال بالنسبة لتفضيلنا لألوان معينة . لكن المعرفة العلمية يمكن أن تؤثر خصوصاً في عصرنا هذا في القيم التي توجه اختيارنا لأي أمر من أمور حياتنا المادية أو المعنوية، ومع هذا فإن موضوع العلم لا يتعلق بخلق القيم ، ويعبر العلماء عن هذه النقطة أحياناً بالتمييز بين الوسائل والغايات أو بمعنى آخر نقول، إن وظيفة العلم أن يهيء الوسائل التي نصل عن طريقها إلى الأهداف المتعلقة بالقيم التي تؤمن بها ، وفي علم الاجتماع يختار الباحثون غالباً مسائل يهدفون من ورائها إلى الكشف عن معرفة جديدة تعيد الجنس الانساني، ولهذا يحاول عالم الاجتماع أن يكتشف عوامل الجريمة التي قد تستخدم في نواح متعددة، من بينها زيادة الجريمة نفسها، ولكن علماء الاجتماع يأملون أن تؤدي معرفة هذه العوامل إلى الإقلال من نسب الجريمة . ومعنى هذا أن علم الاجتماع حين يبدأ من النظر وينتهي إلى النظر فإنه لا يفض الطرف مطلقاً عن النواحي التطبيقية التي يمكن استخدام نتائجها فيها، ذلك أن عالم الاجتماع لا يبحث في الفراغ، وإنما يستمد انبعاثاته العلمية وفروضه الموجهة لدراساته من حياة المجتمع ومشاكله المتعددة، ولذلك فنصنيف البحث في علم الاجتماع إلى بحث نظري وبحث تطبيقي، تصنيف غير متفق تماماً مع علم الاجتماع، وسوف تبرز هذه الناحية عند مناقشتنا لفكرة التطبيق في علم الاجتماع .

٥ - المعرفة العلمية تظل قابلة للتوضيح والإضافة والتعديل نتيجة لتقدم البحث العلمي واستمراره ، ومع هذا يجب أن تصبح محل ثقة ولها خاصية الدوام التي تبدو على وجه خاص في نتائج العلوم الطبيعية والبيولوجية

ونظراً لعدم اتساع نطاق البحث في علم الاجتماع، فإن بعض معارفه لا تصدق في كل زمان ومكان . ولهذا لا يمكن أن تتكون لها صفة العمومية . ومع ذلك فإن كثيراً من المعارف السوسيولوجية يمكن تطبيقها على نطاق واسع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ، ومثال ذلك، إذا أردنا أن نتحقق من القول بأن نسب المواليد في المدن أقل منها في المناطق الريفية ، وجدنا أنه يصدق في الشرق كما يصدق في المصمور الوسطى . وعلى الرغم من أن ما يوصل إليه علم الاجتماع محدد بالزمان والمكان نظراً لاختلاف العامل الثقافي وتغيره، فإنه مثل جميع العلوم يحاول أن يكتشف القوانين التي لها عمومية التطبيق بغض النظر عن اختلافات الثقافة .

المنهج العلمي : (١)

إن الاهتمام بالمنهج العلمي يمثل في علم الاجتماع نقطة جوهرية . وقد اهتم بالمنهج العلمي كل علماء الاجتماع تقريباً منذ ولادته الشككية على يد أوجيست كومت . وقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة ، حين نمت طرق البحث الاجتماعى المتعددة باعتبارها أدوات الملاحظة العلمية ، المخطوة الأولى في المنهج العلمي . ووضع لعلماء الاجتماع أن التثبت من المنهج العلمي أمر جوهري في كل مراحل الدراسة ، ومؤهل ضرورى للمبتدئين يمكنهم من إجراء بحوث أفضل . ولهذا كان التدريب على معالجة المنهج العلمي

١ - مستند في مرض هذا الموضوع على الكتب الآتية :

a - Lundberg; Social Research, 1942

b - Lundberg; and Others; Sociology; 1958

c - Lazarsfeld & Rosenberg; The Language of Social Research, N. Y. , 1962

ضرورة موضوعية . ويحصل عالم الطبيعة على هذا التدريب بدراسة الرياضة وتعلم العمليات المحددة التي تتضمن التجريب . ويتلقى الباحث في المسائل الإنسانية هذا التدريب من خلال الدراسة المركزة للغات الكلاسيكية . ولكن التدريب الذي يناسب الباحث الطبيعي والإنساني لا يقابل الحاجات والمطالب التي تواجه العالم الاجتماعي الحديث . فعلى الرغم من ان الصور الرياضية والدراسات التجريبية تزداد أهميتها كل يوم وتلعب دورا هاما في إستقصاء السلوك الإنساني ، إلا أنها لن تصبح الوسائل الرئيسية في المستقبل القريب . وعلى الرغم أيضا من أن الباحث الاجتماعي يمكن أن يستفيد من دراسة اللغتين اللاتينية واليونانية ، إلا أن اهتمامه الرئيسي بالمادة المعاصرة ، يحد من الفائدة التي تعود عليه من دراسة هذه اللغات الكلاسيكية . ولذلك كان عليه أن ينمى طرقا للتفكير بأسلوب آخر . أو بمعنى آخر يمكن القول ، إن نوع التحليل المطلوب في الدراسات المنهجية هو الذي يحدد التدريب المناسب .

ويزيد المنهج العلمي قدرة العالم الاجتماعي على مواجهة التطورات الجديدة أو غير المألوفة في الميدان الذي يتخصص فيه . وخير ما يوضح هذه النقطة ، هو أن نميز تميزا واضحا بين المنهج العلمي والوسائل الفنية (طرق البحث الاجتماعي) . فالفرد الذي يتعلم كيف يصمم بعض الإجراءات أو الاختبارات ، أو ذلك الذي يتفوق في تطبيق بعض الطرق الإحصائية ، يتمكن من المهارات التي تكون في متناول اليد في لحظة معينة . وقد يكون قادرا أيضا - في المستقبل - أن يتعلم المهارات الجديدة ، كما أنه يستطيع أن يفاضل بين هذه المهارات جميعا من حيث صلاحية بعضها أو عدم صلاحية البعض الآخر . ولكن هل يستطيع أن يدرك النزاع التي تكمن وراء هذه

الوسائل الفنية ، وهل عنده من القواعد والمقاييس ما يمكنه أن يقدر على أساسها مناسبة إجراء معين لمسائل معينة ؟ والواقع أن القدرة على إصدار أحكام من هذا النوع لا يمكن أن نصل إليها من مجرد تعلم الوسائل الفنية التي تستخدم الآن أو التي استخدمت في الماضي . وما هو مطلوب إذن هو ذلك النوع من التمرين الذي يمكن الباحث من مقابلة ومعالجة المواقف البحثية المختلفة لتمر أو عشرين سنة . ذلك لأن المتدرب تدريبا جيدا في المنهج العلمي سوف يكون في استطاعته لسنوات عديدة فيما بعد ، أن يواجه التطورات الجديدة في العلم الذي يتخصص فيه ، وسوف يكون في استطاعته أيضا أن يحكم على محاسنها، وأن يربط الجديد بالقديم ، كما أنه في هذه الحالة ، يتمكن من تخير ما يريد أن يضيفه ليصبح جزءا متكاملًا من تفكيره .

ولعل أم معاونة يقدمها المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية ، هي توجيه الدراسات التي تهتم بالموضوعات المتداخلة بين هذه العلوم . والإهتمام بالدراسة الاجتماعية المتداخلة ينمو في السنين الأخيرة ليعظم الحدود الفاصلة ، والحواجز التي تقيم القواصل العميقة بين فروع العلم الاجتماعي . ويضع العلماء ثقتهم في المنهج العلمي الذي يقع عليه وحده عبء إزالة هذه القواصل . ويكفي أن نفحص جيدا موضوع كثير من العلوم الاجتماعية ، فنجد أنها قد تدرس موضوعات واحدة ولكن اختلاف المصطلحات التي يستخدمها كل علم هو الذي يبعد من نقطة الالتقاء بينها . وهنا يجب أن نشير إلى أن تأكيدنا لأهمية المنهج العلمي لا يجب أن يقودنا إلى المبالغة في دوره في تقدم العلم ، كما لا يجب أن يقودنا أيضا إلى التقليل من أهمية البحث في الواقع . وفي هذا الصدد يقال ، إن الدارس الخلاق هو الذي يقوم بالبحث ، أما الدارس العقيم فهو الذي يتكلم عن هذا البحث .

تطبيق المنهج العلمي عمليا :

يفضل كثير من العلماء التفرقة بين المنهج العلمي باعتباره مجموعة من العمليات العقلية التي تقوم أي دراسة علمية مهما كان موضوعها ، وبين أدوات البحث العلمي ، التي هي في واقع الأمر وسيلة كل علم لجمع الحقائق بطريقة خاصة ولهدف معين . ومن أجل هذا يقال إن المنهج العلمي واحد في جميع العزم بينما تختلف أدوات بحث كل علم بحسب طبيعة موضوعه . ويعبر وليام أوجبرن Ogburn عن هذا الفصل بين المنهج العلمي وأدوات البحث بتطبيق فكرته في التخلف الثقافي فيقول ، إذا نظرنا إلى المنهج العلمي وأدوات البحث باعتبارها عناصر ثقافية ، فإن المنهج العلمي يصنف ضمن الثقافة اللامادية ، وطبقا لنظريته يزداد تغير أدوات البحث بازدياد الاختراع والتجديد فيها ، بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للمنهج العلمي ومن أجل هذا يحدث التخلف بين أدوات البحث وبين منهج العلم . ويشير أوجبرن بذلك إلى التقدم الكبير - في رأيه - في أدوات البحث الاجتماعي المتعددة ، بينما ثبت المنهج العلمي عند التجديدات التي وضعها ديكارت ويكون ودوهم وبوانسكاريه وكارل بيرسون وغيرهم من علماء المناهج .

إن استخدام أدوات معينة في جمع الحقائق في ميدان علم الاجتماع ، لا بد أن يكون موجها على أساس الفهم العميق للمنهج العلمي ، لأن مجرد جمع الحقائق مهما تشعبت وسائلها وبلغت مبلغا عظيما من الدقة ، يصبح عبثا من غير تثبت واضح من خطوات المنهج العلمي من ناحية ، ومن الإطار النظري الذي يحدد الأفكار والمفاهيم تحديدا دقيقا من ناحية أخرى . واستخدام أي أداة من أدوات البحث الاجتماعي لا بد أن يسبق إذن تحديد واضح للمشكلة أو الموضوع محل الدراسة ، إلى جانب الاحتياجات الأخرى

لسلامة الأداة وفاعليتها في جمع المعلومات ، مثل الدراسات الاستطلاعية وحسن اختيار العينة واستجلاء الصعوبات وغير ذلك من المتطلبات الضرورية في البحث العلمي . وقد استحدثت العلوم الاجتماعية عددا من أدوات البحث من أهمها : الاستبيان Questionnaire والمقابلة Interview ودراسة الحالة Case Study ، تعتمد جميعا على أنواع من الأسئلة تصمم وتبنى وتستخدم لأغراض متعددة ، هذا إلى جانب الاعتماد على البيانات والوثائق والسجلات الإحصائية (١) .

ومن أحدث طرق البحث الطريقة المسماة « السوسيومتري Sociometry أو القياس الاجتماعي » التي يمتريها صاحبها مورينو Moreno عالما فاهما بذاته يقف جنبا إلى جنب مع علم الاجتماع والاشتراكية العامية، ويرفض أن تكون مجرد وسيلة من وسائل البحث الاجتماعي (٢) .

ويقول جورج لندبرج : إن الهدف الأول للعلم الاجتماعي ، أن يقيم نسقا من المقررات المحققة أو القوانين العلية ، التي تمكننا من فهم وضبط وجوه النشاط الإنساني والتنبؤ بها ، وخاصة تلك الوجوه التي نهتم في الدرجة الأولى . وقبل أن نقرر أن قانونا أو قضية لها صفة الصدق ، يجب أن نخضعها للاختبار الواقعي التجريبي . وهذا الاختبار في حد ذاته عبارة

-
- ١ - يمكن طالب الذي يريد أن يفهم أساليب البحث الاجتماعي أن يرجع إلى الكتب الآتية :
(١) الدكتور جمال ذوق والسيد هس ، أسس البحث الاجتماعي ، ١٩٦٢ (ويتضمنها الكتاب بالشمول والاحاطة بكل التطورات التي وصل إليها البحث)
(٢) الدكتور ابراهيم أنولند والدكتور لوس مليكه : البحث الاجتماعي ١٩٦٠
(٣) الدكتور محمد طالت ميسى : البحث الاجتماعي ، ١٩٦٠

2- Moreno, L. (ed) The Sociometry's Reader, 1960.

عن عمل يقوم على الخبرة والتجربة التي تأيدت عن طريق عدد من الملاحظين المؤهلين والملاحظة المنظمة . ومثل هذا الاختبار أيضا لا يعتمد على مجرد تجميع أدلة تثبت صحة القانون ، بل إنه يشتمل على سلسلة من الملاحظات المفصلة والمنظمة التي يمكن أن تدحض القانون أو تشكل في صحته . وعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية لم تتوصل بعد إلى « غبار » مثالي ، فإن هذا لا يمنعنا من أن نضع في الذهن دائما أن وظيفة البحث ، جعل ملاحظتنا لها القدرة على إثبات فروضنا أو رفضها أو تعديلها .

مبادئ نامية في البحث :

تمر الموضوعات التي تحظى باهتمام الباحثين في علم الاجتماع بتغيرات عميقة، ونلاحظ أنه مع ثبات الإهتمام بالموضوعات التقليدية التي تتناول ظواهر أو علاقات لها صفة العموم النسبي سواء في البناء الاجتماعي أو في التغير الاجتماعي، إلا أن هناك ميلا يمتد جذوره وبسرعة للتركيز على وحدات ينظر إليها باعتبارها انخلايا الأساسية في بناء المجتمع ، أو المحيط الأساسي الذي يتكون منه نسيج العلاقات الاجتماعية مهما اتخذ من صور أو أنماط . وقد صاحب هذا الاتجاه الجديد إعادة فحص أدوات البحث لتتناسب مع أهدافه، ولذلك تراجع الآن مدى كفاية الاستخبار والمسح والمقابلة للنهوض بهذه الأهداف، وغالبا ما يدخل عليها تعديلات جوهرية من حيث المبنى والوظيفة . وسوف نعطي لمحة سريعة لهذا كله فيما يلي :

١ - تمت إلى جانب الدراسات الديموجرافية (السكانية) والإيكولوجية (البيئة والإنسان) ، دراسة الجماعات الصغيرة ، التي تتميز بقلّة العدد (الحجم الصغير) وبالتفاعل المباشر بين الأعضاء . ومن المعروف أن دراسة السلوك

الجماعى ووصفه ، موضوع قديم فى علم الاجتماع . ولكن الجديد اليوم هو الاهتمام المتزايد بالدراسات التجريبية فى هذا الميدان . وفى نفس الوقت يهتم الباحثون بدراسة الجماعات فى ظروفها أو وضعها الطبيعى مثل دراسة جماعات الصناعة أو جماعات اللعب وغير ذلك . ولا يقتصر الاهتمام بدراسة الجماعات على اتجاه معين فى العلم الاجتماعى .

١ - فهناك اتجاه نفسى اجتماعى ابتسده كورت ليفين Kurt Lewin لدراسة الجماعة ويعرف بطريقة غير محددة باسم مدخل « ديناميات الجماعة » .

بـ وهناك الاتجاه السوسولوجى الذى يقوم على رأسه بيلز Baltes ، والذى يعالج الجماعة الصغيرة باعتبارها نسقا اجتماعيا .

جـ - وهناك أخيرا « السوسيومتري Sociometry » التى استحدثتها مورينو ، والتى تدرس الجماعة عن طريق أسلوب خاص فى قياس العلاقات داخلها .

٢ - وقد ظهر الاهتمام الكبير ببحوث الجماعة الصغيرة بتدعيم طرق ملاحظة التفاعل الذى يتم بين أعضاء الجماعة الواحدة . ومن أجل هذا ظهرت عدة طرق للملاحظة المنظمة ، ومن أهمها الطريقة التى ابتدعت نظاما تصنيفيا لتسجيل التفاعل . ولم تقتصر دراسات الجماعات الصغيرة على اكتشاف عدد من النتائج المتعلقة بنواحى التفاعل المختلفة ، مثل أنماط وسائل الاتصال وبناء السلطة ومصدر القوة فى الجماعة ، وفاعلية الجماعة وإنتاجيتها وتماسكها وغير ذلك ، بل إنها قربت المسافة بين النظرية والبحث . ومن أبرز الأمثلة .

على ذلك أن النتائج التي توصل إليها بيلز دعمت بعض نظريات تولسكوت
بارسونز ، التي اثارَت بدورها اهتمامات أخرى في مزيد من النتائج التجريبية.
ويرى بعض الباحثين ، أنه إذا استمر هذا الاتجاه في النمو ، سوف تصبح
دراسة الجماعات الصغيرة مصدر خصب للنظرية السوسيولوجية (١) .

٣ - أصبحت السوسيومتري عند مورينو والتي كان من أم أغراضها
قياس أنماط التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة ، مدخلا يستخدم إستخداما
واسع النطاق في دراسة الجماعة الصغيرة . وقد أصبحت بعض اصطلاحاتها
مثل القيام بالدور ، والعلاج الجماعي والسوسيوجرام ، مألوقة في لفظة علم
الاجتماع . ولكن هناك إتجاه سوسيومتري آخر ابتعد إلى حد ما عن اتجاه
مورينو الأصلي ، الذي كان ينظر إلى السوسيومتري كنهج في خفض حدة
الصراع الذي يقوم بين الأشخاص ، ويبدو هذا في الاهتمام «بتحليل العلاقة»
عن طريق سؤال الفرد أن يقرر عما إذا كان أعضاء الجماعة الآخرون
يقبلونه أو يبتعدون عنه ويرفضونه .

٤ - وهناك إتجاه آخر قريب لاتجاه دراسة الجماعات الصغيرة ، يبدو
في الإهتمام بنسق الترتيب الطبقي الذي يربط الأفراد بعضهم بالآخر ،
وتختار المجتمعات المحلية ميدانا لمثل هذه الدراسات . ومثال ذلك أن وليام
وورنر William . Warner نشر بالإشتراك مع زملائه ومعاونيه دليلا
مفصلا للأجراءات التي يمكن استخدامها لدراسة المكانة الاجتماعية في مجتمع

1 - Tiryakian, E.A.; Methodology and Research; in Roucek
K: Contemporary Sociology, London, 1959, PP. 157-1650

محملى يسمى جونزفيل Jonèville ، وفي هذا الدليل يرى وورنر ، أن تعيين أو تحديد الأفراد فى مكانهم من الطبقة الاجتماعية موضع النظر ، يعتمد على طريقتين مختلفتين ، الأولى سماها «المشاركة المقومة» Evaluated Participation « وتشتمل على ست وسائل فنية لقياس المعدلات ، عن طريقها يقوم المخبرون المشاركة الاجتماعية لأعضاء المجتمع المحلى . وينظر أغلب الباحثين إلى هذه الطريقة على أنها طريقة ذاتية . والثانية ، سماها «دليل أو فهرست خصائص المركز» (I. S. C) Index Of Status Characteristics وهى عبارة عن دليل لأربع عوامل اجتماعية إقتصادية هى : المهنة ومصدر الدخل ، وطابع المنزل ومنطقة الإقامة . وينظر إلى هذه الطريقة باعتبارها طريقة موضوعية تترجم المفاهيم المتعلقة بالطبقة الاجتماعية إلى إصطلاحات أو معانى اجتماعية إقتصادية والعكس . وقد زعم وورنر أن هاتين الطريقتين وما تمخضت عنها من نتائج يمكن أن تطبق على كل أنحاء الولايات المتحدة ، ولكن هذا الزعم قبول بنقد شديد من عدد كبير من الباحثين فى علم الاجتماع لاعتبارات تتصل بالمنهج وبوحدة الدراسة المختارة . (١) ومن المحتمل ، إذا كان هذا المدخل لدراسة الطبقة الاجتماعية لا يصلح فى ظل الثقافة الأمريكية المتميزة ، ألا يصلح أيضاً للتطبيق فى مجتمعات أخرى ذات ثقافات مختلفة (٢) . وقد حاول علماء الاجتماع أن يسدوا النقص الذى ظهر فى دراسات الترتيب الطبقي للمجتمعات المحلية ، بأن يتدعوا الطرق

1 — Ibid; p. 159

٢ — وانزيد من الايضاح ويان وجه النفس فى طريقة وورنر يمكن الرجوع الى :

Bendix, R & Lipset, S; Class, Status and Power, 1961, pp. 224-255

التي يمكن معها دراسة هذا الموضوع في النطاق القومي ، وذلك بوضع قائمة للأدوار المهنية التي يسهل تصميمها عن طريق عينات ممثلة من السكان .

هـ - وقد نما الإهتمام أيضا بأدوات البحث عن طريق إدخال تحسينات منهجية عليها . فالمسح الاجتماعي كطريقة يراجع الآن لبودي وظيفته بطريقة أفضل وليستخدم أهدافا منهجية عامة في نفس الوقت ، ويحل الاستبحار الآن محل المذكرات الشخصية والوثائق الخاصة بتاريخ الحياة ، ووجهت إليه عناية كبيرة فيما يتعاني بيناه الأسئلة وتنظيمها . كذلك زاد الإهتمام « بالمقابلة أو الاستبارة » كوسيلة فنية لجمع الحقائق وتعددت أنواعها لتؤدي أغراضا مختلفة . وهذا وقد نزايد الإهتمام - بتأثير علم النفس الاجتماعي - بالوسائل الفنية للقياس التي تستخدم المعادلات الرياضية ، وخاصة في قياس الاتجاهات . وقد كان هذا الإهتمام بطرق البحث وأدواته صدى لإحساس علماء الاجتماع أن تقدم المعرفة في علم الاجتماع يتوقف على مدى نجاحهم في الوصول إلى أدوات لجمع الحقائق لها من الدقة ما يسبح بالأطمئنان إلى صدق هذه الحقائق وثباتها .

إن الاتجاهات الجديدة في دراسة الجماعات الصغيرة أو دراسات المجتمع المحلي وما صاحبها من إعادة النظر في أدوات البحث والقياس ، لم تاق ترحيب جميع علماء الاجتماع ، بل أنها تعرضت لنقد لاذع من عالم كبير من علماء الاجتماع المعاصرين « سوروكن » في كتابه

« Fads and Foibles in Modern Sociology » ومن أهم نقدهاته قوله ، إننا لانتكر أهمية الإحصاء والقياس في دراسة مسائل العالم الاجتماعي والثقافي ، ولكن محاولة تقليد العلوم الطبيعية بالبحث عن معادلات رياضية

إتجاه يخرب علم الاجتماع ويكشف عما سماه « هوبس الاختبارات » ويزيد الأمر سوءا جهل وادعاء الذين يعتبرون قادة هذا الميدان. ويهاجم سوروكن ايضا أولئك الذين ينتقلون من ميدان إلى آخر في علم الاجتماع ويديم علم الجيش من الخشب المسددة هو « الاستخبار أو غيره من أدوات البحث » دون معرفة أو دراية صحيحة بالنظرية السوسيولوجية أو جاريخ الفكر أو بالأرض التي أنبتت المذاهب الفكرية الرئيسية في مجرى التاريخ، وكأنهم يسمعون في كل مكان وينادون « أعندكم بحث » وما أيسر البحث إذا كانت عدته مجموعة من الأسئلة يزعمون انها تقيس بطريقة كمية مضبوطة ظواهر المجتمع، وينسون أن هذه الطريقة لا تتميز كعلماء لأنها في استطاعة أي إنسان، ويطلق سوروكن على هؤلاء إسم « Omnibus-Researcher-professor » . ويستطرد سوروكن فيقول، إن حالة هؤلاء النفسية تكشف عن مرض وبائي خبيث أصاب الكثيرين ، يسميه « فصام الكم » ، ويظل يهاجم هذه الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا مفتندا لها بقسوة وعنف بالغين ، إلى ان يتعرض لأولئك الذين يبحثون عن أبسط وحدة في الظواهر الاجتماعية الثقافية ، تقليدا لعلماء الطبيعة الذين يعتبرون « الذرة » أبسط وحدة في الظاهرة الطبيعية ، ولذلك سقطوا في متاهات وسرايب أوصلتهم إلى الضلال ، فبعضهم يرى أن الوحدة هي الفرد أو الزمالة وبعضهم يرى أن هذه الوحدة هي الدور أو الفعل أو العلاقة الاجتماعية ، ويرى آخرون أنها الأسرة أو المجتمع البدائي أو الجماعة الصغيرة .

ويحاول سوروكن أن يهدم هذا كله ويبين في تفصيل عدم فهم من يساند هذا الإتجاه أو ذاك لخصائص الوحدة البسيطة من حيث البناء والوظيفة

ويختتم كتابه بقوله ، إن العام الاجتماعي النفسي قدم خلال القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ معرفة بالغة الأهمية عن الإنسان وعالمه الاجتماعي النفسي ، فلا نكاد نجد جديدا في أيامنا هذه . وكل الذي نجده علامات التعب والضيق التي بدت على بائعين اليوم ، المتسرعين والمتعجلين للتأجيل ، ولهذا تتميز بحوث علوم المجتمع اليوم وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس بالمصايب والمقحم . إن الحاجة اليوم ماسة إلى علاج هذه الحالة بعد حسن تشخيصها ، ولن يتم ذلك إلا بتوحيد جهود ثلاث مناهج وتعاونها على انتشار البحث عن الحقيقة الاجتماعية من الوهدة التي تردت فيها بفعل هوس الاختبارات وفصام الكم ، وهذه المناهج هي :

منهج الملاحظة الذي يقوم على الإدراك الحسي .

ومنهج المنطق الرياضي الذي يقوم على استخدام العقل في التفكير المجرد .

ومنهج الحدس الذي يعلو فوق الحس والعقل معا .

ويقول سوروكن إن إمتزاج هذه المناهج الثلاثة كفيلا بأن يكشف في وضوح الأبعاد الثلاثة للحقيقة الاجتماعية التي يقابل كل بعد منها المنهج لللائم من المناهج الثلاثة السابقة . إلى أن يقول ، إن هذه المناهج الثلاثة كل أحدهما الآخر ويراجع أحدهما الآخر أيضا ، الأمر الذي يترتب عليه ضمان عدم الوقوع في أخطاء التزام منهج واحد (١) .

1 — Sorokin, P ; Fads and Foibles in Modern Sociology

London. 1958, PP. 315—317

خطوات النهج العلمي :

مهما كانت طبيعة المادة التي نعالجها ، ومهما كانت طرق البحث التي نستخدمها فإن هناك عدة خطوات ضرورية ، لا بد أن نلتزمها في كل عمل علمي .

١ - الفرض المناسب : ويشير إلى الفرض هنا ، على أنه نوع من من التعميم ، يحتاج إلى اختبار أو تحقيق . والفرض في مراحله المبدئية ، عبارة عن فكرة تصورية أو حدس أو ظن ، يمكن أن يكون قاعدة لدراسة منظمة . ونحن في سبيل الحصول على الفروض ، ننظر في ميادين الأدب والفلسفة والشعر ، وكل ما كتب في علم الاجتماع والانتولوجيا وخصوصا النظريات التي ترد كثيرا في كتابات العلماء .

ومن شروط الفرض المناسب أن يصاغ بصورة واضحة ومحددة كلما كان ذلك ممكنا ، لأن كل فرض معد للبحث يحدد مقدماً المصادر التي ستعتمد عليها والميادين التي سترادها وبالتالي بمنعنا من الجمع العشوائي للحقائق . وعلى ذلك ينبغي أن نتجنب متزلقاً خطيراً في هذا الصدد مخافة أن نعتبر الفرض قضية علينا أن ندافع عنها وبالتالي نختار الحقائق المؤيدة ونسقط الحقائق التي تبدو مضطربة لها .

٢ - ملاحظة الحقائق وتسجيلها : وتشمل هذه الخطوة كل ما تعلق بالعدد والقياس ، وهي تنطوي أيضاً على إجراء ملاحظات مضبوطة عن طريق استخدام الحواس الإنسانية بمساعدة الآلات المناسبة . ومن المسلم به أنه كلما زادت دقة الحقائق المجمعة كلما زاد الاعتماد عليها ، وكلما كانت النتائج المترتبة عليها محل ثقة علمية .

٣ - تصنيف الحقائق وتنظيمها : وتبدو أهمية هذه الخطوة عندما نعلم أن التشابه والاختلاف لا يظهران إلا بعد التصنيف والتنظيم . وكلما كان من الممكن أن نبرهن على الإطراد أو الاتفاق في مجال الحقائق كلما أصبحت دراستنا ذات إطار علمي .

٤ - التصميم : وعندما تم الخطوات الثلاث السابقة يصبح من الممكن أن نصوغ الأوصاف التي تنطبق على اتجاه الحقائق في شكل جملة قصيرة يمكن أن نجد لها تطبيقات في عدة نواح أو نجد لها مشابهاً في ظواهر لها نفس الظروف، ومثل هذه الجملة يقال لها « قانون علمي » والشكل التالي لمثل هذه التعميمات هو الصورة الرياضية ومع ذلك فلا ينبغي لنا أن نزعج أن هذه الصورة يمكن أن تكون مضبوطة تماماً أو أن لها خصائص الإطلاق غير المقيّد بالزمان والمكان، حتى أنه في الميادين التي سار فيها البحث العلمي شوطاً بعيداً لا نستطيع أن نطمئن إلى دقة ما يتوصل فيها من تعميمات ، ذلك لأنها تخضع دائماً للتصحيح والتحسين والتصحيح على أساس مزيد من الملاحظات الدقيقة وجمع أوسع للحقائق . ومثل هذه التعميمات تم نتيجة للإختبار التجريبي لا نصل إليه من تعميمات . ولكن هذا القول لا ينبغي أن نفقد معه الثقة في قيمة التعميمات كأساس للتنبؤ العلمي . ومع ذلك فلا بد أن نحذر تطبيق التعميمات على نطاق واسع ، أي تطبيقها على مواقف أو حالات مختلفة عن الحالات الأصلية .

الاختصار والوصف والتفسير :

بعض المعرفة السوسولوجية عبارة عن وصف للظواهر كما هو الحال مثلاً في مسح المصنع المحلي . ولكن ليس من الممكن أن يلاحظ جميع الناس بطريقة صحيحة . حتى أنه من الواجب أن

يتدرب جامعو الاحصاء . وهذا الديق بدوره ضرورى للمؤرخين وعلماء الاجتماع .

١- الاختيار : والمشكلة الكبرى فى الوصف هى ، ماذا نصف ؟ ذلك لأنه عندما نكون الظاهرة المراد وصفها معقدة ومتغيرة ومتعددة ، فان كل شئ لا يمكن أن يخضع للوصف . ولذلك وجب الاختيار . فالأوصاف التى يجمعها أمريكى لروسيا غ. التى يجمعها روسى لها ، فقد يكون وصف كليها دقيقاً ولكن كليها فى نفس الوقت مختلف عن الآخر .

٢- الأوصاف التحقيقية : الملاحظات العلمية لابد أن تتم بشكل يمكن التحقق منها ، ولذلك فان القول بأن السكان فى الهند يزيدون بنسب تنذر بأوخم العواقب ، قول لا يخضع للتحقيق لأنه ليس لدينا مقاييس عن «أوخم العواقب » ولهذا يكون مثل هذا القول مجرد رأى . وعلى العكس من ذلك يمكن التحقق من القول الآتى :

وفى عام ١٩٤٠ زاد سكان الهند حوالى ٥ مليون نسمة ، أى أن عددا من السكان مساو للسكان فى الولايات المتحدة عام ١٨٩٠ يمكن أن يضاف فى مدى جيل واحد إلى مجموع سكان الهند .

٣- وصف العينة : يميل علماء الاجتماع إلى وصف عينات أكثر من ميلهم إلى وصف الكل ، لأن البحث السوسىولوجى باهظ التكاليف . ومع ذلك لابد ان تكون العينة كبيرة نسبيا ومثله ، ومثال ذلك أننا إذا اردنا ان نصف الرأى العام فان من الخطأ ان نتمتع على تتبع أقوال الصحف فى المدن الكبرى فقط ، بل لابد ان نتمتع فى نفس الوقت على الصحف التى تصدر فى كل

مكان إذا كانت موجودة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض البلاد الأوروبية . كما أنه من الواجب أن نخصص حالات كافية لتتأكد من أن العينة التي أخذناها صالحة وعمودية . إذن فالوصف في العلم يتطلب مهارة وتدرياً .

قياس العلاقات : إذا دققنا النظر في العمل العلمي في علم الاجتماع نجد أن نسبة كبيرة منه لا تتعلق بوصف الظواهر . فكثير من العمل السوسيولوجي يتعلق بالعلاقة الموجودة بين ظاهرتين أو أكثر، ومثال ذلك عندما نبحث العلاقة بين ظروف العمل ونسبة الزواج . والمنهج المتبع في هذه الحالة هو بحث سبب الظاهرة . وحول السبب ومعناه جرت مناقشات متعددة، حتى أن كثيراً من الكتاب يستخدمون كلمة « السبب Cause » في معان مختلفة (١)

التغيرات Variables

١ - عندما نخصص العمل السوسيولوجي نجد أن كثيراً منه يتكون من محاولات للبحث عن أسباب الظواهر، مثل الحرب والجريمة والطلاق... الخ . والظاهرة التي نريد غالباً البحث عن سببها هي تغير من حالة سابقة إلى حالة لاحقة . فالحرب تغير من السلام، والجريمة تغير من الأمان وهكذا... ففي الولايات المتحدة مثلاً كان عدد حالات الطلاق واحد إلى ثلاث زيجات، وكان قبل الحرب في عام ١٩٣٠ واحد إلى ست زيجات . وفي كل هذه الجالات كان هناك تغير، ولذلك نقول عنه أنه انحراف . ويقال للظاهرة متغيرا *variable* . ولذلك فنحن نريد أن نبحث عن أسباب الانحراف من السلام إلى الحرب ، وفي زيادة نسبة الطلاق ، أو في انخفاض نسبة الجرائم .

والظاهرة التي نريد ان نشرحها يقال لها المتغير المعتمد *dependant variable* لأن هذا المتغير معتمد على او تسببها عن المتغير في المتغير الآخر او المتغيرات الأخرى . وهكذا نجد ان بعض الزيادة في حالات الطلاق بعد الحرب تسبب عن زيجات متسربة وانفعالات ترتب على ظروف الحرب، كما ان الانتعاش الذي اعقب الحرب اسهم في زيادة حالات الطلاق ايضاً، ومن المعلوم ان الطلاق يزداد إبان الانتعاش ويقل إبان الكساد . ولهذا نقول ان سبب زيادة الطلاق بعد الحرب كان في نفس الوقت تغيراً من السلام الى الحرب . فالمتغير في متغير واحد يمكن ان يفسر بالاضافة إلى تغير في متغير آخر، وإذن عندما ندرس أسباب ظاهرة معينة ، فاننا ندرس بذلك العلاقة بين متغيرين او اكثر .

٢- الدائم ليس سبباً للتغير: إذا استطعنا ان نفسر انحرافاً في ضوء انحراف آخر ، فان النتيجة تكون في أن انحرافاً لا يمكن ان يفسر بالاضافة إلى دائم . والدائم هو العامل الذي لا يتغير ، ومع ان الدائم لا يمكن ان يكون سبباً في تغير متغير ، فقد يكون مع ذلك عاملاً في التغير . ولذا لا تكون الفريزة (غزيرة المقاومة والعدوان) سبباً في الحرب ، لأن هذا العامل البيولوجي دائم ، ولأن هذه الفريزة كانت موجودة في السكان في سنوات السلام . بنفس الدرجة التي كانت موجودة بها أثناء الحرب، ومع ذلك فان هذا العامل البيولوجي سبب في الحرب ، لأنه اذا لم يكن موجوداً ، فلربما لاتنشب الحروب . إذن فالظاهرة يكون لها عدد كبير من العوامل الدائمة وفي نفس الوقت يكون كل تغير في الظاهرة نتيجة لموامل عليا اقل . (١)

٣- الظواهر الاجتماعية ذات اسباب متعددة : المجتمع الحديث مجتمع معقد وملي بالتغيرات . ولهذا فمن المنطق ان نقول ان للظاهرة الاجتماعية اسبابا عديدة . ولكن العقل الإنسانى في حبه للتبسيط يميل دائما للتفكير في ضوء سبب واحد . ولا ينبغي أن يفهم من قولنا بتعدد العوامل والأسباب اننا نضعها جميعا في مصاف واحد ، بل إن بعضها أهم من البعض الآخر . ومثال ذلك ان اسباب الهجرة كثيرة ، فقد تكون فرصا اقتصادية ، او ضغطا سكانيا ، أو لأسباب دينية كالإضطهاد ، أو لسهولة وسائل المواصلات او لأسباب تتعلق بدورة العمل وذبذباتها .

٤- سلسلة الأسباب : عندما نبحث في الأسباب لابد ان تدفق في العلاقات القائمة بين التغيرات والخطوة الاولى ، ان نحدد عما إذا كانت هناك مصاحبة في الانحراف أو حدوثاً في نفس الوقت بالنسبة للتغيرات أو بينها . ومثال ذلك أننا إذا وجدنا نسب الجريمة في مدن ذات حجم محدد مقارنة لنسبها في مدن تنمو بسرعة ، ثم وجدناها أيضاً مقارنة لمدن يقل عدد سكانها او تزداد في بطيء ، فاننا ننتهي من ذلك إلى القول بأن درجة النمو في المدن ذات الحجم المعين والحدود المعينة ، ليست سبباً محتملاً لزيادة الجريمة . لأن نسبة الجريمة دائمة وثابتة عند تختلف درجات النمو بالنسبة لعدد كبير من المدن .

ومن ناحية اخرى إذا كانت نسبة الرجال إلى النساء في المدن مرتفعة مع إرتفاع في نفس الوقت في نسبة الجريمة ، ومنخفضة مع إنخفاض في نسبة الجريمة ايضا فقد يكون هناك تغير نسبي او مصاحب بين الظاهرتين ، ومن ثم لا بد أن نبحث عما إذا كانت هذه المصاحبة تتضمن عليه ام لا . وينبغي أن ننبه هنا أنه في دراسات علم الاجتماع لا يعنى التفسير المصاحب ضرورة

إرتباط المتغيرين عليا ، لأن هذين المتغيرين قد يكونان مستقلين احدهما عن الآخر، ويرجع التغير المصاحب إلى عوامل أخرى.

كيف نختار موضوع البحث :

من المسائل الهامة التي تعترض الباحثين في علم الاجتماع وخاصة المبتدئين منهم ، الموضوعات التي تصلح للدراسة ، لأن البعض قد لا يكون عنده إدراك سليم للصعوبات المتعددة التي يتبينها الباحث المتمرن ، ولذلك يوصى الاختصاصيون في وسائل البحث الاجتماعي بضرورة توفر عوامل وعناصر هامة هي :

١ - التخصص بمعنى أن الباحث يجب أن يكون متخصصا في الناحية التي يريد أن يبحثها، ولذلك يمتنع هنا ان نسمح للهواة أو للذين لم يتأقوا دراسة منظمة في شئون المجتمع بمعالجة أى ناحية من نواحي البحث

٢ - يجب قبل الشروع في البحث ان يتأقى الباحثون معلومات منظمة عن ميدان الدراسة، وعن صلته بالميادين الأخرى عن طريق برنامج تدريب محدد ينظم لهذا الغرض .

٣ - يجب أن يعين للباحث مقررآ للقراءات التي تنقصه لحسن فهم موضوع الدراسة، وخاصة الأبحاث التي أجريت عليه قبل ذلك أو الأبحاث المتصلة به.

٤ - يجب أن ينطوى البحث على تحليل دقيق لجزء محدد من ميدان المعرفة السوسولوجية .

٥ - يجب أن يتعرف الباحث على الإجراءات المتبعة قبل الشروع في البحث أو أثنائه أو بعده وما يترتب على ذلك من مطالب .

٦ - يجب أن يتكرر البحث مرة بعد أخرى على مستويات مختلفة حتى يتأكد الباحث من أنه قد وصل إلى معلومات عالية الدقة تتوفر فيها خصائص الثبات والصدق .

وهناك مستويات رئيسية لا بد من إتباعها في اختيار المشكلة التي تصلح للدراسة منها، الاتصال والجدة، على أن تتجنب الازدواج حتى لا يضيع جهد الباحثين عبثاً، فضلاً عن أهمية الموضوع محل البحث، لأنه من غير الملائم أن يهتم الباحث بمسائل عرضية أو وقتية أو سطحية . كل هذا يجب أن يتم على أساس من الثبوت من المنهج والإمكانيات المتوفرة في جمع المادة والتي يجب أن تكون في متناول اليد مع تقدير عامل الزمن .

أما منطق الموضوع محل البحث فلا بد أن يكون في صورة سؤال أو جملة خبرية مباشرة وتشمل مراحل تعريف موضوع البحث ما يلي :

١ - تحليله إلى عناصره المكونة الأساسية حتى يمكن ترتيب جمع المادة ترتيباً منطقياً .

٢ - معرفة واضحة بحدود البحث ومداه وصلته بغيره من الأبحاث المشابهة ومكانه من أبحاث علم الاجتماع عامة .

٣ - معرفة القراءات المتصلة بالموضوع التي يمكن أن تكون صالحة في إعداد الأساس النظري الذي يجب أن يهضمه الباحث قبل أن يشرع في الدراسة

٤ - معرفة مصادر المعلومات وطرق البحث المناسبة وبيان وجه الحاجة إلى هذا البحث .

٥ - تحديد دقيق للاصطلاحات العلمية التي سترد في التحليل العلمي للمعلومات المجمعة وإلزام هذه التعريفات بكل دقة في كل نواحي التحليل كما أن الفروض الموجهة للدراسة يجب أن تكون واضحة ودقيقة جدا بحيث لا تختلط في الأذهان بفروض مشابهة .

الفصل الثالث

والمجتمع الحياة الاجتماعية

إذا كانت الثقافة طريقة المجتمع وأسلوبه في الحياة ، فالمجتمع هو الحياة بذاتها . والمجتمع حقيقة جوهرية في حياة الأفراد ، من غيره لا يستطيع الفرد بذاته أن يستمر في الحياة ، فهو الذي يجعل الحياة الاجتماعية ممكنة ، وقد يقول قائل إن الفرد ليس عليه أن يعيش حياة اجتماعية بالضرورة ، وبالتالي يمكن ألا يكون المجتمع شرطاً للبقاء . ولكن وجود الفرد ذاته متوقف على وجود المجتمع ، فهو من صنعه إلى أبعد ما تحمله كلمة « الصناعة » من معاني . وقد استقرت أهمية المجتمع للفرد وجاوزت حدود الجدل حول هذه الحقيقة ، وخفت حدة الاختلاف حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع ، ودور كل منهما في الحياة الاجتماعية للإنسان ، منذ أن نحلى علم الاجتماع عن تتبع القروض الخيالية عن أصل المجتمع وسر تطوره ، والاحتمالات الفنية التي تجعل الطابع القصصى للدور التي مر عليها الإنسان ، حتى أصبح المجتمع صانعه وصانع أفكاره وقيمه ومحدد أنماط سلوكه . ولا يوقف وجود الفرد على وجود المجتمع فحسب ، بل إن الثقافة نفسها لم تكن لتنبثق وتعمق جذورها دون وجود المجتمع .

ويمثل « المجتمع » الموضوع الكبير الذي يكون ميدان الدراسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية . ونظراً لضخامة هذا الميدان وتعدد أطرافه وتعدد مسالكه ، فقد تخصصت علوم كثيرة في جزء أو آخر طلباً لمزيد من الدقة . وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع - بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه - يحاول أن يفحص وراء الحقيقة الاجتماعية التي تفسر إمكانيات المجتمع

وشروط بقائه وتكشف التنازع عن أسباب التجزع والتفريق والتنوع والتغير وما يترتب على هذا كله من نتائج على الأفراد وما يظهر على سلوكهم بسبب تفاعلهم المستمر . وقد اختلف علماء الاجتماع حول تعريف المجتمع فترة طويلة ، وظهر أثر هذا الاختلاف في إطارات المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السوسيولوجي . ولكن هذا الاختلاف تضيق شقته في السنين الأخيرة ، ورغبة في مزيد من الإيضاح سنعرض عدداً من وجهات النظر في تعريف المجتمع :

١ - يعرف توماس إليوت (Tomas Eliot) (١) : المجتمع ، بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى ، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع . وتشتمل نسكرة المجتمع على الاستمرار والعلاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذي يتضمن ممثلين من الأنماط الإنسانية الأساسية وعلى الأخص من الرجال والنساء والأطفال . ومن الطبيعي أن يكون هناك عنصر الإقامة في إقليم محدد . والمجتمع فوق هذا جماعة وظيفية حتى يمكن أن نحدده من حين لآخر في ضوء العلاقات والعمليات الاطرادية . ويقول إليوت أيضاً ، إن المجتمع هو أكبر جماعة إنسانية . ولهذا يجب أن نميزه عن الجماعات غير المثلة والتجمعات الأخرى كالجهور والمسافرين على سفينة والمشاهدين لمباراة في كرة القدم أو المقيمين في معسكر من معسكرات الجيش . ويتضح من هذا التعريف أن إليوت يتصور المجتمع من الناحية البنائية الوظيفية على أنه مجموع متفاعل من الرجال والنساء والأطفال يقيمون على أرض محددة ، ويتعاونون « وظيفياً » على البقاء « الاقتصاد » وحفظ النوع « الزواج والتناسل »

٧ - ويشير بيسانز Biesanz إلى ضرورة التفرقة بين استعمال كلمة « مجتمع » في اللغة العادية وبين استعمالها في العلوم الاجتماعية فيقول ، « إن المجتمع هو تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون في ثقافة مشتركة ، ويتقاسمون الإحساس بالمشابهة » . ويحتاج الأمر إلى تفسير هذا التعريف . فالمجتمع يبدأ بوجود مجموع من الناس ، ولكن وجود هؤلاء الناس ، على قرب مكاني أو فيزيائي لا يجعل منهم جماعة اجتماعية ، لأن الجماعة تقوم حين يكون اثنان أو أكثر من الناس على صلة واعية الواحد بالآخر . وهذا الاتصال قد يكون مباشراً أو غير مباشر ، ولكنه يشتمل على أى حال على « وسائل اتصال » في مستوى رمزي ، إما عن طريق الإشارة أو اللغة ، كما أن هذا الاتصال يعني أن سلوك فرد يتعدل أو يعدل سلوك الآخرين . أو بمعنى آخر يؤثر أعضاء الجماعة أحدهم في الآخر ، كما أنهم يستجيبون بعضهم لبعض ، وهم جميعاً يستجيبون لمؤثرات تأتيهم من خارج الجماعة . ومثل هذا التأثير المتبادل والاستجابة المتبادلة التي تتم بين الأفراد والجماعات ، يقال لها « التفاعل الاجتماعي Social Interaction »^(١)

وعندما يتكرر التفاعل لفترة كافية يمكننا أن ندرك قيام نمط من السلوك ، الذي نعر عنه بتسميته « العلاقة الاجتماعية Social Relation » . ومثل هذه العلاقة تكون ذات طابع متبادل دائماً ، لأنها تتضمن على الأقل فردين ، ولهذا يستمد سلوك أى شخص معناه من علاقته بشخص أو بأشخاص آخرين . ومثال ذلك ، أن علاقة الابن بأبيه والموظف بالمدير ، والطالب بالأستاذ ، والصديق بالصديق ، والجندي بالعدو ، لا تكون ذات معنى إلا إذا أخذت أو فهمت على أنها علاقة متبادلة .

وتنظم العلاقات الاجتماعية على هيئة نمط من المراكز Status المتبادلة والأدوار Roles والمركز هو مجموع الحقوق والواجبات التي تنطاط بمكانة ما في الجماعة . ويحدد السن والجنس والقراءة والزوج مراکز الأفراد في كل المجتمعات ، كما أنه في أغلب المجتمعات يتحدد المركز أيضا عن طريق المرتبة والمهنة والطبقة وبعض الاعتبارات الأخرى . والمراكز التي يحتلها الفرد بالوراثة أو الولادة تسمى المراكز النسبية ، أما المراكز التي يصل إليها الفرد نتيجة لمجهوده وكفاحه فتسمى المراكز المكتسبة . ويسمى نمط السلوك الذي يصاحب مركزا ما « الدور الاجتماعي » ولذلك يشغل الفرد في الواقع عددا من المراكز ، ويلعب أدوارا مختلفة في مختلف فترات حياته وفي مختلف الجماعات التي ينتمي إليها ، ومثال ذلك . قد يلعب الفرد في مدى يوم واحد ، دور الأب والابن والزوج والرئيس والجار والمضيف والضيف والعبد المخلص . ولكن سلوكه في أى دور من هذه الأدوار تنظمه المعايير الثقافية - أى العادات والعرف والتقاليد والقانون السائد في المجتمع - التي تحدد الطرق المقبولة والمقبولة لعدل الشيء أو الامتناع عنه . هذا ويرى أغلب علماء الاجتماع أن أنماط التوقعات الجماعية مع الجزاءات والسلطة التي تنفذها وتحافظ عليها تعتبر أساس التنظيم الاجتماعي ، كما أنها هي التي تمكن المجتمع من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه الرئيسية التي تتمثل في حماية الفرد والإبقاء على الجماعة ذاتها .

والمجتمع فوق هذا ، أكبر جماعة إجتماعية ، ويشتمل في الغالب على عدد كبير من الجماعات ترتبط بعضها بالآخر داخل المجتمع الواحد عن طريق نظم معينة ، مثل الحكومة أو النسق الاقتصادي وغير ذلك . كما أن المجتمع يشغل عادة - وليس ضرورياً - أرضا محددة . ومن علامات المجتمع الأساسية أن أعضائه يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر مما يتفاعلون مع أعضاء آخرين من

مجتمع آخر . كما أنهم يشاركون في أكبر مجموعة من القيم . ولذلك كان هذا التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع .

من هذا يتضح أن تعريف كل من إليوت وبيسانز واحد تقريبا . فقد اتفقا في أن المجتمع جماعة من الناس تتفاعل للوصول إلى أهداف محددة ، ويتخذ هذا التفاعل صورا مختلفة أبرزها بيسانز وحاول أن يبين دورها مع ما تخلقه من قيم في بقاء الجماعة الكبرى (المجتمع) وفي تحقيقها لأهداف الفرد والجماعات الفرعية على السواء .

٣- أما ارنولد جرين Arnold Green فيقول ، إن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد . ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح . (١) والحياة الاجتماعية تنظم في المحل الأول كتقسيم عمل في إقليم مشترك وعلى مستوى أساس دائم في الزمن . ويشترك جميع الأفراد في مصالح مشتركة ، وتتحدد كل المصالح العامة والخاصة بطريقة تجعل الحياة الاجتماعية مكتفية بذاتها بين الأفراد . هذا ويفرق جرين كما يفرق غيره من العلماء ، بين المجتمع الإنساني والمجتمع الحيواني ، ويقول ، إن أساس التمييز بين المجتمعين يقوم على اعتبارات هامة ، منها أن المجتمعات الإنسانية تقوم على المعتقدات المشتركة ، وأخصها أن أعضاء المجتمع يعتقدون في المصير ، ويقوم بينهم نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمون بها في توجيه السلوك العام . ومن الواضح أن تعريف جرين أيضا لا يختلف كثيرا عن التعريفين السابقين إلا في إدخاله عنصر الزمن . ولو أن فكرة الزمن متضمنة

بالضرورة في أى تعريف آخر، لأن كل باحث في علم الاجتماع لا يمكنه إهمال فكرة التغير الدائم في المجتمع، والتغير يتم دائما في ازمان. ونلاحظ هنا أن كينجسلى ديفيز Davis وإن كان يوافق جرين على الخصائص التي وردت في تعريفه للمجتمع، إلا أنه يؤكد دائما أن المجتمع، وعلى الأقل في الوقت الحاضر، لا يمكن أن ينفصل عن الثقافة، ولذلك ليست هناك حقيقة اجتماعية خالصة. فالحقيقة المتعلقة بحياتنا الاجتماعية هي حقيقة إجتماعية ثقافية في الدرجة الأولى (١). وهذا أيضا هو ما يراه سوروكن ويسانده بأدلة ضخمة، ويتضح هذا أكثر عندما نعرف أن تعريفه لعلم الاجتماع يضع في إعتباره دائما الظواهر الاجتماعية الثقافية وليست الظواهر الاجتماعية وحدها.

٤ - ويعرف ما كيفر ويبج MacIver & Page المجتمع على النحو الآتي: «تبر الكائنات الاجتماعية (الناس) عن طبيعتها بخلق ومعاودة خلق تنظيم، يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة. ويحرر هذا التنظيم (المجتمع) ويضع الحدود لأوجه نشاط الناس، كما أنه يضع المقاييس التي يسيرون ويحافظون عليها، ومهما ظهر في المجتمع الإنسانى من نقائص أو طغيان فإنه شرط ضرورى لتحقيق الحياة. والمجتمع إذن نسق من العادات والإجراءات، والسلطة والمبوة المتبادلة، ومن تجمعات وأقسام عديدة، ومن ضوابط السلوك الإنسانى والحريات. ونحن نطلق على هذا النسق المعقد الدائم التغير اسم «المجتمع» وهو نسج العلاقات الاجتماعية الذى يتغير باستمرار» (٢).

وواضح من هذا التعريف اختلاف ما كيفر ويبج، إلى حد ما - في فهم المجتمع عن سبقائهما. فالمجتمع تنظيم أو نسق يتكون من العلاقات

1- Davis, Kingsley, Human Society, New York, 1956, p 49

2- MacIver & Page, Society, London, 1953 p. 5.

الاجتماعية المتغيرة ، ولكنهما أبرزتا بصفة خاصة القواعد التي تنصب سلوك الناس في قوالب محددة ، وتخليا عن فكرة إرتباط الثقافة بالمجتمع ، لأنهما يعتقدان أن موضوع علم الاجتماع دراسة المجتمع ، وليس دراسة الثقافة . فإذا حدث وكان لا بد من التعرض للثقافة ، فإن هذا التعرض يكون في الحد الأدنى اللازم لتوضيح الحقيقة الاجتماعية موضوع الدراسة . ومع هذا فقد أبرزتا أيضاً عددا من الشروط اللازمة لوجود المجتمع ، وهي الجماعات وضوابط السلوك وأكدا فكرة التغير المستمر في العلاقات الاجتماعية ، ونلاحظ أيضا أنهما لم يشررا إلى المكان أو المصالح المشتركة بين الناس بصورة بارزة .

وبوضح ماكيفر وييج بعض المفاهيم التي قام عليها تعريفهما للمجتمع على النحو الآتي :

١ - العلاقة الاجتماعية مشروطة من حيث الوجود بالوعي المتبادل بين الأطراف الداخلة فيها . فبدون هذا الوعي لا تكون هناك علاقة إجتماعية ولا يكون هناك مجتمع .

ب - كلما تعقد المجتمع كلما تنوعت وتعددت العلاقات الاجتماعية . ولذلك هناك علاقات إجتماعية إقتصادية وسياسية وشخصية وغير شخصية وودية وعدوانية وهكذا . ولكن تصنيفها كملاقات إجتماعية يعتمد في المحل الأول على توفر الشرط الأول وهو الوعي المتبادل .

ج - المجتمع ليس قاصرا على الإنسان ، لأن هناك مجتمعات حيوانية من مختلف الأنواع . وقد لاحظ ذلك كثير من العلماء بين الحشرات والطيور والقردة .. الخ

د - المجتمع ينطوى على التشابه والاختلاف ، وتبدو أهمية التشابه حين نعلم أنه بدونها لا تنهأ الفرصة للوعى المتبادل التي تقوم كأساس في وجود المجتمع . كما تبدو أهمية الاختلاف أيضا في أنه إذا كان أفراد المجتمع متشابهين فسوف تكون علاقاتهم الاجتماعية محدودة وبسيطة ، ومن ثم يهتدون نحو المجتمع . ويعتقد ما كيفر وييج أن التشابه أسبق في المجتمع وجوداً من الاختلاف ، لأن تقسيم العمل هو تعاون قبل أن يكون تقسيماً . وتفسير ذلك أن حاجة الناس المتشابهة تجعلهم يرتبطون للقيام بوظائف مختلفة . (١)

هـ - لعل أوضح تعريف للمجتمع هو الذى قدمه هارى جونسون Harry Johnson وحدد فيه الخصائص التي تميز المجتمع عن غيره من المصطلحات التي تستخدمها العلوم الأخرى كالأسرة والشعب . فالمجتمع جماعة تتميز بالخصائص الآتية : (٢)

١ - الإقليم (الأرض) المحدد :

المجتمع جماعة إقليمية ، وقد تحرك بعض المجتمعات البدوية داخل إقليم متراعى الأطراف أوسع بكثير من الإقليم الذى يشغلونه في وقت معين ، إلا أن أعضاء هذه المجتمعات تنظر إلى كل مكان يذهبون إليه باعتباره « بلادهم » وهناك بالطبع داخل كل مجتمع ، جماعات إقليمية مثل العشائر أو الوحدات السياسية والإدارية مثل المحافظات والمدن والقرى وغير ذلك .

1 - Ibid, PP. 6-8

2- Johnson, H. ; Sociology, London, 1961 ; 9-13

ب - التكاثر عن طريق الجنس :

يُحصل المجتمع على أعضائه عن طريق التكاثر الجنسي داخل الجماعة ، وقد تحصل كثير من المجتمعات على أعضاء عن طريق التبني أو الاسترقاق أو الفزو أو الهجرة الخارجية ، ولكن التكاثر الجنسي داخل الجماعة يظل المصدر الرئيسي في المجتمع للحصول على أعضاء جدد .

ج - الثقافة الجامعة :

الثقافة كما عرفها تايلور Tylor : هي ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والاملاق والقانون والعادة وكل القدرات أو الامكانيات التي اكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع . وشمول الثقافة بالنسبة للمجتمع معناه أن يكون المجتمع مكتفياً بذاته « ثقافياً » ، فلا يكون المجتمع معتمداً ثقافياً على ثقافة أخرى لمجتمع آخر ، وخاصة فيما يتعلق بالأنماط الثقافية التي تحدد وجوه النشاط المختلفة وقوالب السلوك الأساسية . كما أن وجود ثقافة جامعة للمجتمع لا يمنع من أن تكون هناك ثقافات فرعية ، متصلة بالجماعات الفرعية التي تندرج تحت الجماعة الكبرى (المجتمع) .

د - الاستقلال :

والاستقلال معناه أن يكون المجتمع لا يكون جماعة فرعية من جماعة أخرى ولذلك إذا احتلت جماعة (مجتمع) جماعة أخرى ، فإن هذه لا تفقد استقلالها بالمعنى السابق إلا إذا ذابت في الجماعة الأولى .

ويرى جونسون ، ان إدخال مقاييس أو خصائص أخرى ، في تعريف المجتمع ، سوف يؤدي 'الى تعريف مثالى ليس مطابقا للواقع . ومثال ذلك ، إذا قلنا ، إن المجتمع هو الجماعة المتكاملة المكتفية بذاتها ذات الثقافة الشاملة والأرض المحددة ، فإن إضافة كلمة التكامل ستوقعنا في مشاكل كثيرة من الناحية النظرية والتطبيقية ، فلاحظ أن يكون المجتمع متكاملا ، لا بد أن تكون هناك معايير عامة يلتزمها الأفراد والجماعات على السواء ، ولما كانت بعض المعايير تعتمد كثيرا من خصائصها من الدين ، فيلزم إذن أن يكون بالمجتمع المتكامل دين واحد وهذا ما ليس موجودا بالفعل . ومن أجل هذا يجب أن نبتعد عن التعريفات المثالية ، ونحاول أن نقتصر على الخصائص الأربع ذات الطابع العام بالنسبة لجميع المجتمعات . وإذا كانت هناك استثناءات فعلينا أن نبرزها عن طريق إجراء بحوث خاصة .

المجتمع والفرد :

مناقشة علاقة الفرد بالمجتمع ، نشأت مع نشأة علم الاجتماع . وكان إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلق على الأفراد ، وتسبقهم في الوجود ، وتفرض عليهم إلزاما معينا ، وتحدد أنماط سلوكهم ، موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع وأخصهم جابريل تارد Tarde . وأساس حجة المناصرين للفرد . أن تبعية الفرد للمجتمع بهذه الصورة طمس « لفرديته » ، وتقليل لدور الفرد في الحياة الاجتماعية ، وإلغاء للعقل والعواطف التي تلعب دورا حاسما في رأيهم في المجتمع . ويستدلون على ذلك بقولهم ، كيف نفسر عمليات الخلق والإبداع ، ودور الزعامة والقيادة في تغير المجتمع وفي تعديل النظم الاجتماعية وفي إعطاء صور متجددة للحياة الاجتماعية ؟ إن المبالغة في رأيهم -

في تصور المجتمع كصانع للفرد يوقع الباحث في التجزيع لعامل واحد في تفسير الحياة الاجتماعية . وخير طريقة ، أن تصور العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع ومدى إسهام كل منهما في بناء الآخر وتغيره دون أن تقع في خطأ النظر إلى الفرد والمجتمع ، كما ينظر عالم البيولوجيا إلى الخلية والكائن ، نظرا للاختلاف الواضح في الحالتين .

إن حاجة الفرد إلى المجتمع ليمش ، وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود ، حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية ، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية . وعلى علم الاجتماع أن يوضح طبيعة الصلة وحدودها . وإذن فالنظرية « الفردية » التي تحاول أن تجعل للفرد وجودا مستقلا خاطئة ، وكذلك النظرية الاجتماعية التي تحاول أن تتغاضى عن الفرد نهائيا باعتباره نتاجا للمجتمع . وعلى ذلك تكون النظرية التعاقدية لروسو وهوبز وكذلك النظرية العضوية التي تصور الفرد والمجتمع كما يتصور البيولوجي الجسم وخلاياه ، تقوم على أساس خاطئ من الناحية النظرية (١) .

وتتلخص المزاعم الأساسية التي ساقها الباحثون في العلاقة بين الفرد والمجتمع فيما يلي :

١ - يوجد « مجتمع » على كل إقليم مسكون . ويتكون من كل الأشخاص الذين يسكنونه .

٢ - ينقسم الجنس البشرى إلى سلسلة من هبذه المجتمعات . بكل
منها يشغل إقليما خاصا . ولا يحدث أن يعيش مجتمعات في
إقليم واحد .

٣ - يتمى كل فرد إلى أحد هذه المجتمعات فقط .

٤ - عندما تتطابق مصالح الفرد الخاصة مع مصالح المجتمع ، يكون
هناك انسجام بين الفرد والمجتمع ، وإذا تعارضت مصالحهما يكون هناك
نوع من العداء بين الفرد والمجتمع .

٥ - ليست هناك جماعات توسطية بين الفرد والمجتمع .

ويلاحظ أن المشايين للفرد والمشايعين للمجتمع يتشابهان في وضع كل
منهما إذاه الآخر كتعارضين، كما يزعم الفريقان أن الفرد يواجه المجتمع ككل
وغالبا ما تتعارض مصالحه وقيمه مع مصالح المجتمع وقيمه . وبأسف
المشايعون للفرد والفرديّة ، لأن المجتمع يعتدى على الفرد ويصادر حريته
ويدوس مصالحه ، أما المشايين للمجتمع ، فانهم يهتمون بالفسد ، لانه
يحاول دائما أن يتحلل من رقابة المجتمع وأن يعتدى على قيّمه ويخرج
على تقاليده . ونلاحظ أن حجج كل من الفريقين تقوم على تحليل خاطيء
لطبيعة العلاقة القائمة في الواقع بين الفرد والمجتمع . ولهذا يجب أن تفصح
عن علامات الخطأ وعن الوضع الصحيح للعلاقات المتبادلة بين الفرد أو الفرديّة،
وبين المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ - إذا كنا نعى باصطلاح « المجتمع » مجرد السكان الذين يكونون
الجنس البشرى ، أو سكان إقليم معين ، فنحن نعلم جيدا ، أن مثل هؤلاء

السكان ليسوا في واقع الامر، سوى « جمع لفظي »، أى أنهم لا يكونون نسقا منظم للفاعل . ولو نظرنا إليهم من ناحية أخرى باعتبارهم « تجمع » يتكون من عدد من الجماعات المختلفة التكوين، فإن هذا التجميع لن يكون مجتمعا كلياً بل سيكون في واقع الأمر عددا من المجتمعات.

٢- ولو فهمنا المجتمع على أنه نسق تفاعل شامل أو جماعة، فإنا سنجد في أى إقليم مسكون مجتمعين أو أكثر، يتكون كل منها من جماعات مختلفة التكوين والهدف، ولن يتكون هناك مطلقا، مجتمع له صفة الكلية وعلى أى نحو، لن نجد في أى حالة مجتمعا كلياً بل عدداً من المجتمعات متجمعة ومتآزرة ومعتمدة كل منها على الآخر. إن الاعتقاد في وجود « مجتمع كلي » نوع من المغرقة أو الأسطورة. ومن المغرقة أيضا القول بأن هناك مجتمعا واحداً متكاملا يوجد على إقليم بعينه، لأن السكان يتمايزون ويتسلسلون طبقيا في جماعات متعددة، ويعيش على الإقليم الواحد جماعات متعددة ومختلفة أيضا.

٣- ومن الخطأ ان نزع أن الفرد ينتمي إلى مجتمع واحد فقط . ذلك لأن الفرد ينتمي في الواقع إلى جماعات متعددة مختلفة البناء والوظيفة تبعاً لسنه وجنسه ولغته ومهنته ودينه وطائفته أو طبقته الاجتماعية وأسرته . وإذا انتزعنا كل هذه الجماعات من عالم الفرد الاجتماعي، فلن يبقى هناك مجتمع أو جماعة على الإطلاق .

٤- ولما كان الفرد ينتمي في الواقع إلى عدد من الجماعات، فإن المقابلة التقليدية بين الفرد والمجتمع، أو التعارض للزعم أمراً عديم المعنى ولا أساس له نظريا وتطبيقيا . وإذا كان لنا أن نقابل الفرد والمجتمع على مستوى

التضاد ، فإن هذا يعنى أن الفرد فى موضع بعيد عن المجتمع وعن التفاعل مع أعضائه . ويرتبط على ذلك أن الفرد الذى لا يتفاعل مع المجتمع أو الجماعة لا يمكن أن يكون معاديا أو متساندا مع أى منهما . كذلك لا يمكن أن تقوم بين الفرد فى هذه الحالة وبين الجماعة أى علاقة ذات معنى . وإذن ، عندما يكون الفرد عضوا فى المجتمع ، ومتفاعلا مع أعضائه ، فأننا لا يجب أن نضعه فى موقف متعارض مع المجتمع كشيء كلى يوجد خارجه أو فى وضع أعلى منه . ولكننا نستطيع أن نقابله كعضو من خلال نسق التفاعل مع الأعضاء الآخرين .

وخلاصة القول ، إن التعارض بين الفرد والمجتمع موضوع أثير فى علم الاجتماع دون أساس فى الواقع ، وقام على خرافة لا مبرر لها . وربما كان عدم فهم المجتمع كفكرة ، والمجتمع فى الواقع ، هو الذى أدى إلى صرف جهود الكثيرين عبثا فى التحيز لهذا الرأى أو ذاك . إن التعاون أو النزاع فى المجتمع لا يتخذ طرفى الفرد والمجتمع . وإنما يتم ، كما يحدث فى الواقع الملاحظ ، بين الفرد والفرد ، أو بين الأفراد والأفراد ، أو بين الجماعات والجماعات . كما أن العمليات الاجتماعية الأساسية : التجمع والفرق ، تتخذ صوراً متعددة وتكشف عن طبيعة المسلاقة بين الأفراد والجماعات ، وليس بين الفرد والمجتمع .

العمليات الأساسية فى الحياة الاجتماعية

الإنسان كائن « اجتماعى ثقافى » يعيش فى مجتمع ، وهو لذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين ، إنه يخلق الثقافة التى تؤثر بدورها فى حياته فى المجتمع . فكيف إذن يصل الإنسان إلى هذا الوضع ، وكيف يحدث كل ذلك ؟

الرد على ذلك بسيط جدا : ذلك أن التفاعل ، الذى يعتبر العملية الجماعية الأساسية ، هو الذى يشكل العامل المركزى فى كل حياة الانسان الاجتماعية . وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك أنه يمكن وراء كل تنظيم للناسق السلوكية من « الذات » إلى المجتمع . وإذا كان التفاعل الاجتماعى يتم عن طريق « وسائل الاتصال » المختلفة ، وإذا كان الطفل الوليد يؤهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التى نطلق عليها اسم « التنشئة الاجتماعية » كان علينا أن نبحث صور هذا التفاعل المتكررة والعامة التى يسميها علماء الاجتماع « العمليات الاجتماعية الاضطرابية » وذلك إتفاقاً مع وجهة النظر التى عبرنا عنها فى هذا السكتب أكثر من مرة ، وهى أن علم الاجتماع يهتم فى المحل الأول بالتكرار والاضطراب فى العلاقات الاجتماعية .

وقبل أن نعطى فى تحليلنا لعمليات التكامل الاجتماعى ، نشير هنا إلى أن العمليات الاجتماعية المحددة ، كالتنافس والصراع والتوافق والتحمل ، يجب أن ننظر اليها باعتبار أنها صور أو نماذج من التفاعل الاجتماعى ولذلك كانت الثقافة والجماعة والشخصية الانسانية من هذه الزاوية نتاج تفاعل اجتماعى . وربما كان هذا النتاج هو الذى يميز الفاعل الاجتماعى الانسانى عن التفاعل البيولوجى والفيزيائى .

وقد صنف العمليات الاجتماعية بطرق متعددة ، فبعض هذه التصنيفات يشتمل على طريقتين من هذه العمليات ، وهما التعاون والتعارض . كما أن بعضها الآخر مثل تصنيف فيزا L. von Wiese ، يقسم العمليات الاجتماعية الأساسية إلى نماذج فرعية متعددة ، ولكن منذ ان قسم بارك E. Park هذه العمليات إلى أربع - التنافس والصراع والتوافق والتحمل - صار هذا

التقسيم مقبولا من كثرة علماء الاجتماع وإن اضافى « التعاون » كنوع خامس لها .^(١)

والعملية الاضطرابية من حيث التعريف، هي سلسلة من الحوادث المترابطة التي تؤدي إلى نتيجة محددة يمكن التنبؤ بها . وتتكون عملية التنفس من الشهيق والزفير، وهذه السلسلة من الظواهر تتكرر باستمرار مؤدية إلى نتائج محددة . في كيمياء الجسم ، وقد يكون من المفهوم في الفسيولوجيا أن نتحدث عن عملية التنفس على الرغم من حدوثها تحت مجموعة متنوعة من الظروف .

وبنفس الطريقة وجد علماء الاجتماع أنه من المناسب أن ينظروا إلى التفاعل في المواقف الاجتماعية في ضوء اصطلاحات العمليات الاجتماعية الاضطرابية مثل التعاون والتنافس والصراع والتوافق والتمثيل ، وفي ضوء اصطلاحات العمليات الايكولوجية الاضطرابية مثل التركيز والمركزية والتدخل والفصل والعزل والتتابع . ومثل هذه المفاهيم تصور الصور المتكررة والدائمة للتفاعل الموجودة بدرجة معينة في كل مجتمع خلال التساريف الإنسانية .

ما الذي نتوقع أن نجنيه من فهم لهذه الصور الأساسية من التفاعل ؟ الواقع أن هذه العمليات تصف - عامة - الطرق التي يرتبط بها الناس بعضهم مع الآخر للقيام بالوظائف الضرورية للحفاظ على أي نظام اجتماعي والعمل على نموه واتساع حجمه ، والطاقة التفاعلية التي تترتب على اتصال الناس بعضهم

الآخر ، مؤدية إلى قيام العمليات الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي للجماعات ، وعندما يمكن أن ندرسها موضوعيا بتحديدتها تحديداً دقيقاً تصبح مادة يمكن قياسها وملاحظتها كما هو الشأن بالنسبة للعوامل الجغرافية والفيزيائية والايكولوجية للمجتمع .^(١)

التعاون والتنافس والصراع :

السلوك الذي تشير إليه هذه الاصطلاحات بداخل بعضه مع الآخر في واقع الحياة . ولذلك يمثل كل اصطلاح ناحية معينة من نواحي السلوك الاجتماعي المتكامل أو بمعنى آخر ، يكون في كل موقف اجتماعي قدر معين من هذه العمليات . ومثال ذلك إذا درسنا السلوك في مباراة رياضية نجد أن تصوير الموقف من وجهة نظر المتفرج منحصر في إدراك كل فريق متنافس على انه وحدة متعاونة للوصول إلى النصر . بينما لو بحثنا الأمر من وجهة نظر أحد أعضاء الفريق ، لوجدناه مهتماً بالتنافس بين فريقه والفريق الآخر ، وربما حيت وسائل التنافس فتقلب إلى صراع ، بل إن أعضاء الفريق الواحد قد يظهرون أنواعاً من السلوك التنافس تجاه أحدهما الآخر في بعض المواقف المعينة أثناء المباراة أو بعدها . وهذا هو الذي يجعلنا نستخدم أحسب الاصطلاحات السابقة لنصف به أحد وجوه الموقف الذي نريد أن نؤكد .

والصراع كما يستخدم عادة يشير إلى نوع عنيف من التنافس ، وهو في أقصى صورة عبارة عن العملية التي عن طريقها تحاول جماعة أن تدمر أو الأقل أن تقلل من مركز جماعة أخرى . وعندما يعمل الناس معاً للوصول إلى أهداف مشتركة نصف سلوكهم في هذه الحالة بأنه «تعاون» وعندما

يعارضون بعضهم الآخر نقول إن سلوكهم « صراع » . ولذلك كان التعاون والصراع عمليتين أساسيتين في حياة النـس الجماعة . ولكن المبادئ التي تحكم هذه العمليات ليست متشابهة بالنسبة لكلي منها . ومثل ذلك أن تكامل الجماعة يصبح محل تهديد خطير إذا نشب الصراع داخل الجماعة أكثر من نشوبه بين جماعة وأخرى . كما أن الصراع قد يكون موجودا بين أمتين أو جيشين دون أى مظهر من مظاهر العداوة في أى جماعة أو فريق على حدة إذا نظرنا إليها من وجهة نظر سلوك الأعضاء المكونين لها . ولهذا يجب أن نميز بين الصراع الداخلى فى الجماعة الواحدة والصراع الخارجى بينها وبين جماعة أخرى ، وما يترتب على ذلك من عمليات داخلها أثناء كل حالة . ففى الحالة الأولى قد تعرض الجماعة إلى التفكك ، ولكنها تميل فى الحالة الثانية إلى التكامل .

التوافق Accommodation :

التنافس والصراع من أى نوع مهما تعددت انما طمها أو اختلفت درجة شدتها ينظر إليهما على أنها أمور طبيعية فى كل الجماعات . وتبعاً لذلك تستخدم كلمة « التوافق » لتشير إلى الحلول السلمية او الإتفاقات التى يلجأ الناس إليها ليتخلصوا من الإحراق والتوتر الذى نجم عن التنافس والصراع . والصور السلوكية التى يلجأ إليها الناس ليتوافقوا مع ظروف الحياة هى : المهادنة Truce او التوفيق Compromise والتحكيم Arbitration والتسامح Toleration .

١ - فالمهادنة هى ببساطة إتفاق للكف عن الصراع الدائر على الرغم من عدم حل المشاكل موضع الخلاف .

٢ - والتوفيق عبارة عن ترتيب معين يتنازل فيه أحد الطرفين عن بعض مطالبه فى مقابل موافقة الطرف الآخر على التنازل عن بعض مطالبه أيضاً ، وفى نفس الوقت يحدث تسليم بمطالب الطرفين نتيجة لهذا التوفيق .

ولعل هذا النمط من التوافق من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الجماعة للبقاء على تكاملها
إزالة المواقف المتعددة التي تعرض لها ، وقد تكون منار خلاف في الرأي
بين الأعضاء .

٣ - والتحكيم نوع من التوفيق ، ولكن ربما كان له طابع رسمي ، ولذلك
كان التحكيم عبارة عن قبول الطرفين المتنازعين حكم طرف ثالث في
موضوع الصراع . وقد يكون التحكيم ودياً أو تلقائياً ، وقد يكون
« نظامياً » أى يخضع لإجراءات معينة تقوم به هيئة منظمة ، أو قد يكون
ذا طابع إجبارى .

٤ - أما التسامح فهو نوع من التوافق حيث تقرر الأطراف المتنازعة أن
يكنوا عن الإستمرار في النزاع دون محاولة من أى طرف للتغلب أو تعديل
أو قبول أى نمط من أنماط سلوك الجماعات الأخرى التي بدأت بالعدوان أول
الأمر . هذا وقد ينطوى التسامح في نفس الوقت على قبول أمور صعبة أو
غير ملائمة ، لأن قبول عكسها ربما كلف الجماعة مشقة كبرى . ولذلك
تفضل أن تقبل الأمر على علته مهما كان فيه من مسائل منفعة .

ونلاحظ أن المجتمعات المختلفة ذات الطوابع الثقافية العامة المتميزة تختلف
من حيث أخذها بأنماط التوافق ، فبعضها يميل إلى السير في النزاع حتى آخر
حدوده ، وبعضها الآخر يميل إلى الوقوف موقف الوسط ، كما أن هناك
مجتمعات أخرى تميل إلى التسامح والسلام . ولا يقتصر الاختلاف في التوافق
على المجتمعات ، بل إنه يمتد إلى المجتمع الواحد ذي الطوابع الثقافية المتعددة .
فالتوافق في المجتمع الحضري يختلف عن التوافق في المجتمع الريفي ، كما أن
التوافق عند بعض أقسام السكان يختلف عن التوافق عند أقسام أخرى . وفي

هذا الصدد تظهر الاختلافات الثقافية والاقتصادية والمهنية والمقائدية والايديولوجية العامة . ومع ذلك يمكننا أن نقول بأن التوافق يميل إلى أن يصبح أمرا منظما له إجراءات معروفة وتختص به هيئات محدودة كلما تغير المجتمع من البساطة إلى التعقيد .

التمثيل Assimilation

نستخدم مصطلح « التمثيل » ليشير إلى عملية التكيف المتبادل ، التي من خلالها تقلل الجماعات المختلفة ثقافيا وبالتدريج ، اختلافاتها إلى الحد الذي لا تصبح معه هذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية أو ملحوظة . والتمثيل بهذه المثابة مسألة درجة : فمن ناحية معينة قد تعتنق جماعة كل ثقافة جماعة أخرى دون أى تعديل ملحوظ في ثقافة الجماعة الأخيرة . ومن ناحية أخرى قد تتبادل جماعتان التأثير بثقافة كل منهما الآخر ، مما يترتب عليه ظهور نمط ثالث من الثقافة يختلف تماما عن نمط الثقافة في كل من الجماعتين المتفاعلتين . بنفس الطريقة قد يحدث مثل هذا التفاعل بين أكثر من جماعتين وتكون النتيجة ظهور ثقافة مختلفة تماما عن ثقافات الجماعات المتفاعلة جميعا .

وبين هذين الطرفين اللذين أشرنا إليهما في التمثيل تكمن كل درجاته المختلفة، ويظهر ذلك عندما لا يكون التمثيل كاملا ، مما يترتب عليه ظهور كل العمليات السابقة بصورة أو بأخرى ، وبصفة عامة ، تكون الجماعة ذات الثقافة العالية التكيف مع الظروف الموجودة في الزمان والمكان محل الاهتمام ، أكثر مقدرة على الفوز بالمركز الممتاز . في عمليات التفاعل ، وتكون ثقافتها أقدر على طبع نتائج التمثيل بطايعها - وما لم تكن ثقافة الأقلية ذات أصالة

ملحوظة ومركز ممتاز ، فان ثقافة الأغلبية تفرض نفسها عليها وتخضعها لطابعها . ومعنى ذلك أن ثقافة الأقلية غالباً ما تنضج إلى ثقافة الأغلبية التي قد تستعير وقد لا تستعير عناصراً أو سمات من الثقافة الأولى .

وتصور كلمات « الكثرة أو الغالبية ، والتكامل ، والتمثيل ، درجات ثلاث من التماسك الإجتماعي . وأكثر الكلمات السابقة غموضاً هي الغالبية ، وربما كان لهذه الكلمة معنى محدد في علم السياسة كنوع من الإشتراكية النقابية ، ولكنها استخدمت أخيراً في مناقشة مشاكل الأقليات لتشير إلى أعلى درجة من الإستقلال أو الإكتفاء الذاتي، وبطريقة عكسية لتشير إلى أقل درجات التكامل أو التمثيل . أما كلمة التكامل فانها تصبح عديمة المعنى إذا لم تخصص إلى درجة معينة ، وهي تستخدم للإشارة إلى درجة من العلاقات مقابل لا لصالح العكس في المجتمع . والتمثيل مثل التكامل مسألة درجة ، أى أننا لا نستطيع أن نجد تمثيلاً كاملاً ولا تكاملاً كاملاً . وهذه حقيقة تستند إلى التغير المستمر في علاقات الناس الإجتماعية ، واستمرار اتصالهم بغيرهم في الزمان والمكان . ولهذا يجب أن نضع نصب أعيننا دائماً عند دراسة موضوع التمثيل ، أنه مرتبط بمراحل متعددة ومتصل إتصالاً مباشراً بالتكامل والتماسك الإجتماعي ، وله صلة وثيقة بما يقبله الناس وما لا يقبلون . وهذا هو الذى أتاح للسوسيومترين أن يجرؤا عدداً من التجارب لقياس التكامل داخل جماعات معينة على أساس تسجيل ما يفضلونه المنتدون لأى موقف إجتماعي منظم .

عوامل التأثير في التعاون والتنافس

هناك ثلاثة ظروف يظن أن لها أهمية في تحديد طابع التفاعل الإجتماعي،

من وجهة نظر التعاون والتنافس :

١ - إذا كانت القيمة التي يناضل الناس من أجل الحصول عليها « نادرة » فإن السلوك التنافسي هو الذي يحتمل أن يظهر . وهناك بالطبع استثناءات من هذه القاعدة ترجع إلى نمط العلاقات القائم بين الأفراد أو الجماعات المتنافسة . ومثال ذلك أن الأم ترفض أن تنافس مطلقا في سبيل الحصول على الطعام الذي تحتاجه ، وخاصة إذا كان هذا التنافس سيؤدي إلى حرمان أطفالها من طعامهم .

٢ - إذا كانت علاقات الصداقة أو القرابة أو الصاطقة هي السائدة في جماعة ، فإن أعضائها يحتمل جدا أن يظهروا سلوك التعاون ، والعكس فانهم يتنافسون إذا كانت قاعدة علاقاتهم تقوم على الحقد والحسد والغيرة . ولذلك يتعاون المشتركون في عمل ما إذا كانوا أصدقاء خارج نطاق العمل والعكس إذا كان المشتركون في عمل يحسون أن هناك تفاوتاً الأجور بينهم . أو أن مدة العمل نفسها لن تستغرق إلا يوما أو بعض يوم ، إن هؤلاء العمال لا يمكن إلا أن يتنافسوا . وباختصار نقول أن سهولة وسائل الاتصال وما يترتب عليها من اتجاهات شخصية تعتبر مسائل أساسية في تحديد نمط العملية الاجتماعية الاضطرابية التي تترتب على ذلك .

٣ - كما أن المساواة في الحصول على نتاج العمل أو النشاط ، تؤدي في أغلب الأحيان إلى ظهور الاتجاهات التعاونية أكثر من الاتجاهات التنافسية .

البادئ العامة في العمليات الاجتماعية :

على الرغم من أن العمليات الاجتماعية أصبحت الآن موضع اهتمام أكثر

علماء الاجتماع ، إلا أن المعلومات الموثوق بها حولها لا تزال قليلة . وهناك مجموعة من التجارب لا زالت تجرى بصورة أو بأخرى عن هذه العمليات في علم النفس والأثنروبولوجيا وعلم الاجتماع . ومع ذلك فإن استشارة المصادر واستقراء ما كتب عن هذا الموضوع الهام يجعلنا نقف عند نقطة هامة ، وهي أنه برغم اختلاف الباحثين في بعض المسائل المتصلة بفهم العمليات الاجتماعية ، إلا أن هناك شبه اتفاق حول عدد من المبادئ أو القضايا العامة تفضل أن نضعها هنا لتكون محل النظر والدراسة :

١ - الناس في كل مكان يناضلون من أجل الوصول إلى أهدافهم والحصول على مطالبهم الأساسية . والإشتراك في النضال مع الآخرين (التعاون) أو النضال ضدهم (التنافس) يعتبر أحد الصور المكتسبة للسلوك .

٢ - تظهر راسب التنافس والتعاون عند الأطفال خلال السنة الأولى من حياتهم ، ولكن التعاون والتنافس لا يبدو جليا إلا حول السنة الثالثة ، وينمو هذا الاتجاه عند الأطفال ويمر على تغيرات سريعة حتى سن السادسة . وعند هذا السن يظهر التنافس والتعاون عند جميع الأطفال .

٣ - الإصلاح الاجتماعي للسلوك ، أو قيام الفرد أو الأفراد بأدوارهم ، يتأثر عندما يتغير موقف اجتماعي معين من التعاون إلى التنافس أو العكس .

٤ - التنافس بين الجماعات يشجع التعاون داخل الجماعة الواحدة .

٥ - صور التنافس والتعاون في ثقافة معينة ، تعتبر وظيفة لتكامل عدد

من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة .

٦ - الأهداف الأولية التي يتنافس من أجلها الأفراد أو يتعاونون ، أو يقفون منها موقفا سلبيا ، تعتبر أحد وظائف ثقافتهم الخاصة .

٧ - إذا كانت الأهداف أو القيم نادرة في أي ثقافة ، يصبح طابع السلوك (غالبا) تنافسيا وإذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك (غالبا) تعاونيا .

٨ - يكشف تاريخ حياة أي فرد ، الدور الفريد والهام لآسرته ، في نقل القيم الأساسية للثقافة ، وعلى الأخص تلك الاتجاهات التعاونية والتنافسية المقررة في هذه الثقافة .

٩ - يتنافس الناس أو يتعاونون للحصول على المزايا المادية ، كما أنهم يفعلون ذلك للحصول على مزايا لا مادية مثل النفوذ أو القوة أو السلطان .

١٠ - لا نستطيع أن نجد مجتمعا يكشف في ثقافته عن « تنافس كامل » أو « تعاون كامل » . ذلك ان كل مجتمع يشتمل على درجات متغيرة منهما . وهذا هو الشأن أيضا بالنسبة للصراع والتوافق والتمثيل .

١١ - الصراع ليست له صفة الاستمرار ، فهو متقطع ، بينما يسكون التنافس مستمرا .

١٢ - الصراع بين الجماعات يؤدي إلى التضامن داخل الجماعة الواحدة .

١٣ - التنافس يشجع تقسيم العمل في المجتمع .

١٤ - عندما يحدث صراع داخل الجماعة الواحدة ويحدث في نفس الوقت

بين الجماعات ، يقع الأفراد الذين لهم ولاه للاطراف المتنازعة في وقت واحد ،
فريسة للصراع الشخصى واضطراب الشخصية .

١٥ - عندما يحدث صراع بين الجماعات ، تتكامل شخصية الفرد إذا
حدد جهة ولائه إلى جماعة واحدة

١٦ - التوافق المتساوى يكون نتيجة الصراع أو التنافس بين متنافسين
متعادلين في القوة .

١٧ - التوافق غير المتبادل أو غير المتساوى من ناحية احد الطرفين ،
يكون نتيجة للصراع أو التنافس بين متنافسين غير متعادلي القوة .
١٨ - التوافق يعهد الطريق للتمثيل .

١٩ - المنشابات في الثقافة توصل إلى التمثيل .

٢٠ - يتوقف التفسير من الصراع إلى التعاون على التقلب على الأنماط
المتعجزة والصور المخاطئة التي يحملها البعض للآخرين .

٢١ - ليس هناك علاقة بين المناطق الثقافية وصور التفاعل الاجتماعى ،
ذلك لأن كل أنماط التفاعل يمكن أن توجد في منطقة واحدة كبيرة .

مكونات التكامل :

التكامل في الجماعة أو المجتمع ، هو الروابط التي تربط الناس بعضهم مع
الآخر، وهذه الروابط تختلف من جماعة إلى أخرى ، ولهذا نجد جماعات تامة
التكامل وأخرى غير تامة . وليس معنى هذا ان هناك طرفين للتكامل ، ولكن
في الواقع نجد درجات متعددة منه . ومثال ذلك أن الأسرة تكون عالية التكامل
من حيث الحاج الاقصادى ، ضعيفة التكامل من حيث الروابط العاطفية .
فهاهى إذن المكونات التي تسهم في عملية التكامل ؟

١ - التكامل الآلي والعضوي :

يقال إن التساند الذي يترتب على تقسيم العمل يعتبر عاملا تكامليا ،
وخير ما نفهم به هذا الموضوع أن نبرز العوامل أو الأسباب التي تجعل
الأفراد يبقون في الجماعة أو ينصرفون عنها . وتعطينا الأسرة خير مثال على
ذلك . ما الذي يقرر أن الرجال والنساء المتزوجين سيقون متزوجين ؟ أحد
العوامل هو كفاية تقسيم العمل بين الزوج والزوجة ، لأن الزواج وإن كان
علاقة جنسية ، إلا أنه علاقة اقتصادية مهمة أيضا . ولذلك كان الزواج
تنظيما فعالا لأشباع الحاجات اللازمة للبقاء . ومعنى ذلك أن تقسيم العمل في
الأسرة وبالتالي في الجماعة أو المجتمع يؤدي إلى التساند . فاعضاء الجماعة
الواحدة يحتاج أحدهما للآخر ، والحاجة المتبادلة تربط الجماعة معا . وقد أشار
دور كايم إلى أن هذا النمط من التكامل الجماعي المترتب على تقسيم العمل يعتبر
« تكاملا آليا Mechanical » وهناك نمط من التكامل يحدث عندما ما يعمل
الأفراد في عمل متشابه ، فيسمى التكامل حينئذ تكاملا عضويا Organic^(١)
والعمل المتشابه هنا هو العمل الذي تعمله جماعة معينة في مقابل عمل الجماعة الأخرى
المختلف . ولذلك فالآلية والعضوية هنا مقتصرة على الجماعة لا على المجتمع .
لأن دور كايم يقصد عكس ذلك بالنسبة للمجتمع ككل .

٢ - التكامل المياري :

الإنسان هو الكائن الوحيد الذي له ثقافة ، ولذلك قد تكون الثقافة

في حد ذاتها عاملا تكامليا في الحياة الجماعية . وقد تبدو هنا أهمية المعايير الجماعية التي تنظم السلوك عن طريق وضع مجموعة من التوقعات لأنواع السلوك الذي نفترض أن يشخص إليها الأفراد . ومعنى هذا أن الاتفاق حول الآراء أو القيم في الجماعة يؤدي إلى ما يمكن أن نسميه « الرضا العام أو الاجتماع » ولذلك كان الرضا العام مقياسا من مقاييس التكامل . ولكن لما كان الرضا العام مسألة درجة على كل حال ، فأننا نستطيع أن نقيم مقاييس لقياس درجة اتفاق أعضاء الجماعة حول موضوع معين .

وهناك ميل عام إلى اعتبار الأصدقاء أخير الناس ، وأبناء الثقافة التي ننتمي إليها أفضل البشر ، والمجتمع الذي نعيش فيه أفضل المجتمعات . ولكننا نلاحظ أن اشتداد هذا الميل أو ظهوره في اتجاهات السلوك يميز المجتمعات المنزلة .

ولذلك كان الاتصال الثقافي بثقافات أخرى ، من شأنه أن يعدل من هذه الميل ، لأن الفرد سيطلع بنفسه على أنماط أخرى من الحياة قد تكون أفضل من نمطه هو عند المقارنة . وعند ذلك قد يؤمن الفرد بالنسبية الثقافية حين تقدر كل ثقافة في ضوء ظروفها الخاصة وقيمتها

ومن البديهي أن الرضا العام القوي إزاء بعض المعايير يؤدي إلى تكامل الجماعة أكثر مما يؤدي الرضا العام الضعيف ، ولكن السؤال الهام هنا ، هل هناك معايير أقدر على « تكامل الجماعة » من معايير أخرى ؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضي أن نتأكد من الأهداف التي تسعى الجماعة للوصول إليها وإلى الاختلافات الثقافية بين الجماعات . ولذلك فقد تخرجت بعض المعايير هامة وقد تعبرها جماعة أخرى قليلة الأهمية . ولكن كلما كانت المعايير

متساندة ومتداخلة كما مالت الجماعة إلى التكامل الشديد ، لأن عدم تساند المعايير يجعل أعضاء الجماعة الواحدة يعملون للوصول إلى أهداف متعارضة . وأخيرا نجد أن إعطاء أكبر قدر ممكن من الاهتمام والتقدير « للنظام وال ضبط » يجعل الجماعة قادرة على الوقوف أمام الهزات التي تتعرض لها ويتحقق لها أكبر قدر من التكامل في نفس الوقت . والجماعة المنظمة هي الجماعة القادرة على البقاء في وجود أعنف أنواع النضال .

٣ - التكامل الاجتماعي النفسي :

ذكرنا من قبل أن التكامل قد يشتمل على إتفاق أو رضا عام حول معايير الجماعة . والرضا العام هو في الواقع ظاهرة اجتماعية نفسية . ولكن هناك أكثر من الرضا العام تشتمل عليه التكامل ، هو ذلك الشعور بالاشباع والراحة الذي نسميه « الروح المعنوية » فالزوج مثلا يرتبط بزوجه عن طريق اعتمادهما الإقتصادى أحدهما على الآخر . وعن طريق تعاليم الثقافة إزاء السلوك الزوجي ، كما أن الابدولوجيات المتعلقة بطبيعة الزواج تصبح ذات أهمية في هذا الميدان .

فاذا كانت الجماعة تعتقد ان الزواج رابطة لا ينبغي أن تنقسم ، أصبح الطلاق نادرا ، ولكن هذه الندرة لا تنطبق على حالات الانفصال . ولذلك فإن إمكانية « الطلاق العاطفي » برغم وجود الروابط الزوجية الرسمية ، يصور وجود العوامل الاجتماعية النفسية في التكامل . وإذن فالتماسك الجماعي يقوم إلى حد ما على « الروح المعنوية » وهي شعور يبنى أساسا حول الاشباع أو عدم الاشباع .

العوامل المؤثرة في التكامل :

نعنى بالعوامل المؤثرة في التكامل تلك التي ترتبط بزيادة التكامل أو قلته..
ونلخصها على النحو الآتي :

١ - حجم الجماعة : يقال دائما إن الجماعة ذات الحجم الصغير أكثر تكاملا من الجماعة ذات الحجم الكبير ، وهذا راجع إلى كثافة العلاقات في الجماعة الأخيرة واتساع مداها. وقد أشار تشارلس كولي Charles Horton Cooley عالم الاجتماع الأمريكي إلى أن الجماعة الأولية Primary group تتميز بالعلاقات الودية المباشرة بين أعضائها . أما العلاقات التي تتميز بالعرضية أو الرسمية فتسمى العلاقات الثانوية Secondary relations وليس معنى هذا أن العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية هما الطرفان المحتملان للعلاقات ، بل إن العلاقات في واقع الأمر تتدرج بين هذين الطرفين بدرجات متفاوتة. ويلاحظ أنه كلما صغرت الجماعة كلما تميزت بالعلاقات الأولية التي تتم عن التكامل الشديد ، وكلما كبرت كلما تميزت بالعلاقات الثانوية وباحتمال قلة التكامل النسبي . ولذا يميل بعض الباحثين في علم الاجتماع إلى النظر إلى تغير المجتمع من وجهة نظر تغير العلاقات من الأولية إلى الثانوية أو من تكامل قائم على المودة والمعرفة المباشرة ويتميز بالشدة ، إلى تكامل قائم على التعاقد ويتميز بالعرضية والسطحية .

٢ - التجانس : يرتبط حجم الجماعة بتضامن الجماعة على أساس كم التفاعل بطريقة مباشرة وعلى أساس فرص الإقفاق أو الرضا العام بطريقة غير مباشرة . ومن السهل ان نحتمل على اتفاق في جماعة صغيرة ومن الصعب أن نحصل عليه في جماعة كبيرة . وهذا هو الذي يجعلنا ندخل التجانس كعامل من عوامل التكامل في الجماعة . فالتجانس أكثر ظهورا في الجماعة الصغيرة

منه في الجماعة الكبيرة ومع هذا ان المجتمعات البدائية والقبلية والقروية أكثر تجانسا وبالتالي أكثر تكاملا من المجتمعات المتحضرة والصناعية، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على كل حالة ، فبعض القرى في الهند قد تكون أكثر لا تجانسا من مجتمع بأسره ، كما أن قبرص أكثر تجانسا من السويد وهكذا .

والتجانس ينبع من التشابه ، وخصوصا التشابه في المهنة أو الأهداف أو التنظيم الأسرى، وينبع اللاتجانس من الاختلاف في هذه المسائل . ولذلك كان الاصطدام الذي يترتب على اختلاف أو تعارض المصالح من أهم المعوقات أمام تكامل الجماعة .

٣ - التنقل الفيزيائي Physical Mobility : ليس من الصعب أن ندرك كيف يعمل التنقل ضد التكامل ، لأن التكامل يفترض البقاء في الجماعة أو الرغبة في البقاء ، ولما كان التنقل عملا يفرق الفرد أو الأفراد ويبعدهم عن الجماعة ، فإنه يصبح بهذه المثابة عاملا من عوامل انعدام التكامل . وإذا كان التحرك يتجه إلى ترك ثقافة والإلتزام إلى ثقافة أخرى ، فإن مشكلة التكيف للقيم الجديدة تصبح أهم موضوع يواجه الفرد . وإذا كان التحرك يتم داخل النمط الثقافي الواحد مع تغيير منطقة الإقامة ، فإن على الفرد ان يواجه مشكلة الحصول على الأصدقاء واكتساب المعارف الجدد ، ولذلك تؤدي الهجرة إلى ظروف ومشاكل على الفرد ان يواجهها في منطقة الإقامة الجديدة ، وربما كانت تجربة الهجرة أصعب ما تكون وخاصة بالنسبة للأطفال .

وفي الهجرة يجب أن نميز بين نوعين ، الأول عندما تهجر جماعة بأسرها والثاني عندما يهاجر عضو واحد أو أعضاء متفرقون منها . ففى الحالة الأولى خصوصا فى الجماعات « المتخلفة » نسليا لا تفقد الجماعة تكاملها - افى الغالب ، وكذلك الأمر بالنسبة للأسرة فانها لا تفقد تكاملها أيضا . وتكون المشكلة هنا مشكلة للتكامل فى منطقة الإقامة الجديدة . وهناك من الأدلة على أن انحراف الأحداث - دليل انخفاض التكامل فى المجتمع - مرتبط ارتباطا قويا بالتثقل العزبائى أو أن نسبة منخفضة من انحراف الأحداث تظهر فى المجتمعات المستقرة على الرغم من فقرها وسوء الأحوال السكنية فيها أو ازدحامها الشديد . وفى الحالة الثانية حين يكون المهاجر عضوا واحدا فى الأسرة ، تصبح حياة مثل هذا الشخص معرضة للاضطراب ، كما أن حياة أسرته تتعرض أيضا لعدم الاستقرار . وتفسير ذلك أن انهيار الروابط الأسرية بالمهجرة أو طول الغياب ، بالإضافة إلى عدم وجود ضغط من مكونات الضبط الاجتماعى فى الوطن الجديد إذا قورنت بما كان يزرع تحته فى موطنه الأصلى ، ربما تدخلت فى تغيير بعض اتجاهاته السلوكية ، مثل لجوئه إلى طلاق زوجته والزواج من جديد ... وهكذا .

الجماعات والتنظيم الاجتماعى

التفاعل الاجتماعى المنظم ، فى صوره المنوية والمادية ، يخضع لقواعد ويسير نحو أهداف تحقق مطالب الجماعة . وهولذلك يتعدد ويتنوع بتنوع مطالب الجماعة ذاتها لتحقيق الوجود الاجتماعى . وعلم الاجتماع يهتم بالتفاعل ذى الصفة التكرارية ، لأن التكرار يجعله قاعدة السلوك الاجتماعى . وينقسم التفاعل لأغراض تصنيفية إلى أنماط متعددة ، كل نمط يتضمن العلاقات

الاجتماعية (نتيجة الفعل) التي تنجيه إلى مقابلة مطلب أساسي ، أو فرع منه ، من مطالب الجماعة الأساسية. ولذلك يكون المجتمع مكونا من مجموع هذه العلاقات . أى أن البناء الاجتماعى يكون من الأنماط المتعددة التي تحقق مطالب الجماعة ككل لكن علماء الاجتماع يفضلون تصنيف هذه العلاقات إلى أقسام (اجزاء) وينيطون بكل جزء وظيفة معينة ، تهتم على اساس الأغراض التي تنمض بها ، والارتباط الذى يكون بينها وبين الوظائف الأخرى لبقية الأجزاء ، والوظائف الكلية للبناء بأسره ، وكان هذا التصنيف محل خلاف كبير ، لا يمتد إلى الاختلاف الإصطلاحي فحسب ، بل إلى الاختلاف على فهم طبيعة كل قسم ، وما يترتب على ذلك من مفارقات كثيرة ترك آثارها على النظرية السوسيولوجية .

ومثال ذلك أن مكيفر وبيج MacIver & Page في الفصل الذى عقدها عن المفهومات الأولية في علم الاجتماع ، يعتقدان أن كل شيء « مقرر إجتماعاً » يعتبر « نظاماً » Institution (١) ويشيران إلى تعريف بارنس Elton ، أن النظم الاجتماعية هي البناء الاجتماعى والأداة التي عن طريقها ينظم المجتمع الانسانى ويوجد وينفذ نواحي النشاط المتشعبة اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية (٢) . وطبقا لذلك التعريف تعتبر الأسرة والدولة والزواج والحكومة نظاما ، ولكن مكيفر وبيج فرقا في هذا المقام بين المنظمات associations والنظم Institutions ، ذلك ان الأولى هي الجماعات المنظمة لتابعة مصلحة او عدة مصالح مشتركة ، والثانية هي الصور

1 - MacIver Page; Society London 1953 P. 15

2 - Barnes; Social Institutions, New York. 1942; P. 12

المقررة والمميزة لنشاط هذه الجماعات ، ولذلك فنحن ننتمي إلى منظمات ولا ننتمي إلى نظم ، فالأسرة التي تنتمي لها منظمة لها نظم تضمن وصول العمل المشترك لاهدافه وتنظم علاقة الفرد بالآخر ، مثل الزواج ، والعلاقة الزوجية والمنزل . ولذلك يتكون البناء الإجتماعى من المنظمات والنظم معا . (١)

ومكيفر وييج يريدان أن يفرقا بين المنظمة كجماعة تتكون من أعضاء لهم أدوار وعلاقات محددة ، وبين النظام الذى هو فى صميمه عبارة عن مجموعة القواعد المعترف بها لتنظيم هذه الأدوار والعلاقات التى يجب ان تكون موصلة للاغراض او المصالح التى تتولاها المنظمة . لكن «جونسون» يرى من الناحية اخرى أن البناء يتكون من العلاقات الثابتة نسبياً بين اجزائه ، لأن كلمة « جزء » فى ذاتها تعنى درجة معينة من الثبات ، والنسق System يتكون من الافعال المترابطة للناس ، ولذلك يكون بناء النسق عبارة عن « الانتظام والتكرار فى هذه الافعال ، ويمكن فهم هذا عن طريق الدور Role ، فالدور أدوم وأثبت من شاغله ، فالدور إذن بناء وشاغله نسق على هذا الأساس (٢) . ولذلك فالبناء الإجتماعى يتكون من الأدوار التى لها صفة الانتظام والتكرار بغض النظر عن شاغليها لأنهم مؤقتون .

ومعنى هذا أن « جونسون » يرى أن البناء مجموعة من الأنساق لا تختلف فى مفهومها كثيراً عن النظم عند مكيفر وييج وخاصة فى قيامها على الأدوار ، أما لندبرج Lundberg الذى يهتم بدراسة السلوك الإجتماعى ، فانه يرى ان

[١ - Op , Cit , P. 15

2 - Johnson H M, Sociology London. 1961, P. 58

البناء الاجتماعي ليس إلا النظم الاجتماعية، والتي هي في نفس الوقت الأنماط السلوكية الرسمية، العامة والموحدة، تلك التي تعبر عن بقائها من خلال الجماعات الاجتماعية ممتدة من جيل إلى جيل، وتنشأ هذه الأنماط من تكرار تجمعات الأشخاص الذين يتفاعلون بعضهم مع الآخر عند استجاباتهم لظروف الحياة المعقدة، والتي يجب أن يحددوا موقفهم منها. والنظم - على ذلك تقدم للأفراد الطرق الموحدة السكيفة بمقابلة المطالب المتكررة والمتجددة كالنمساك والطعام والمأوى والحماية المتبادلة. الغ كما أن هذه النظم تنطوي على عادات دائمة سبياً واتجاهات وتسهيلات مادية منظمة داخل أنساق معقدة للغاية (١). ويقرر لندبرج أنه لدراسة الجوانب البنائية والوظيفية للنظم الاجتماعية الرئيسية كالأسرة والاقتصاد والسياسة والدين والجمال وغيرها، يجب أن تؤدي هذه الدراسة إلى تحديد الوظائف الأساسية لكل نظام والأدوار الرئيسية فيه وسماته الفيزيائية والرمزية (٢) وواضح أن لندبرج لا يختلف كثيراً عن جونسون إلا في إدخاله أو إخراج بعض الوظائف الملزمة أو غير الملزمة للنظام أو النسق، وفي الاختلاف حول مفهوم الفعل action والسلوك Bel avieur ومضامينها، وخاصة أن جونسون يسير في الاتجاه الذي رسمه بارسونز Parson عند تعريف النسق الاجتماعي « أنه يتكون من مجموعة الأفراد الذين يقومون بأدوار معينة، ويتفاعلون بعضهم مع الآخر، في موقف له جانب طبيعي أو بنوي على الأقل، ويحكمهم ميل يقيم بالتفاوض للوصول إلى اشباع أو إرضاء، وتحدد علاقاتهم بمواقفهم التي تشمل بعضهم الآخر متخذة موقفاً وسطاً في ضوء نسق من الرموز الثقافية المشتركة (٣) ».

1 - Lundberg & Others, Sociology new York, 1958, pp 524- 525

2 - Ibid P. 525

3 - Parsons, T; The Social System. Ill, The Free press, 1951 pp. 5 - 6

ومن الجلي أن هناك اتفاقا بين هؤلاء المؤلفين على إبراز فكرة الدور وعامل الانتظام والتكرار في النظام أو النسق على الرغم من اختلافهم حول ربط « الفرد » بالدور أو عزله باعتباره لا يمثل الانتظام والدوام . كما ان هناك اختلافا آخر حول مفهوم النظام والنسق وهو اختلاف يعكس فيما أرى مستويات معينة من التجريد .

لكن هذا الخلاف بين علماء الاجتماع لا يجب ان يفرقنا في مناقشات طويلة وسوف لا احصر نفسي في طريق مسدود . وأبادر فأقول بأن الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي عند تأدية وظيفته هي « الفعل act » ولهذا نتحدث عن الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والانتظام في المجتمع كما يبدو من تجمعات الأشخاص وترتيب سلوكهم أو تنظيمهم . وعندما يترابط مجموع من الأشخاص في جماعة فانهم يكونون بناء « Structure » ، وما تفعله الجماعة هو الوظيفة Function أما أن البناء يحدد الوظيفة أو العكس ، فذلك امر لا لا يجب الوقوف عنده طويلا ، لأننا نهم ، في نفس الوقت بالتشريع ووظائف الاعضاء (١) أى اننا نهم بالبناء والوظيفة معا .

والواقع ان كل ما تحدثنا عنه من منظمات او نظم او أنساق ، هي في الواقع انماط مختلفة للتنظيم الاجتماعي Social Organisation ، وغالبا ما يفهم هذا التنظيم على انه البناء الاجتماعي الذي نعني به تنظيم الأجزاء والأشخاص . ولذلك تحذر الأسرة والنقابة والقوة البشرية في المصنع ، وأعضاء نادي رياضي ، والمجتمع المحلي ، وهيئة الأمم المتحدة تنظيمات

اجتماعية (١) تبايز في الحجم من حيث الاتساع والضيّق ، وتختلف من حيث تعدد الوظائف أو اقتصرها على وظيفة واحدة بحسب الفرض الذي تسعى إليه .

وإذن فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم . فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد ، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات زيادة تقسيم العمل ، كما ان التنظيم الاجتماعي حين يزداد عدداً تزداد التنظيمات ذات الفرض الواحد ، وعندما يحدث تغير اجتماعي ، يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى ، فتغير الأسرة مثلا جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة او المؤسسات الأخرى .

ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات من السنين ، دون ان يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة ، وهذه التنظيمات تطلق عليها إسم «النظم الاجتماعية الكبرى» (٢) مثل الأسرة والدين والحكومة . وكل نظام منها له في الغالب عدة وظائف ، فالأسرة مثلا لها وظائف الإنجاب والتربية والإنتاج « أما المنظمات » فهي تنظيمات اجتماعية ذات تاريخ أقصر ، ولها في الغالب وظيفة واحدة مثل المنظمات الخاصة ، كما أن للنظم والمنظمات فروعاً ، أي تنظيمات إبتداعية أصغر ، تكون أقصر عمراً وأقل إنتشاراً أو أكثر تخصصاً مثل الجمعيات والنوادي .

وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف

1—Ibid. p. 341

2—Ibid- p. 337

إلا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظام ذى الوظائف الثابتة نسبيا الى المنظمة ذات الاغراض المحددة والاقبل ثباتا ، لا بد أن ينطوى على مجموعة من المكونات الضرورية تعتبر في واقع الأمر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي ، ويتضح ذلك بما يلي :

١ - الإنسان مفروض عليه في كل مكان ان يعيش حياة إجتماعية . وهذه الحقيقة تجعله متضمنا دائما في علاقات اجتماعية متبادلة .

٢ - والإنفاس الحتمى فى الوجود الاجتماعى يتطلب مجموعة منظمة من الإجراءات التى لا بد من إتباعها والى يمكن أن نطلق عليها اسم « التنظيم الاجتماعى للمجتمع » .

٣ - وهذه العلاقة المنظمة لا بد أن تدرك إدراكا واضحا من كل عضو من أعضاء المجتمع .

٤ - وإدراك هذا النظام يوصل إلى كل فرد أثناء نموه عن طريق المشاركة ، وعادة عن طريق عملية التريبة ذاتها .

٥ - وفى أثناء عملية النمو خلال النسق ، يترجم الفرد أهدافه الشخصية إلى أشكال إجتماعية من السلوك المقبول ، ويخضع أغراض سلوكه الشخصى إلى متطلبات المجتمع بالقدر الذى يتوافق فيه مع الصراع الذى يكون بين هذه المتطلبات فى واقع الامر .

٦ - وقبل الفرد هذه الاهداف الاجتماعية من خلال نسق العقاب والثواب الذى يصل فى المحل الاول فى ضوء حاجة الفرد إلى أثر إيجابي . .

٧ - ولهذا فإن التنظيم الاجتماعي عبارة عن نمط متحرك من العلاقات الاجتماعية المتبادلة مستمر خلال الزمن . ويمكن أن تفكر فيه على أنه جزء من الثقافة ، أو على أنه جزء من الخبرة المشتركة للسكان التي أمكن تعلمها (مع تعديلها) ونقلها خلال الأجيال .

٨ - وهذا التنظيم الاجتماعي المنبثق من الثقافة ليس نتاجا ناميا حرا للتغير التاريخي . ولكنه خاضع للتحديدات التي تفرض اليه ، وهذا يتضح عندما ننظر اليه على أنه وسيلة لحفظ النظام .

٩ - ومن أجل ذلك كان لابد أن ننظر إلى التنظيم الاجتماعي من حيث تحقيقه الذاتي لنظام المجتمع ، أكثر من تحقيقه للأشباع المادي ، ومع ذلك لابد أن يحدث للفرد من خلال هذا التنظيم أدنى حد من الاشباع لرغباته على الأقل ، حتى يمكن الوصول إلى « حالة الدوام في التنظيم » التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك تنظيم بالمعنى المعروف .

١٠ - وقاعدة الدوام في التنظيم هي ما يمكن أن نطلق عليه « بالسياسة الذاتية » لأن الفشل أو الإخفاق سوف يؤدي إلى هدم المجتمع أو إلى تغيير التنظيم الاجتماعي ذاته .

١١ - وعلى ذلك تكون المكونات الضرورية للتنظيم الاجتماعي هي ما نطلق عليه « الضرورات الاجتماعية Social Imperatives » (١)

مكونات التنظيم الاجتماعي:

ماهى إذن الضرورات الاجتماعية أو الملزمات ؟ أول ما يجب أن نتبه إليه أن هذه الملزمات لها صفة الضرورة والعمومية بالنسبة لجميع الأنساق الاجتماعية بغض النظر عما إذا كانت بدائية أو قروية أو محضرة ، وهى : الجماعات والقيم والمركز والدور والسلطة والأيديولوجية .

ونعنى بالجماعات Groups تكوين الاجسام الاجتماعية التى يسود كل منها شعور بالمشابهة أو الإنهاء بين أعضائها ، بالإضافة الى تمييز مشعور به بين الأعضاء وبين أعضاء آخرين غير متشابهين او غير متممين ، إلى جانب البناء الداخلى .

ونعنى بالقيم Values الصفات المعترف بها التى يجب أن يحصل عليها الأشخاص فى المجتمع والتعبيرات أو التصورات الرمزية التى عن طريقها تنقلب هذه الصفات المرغوبة إلى تعبير مرئى ملموس .

أما المركز Status فانه يشير إلى وضع الأشخاص أو الجماعات داخل الصيغة الكلية للمجتمع . أى وضع الأشخاص بالنسبة لأشخاص آخرين ، أو الجماعات بالنسبة لجماعات أخرى .

والدور Role يشمل الاتجاه والسلوك والمشاعر المناسبة لمراكز محددة ، على أن تكون مقبولة من الأشخاص الذين هم فى هذه المراكز .

والسلطة Authority هى العلاقة المعترف بها ، التى تتضمن القوة الشرعية لإصدار القرارات على مناطق معينة من السلوك ووجوه النشاط التى تصدر عن أعضاء آخرين فى المجتمع .

والإيديولوجية Ideology هي نسق المعتقدات الذي يبني الأساس لفهم أو استيعاب النظام الاجتماعي القائم أو بمعنى آخر ، هي العقل الذهني والروحي للوضع الاجتماعي الراهن .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن هذه المكونات العديدة مرتبطة إرتباطاً متبادلاً في أثناء عملها في أي نسق اجتماعي . ولذلك فلن يكون هناك بعد عن الصواب أن ننظر إلى كل منها على أنها وجه من وجوه الفكرة العامة « التنظيم الاجتماعي » وسنعرض فيما يلي لكل من هذه المكونات في شيء من التفصيل .

الجماعات

الجماعات موجودة في كل مكان من العالم ، وهذه حقيقة مسلم بها ، ومن أجل هذا كانت أحد الدعائم الهامة وجزءاً أساسياً من مكونات أي نسق اجتماعي . ومع ذلك فمن الضروري أن نقدر معنى الجماعات في تسيير المسائل الإنسانية وأن نفحص طبيعتها وتنوعها .

كل الكائنات الإنسانية تدخل الجماعة الأولى - الأسرة - منذ لحظة الولادة وفي أثناء حياتها تصبح جزءاً في عدد كبير من الجماعات الاجتماعية ، وحجم هذه الجماعات يمكن أن يتنوع من العلاقة الثنائية لأسرة بغير أولاد إلى النسق الاجتماعي ذي الطبيعة التجمهرية المعقدة كالحزب السياسي ، ومن أجل هذا يمكن النظر إلى المجتمع - على نحو معين - على أنه أكبر جماعة تحوي داخلها الجماعات الأخرى .

خصائص الجماعة :

١ - يشعر أعضاء الجماعة بوحدةهم ومشابهمتهم ، ويتميزون عن أعضاء جماعة أخرى .

٢ - كل جماعة لابد ان يكون لديها مركز اهتمام خاص ويختلف هذا الاهتمام باختلاف طبيعة الجماعة ، فقد تكون الجماعة مهتمة بجمع طوايع البريد . وقد تكون مهتمة بفرض سيطرتها على منطقة واسعة من النشاط الاجتماعي في المجتمع ، والناس لا يكونون جماعة بمجرد انهم يعيشون مع بعضهم الآخر ، بل أنهم يشتركون في الاهتمام والقيام بنوع معين من النشاط . ذلك أن طبيعة وسائل الاتصال الحديثة أصبحت لا تفرض على الجماعة أن يكون أعضاؤها متجاورين فيزيائيا .

٣ - الجماعات لابد أن تكون منظمة . فهناك بناء داخلي يحدد المراكز والأدوار ووسائل الاتصال ومواضع السلطات .

اشكال الجماعات :

وعندما تفحص عدة جماعات من انساق إجتماعية متعددة فإننا نعرف على ثلاث أسس عامة للتكوين الجماعي .

١ - الشكل الأسري Familistic حيث تعتمد الوحدة المركزية وقاعدة العضوية على روابط القرابة . أما أى الروابط تعتبر هامة ، وإلى أى حد تكون كبيرة أو صغيرة وما الوظائف التي تقوم بها ، فإنها تختلف من مجتمع لآخر ، ولكن جميع الانساق الاجتماعية بها جماعات أسرية .

٢ - الشكل المكاني Spatial ويقوم على أساس أن عددا من الأشخاص لهم محل إقامة مشترك أو يعيشون في منطقة واحدة ، ومن هذه الزاوية تعتبر القرى والمدن والمناطق الإقليمية جماعات إقليمية ، وعضوية

الذ - اس فيها تقوم أساساً على الإقامة على الرغم من أنه يمكن إدخال اعتبارات أخرى .

٣ - الشكل الخاص special ويقوم على أساس الاهتمام بنوع معين من النشاط بغض النظر عن المكان أو القرابة . (١)

عضوية الجماعة :

وتعتبر الطريقة التي جوصل بها إلى العضوية أحد الصفات الهامة للجماعات، ويفرق علماء الاجتماع غالبا بين العضوية التي يجد الفرد نفسه حاصلها عليها دون ترتيب سابق ودون أن تكون له سيطرة على توجيهها ، وبين العضوية التي يكون الفرد حرا في قبولها أو رفضها .

وتسمى الجماعات التي ينتمى إليها الفرد في الحالة الأولى « الجماعات ذات الأصل المشترك Common origin » وتسمى الجماعات التي ينتمى إليها الفرد في الحالة الثانية « الجماعات ذات المصلحة المشتركة Common interest » ولكن هذه التفرقة لا تعطينا التمييز الكافي بين هذين النوعين من الجماعات ، لأن كل الجماعات في واقع الامر لها مصلحة مشتركة، ومن أجل هذا نطلق على الجماعة الأولى إسم « الجماعة الشكلية الرسمية » والثانية إسم « الجماعة الغرضية » ولما كان الفرد لا يستطيع أن يختار والده مقدما ، كانت الأمرة التي يولد فيها « جماعة شكلية رسمية » وفي العالم الحديث تعتبر « القومية » من هذا النوع من الجماعات ، وفي المجتمعات البدائية نجد اختلافا كبيرا بينها من حيث وجود مثل هذه الجماعات أو انعدامها. ولكن المرجح أن تطور المجتمع

من الباطة إلى التعقيد يتضمن إنحرافا من حيث الاهتمام من الجماعات الشكلية الرسمية إلى الجماعات الغرضية .

ومع ذلك فإن اختيار العضوية في الجماعة الغرضية ليس حرا تماما . ذلك لأننا نلاحظ أن عضوية الفرد في جماعة ما قد ترفض أو قد يجسد نفسه واقعا تحت ضغط شديد للانضمام . وتعتبر النوادي من النوع الأول ، بينما تعتبر الروابط المهنية كتنقابة المحامين والأطباء والمدرسين من النوع الثاني ، لأن القانون في بعض الأحيان يجعل الانضمام إلى الجماعة شرطا لممارسة المهنة ، أو أن الجماعة تقدم من التسهيلات والإمكانيات ما لا يستغنى عنها الفرد . ويظهر الاختلاف بين الجماعات من زاوية التضامن والوحدة ، فالجماعة الشكلية الرسمية تفرض مسؤوليات ومطالب لا يمكن للفرد أن يتحمل منها ، نى أن تأثيرها يعتبر من الناحية الواقعية أو توقراطيا ، بينما الأمر على عكس ذلك في الجماعة الغرضية، لأن الفرد يشعر دائما أنه من الممكن التحلل من المسؤوليات إذا أراد .

وظائف الجماعات :

والجماعات من ناحية أخرى تقوم بعدة وظائف في المجتمع . وكل جماعة لها وظيفة ظاهرة مميزة . ومثال ذلك أن وظيفة الأسرة هي الإنجاب وضمان الاشباع الاقتصادي لأعضائها المكونين لها . ووظيفة النقابة أو الاتحاد حماية المصلحة المتبادلة وتعميقها ، والنادى وظيفته أن يهيئ وسائل الترفيه لأعضائه، وغالبا ما تقوم الجماعات بعدة وظائف ثانوية مرتبطة بحاجات الأعضاء .

(١) تؤدي الجماعة وظائفها ككل ، من خلالها توصل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد . وكذلك التوقعات التي تتطلبها المواقف الاجتماعية المختلفة ، ولذلك فإن الطفل يكتسب الثقافة أولا من الأسرة .

(٢) تعطي الجماعة القوة للفرد فهي تنسده في سلوكه وتؤكد له ملكية أفعاله واتجاهاته .

(٣) تهيء الجماعة وسطا اجتماعيا يشبع فيه الفرد حاجاته ويمارس تأثيره الإيجابي . وفي هذا الوسط الاجتماعي يستجيب الأشخاص الاستجابات الشخصية التي تعبر عن العاطفة أو التفوق أو المركز، أي أن الفرد يشبع رغباته في هذا المضمون الاجتماعي للجماعة .

العلاقات الجماعية :

من المسائل الهامة التي يؤكد عليها علم الاجتماع أن المجتمعات الإنسانية مكونة في كل مكان من جماعات عديدة ، ولهذا كان من المهم هنا أن نعطي بعض الأهمية إلى العلاقات التي يمكن أن تنشأ بينها في النسق الاجتماعي . ولذلك يمكن أن نضع تمييزا آخر للجماعات ، فنميز بين الجماعات المستغرقة والجماعات الاختيارية . ففي حالة الجماعات الأولى تكون العضوية فيها من النوع الذي لا يسمح للفرد بالعضوية في جماعة أخرى، وذلك مثل الطوائف في الهند، فالذي ينتمي إلى طائفة بعينها لا يمكن أن ينتمي إلى طائفة أخرى في نفس الوقت . والجماعات التي من هذا النوع تكون في الغالب متماثلة في القوة والنفوذ، أو تكون من الجماعات ذات الأنساب المتمايزة . ومن هذه

الزاوية تعتبر العشائر والطوائف جماعات مستفرقة .

أما الجماعات الاختيارية فاننا نعني بها الجماعات التي تكون العضوية في أحدها شاملة أو يمكن أن تشمل عضويات من جماعات أخرى ، ويمكن أن نقسم هذا النوع بالتالى إلى نوعين :

الأولى حين يكون الأعضاء في جماعة واحدة متضمنين في الجماعة الكبرى ، ولذلك نطلق على هذه الرابطة إسم « الاستغراق » ومثال ذلك أنه في الدولة التي تنقسم إلى ولايات يكون الأعضاء في ولاية أعضاء في مجتمعا وأعضاء في نفس الوقت في المجتمع الكبير أى مجتمع الدولة . والبدنات في المجتمع البدائي يكون أعضاؤها أعضاء في نفس الوقت في جماعة أكبر هي العشيرة التي تتكون من عدة بدنات ، والنوع الثانى يمكن أن نطلق عليه إسم « الاستغراق » وفيه تكون العضوية في جماعة لا تؤهل ولا تمنع في نفس الوقت العضوية في جماعة أخرى . ولهذا عندما تفحص العضوية في أحد هذه الجماعات ، فإن بعض أعضائها يمكن أن نجد لهم عضويات أخرى في جماعات غير جماعاتهم هذه ، بينما لا نجد للبعض الآخر مثل هذه العضويات . ونظام الروابط والنواذى خير مثال على ذلك .

أما فيما يتعلق بالولاء ، ففي كثير من الأنساق الاجتماعية مثل المجتمع العشائرى المنظم ، نجد أن الإخلاص والولاء للجماعات الخاصة يعطى على الولاء للمجتمع ذاته . وربما يتوقف بقاء النسق الاجتماعى على توازن القوى بين الجماعات المتساوية والتي تقف في موقف يحارص كل منها الآخرى .

وفي المجتمع الذي يقوم على « مبدأ التدرج الإجتماعى بين الجماعات » يكون النفوذ أمرا شديداً الاتصال بما ينتهـاء الجماعى ، والقوة عادة ما تميل ناحية النفوذ، وفي المجتمعات التى تكون جماعاتها من النوع الاختيارى الاستغراقى ، تصبح عواطف الوحدات الأكبر غير متعارضة مع عواطف الوحدات الأصغر ، بل على العكس ، تمتص العواطف الأولى الروابط المباشرة للثانية ، ولكن حين تكون الجماعات من النوع الاختيارى للاستغراقى ، حيث يسمى بعض أعضاء الجماعة إلى جماعة أخرى والبعض الآخر لا ينتمى إليها ، تكون الفرصة مهيئة للصراع على الولاء . وفي المجتمع الحديث حيث تكون روابط القرابة والدين والجماعات المهنية والصدقة ذات طابع فردى، تختلف العواطف المنبعثة عن كل رابطة، ويؤدى الولاء إلى الجماعات إلى طريق الأفراد لا إلى تجميعهم وتوثيق عرى مشاعرهم المشتركة .

القيم :

كل مجتمع له طابع خاص فى النظر إلى الصفات والخصائص ، ولذلك تختلف المجتمعات من حيث طبيعة الصفة ومدى الاهتمام بها والدغامة التى تستند بها . ولكن خلال كل نسق اجتماعى هناك اتفاق عام بصدده الفكرة التى تجعل الإنسان صالحا وصادقا ومحترما (١) .

١ - لقد كان اليونان اصطلاح Areté يستخدمونه ليشير إلى الخصائص الصحيحة أن الواجبة « للإنسان الفاضل » ولكل الثقافات صيغتها الخاصة بألـ Areté حتى ولو لم يكن هناك اصطلاح معروف لذلك . وفي المجتمعات

البداية نجد أن هناك إنفاقا عاما في كل منها حول الصفات التي يجب أن تتوفر في القادة والزعماء ، والصفات التي تجعل من الإنسان إنسانا صالحا أو سيئا أو محترما أو قليل الأهمية .

٢ - والقيم إذن يمكن أن تعرف بطريقة مبدئية أنها « الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة » فالشجاعة والقوة والإحتلال والإيثار والمهارة الفنية وضبط النفس يمكن إعتبارها ، كل على حدة أو في مجموعها ، الصفات المرغوبة في كل ثقافة . ولكن القيم من ناحية أخرى ليست صفات مجردة فحسب ، بل إنها في الواقع أنماط السلوك التي تصدر عن هذه القيم .

٣ - ومن المقرر الآن أن التقاليد توضع القيم في أي مجتمع ، فهي إذن محافظة بطبيعتها . ولهذا كانت القيم ثقافية الأصل والاتجاه . وكلما كانت القيم ذات عمق واضح كلما تم اكتسابها دون وعي ، وتصبح من موجبات السلوك دون إحساس مشعور به ، ومهما اختلفت القيم باختلاف الجنس أو الطبقة في النسق الاجتماعي ، فإن قيما معينة تظل ذات عمومية لجميع الأعضاء على الرغم من أن الكثيرين قد يفتشون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الاجتماعي . كذلك يعكس طابع النسق القيمي حاجات أساسية معينة للنسق الاجتماعي الذي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها وبالعناصر والتكنولوجيا به .

٤ - هذا ونزعم أن وجود القيم يعتبر « ملزما اجتماعيا » لأن الشكل الذي يأخذه يرتبط وظيفيا مع النواحي الأخرى في الموقف الاجتماعي الذي يتناقل مع التعديل خلال الزمن . والشئ الذي يجب أن تؤكده عليه

أن كل ثقافة لديها مجموعة أو عدة مجموعات من القيم ، ولكن كل فرد (لسبب أو لآخر) يحصل عليها بدرجات متفاوتة . ومن الناحية الاجتماعية تعطى القيم الوحدة للمجتمع والثقافة ، لأنها تعمل على إقامة نقط الالتقاء متجه إليها الأفعال ، وعندما قلنا إن القيم يمكن النظر إليها على أنها « محافظة » كنا نغنى بالطبيعة الطبيعية الاجتماعية ، لأن بالنسبة الاجتماعية عدة قوى تميل إلى المحافظة على النمط القيمي القائم وعلى الأخص في نواحيه الرمزية التي تعتبر أحيانا حوافزا « للسلوك » ، وأحيانا أخرى أهدافا له . ولا يعني ذلك أن الأعضاء في أي ثقافة لهم نفس الحوافز والأهداف من وجهة النظر القيمة ، بل أنهم يتمايزون في ذلك تمايزا كبيرا . ولذلك كان من يركزون على القيم يحصلون على مركز مرموق في مجتمعاتهم ، لأن هذا هو طبيعة النسق القيمي ، والأشخاص ذوي النفوذ يميلون إلى الحصول على القوة التي تمكنهم من التأثير على سلوك الآخرين ، أما مباشرة عن طريق الضغط ، أو غير مباشرة عن طريق معالجة القرارات التي يأخذ بها المجتمع أو عن طريق اعتبارهم نماذج يحتذى بها الشباب .

هـ - ومن الطبيعي أن نتوقع أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يحاولون تدوير النسق القيمي الذي يستمدون منه تفوذهم ، بل إنهم يحاولون شاعرين أو غير شاعرين أن يحافظوا على الواقع الإنساني الذي يقوم على هذه القيم أو على التصورات الرمزية لها . ولا يعني ذلك أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق القيمي قليلة الاحتمال ، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة ، أو الانتشار من حيث السكان على أرض أوسع ، أو ظهور أعداء لم يكونوا في الحسبان وهكذا . أو بمعنى آخر تأتي فرص تغير النسق القيمي من الخارج أكثر مما تأتي من الداخل إذا ظل الداخل

محتفظ بتوازنه التكنولوجى أو السكانى . ومثال ذلك أن الثورة الصناعية فى أوروبا كانت لها آثار واضحة على الحياة الأوروبية ، فالطريقة الجديدة فى الإنتاج التى وجدت فى التجارة والحرب فرصا كثيرة للانتشار خارج أوروبا ، هيأت الأرض لمصدر جديد من الثروة والقوة ، والذى انحصر فيما مضى فى ملكية الأرض والزراعة الحربية . ونتيجة لذلك نشأت طبقة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهى الطبقة المختارة أو الممتازة Elite ، ومن ثم بدأت قيم جديدة فى الطهو ، ولم تختلف القيم القديمة تماما بل ظلت فارغة من غير مضمون .

المركز والدور

١ - العلاقات التى تقوم بين الأشخاص تخضع لنظام معين ، ومعنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد فى تحديدها على أوضاعهم النسبية . وفكرة الموضع التى نستخدمها بصورة منتظمة فى حديثنا عن الناس فى المجتمع ، ولهذا يمكن أن نعرف المركز بأنه الأوضاع التى يتخذها الأشخاص فى المجتمع كل إزاء الآخر . والنسق الاجتماعى من هذه الزاوية يمكن إعتباره مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحددة التى تربط جميع أعضاء المجتمع .

٢ - وللمركز ناحية خاصة وناحية عامة أيضا . فيظهر العنصر الخاص فى المركز فى العلاقات المباشرة التى تقوم بين الأشخاص مثل علاقة الإبن بالاب ، أو الرئيس بمرؤوسيه وهكذا . أما المراكز العامة فانها تشير إلى الفكرة التى تقع وراء العلاقات فى النسق الاجتماعى ككل مثل العمال والموظفين والمتدينين . . الخ ، ويرتبط بهذا النوع الأخير ما يمكن أن

نقول عنه ، الواجبات والحقوق والامتيازات التي تعتبر في نفس الوقت المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطيع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص ، هذه الواجبات والحقوق تسمى « أدوارا Roles » من ناحية أخرى . والكلمة أخذت من المسرح حيث يفهم الدور على أنه سلوك الممثل الخاص في مضمون معين ، والممثل عليه أن يحفظ ويفسر دوره ، كما أن عليه أن يتصرف خلال الحدود التي عينت له مستخدما كل إمكانياته . ومثل هذا القول يمكن أن يقال بالنسبة للدور الاجتماعي . ومثال ذلك أن الـأب في المجتمع الحديث ينتظر منه أن ينصح ابنه ويعنفه ، كما يتوقع منه أن يعطيه الحاية ربهيمي . له الراحة وأن يرتب له مستقبلا معينا . ويتوقف كل هذا على مقدرة الـأب على اختيار المناسبات الصالحة ولذلك إذا أساء الـأب تفسير دوره ربما تدخل المجتمع على صورة اللقد الذي يمكن ان توجه له الاسرة أو الاصدقاء أو الجيران .

٣ - وفي كل مجتمع نجد « أدوارا ومراكزا » . ولكن أساس تكوينها وبنيانها يختلفان من ثقافة إلى أخرى ، كما أن مركزا واحدا يمكن أن يكون عدة أدوار مختلفة . وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي إلى قيام السلوك العادي ومعنى هذا أن الدور ليس مجرد فعل ولكنه في واقع الأمر توقعات للفعل . ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي ، فالتوقع مقدما للسلوك الذي سوف يصدر عن الآخرين ، فإذا أخذنا مريضا إلى طبيب فالتوقع قبل أن نذهب أنه سيشتخص الممرض ويصف الدواء . ومن أجل هذا فالتوقع إن لكل شخص مجموعة من الأدوار والمراكز يقوم بها أو يوجد فيها . ويتوقف هذا كله على المضمون الاجتماعي الذي يتدمج فيه ، فالنقد يمكن أن يكون أبا وإبن في نفس الوقت ،

طبييا رعضوا في ناد في نفس الوقت أيضا ، كما أن من الممكن أن يكون منتجاً ومستهلكاً في وقت واحد وهكذا . وفي المجتمع الحديث حين يكون الفرد عضو في عدة جماعات مختلفة المقاصد ، تكون الفرصة سانحة لصراع الأدوار . وكثيراً ما يوجد الفرد في مواقف تثير إتقالة أو تخرجه لأنه قد يوجد في وقت واحد مع مجموعة من الأشخاص المختلفين كل يتوقع منه سلوكاً مختلفاً .

٤ - ويجب أن نلاحظ هنا أن المركز يتضمن مجموعة مختلفة من مناطق النظم الاجتماعية ، وربما كانت القرابة أحد الأسس الهامة في تحديد المركز وربما كل هذا أيضا هو الذي قاد الأنثروبولوجيا إلى الدراسة المركزة لاصطلاحات ونظم القرابة البدائية وما تترتب على هذا الاهتمام من التعرف على أن هذه الأنماط أو التصنيفات القرابية في المجتمعات البدائية . مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنواحي النظامية الأخرى في المجتمع . وعلينا أن نقرر هنا أن انساق القرابة ليست في واقع الأمر إلا أنماط من المراكز والأدوار ، وأن استخدام اصطلاح قرابي في العلاقات يؤدي إلى تعيين الاتجاه أو إلى تحديد نوع التوقع . ومثال ذلك أن عملية الإقدام والإحجام في مواقف الحب تنغير تغيراً تاماً . حين ترفض فتاة تقديمات شاب مناسب بقولها « لا يمكن أن أكون إلا أختاً لك » .

٥ - وثمة اعتبار هام في علاقة « الدور » بنجم عن الجنس والسن . لأن هذه العناصر الأساسية في الوجود الإنساني لها طابع الثبات والتحديد القاطع في كل مجتمع باعتبارها نواح متميزة في العلاقات الاجتماعية . ولهذا كانت توقعات الرجل غير توقعات المرأة ، وتوقعات الشاب غير توقعات السن . ولا يعني لذلك أن نعترف بالفروق البيولوجية التي تتصلم بالقددرات أو

الموروثات ، بل إننا نعى أن المجتمع يعطى هذه الاختلافات معنى ثقافيا محددا . والمجتمع الحديث وإن كان يسير في اتجاه تقايل نسب هذه المعاني الثقافية ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات البدائية . ولعل ظهور إنصطلاحات مثل الأبوية والأمية كان في جوهره عبارة عن محاولة لتعديم أدوار الجنس من زاوية سلطة الأسرة من ناحية وليسان مدى التوقعات واتجاهها التي تقوم على هذا الاختلاف من ناحية أخرى .

٦ - هذا وتدخل اعتبارات أخرى في تحديد المركز في المجتمع قد تختلف من مجتمع لآخر مثل ، التراث والظروف المباشرة عند الولادة ، والصفات الفيزيائية ، والإقامة والمواهب الخاصة ، والملكات ، كذلك يمكن أن تصلح المهنة ، كأساس في تمييز المراكز في أى مجتمع .

٧ - وفي الأتساق المعقدة تختلف القيم على أساس تسلسلى ، ولذلك يكون من الممكن أن نقسم المجتمع إلى درج من السلالم الاجتماعية ، كل عضو في واحدة يشترك مع الآخرين فيها في نفس المركز التسلسلى ، ويعطى درجة معينة بالإضافة إلى النسق القيمي السائد في المجتمع . هذه السلالم الاجتماعية يطلق عليها اسم الطبقات أو الطوائف الاجتماعية والطوائف وهى الطبقات المتعجزة التي لا تسمح لأى شخص أن يخرج على الجماعة التي ولد فيها ، ومن مظاهر التعجز أن الشخص لا يستطيع أن يتزوج من خارج هذه الجماعة . أما الطبقات فتتميز بمرونة نسبية ، ولكن إذا لم يكن هناك وحدة بين أعضائها . إلى الحد الذى يمكن أن تكون معه جماعة إجتماعية ، فانه لا يمكن فنيا أن نطلق عليهم اسم طبقة . وعلى هذا نستطيع أن نقول إن المراكز النسبية للأفراد في المجتمعات ذات عمومية واضحة

بل أن الأمر لا يقتصر على الحكومات وحدها بل تظهر نفس هذه
المشاكل في المؤسسات الكبرى التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الحديثة.
ومن أجل هذا كان إصلاح الجهاز الحكومي أمرا صعبا للغاية، يقتضى
دراسة مراكز السلطة والضغط في كل فروع هذا الجهاز بحيث يمكن
للسلطات العليا أن تكون على صلة مباشرة بكل السلطات الأقل منها وأن
يحدد دور ووظيفة ومركز كل سلطة داخل الجهاز، أو بمعنى آخر لا بد
من تحديد واضح لحدود العمل وحدود السلطة المخولة للشرفين على
تنفيذه .

الأيديولوجية :

١ - يكتشف الإنسان في كل مكان بيئته الذى يعيش فيها من خلال
التصورات التي تزوده بها ثقافته، وأغلب ما يجعله الإنسان لفظي بحث
ولذلك تخلق اللغة والتفكير صورة للحقيقة يعمل من خلالها الفرد، فمن
خلال اللغة يفرض نوع معين من العقل على العالم المعروف، وبذلك يصل
الإنسان إلى حالة لا يعطى فيها الوحدة والمعنى للطبيعة بل لسلوك الناس
أيضا . وهذا العقل الذهني والروحي للأوضاع على ما هي عليه هو الذى
نطلق عليه كلمة الأيديولوجية (١). ولذلك تقوم الأيديولوجية على المزاعم
الديتافيزيقية التي تربط الظواهر الملاحظة والتي يمكن ملاحظتها للبيئة الطبيعية
والإنسانية وتضمها في نوع من الوحدة أو بمعنى آخر تعمل الأيديولوجية

على إقامة نسق من التعلقات والتبريرات للظروف الراهنة الموجودة فعلا ،
ولهذا يقال دائما أن الأيديولوجية عبارة عن نسق من الأفكار توجه
الأفعال ويقار على أساسها السلوك الفردي أو الاجتماعي . ومن أجل هذا
أيضا كان لكل مجتمع نسقه الخاص الذي يتفق مع تاريخه وظروفه الخاصة
وثقافته المميزة . وليس غريبا أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو
الأفكار تقوم بوظيفة هامة ، تتلخص في إظهار التنظيم الاجتماعي بالمظهر
الطبيعي الذي يتفق وطبائع الأشياء ، وبكفى أن نشير عدة أسئلة تتعلق
بالقيم أو بمراكز الناس في المجتمع أو بأدوارهم فتتلقى إجابات تحمل
طابعا تقريريّا كأنها أمور مسلم بها من قبل ، بينما الواقع أن هذه الأمور جميعا لا تثبت
على حال بل إنها تتغير دائما ، ولكنها عندما تتغير يتغير معها النسق الإيديولوجي
الذي يصطبغها الإطار العقلي الذي يبررها . ومن أجل هذا نجد أن كثيرا من العادات
الاجتماعية تكون بمثابة القوانين كالإجراءات الخاصة بالزواج أو
علاقات المودة والاحترام المتبادل أو واجبات القرابة بفض النظر عما إذا
كانت داخلة ضمن تشريع مكتوب ، لأنها في أثرها تكون أحيانا أقوى
من القوانين المكتوبة .

ويقول بعض علماء الاجتماع إن كثيرا من القوانين
التي تأخذ بها المجتمعات تكون ذات أساس إيديولوجي ويبدو هذا
واضحا إذا عقدنا مقارنات بين المجتمعات البدائية والمجتمعات
المتحضرة .

٢- ونظرا لأهمية هذا الموضوع فالتنا نزيده إيضاحا : الأعضاء في كل
مجتمع هم بالضرورة علماء إجتماع هواه ، أي أن عدم أفكارا حول بناء

مجتمعهم وعملياته الاجتماعية ومكانه من العالم ، لأنه إذا لم تكن لديهم أفكار حول هذه المسائل ربما كانت حياتهم الاجتماعية غير ذات معنى بالنسبة لهم وهم بهذا يكونون غير حاصلين على الإطار الذى يصحركون خلاله مع غيرهم من أفراد المجتمع . ومن أجل ذلك فإن كل واحد من الأفراد فى المجتمع تكون لديه فكرة عن التمايز الداخلى للمجتمع ، كأن تكون لديه فكرة عن الطبقات الاجتماعية وكيف تختلف كل منها عن الأخرى . وكل فرد أيضا لديه صورة عن زعماء المجتمع ، لماذا هم كذلك وماذا يشبهون ، وكيف وصلوا إلى مراكزهم . وبالنسبة للموقف العالمى يكون عند الفرد مجموعة من الأفكار حول اتجاهات السياسة العالمية وعن الدول التى تعتبر صديقة أو معادية وهكذا . والناس لا تكون عندهم أفكار عن هذه المسائل فحسب بل تكون لديهم أيضا مشاعر تجاهها تجعلهم يصدرون الأحكام المختلفة عليها . وباختصار تكون عند الناس أفكار حول طبيعة الأشياء وحسول اتجاهها وما ينبغى أن تكون عليه ، ومثال ذلك أن كلاً منا يعرف أن الأمور ليست على درجة كبيرة من الكمال ، وهذا الحكم فى حد ذاته يتضمن على الأقل تصورا غير متكامل عن المجتمع المثالى الذى ينبغى أن يكون :

٣ - ومن أجل هذا نستطيع أن نقول إن إيديولوجية أى مجتمع تكون مما يلى :

١ - الأفكار العامة المقبولة عن بناء المجتمع وعملياته الداخلية ومركزه الى .

٢ - الأفكار العامة المقبولة عن تاريخ هذا المجتمع .

٣ - الأحكام العامة عن الحقائق التي يعتنقها الناس دون مناقشة .

٤ - قيم مقررة ومقبولة وأهداف محددة للمجتمع . وهذا لا يعنى أن هذه الخصائص الأربعة الإيديولوجية ينبغي أن تكون عامة في جميع أقسام المجتمع بلا استثناء إذ ربما تكون للجماعة الواحدة داخل المجتمع الواحد إيديولوجية خاصة تتفق والهدف الذي تسعى إليه .

الفصل الرابع

الثقافة والمجتمع

العلاقة بين الثقافة والمجتمع والحياة الاجتماعية ، موضوع لا زال يحمل طابع الجدل في دراسات علم الاجتماع ، ويظهر هذا بوجه خاص في رسم حدود العلاقات الاجتماعية ومضموناتها المختلفة . ذلك أن بعض الباحثين يشيرون إلى أن علم الاجتماع يدرس العلاقات الاجتماعية التي تكون نسيج المجتمع المتكامل ويخرجون الثقافة وعناصرها المختلفة باعتبارها موضوعا آخر لا يجب أن يشغل علماء الاجتماع . وحسب يتعرضون للثقافة ودورها في الحياة الاجتماعية قائما يفعلون ذلك بأقل قدر ممكن . وفي الموضوعات التي تبدو فيها تأثيرات الثقافة واضحة . وميكفر مثلاً حين يؤيد مثل هذا الاتجاه إلى الثقافة لا على أنها موضوع هام من موضوعات الاهتمام في علم الاجتماع وإنما باعتبارها عامل من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية ، وخاصة عند دراسة التغير الاجتماعي .

وقد خلق التمييز بين الثقافة والمجتمع عدة صعوبات ، نظراً للارتباط الوثيق بينهما في المواقف الاجتماعية المعينة ، حتى يصعب في كثير من الأحيان أن تفصل بين ما هو ثقافي ، وما هو اجتماعي . فإذا كانت الحاجات الاجتماعية الإنسانية الأساسية يمكن أن تفسر تفسيراً اجتماعياً . فإن طرق إشباعها ترتد إلى العناصر الثقافية . وفي كثير من الأحيان يصعب الفصل بين الحاجة وعقباتها الثقافية . وقد اعترف بهذه الصعوبة الباحثون في الانثروبولوجيا الاجتماعية

التي تهتم خاصة بالبناء الاجتماعي . وقد صور ايفانز - بريتشارد ذلك عندما كان يفرق بين الاتجاهين الثقافي والاجتماعي في الدراسات الأنثروبولوجية ، وقرر أنه لا يمكن تنصل الصور الثقافية المختلفة التي تؤثر في البناء الاجتماعي .

لكن علم الاجتماع لا يستطيع أن يتفاعل التأثيرات العميقة التي تمارسها الثقافة خصوصا في أيامنا هذه . على نطاقات المتعددة للتفاعل الاجتماعي وما يتخذ من صور نطلق عليها النظم أو الأساق الاجتماعية . فالتغير الثقافي الآن نتيجة للاختراع وما يترتب عليه من تغيرات تكنولوجية بعيدة المدى . يعيد ترتيب العلاقات الاجتماعية ويضع قواعد وأهدافا جديدة للسلوك الاجتماعي ، ومن أجل هذا زحفت فكرة الثقافة على موضوعات علم الاجتماع ، وأصبح معالجة العوامل الثقافية في الجماعة أو الشخصية أو التفاعل الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية ، أمرا ضروريا لا يتم فهم أى موقف اجتماعي أو كشف حقيقة اجتماعية دون الإشارة إليها .

فكرة الثقافة

١ - يقال غالبا إن الإنسان في المجتمع يتأثر بالبيئة Environment التي تحيط به ، أى البيئة التي يولد فيها . ولكن البيئة تتكون من أشياء كثيرة ، وأحد هذه الأشياء هي الطبيعة : Nature . ومع أن بعض الناس ينشئون في بيئة واحدة ، إلا أن لغتهم تختلف وكذلك تختلف طرق الزراعة عندهم والإسكان والأمره وتنظيم الزواج والقوانين . وهكذا . أو بمعنى آخر ، يتأثر هؤلاء الناس ببيئة أخرى . وقد سمي هيربرت سبنسر هذه «فوق العضوية Superorganic» ، أى البيئة التي تختلف عن البيئة الطبيعية . ولكن هذا الاصطلاح لم يكتب له الذبوع بل ذاع استخدام كلمة الثقافة Culture

المأخوذة من الاصل الالمانى Kultur والتي تحمل نفس معنى Superorganic. ويقبل كثير من الباحثين تعريف تايلور Taylor للثقافة بأنها « ذلك الشكل للمقد الذى يشتمل على المعرفة والعقيدة والفرن والأخلاقيات والقانون والعادات ، والقدرات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع » وأهم نقطة فى تعريف الثقافة عند تايلور أنها تشتمل على « القدرات التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع » الأمر الذى يجعل أهم عامل فى هذا الإكتساب هو القدرة على التعلم من الجماعة . (١)

٧ - ونشير هنا إلى أن هناك طريقتين يصحدد عن طريقهما سلوك الكائنات : الأول من خلال الوراثة ، والثاني التعلم من الجماعة ، وفى حالة الإنسان تسهم الوراثة بسلوك مثل الرضاعة والابتلاع . بينما يكون سلوك آخر مثل تعلم لغة ، أو قيادة سيارة متعلماً من الآخرين . هذا إلى أن العمليات المتضمنة فى اكتساب هذين النمطين من السلوك مختلفة أساساً . فالأول عبارة عن العملية البيولوجية للانتقال عن طريق البويضة المخصبة ، والثاني عبارة عن العملية السيكلوجية والاجتماعية التى تشتمل على الانتقال عن طريق نسق من وسائل الانعزال يقوم على قدرة الإنسان على التعلم .

والسلوك الذى ينتقل عن طريق التعلم من جيل إلى جيل يسمى « الثقافة » ويمكن أن نلخص البدايات الاولى للتعلم الاجتماعى والثقافى فى العالم الحيوانى ، ولكن عدم وجود الكلام عند الأنواع الراقية من الفردة ، يقيد بشكل ملحوظ القدرة على الاكتساب ويقلل من درجته . ولذلك فالإنسان وحده هو الذى له ثقافة . . .

1-Ogburn & Nimkoff, A. Handbook of Sociology. London 1960, p.29

2 4. Ibid. p. 45

٣ - ولم تكن للإنسان دائما ثقافة ، معقدة كما هي له الآن . فالثقافة تؤثر فيه بطرق متعددة . وهي تتكون من المخترعات أو السمات الثقافية المتكاملة في نسق على درجات متفاوتة من الارتباط بين الأجزاء . وهناك تصنيف مفيد لهذه الأجزاء في ضوء ما يسميه أجبرن ونيمكوف ، الثقافة المادية Material Culture والثقافة اللامادية Immaterial Culture . وكل من الثقافة المادية واللامادية ينتظران حول اشباع الحاجات الرئيسية ، الأمر الذي يعطى الإنسان نظمه الاجتماعية التي هي جوهر الثقافة . وترتبط نظم الثقافة لتكون نمطا Pattern يميز كل مجتمع على حدة .

عناصر الثقافة

(١) - أن معرفة الإنسان لتاريخه الماضي ليست كاملة ، ذلك لأن اختراع الكتابة لم يحدث إلا منذ ستة آلاف سنة تقريبا . وكانت خبرات كل جيل تنتقل قبل ذلك الى الجيل الآخر عن طريق الشافيه . ومن المعلوم أن اختراع الكتابة مكن الإنسان من تسجيل معرفته وزيادتها ، الأمر الذي سهل تجمع عناصر الثقافة وزيادتها زيادة كبيرة . ولذلك يقال إن اختراع الكتابة كان أخطر اختراع في تاريخ الإنسان ، ومع أن علماء الاجتماع يوجهون معظم اهتمامهم لدراسة السلوك المعاصر ، فانهم إذا نجحوا في إقامة تعميمات يمكن أن تطبق على الماضي ، فانهم يفسرون التاريخ في ضوء هذه التعميمات . وربما كان هذا الاتجاه ، هو البديل الوحيد أمام الباحثين لتفسير الوقائع الاجتماعية التي وقعت في المجتمع الإنساني منذ فترات طويلة قبل استطاعة الإنسان تسجيل معرفته وثقافته وحفظها عن طريق الكتابة .

(٢) - هذا ويجمع الباحثون في علم الاجتماع أيضا على أن كل تغير يحدث في الكائن خلال فترة محددة يمكن ان يسمى « فعلا » والاتصال هي الوحدات

الاولية للسلوك. ومعنى آخر هي الميكانيزمات الأساسية التي بواسطتها يتكيف الكائن مع بيئته. ومن ثم كانت الافعال الانسانية هي وحدات الملاحظة للدراسة العلمية للانسان والثقافة. وهنا يجب أن نلاحظ أن الافعال الانسانية ليست دائما أفعالا اجتماعية، أى أن كثيرا من وجود نشاط الانسان تصبح قلبية التأثير على الناس الآخرين. ومع ذلك فان الافعال غير الاجتماعية والافعال الاجتماعية يمكن أن تقدم التفسيرات لتوافق الفرد مع بيئته ويمكن أن تزيد من فرصه للبقاء.

(٣) - ويهتم علماء الاجتماع في المحل الأول بالتفاعل الاجتماعي أو بالتأثيرات المتبادلة التي يمارسها الناس كل على الآخر، في سبيل الحفاظ على المجتمع والثقافة، والميكانيزمات الكبرى التي تنظم التفاعل هي الأفصال الاجتماعية والعادات الشعبية أو الطرق التي يستخدمها الناس كأمور مسلم بها Folkways والعرف والنظم الاجتماعية. وقد اهتم الباحثون في علم الاجتماع بموضوع العادات الشعبية منذ أن كتب عالم الاجتماع الأنثروبولوجي سمرن Summer كتابه المشهور في هذا الموضوع.

(٤) - وإذن فالعادات الشعبية هي الأفعال الاجتماعية المتكررة التي يمارسها الأعضاء المختلفين في الجماعة أو المجتمع المحلي، أى أنها المعتقدات النموذجية أو المتبادلة والاتجاهات وصور التصرفات التي تلاحظ داخل الجماعة أو المجتمع المحلي (١) ومن خصائصها:

- ١ - أنها تميل إلى البقاء كميكانزمات للتوافق .
 - ٢ - أنها تميل إلى أن تصبح منظمة في أنساق متسلسلة من العادات .
 - ٣ - أنها تختلف من حيث الدوام من العادات الدائمة نسبياً إلى الصور المتغيرة للآراء مثلاً .
 - ٤ - أنها تختلف في الجزاء الذي تتلقاه من الأخلاقيات والتقاليد إلى المسائل المتعارف عليها أو السلوك المتواضع عليه أدباً أو ذوقاً .
 - ٥ - أنها تختلف من حيث انطباقها على الجماعات أو الأشخاص من العمومية إلى الاختيارية وإلى الخصوصية .
- ويلاحظ جونسون Johnson بالإضافة إلى ذلك أن ثقافة كل الشعوب تشتمل على قدر كبير من المعرفة التي تتمثل بالعلم التمييزي والاجتماعي، بغض النظر عن طبيعة المعرفة المتضمنة في هذا العلم ، ومثل هذه المعرفة تعلم بعناية لكل جيل ، كما أنه يضيف إلى عناصر الثقافة العلامات التي تشتمل على الإشارات والرموز ، والإشارة تشير إلى وجود شيء أو حادث أو ظرف في الماضي أو الحاضر أو المستقبل (١)

- ٦ - فإذا كانت العادات الشعبية هي الطرق المميزة والمشاركة للفعل في المجتمع والجماعة ، والتي تنتقل من جيل إلى جيل ، فإن « العرف » هو الطرق العامة المشتركة التي ينظر إليها على أنها أكثر صدقاً وبلامة من

العادات الشعبية . ومن مميزات العرف أنه يعطى وثوقا للفرد كما يفرض عقابا صارما في حالة الاعتداء عليه ، لأن المجتمع ينظر إلى الاعتداء على العرف على أنه مصدر خطر على الآخرين .

ومن وظائف العرف أنه يحدد الصواب والخطأ ، ويعين ما يمكن وصفه بأنه خلقى أو غير خلقى دون حاجة إلى الإجابة على ، لماذا ؟ والعرف كالعادات الشعبية ، يتغير ولكنه يتغير ببطء شديد . ولكن الملاحظ أن تغير العادات الشعبية يكون أسرع من تغير العرف في عدد كبير من العادات . ولهذا إذا انتقلت عادة في المجتمع من نطاقها « العرفى » إلى نطاق العادات الشعبية ، فإنها تصبح أقل إلزاما وأخف عقابا في حالة الاعتداء عليها .

ومثال ذلك أن عادة التدخين عند النساء أمر غير معترف به ، وقد ينظر إليه على أنه عمل مناف للأخلاق . ولكن انتشار التدخين بين النساء أذاب من حدة موقف المجتمع إزاء هذه العادة .

٧- في عدد من المجتمعات البدائية تكون العادات الشعبية والعرف كافية لحفظ النظام في المجتمع، ولهذا من النادر أن يجبر فرد على مجرد التفكير في مخالفة هذه القواعد النظامية . ولكن المجتمع الحديث الذى يقوم على تقسيم العمل وما يستتبعه من تنظيمات اجتماعية متعددة ومعقدة، تجعل الناس ينقسمون إلى جماعات وطوائف وطبقات، ومن ثم لا بد أن يعتمد المجتمع بجانب العرف والعادات الشعبية على القانون الذى يحمى ويعاقب فى نفس الوقت لحفظ النظام . كما يلاحظ ، أنه فى مثل هذا المجتمع لا تكون للعادات الشعبية والعرف عمومية كما هو الحال فى المجتمعات البسيطة ، وذلك نظرا لأن الثقافة نفسها تنقسم إلى ثقافات فرعية ، ويحمل كل فرع منها خصائص مميزة ، الأمر الذى قد تعدد معه

أنماط العادات الشعبية والعرف . وحينئذ يصبح القانون بمثابة العمام والخاص هو الرابطة الوحيد والعالم للأفراد الذى يحمل طابع العمومية من ناحية ، والذى يفرض النظام بطريقة تكاد أن تكون واحدة فى كل نواحي المجتمع من ناحية أخرى .

٨- وتعتبر النظم الاجتماعية من عناصر الثقافة وصورها الأساسية ، وهى فى الواقع عبارة عن تنظيم يشتمل على عدد من العادات وجوانب متعددة من العرف والقانون فى بعض الأحيان ، تندمج جميعا فى وحدة للقيام بعدد من الوظائف الاجتماعية . ويجمع علماء الاجتماع على أن النظم الاجتماعية الرئيسية فى كل مكان هى : الزواج والأسرة والدين والتربية والاقتصاد والسياسة .

كما أن هذه النظم تتكامل الواحدة مع الأخرى ، بمعنى أن كلا منها يتساند مع الآخر لا من حيث البناء فحسب بل من حيث الوظيفة أيضا . وتساندها على هذا النحو لا يعنى أنها جميعا ذات صلة واحدة متساوية كل بالآخر ، بل قد يحدث كثيرا أن يكون هناك نظامان شديدا الصلة عند مقارنة صلة كل منهما ببقية النظم ، كما يتصل الدين بالأسرة ، أو كما يتصل الاقتصاد بالسياسة .

البيئة والثقافة

نستطيع أن نلخص أثر البيئة على الثقافة فيما يلى :

١ - تقدم البيئة إمكانيات متعددة لنمو الثقافة .

٢ - تفرض البيئة قيودا متعددة فى نفس الوقت على النمو الثقافى .

٣ - تأثير البيئة يتوقف نوعاً ما على حالة الثقافة ، والتي تتوقف بدورها
وإلى حد كبير على عوامل أخرى مثل الانتشار Diffusion - وهو إستعارة
ثقافة أو عنصر منها من جماعة أخرى .

٤ - لا نستطيع في الوقت الحاضر خاصة ، أن نقدر الدور النهائي
للمكانيات التي تقدمها البيئة ، لأن العلم والتكنولوجيا يحسنان
طول الوقت .

٥ - تقدم الثقافة المستمر يحرر الإنسان من القيود التي تقترب على
أي مكان معين ، وفي نفس الوقت يجعله يعتمد أكثر على الظروف
الثقافية والبيئية .

٦ - وبينما يتحرر الإنسان - من ناحية - من التأثيرات المباشرة والمقيدة
للبيئة ، فإن تقدم الثقافة يربطه بالبيئة بطرق متعددة عن طريق كشف مزيد
من نواحيها ، وتعريفه أكثر وأكثر بمكانياتها .

خصائص الثقافة

يمكن إبراز خصائص الثقافة في النقاط الآتية :

١- السمات والمركبات الثقافية :

السمة الثقافية هي وحدة بسيطة من الثقافة ، قد تكون مكوناً وظيفياً من
مكونات الإطار العام للسلوك ، أو من الناحية المادية قد تكون مبنى أو قطعة
أثاث أو علم .. الخ . أو قد تكون كلمة أو فكرة أو إشارة ، والمركب الثقافي
هو مجموع سمات مترابطة تؤدي إلى قيام نمط يتضمن العادات الشعبية
Folkways والعرف والنظم .

٢ - المنتجات الرمزية وغير الرمزية للسلوك الثقافي :

من المفيد أن نميز هنا بين الانساق السلوكية وبين نتائجها . فمنتجات الإنسان السلوكية مثل الابنية والكبارى والسدود والأدوات الميكانيكية والوثائق والكتب هي سمات ثقافية مثل وحدات الانسان السلوكية . ولكن على الرغم من أن السمات تعتبر أجزاء من الثقافة ، إلا أنه طالما ان لها وجود مستقلا عن السلوك الذى انتجها فانها فى الغالب تعيش مدة أطول من الناس الذين اشتركوا فيها فنبقى عد أن يموتوا .

٣ - الثقافة كإنساق متكاملة من السلوك :

الثقافة إذن تتكون من السلوك الاجتماعى الموحد والمنتجات الرمزية أو المادية (غير الرمزية) لمثل هذا السلوك وهذه الميكانيزمات ومنتجاتها تتكامل فى نسق يفرض على الأفراد الصور المتوقعة للتصرف . والمبادئ التى تسيّر عملية الفرض هذه يمكن ان تخلص فيما يلى :

أ - الثقافة تتعلم : أى أن جميع أجزاء الثقافة يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع خلال عملية التعلم .

ب - الثقافة نتاج اجتماعى : ذلك أن الثقافة تتأصل وتنمو من خلال التفاعل الإنسانى - فالأب يتقل إلى الطفل والمعلم إلى التلميذ من خلال اتصالات تتميز بدرجة عالية من التوحد والقرب الشديد ولذلك فان الثقافة ليست غريزية أو ولادية او مكتسبة من طريق الوراثة البيولوجية . ولكنها تتعلم عن طريق كل شخص كنتيجة لخبراته بعد الولادة .

ج - اللغة هي الموصل الرئيسي للثقافة . والموصل (الوسيطة) الوحيد الذي يتقل الناس عن طريقه المعرفة والعقيدة من جيل إلى جيل هو اللغة، ولذلك يزود الطفل في ساعات ما كان اجداده يزودن به في أيام أو شهور .

د - الثقافة تتوافق : التغيرات التي حدثت في الثقافة الإنسانية خلال العصور كانت لها طبيعة توفيقية. ومن الأمور المحتملة أن الثقافة يجب أن تشبع حاجات الإنسان البيولوجية الأساسية ، وحاجات أخرى ثانوية مترتبة على الحاجات الأولى، وإذا كان المجتمع معين أن يعيش ، فإنه من الملزم أن يكون هناك تزويد أو إشراف أو تعميم لرعاية الأطفال، أي إمدادهم بالطعام الكافي والملبس والمأوى . . . ولذلك تكون أهم قواعد السلوك التي تنظم نشاط الإنسان الرئيسي هي إنجاب الأطفال وتربيتهم، وضمان الغذاء والحماية . وتنظيم الحيرات المكتسبة ، ونقل المعرفة والعقيدة . هذه الانساق كما نلاحظ في صورة أو أخرى عند كل الناس تسمى الملزمات الثقافية .

هـ - الثقافة تميل إلى أن تصبح متناسقة وكلا متكاملًا ، ومعنى هذا أن مكوناتها المتعددة والمختلفة تتوازن توازنا متصركا خلال الزمن باستمرار .

التكامل الوظيفي للثقافة

يوضح ليتون ظاهرة التداخل الوظيفي بين عناصر الثقافة الواحدة في تصنيفه لها على أساس التدرج من الجزئيات Item إلى السمات Traits فركبات السمات Trait Complexes فنواحي النشاط الثقافي

Cultural activities ، فالقوس سمة ثقافية في ثقافة قبائل Comanche وهو يتضمن جزئيات عدة تتعلق بنوع الخشب المستخدم والخيط وكيفية شده وهذه الجزئيات لا معنى لها في ذاتها ولكنها باجتماعها الوظيفي تكون هذا القوس الذي يتخذ وضعاً خاصاً في ثقافة Comanche ، وهذا القوس كسمة ثقافية يرتبط بدوره بعدد من السمات الأخرى كالسهم وحقيبة السهام وطريقة الرمي، وهذا هو ما يكون مركب القوس والسهم كوحدة ثقافية أكبر ، وتمايز الصفات المكونة لهذا المركب ولكن فاعليتها متوقفة على ارتباطها بالتدخل كأجزاء في نطاق مركب القوس والسهم، وهذا المركب ذاته يرتبط بدوره بمركب ركوب الخيل ومركب اقتفاء الأثر ليكون معها في نهاية الأمر النشاط الخاص بالصيد . وأخيراً يرتبط نشاط الصيد بأنواع أخرى من النشاط كالحرب والنقل والحياة الاجتماعية والأفكار الخاصة بالروحانيات ليكون معها جميعاً التعبير الظاهري للثقافة القبلية .

ب - ويلقى رالف لينتون (١) مزيداً من الضوء على مركب السمات كعنصر ثقافي أساسي ، فينظر إليه من نواحي الشكل Form والمعنى Meaning والاستخدام Use والوظيفة Function ، ويمثل الشكل والمعنى الصفات السلبية للمركب ، بينما يمثل الاستخدام والوظيفة صفاته الدينامية ، ويلاحظ لينتون أن الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة تبين أن الشكل الخاص بأحد مركبات السمات يستطيع أن يصمد في وجه كثير من التغيرات والتعدلات التي قد تطرأ على عناصر الثقافة الأخرى . فرقصة الشمس مثلاً التي تنتشر في عدد كبير من قبائل Plains Tribes تعرضت .

لتفسيرات عديدة في مضمونها واسمائها ووظيفتها، أكثر من تعرضها لذلك في شكلها فالرقص يقوم في بعض القبائل كتعبير عن الشكر بعد الإبلال من المرض وفي البعض الآخر كتعبير عن الانتقام لقتل أحد الأقرباء، وفي قبائل Comanche كإعلان عن ظهور طبيب جديد في القبيلة، وكل من هذه التعبيرات يصحب بتغيير طفيف في شكل الرقصة. كما يلاحظ من ناحية أخرى أن «معنى» العنصر أقل قابلية للانتشار من كل الجوانب الأخرى نظرا لطبيعته الذاتية وفي معظم الحالات تضيء الثقافة المستعيرة معاني جديدة على العناصر المستعارة، وقد يكون البون شاسعا بين هذه المعاني وتلك التي كانت مرتبطة بالعناصر في أصلها الأول، وعلى ذلك فانه من الممكن أن يستعير مجتمع ما مراسم أحد الاحتفالات التي تحمل أبلغ المعاني الروحية بالنسبة لمجتمع آخر لمجرد أن يقيمها بقصد التسلية وقضاء الوقت، وهذا في الواقع ما نفعله عندما ننقل رقصات الهنود الحمر مثلا.

ويبدو أن الوظيفة تتعلق بالمعنى أكثر من تعلقها بالشكل أو الاستخدام، ويظهر ذلك في مركب اللغات معروف في ثقافتنا وهو عادة إرسال الزهور، فالجميع يعتبر أن إرسالها أمر مناسب في مواقف معينة، فهي مناسبة جدا عند مرض أحد الأصدقاء، أو في الجنائزات، وهي مناسبة كذلك في حفلات الزفاف والميلاد وبعد فترات الضيافة، وفي التحية والتهنئة والإعتراف بالجميل، ففي حالات الموت والمرض تحمل معنى المواساة، وفي حالات الزواج والميلاد تحمل معنى الإبتهاج، وفي حالات الضيافة معنى العرفان بالجميل، وفي حالات النهاية لذوى المراكز تحمل معنى توقع القائفة، وبصفة عامة تعبر كل هذه المعاني عن الشعور الطيب من جانب المرسل

تجاه المرسل اليه، ومع هذا فإن ذلك يعبر عن الحالة في تبسيط الظاهرة إلى حد بعيد، والشعور الطيب معنى واسع جداً يتضمن عدة معاني خاصة مرتبطة بمواقف متنوعة، ونحن هنا لا ننكر أن الشعور الطيب يمكن التعبير عنه بوسائل أخرى، وما إرسال الزهور إلا إحدى وسائل التعبير التي تؤيدها ثقافتنا في مواقف معينة، ولكن هاهنا يتضح ان الوظيفة مرتبطة بالمعنى ومشتقة منه .

جـ - ولكن هناك جانب آخر لمشكلة وظيفة العنصر الثقافي .. والثقافة ككل تتكون من المجموع الكلي لأنشطة الاستجابة التي يواجه بها المجتمع كل حاجاته ، ووظيفة أى عنصر ثقافى يمكن أن تعرف إذن على أساس إشباعها لحاجة أو عدة حاجات معينة . وإذا كانت الحاجات الإنسانية بصفة عامة عناصر ثابتة ، فإن الأشكال التي تتخذها لدى أفراد المجتمع متنوعة وعديدة ، وحتى إذا صرفنا النظر عن عامل البيئة وتأثيره في هذا الاختلاف فانا لا يمكن أن نتجاهل العامل الثقافي، فالفرد العادى لا يطلب الطعام وحسب ، وإنما يطلب ذلك النوع من الطعام الذى اعتاده، وإذا عرض عليه أنواع منه أخرى فانه سيحس أنها لا يعدم الارتياح وهذا ما يمكن يقال بالنسبة لسائر الحاجات الأخرى، فالحاجة مرتبطة في ذهن الفرد باستجابة أو سلسلة من الاستجابات المعينة، ولهذا فان تلك الاستجابات غير المعتادة والتي قد تنجح تماماً في إشباع الحاجة لدى أفراد مجتمع ما قد تقشل هي ذاتها في عملية الإشباع بالنسبة لأفراد مجتمع آخر، ومن ذلك نرى أن الحاجة تشكل الاستجابة الثقافية وتشكل بها في نفس الوقت .

ومن الصعب أن نوضح الارتباط القائم بين مركبات السمات وبين الحاجات بأن نضع الواحدة من العنصر الأول أمام واحدة مقابلة لها من الثاني، ففي كل

الحالات تقريبا يرى أن المركب الواحد للمبات يستطيع إشباع عدة حاجات، كما أن الحاجة الواحدة قد لا يتم إشباعها إلا بعدد من مركبات المبات، ويمكن لهذا الوضع أن يتضح بدرجة أكبر بتحليل وظيفة أو وظائف مركب الملابس في ثقافة معينة. فقد يبدو أن وظيفة الملابس إنما هي إشباع تلك الحاجة البيولوجية إلى الدفء نظرا لبرودة المنطقة التي نحيا فيها، ومع هذا فإن تلك الحاجة تعتبر حاجة موسمية فالملابس تصبح في الصيف، القائط عينا غير محتمل، ونحن نرتدي الملابس رغم ذلك على مدار العام كله وإن كنا نوع في ألوانها وأثقائها، ولكن هذا تعبير واضح عن أن مركب الملابس أصبحت له عدة وظائف بعيدة تماما عن تلك الحاجة البيولوجية إلى الدفء، لقد ارتبط مركب الملابس في ثقافتنا بما يمكن أن نسميه النشاط الجنسي، فهو يلعب دورا هاما في عملية ضبط التعبير الجنسي، ولكنه في نفس الوقت وعلى العكس من ذلك له أثره في استئارة الميول الجنسية، والملابس إذن وظيفتها في التحشم وفي التبذل على حد سواء، كما أنها تتولى أيضا إشباع الحاجة إلى إثبات المركز الاجتماعي، ولكن هذه الوظيفة تتضاءل بالتدرج نظرا لارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الكفاءة الآلية في صنع الملابس. ومع هذا فما زال للملابس وظيفتها في تعيين نوع الشخص وإلى حد ما في تقدير عمره، ومنذ زمن ليس بعيد كانت تستخدم في توضيح المركز الاجتماعي بحيث يستطيع الشخص الغريب أن يظن إلى مركز من يقابله من الأشخاص فيتعاشي التصرف معه تصرفات قد لا تكون مناسبة إجتماعيا، وتوفر الملابس كذلك متنفسا للميول الجمالية لدى الفرد بأن تساعد في كسب إعجاب رفاقه، وكثيرون منا تذوقوا لذة ارتداء حلة جديدة. هكذا تشبع الملابس سلسلة طويلة من الحاجات، وكل منها لا شك أنه يجد إشباعا له في

مركبات أخرى للمات الثقافية غير الملابس ، وقد يكون من المتعذر العثور على حاجة واحدة لا نحد إشباعا لها إلا عن طريق مركب للمات بعينه . فالثقافة في قيامها بوظيفتها لا تلقى بالا إلى علاقتها بالفرد والمجتمع فقط بل أيضا بالبيئة التي لا تكف عن التغير والتطور ، واشترك عدد من مركبات المات في إشباع حاجة بعينها يجعل من السهل كثيرا على المجتمع أن يتكيف مع التغيرات البيئية الحادة ، ولو افترضنا مثلا أن الحاجة إلى الغذاء في جماعة ما لم تكن تشبع إلا بصنف واحد وليكن الأرز مثلا، فإن حدوث خسارة طارئة في محصوله سوف تعنى في هذه الحالة فناء الجماعة .

ويميل مالمينوسكى (١) إلى النظر إلى العناصر الثقافية على أنها تتجه لتحقيق التكامل فيما بينها، وعلى أنها في حالة النظم الاجتماعية تتمتع بالانسجام الداخلي والاتساق في العلاقات مع باقى النظم التي يضمها الإطار الثقافى ، وربما كان هذا راجعا إلى طبيعة مجتمع Trobriand الذي تعدى في دراسته لمدة أربع سنوات متوالية ، ولسكن هذا لم يمنعه من القول بأن صراعا داخليا قد يتولد داخل المجتمع نتيجة عدم التوازن بين التثريعات والأنماط السلوكية المختلفة ، وتؤكد روث بندكت R. Benedict أنه مامن ثقافة قد تمكنت من الوصول إلى تنظيم الآلاف من مظاهر السلوك فيها بشكل نهائى في صورة نمط متسق متزن، فهناك إحتال لبقاء بعض تلك المظاهر مشتتا، ولاتجاه بعض مظاهر الثقافة لتحقيق غايات قد لا تتشى مع ما كانت تتجه إليه من قبل ، وهي ترى أن النقص في التماسك الداخلى للثقافة قد يميز بعض الثقافات كما أن التماسك الوثيق قد يميز بعض الثقافات الأخرى ، ولا يرجع ذلك إلى نفس

(١) راجع كتاب مالمينوسكى عن الثقافة ومقاله في دائرة معارف العلوم الاجتماعية

الظروف في كل الأحوال . وتضرب بندكت مثالا (١) للمجتمع البدائي الذى ينقسم التكامل الداخلى، وترى أن معنى التكامل فى ثقافة قبائل كولومبيا البريطانية لا يعود فقط إلى تراكم عدة سمات ثقافية جمعت من ثقافات مختلفة فلم تعد نظاما مغلقا على نفسه ، فبينما نرى فى السهول القريبة أن فترة البلوغ تحاط باهتمام خاص لضمان رعاية الأرواح الحارسة وأن هذه الرعاية مطلوبة طوال المرحلة التالية من الرجولة وخاصة فى أعمال الصيد والحرب، نجد أن الناحية الدينية فى ثقافة كولومبيا البريطانية نظام مستقل عن أى نظام فيها ، حتى يبدو أن كل مظهر ثقافى يؤلف نسقا مستقلا له دوافعه وأهدافه الخاصة التى لا تتعدى النطاق المحدود لذلك المظهر، ولا يبدو لذلك ان سمة معينة قد فرضت نفسها كظهر عام يميز تلك الثقافة ويصبح طابعا لها ، ولا كمن بندكت ترى رغم ذلك أن التكامل داخل الثقافة حقيقة انبثقتها الدراسات الانثروبولوجية المختلفة رغم وجود صراعات أساسية داخلها ، وقد يحسم تحليلنا نحن لتلك الثقافة أمورا لا تكون موجودة بمثل الصورة التى تصفها، كما أن طبيعة التكامل الثقافى والوظيفة التى يقوم بها قد يعز علينا إدراكها فى كل جوانبها ، والواقع أن القول بأن الثقافات ليست دائما وحدات متسقة، وانها لا تخلو من مظاهر الصراع الداخلى، لا ينسحب فقط على الثقافات البدائية بل يشمل عتمةاتنا الحديثة أيضا ، ففسد نشهد أمثلة لصراعاتنا بين الشرائع المختلفة، وربما تسبب هذا الصراع فى توليد نظام يوحد بين العناصر الصالحة أو قد يخرج عنه نظام يمكن تشبيهه بالعصاب النفسى عند بعض مرضى النفس .

يمكن القول إذن بأنه ما من ثقافة يصبح أن يقال عنها أنها تامة التكامل بمعنى أن سائر عناصرها في حالة تامة من التكيف المتبادل خلال عملية التغير الثقافي، وطالما أن عملية التغير مستمرة بالنسبة لأي ثقافة، سواء بتأثير الابتكار أو الانتشار فلن يتم لها التكامل في أي زمن معين في تاريخها. فالمسألة إذن مسألة تكامل على درجة معينة، أي إن هناك حدا أدنى لهذا التكامل، إذا قل تعرضت معه الثقافة لخطر الانحلال والزوال، وإن كان من النادر أو المستحيل أن يحدث ذلك. فكل الثقافات تمتاز بقدرة على التغير والتكيف تجعلها قادرة في كل وقت على أن تهضم أي عنصر ثقافي جديد أو مجموعة من العناصر بحيث لا تكون منافضة للظروف الأساسية لتلك الثقافة.

وبتفاعل الفرد مع عناصر ثقافته التي نعيش في إطارها في صورة أخذ وعطاء يأخذ طابعا معينا وخاصة عندما يتعرض لمؤثرات خارجية تعين اتجاهاته العقلية الوجدانية والاجتماعية، كما إن هذا التفاعل ذاته يتضمن في نفس الوقت قدرة الفرد على التغيير في مظاهر ثقافته حسب قدراته وإمكاناته، فعملية التفاعل إذن أساسية لاستمرار ثقافة أي مجتمع، وهي أساس تلك الأساليب التخطيطية التي تصرف بموجبها جماعات الأفراد عن طرق مشاركتهم في عمل معين على أساس نوع من الانسجام التكملي والسلوكي بينهم، ويتوفر هذا الانسجام نتيجة وجود عادات وقواعد وتقاليد إجتماعية مشتركة وهذه الظواهر الثقافية الفكرية هي التي تحدد اتجاهات الفرد بالنسبة لأعضاء الجماعة وخاصة الجماعة القريبة. وأيضا تجاه المظاهر المادية المحيطة به والمجتمع العام الذي يعيش في نطاقه والمجموعة التي يشاركها في العمل، وكذلك تجاه المظاهر السحرية والروحية السائدة، بل إن هذه القيم والمواظف التي تتبناها

الثقافة لدى الفرد هي التي تجعله يستعذب الموت أحيانا على التسليم بالهزيمة والخمرات على الإشباع والالم على اللذة العاجلة . وحياة الطفل داخل الإطار العام الذي يميز ثقافته هي التي تكسبه طابعا خاصا يميزه في حالة الكبر كابن شرعى لهذه الثقافة .

مقومات التكامل الثقافي :

الثقافة إذن ، ليست مجرد مجموع من أجزاء أو عناصر ، لأن وضع قائمة بالمعدات والمنتجات المادية في مجتمع ما لا يعطينا صورة حقيقية عن الثقافة . ومن أجل هذا - يجمع كثير من الباحثين في الثقافة أنها تميل دائما إلى أن تنتظم وأن تتكامل . وربما كان هذا هو السبب الذي يجعل بعض هؤلاء الباحثين من أمثال روث بندكت ومالينوفسكى ولتنن يحشون عن الصيغة الكلية للثقافة أو يستقصون العوامل التي تؤدي إلى وحدة الثقافة البنائية الوظيفية . وعلى الرغم من قبول الكثيرين أيضا لقسمة الثقافة إلى جزئين ، مادي ولا مادي، إلا أنهم يعترفون ان هذه القسمة لغرض الدراسة والتحليل ، فالثقافة كل لا ينقسم .

ويفضل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا دراسة التنظيم الثقافي في ضوء اصطلاحات ، السمات والمركبات والأنماط التي تعتبر أصغر وحدات الثقافة التي يمكن عزلها لغرض الدراسة العلمية . والسمة الثقافية مثل ، المنضدة أو الطبق أو التفاحة والاكل في الصباح ، والإعتقاد في ضرورة إحتواء الغذاء على نوع معين من الفيتامينات ، تتجمع فيما يسمى مركب السمات الثقافي ، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن نسميه مركب التغذية . وتتجمع المركبات في أنماط حول مصلحة مركزية أو حول فكرة جوهرية ، تستمد من

أحدهما أو من كليهما معناها المحدد. ومثال ذلك أن مركب التغذية جزء من نمط المعيشة اليومية. وقد تختلف الأسر على سبيل المثال - في طريقة الأكل والنوم وترتيب المنزل، ولكن هناك قدر آمن الثبات يسمح لنا بتحديد نمط معين. كما أن هناك في أذهان أعضاء أى ثقافة « نمطا مثاليا » لكل ناحية من نواحي السلوك. ومثال ذلك أن كلامنا لديه صورة محددة للنمط المثالي للحياة الأسرية، ويحاول كل منا أن يطابق هذه الصورة وفي ذهنه أسرته هو. وإذا حللنا مصدر هذا النمط المثالي، لوجدنا أننا استمددناه من علمونا أو نصحبونا أو كانت لنا بهم صلات مختلفة. ومن ناحية أخرى يفيد هذا النمط المثالي ويستخدم كمرشد في اختبار الزوج أو الزوجة، وفي تربية الأطفال وغير ذلك.

إن الثقافة تتكامل دائما، ومتومات تكاملا تدور حول المعتقدات والاهداف والقيم. والتكامل معناه التوافق المتبادل بين العناصر الثقافية، وعدم وجود الصراع والاضطراب، ووحدة المعتقدات والأفكار والأفعال ولذلك كان التكامل الثقافي أمرا صعبا للغاية، ولا يمكن أن نجد في الواقع، كما سبق أن ذكرنا. ثقافة تامة التكامل. وإذن فالتكامل الثقافي مسألة درجة. وفيما يلي نعرض في إيجاز للمقومات الأساسية للتكامل الثقافي.

١ - المعتقدات

تقوم كل ثقافة على أربع تصوريات أساسية، تنظم التجربة الإنسانية وتفسرها:

١ - طبيعة العالم، كيف خلق وكيف يعمل، وما مصدر القوة والسلطة

فيه . ويتساءل الإنسان دائماً ، ما الذى يجعله يصيب أو يخطئ ، وما الذى يجعل الأشياء تسير لحيره أو شره . وعندما يفكر الإنسان في هذه الموضوعات يحاول أن يتخذ موقفاً من القوى التى لا قبل له بها ليضمن الحصول على حاجاته . وفى ضوء كل هذا يبنى الإنسان علاقاته مع البيئة الخارجية لضمان الغذاء والحماية والأمن .

ب - مكان الإنسان من العالم ، ويتساءل الناس جميعاً ، عن الأصل والمصير ومكانهم من الطبيعة أو خارجها ، وعلاقتهم بالقوة المسيطرة التى تقود العالم . ويجيبون إجابات متعددة ، ولكن تعدد الإجابات لم يجعلهم يختلفون على القوة ذات الطبيعة غير البشرية التى تهيمن على الأصل والمصير .

ج - مكان الفرد من الجماعة ، ويحدد تساؤل الفرد بمحاولته معرفة علاقته بالجماعة وبالأفراد الآخرين ، ومعرفة حقوقه وواجباته ومعالجته ومركزه ، ويبلغ تساؤل الفرد قمته عندما يحاول أن يعرف : من سيضحي وفى سبيل من ؟

د - الطبيعة الإنسانية والسلوك ، وتظهر فى تصور الإنسان لنفسه كخير أو شر ، أو قادر على الخير والشر معاً . ومعتقداته فيما يحصل بما ينبغي وما لا ينبغي وخاصة فى العلاقات الإنسانية . وإننا لنجد التعبير الكامل عن هذه التصورات فى الدين والفلسفة والقانون ، وفى عادات الجماعة وفى فولكلورها وفنها . ويجب أن نلاحظ أن هذه « المعبرات » مترابطة ، وتكون نسقاً من العقيدة والمعرفة ، كما أنها تكون الأساس الذى يقوم عليه العالم اليمزى للمعاني والقيم .

٢ - القيم:

هى العناصر الثقافية التى تجعل الثقافات الأخرى عسيرة الفهم . أو بمعنى آخر ، هى موضوع الرغبة الإنسانية والبقاء . ولذا تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التى أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة . والقيم من ناحية أخرى ، قد تكون إيجابية أو سلبية ، وأساس التمييز يقوم على ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب ، أى أن القيم الإيجابية ، قيم مرغوبة والقيم السلبية قيم غير مرغوبة . ومثال ذلك أن الزهور قد تكون إيجابية فى ثقافة ، بينما لا تكون كذلك فى ثقافة أخرى ، ولهذا كانت القيم فى أساسها ذات طبيعة نفسية ، لأنها تعبر عن الأفكار المتعلقة بالأهمية النسبية للأشياء . كما أن اتجاه الفرد هو ميله للتعرف بطريقة معينة تجاه أحد القيم .

وتتنظم القيم المختلفة فى الثقافة الواحدة فى نسق يودى مجموعة من الوظائف ، من أهمها :

أ - ربط أجزاء الثقافة بعضها بالآخر ، فتربط العناصر المتعددة والنظم حتى تبدو أنها متناسقة ، كما أنها تعمل على إعطاء هذه النظم أساساً عقلياً يستقر فى ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة أو تلك . وتبدو أهمية هذه الوظيفة ، خصوصاً إذا عرفنا أن هناك شبه إجماع على تعريف المجتمع أو المجتمع المحلى . بأنه مجموعة من الأشخاص يتابعون نفس القيم ، ويحاولون الوصول إلى أهداف مشتركة .

ب - تزود القيم ، أعضاء المجتمع بمعنى الحياة وبالهدف الذى يجمعهم من أجل البقاء . ويبدو هذا من أن نسق القيم يجعل الأفراد يفكرون فى أعمالهم

على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هي غايات في حد ذاتها ، بدلا من النظر إلى هذه الأعمال ، على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع ، ومن ثم يكون عليهم استقصاها في هذه الدوافع من إفادة تستحق العناية . ولذلك نكون القيم العليا في أى جماعة ، هي الهدف الذى يسعى جميع أعضائها للوصول إليها إلى جانب أنها تعطى مبرراً هاماً للوجود .

هذا وقد يصكون نسق القيم في الثقافة مقدساً أو غير مقدس ، فإذا كان مقدساً ، تميزت الثقافة بالزعات المحافظة والثبات والحفاظ على التقاليد والإجابات الموروثة لكل سؤال أو استفسار ، وليس هناك من سبيل لاعتبار أى شئ وسيلة لغاية عملية . ولهذا كان الانحراف عن السلوك التقليدى مفضيا الى العقاب الصارم أما إذا كان نسق القيم في الثقافة غير مقدس ، فإن تقييم الأفكار والأشياء والناس يقوم على أساس نفعي . وفي مثل هذه الثقافة ، يستقبل الناس التغير استقبالا حسنا ، بل إنه يصبح مطلب يسعى اليه الجميع ويخططون من أجله ويطلق عليه إصطلاح « التقدم » كما أن الفرد يعتقد في ظل نسق القيم المتحرر « أن الله لا يعين إلا من يعينون أنفسهم » .

٣ - الاسطورة :

الاسطورة « جسم » يحتوى نسيجه على القيم والمعتقدات . ويجب أن تشير هنا ، إلى أن علماء الاجتماع لا ينظرون إلى الاسطورة كقول خال من المعنى ، أو إنه مجرد من الواقع . والاساطير في رأى بعض الباحثين هي المعتقدات المشبعة أو المحملة بالقيم والمبادئ التي يحتقها الناس والتي يعيشون بها أو من أجلها . ويرتبط كل مجتمع بنسق من الاساطير يعبر عن المور الفكرية المعقدة التي تعين وتحدد في الوقت عينه كل نواحي النشاط الإنساني

ويقوم نسق الأساطير بوظيفة هامة ، هي النزول بالقيم والمعتقدات من التجريد الى الواقع وإقامة الأرض التي ينبثق عليها الإيمان .

والأساطير من درجات متعددة ومختلفة الأهمية ، فهناك أساطير اجتماعية ذات نفوذ واسع النطاق ، وهناك أساطير أخرى أقل نفوذ وهكذا . ولذلك كان لكل مدنية ، ولكل فترة من التاريخ ، ولكل أمة نسقها الأسطوري الخاص الذى يكمن داخله سر التكامل الاجتماعى والاستمرار فى الزمن ، كما أن تغير هذا النسق يعبر عن التاريخ الداخلى لأى مجتمع . ومثال ذلك أن العالم اليوم ينقسم إلى أقسام متميزة ، تسود كل منها أسطورة معينة عن الديمقراطية والرفاهية ، كما انبثقت أساطير أخرى فى أعقاب الثورة الفرنسية والأمريكية والروسية تمجد الإخاء والمساواة والحربة وغير ذلك من أنسجة القيم والمعتقدات التى تصادف هوى فى نفوس الجماهير ، وترتفع عندها الى مرتبة الإيمان . وربما كان من الخير أن نستبدل كلمة الأسطورة بالأيديولوجية التى تحمل تقريبا نفس المضامين ، نظراً لما وقر فى الأدهان من ارتباط الأسطورة بالخرافة .

٤ - الرموز والطقوس :

تعبير الرموز غالباً عن القيم والمعتقدات، التى تدعم بين الحين والآخر عن طريق الطقوس . ومثال ذلك أن كل مجتمع يحاول أن ينمى نسق قيمه ومعتقداته عن طريق شعارات متعددة قد يعبر الأدباء والفنانون والمثالون وغيرهم بطرق متعددة من الكلمة المسموعة إلى الكلمة المكتوبة إلى الصورة أو التمثال . وتقام الحفلات والطقوس بين حين وآخر لتعميق هذه القيم والمعتقدات فى مناسبات متعددة تمجيداً وإقراراً لها فى النفوس . ولهذا تعتبر الطقوس والحفلات وسائل هامة للمحافظة على النظام الاجتماعى .

اهمية التكامل:

التكامل الثقافي مسألة درجة . ففي المجتمعات البسيطة يكون هناك اتفاق عام على المعتقدات والقيم ، ولكن في المجتمع الذي تعدد فيه الثقافات الفرعية لا يكون هناك ثم اتفاق إلا حول عدد قليل من هذه المعتقدات والقيم ، بينما يدور الصراع أو يظهر الاختلاف - على الأقل - حول عدد آخر منها .

ويؤكد الباحثون في الثقافة ، أن قدراً معيناً من التكامل ضروري ليمكن من سهولة أداء المجتمع لوظائفه ، لأن أنماط السلوك تصبح أكثر فاعلية ، إذا كان هناك اتفاق عام حول الأهداف والأنماط . والثقافة العالية التكامل تؤدي إلى شعور الأفراد بالأمن والإحساس بالرضا . ويلاحظ أن مثل هذه الثقافة تنمو تحت شدة وقع التغير ، بينما لا يكون الأمر على هذا النحو في الثقافة المتكاملة المتناصرة ، تكاملاً نسبياً . لأن الاختلال الذي يعيب الأولي يكون أبعد مدى من الثانية . والثقافة تستطيع مواجهة عدد من الانحرافات وعدم الأنساق إذا كان هناك اتفاق عام على القيم الأساسية والأنماط المركزية للسلوك . وخلاصة القول أن المجتمع الحديث مجتمع لن يصل إلى تكامل كامل نظراً لتعدد الثقافات الفرعية ، ولكنه يصل على الأقل إلى نوع من التوازن الذي يدفع عجلة الحياة دون اضطراب جذري . ولكن إذا زاد الصراع الثقافي إلى درجة كبيرة بين الجماعات وخاصة فيما يتعلق بالقيم ، كان ذلك علامة على ظهور المشاكل الاجتماعية .

عمومية الصور الثقافية :

تحتوي كل الثقافات على عناصر متشابهة ، هي العادات العامة والعرف والقوانين والنظم . ولا تظهر عمومية الثقافة في تشابه البناء ، بل في تشابه

الوظيفة أيضا . ومثال ذلك أن كل ثقافة تحتوى على نفس النظم الاجتماعية التى تؤدى نفس الوظائف ، وهذا على الرغم من الاختلاف المضمونى لهذه النظم من ثقافة لأخرى . وتقوم عمومية الوظائف النظامية على حقيقتين ، الأولى ، أن الإنسان نوع واحد ، والثانية ، أن الإنسان يواجه بعدد من الضرورات الاجتماعية لها صفة الدوام فى كل الأزمنة وفى كل الأماكن.

١ - الأساس البيولوجى : الإنسان رقيق الجلد ، ولا يغطى جلده هذا شعر كثيف ، ولا نستطيع أن ننكر صلة هذه الحقيقة بارتداء الإنسان للملابس وبمخنه عن المأوى ليحمى نفسه من الطبيعة والحيوان . ولكن الإنسان أظهر فى سلوكه نحو ارتداء الملابس وإقامة المساكن اختلافات كثيرة ، أظهرها ما نراه عند المقارنة بين سكان المناطق الحارة والمناطق الجليدية . ولكن هذه الاختلافات ترجع الى اختلاف مضمون الثقافة فى الحل الأول ، ولا تعبر فى الدرجة الأولى عن الاستجابة المباشرة للحاجات الطبيعية . كذلك لا نستطيع أن ننكر ارتباط تفوق الرجل على المرأة فى القوة أو الوزن ، لزيادة الذكر على الأنثى فى كل مكان . وبلاحظ أيضا أن فترة الرضاعة والطفولة عند الإنسان أطول منها عند أى نوع حيوانى آخر . فالوليد الإنسانى فى حاجة الى عناية طويلة وإلى تغذية حتى تحت أبسط الظروف ليضمن البقاء - على الأقل - حتى سن الرابعة عشر . ومثل هذه الحقيقة أدت إلى ترتيبات لها صفة العمومية ، تفرض على الكبار رعاية الصغار . ومن الحقائق التى جعلت التزاوج الإنسانى يستمر فترة أطول من أنواع الحيوان الأخرى ، أن قدرة الإنسان ورغبته فى الجنس لها صفة الامتداد والاستمرار وليست دورية كما هى عند الحيوان . كل هذه الحقائق التى تصعب بالأساس البيولوجى عند الإنسان جعلت الصور الثقافية التى نتجت

عن تبعه : للارض التي يعيش عليها مشابة البناء والوظيفة وإن اختلفت كثيرا أو قليلا من حيث المضمون .

٢ - الحاجات الاجتماعية : هناك عوامل بيولوجية خالصة غير التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة ، ولكن تلك العوامل على كل حال ليس لها إلا أهمية ثانوية في عمومية صور الثقافة . ويجمع علماء الاجتماع على أن الحاجات الاجتماعية ذات الطبيعة العمومية أكثر أهمية . ومن أجل هذا يظن أن الإنسان يستطيع أن يواجه أساسه البيولوجي وحاجاته الاجتماعية كل على حدة . ذلك أن الإنسان كنوع تطور ككائن اجتماعي يعيش في جماعة ، ونما بناؤه الفيزيائي والاجتماعي معا . ويجب أن نلاحظ هنا أن تربيته الإنسان الاجتماعية لا ترجع الى دوافع غريزية أو داخلية ، لأن غرائز الإنسان قليلة ، وغالبا ما توجهها الثقافة وتضبطها . ولما كان الإنسان لا يمكن أن يعيش وحيدا ، فإنه عرف مهيئة الجماعة منذ أول الأمر . وتمثل الجماعة بالنسبة للإنسان حقيقة جوهرية ، ففيها يعرف على واجباته وحقوقه ويتعلم اللغة ويستخدم الرموز ويمارس السلطة أو تمارس عليه . وباتساع نطاق الجماعة الإنسانية ، يتسم أقساما متعددة ، وتظهر الحاجة الى وجود نظم عامة مثل الأسرة والنظام الاقتصادي ونظم السلطة والقانون .

٣ - التركز الثقافي المتمايز : توجد في كل الثقافات نفس النظم الأساسية ، التي تنظم نشاط الإنسان ولكن يلاحظ ، أن كل ثقافة تمنح أهمية لبعض هذه النظم دون البعض الآخر . وإننا لا نستطيع أن نجيب على السبب الذي من أجله تنمي ثقافة مجموعة من الاهتمامات ، بينما تنمي ثقافة أخرى مجموعة مختلفة . فإذا كانت ظروف المعيشة المتشابهة التي واجهها الإنسان

في كل مكان فرضت عليه نظما اجتماعية لها عمومية ، فان هذا لا يمكن أن يفسر اهتمام ثقافة دون أخرى بنظم معينة .

٤ - عمومية الطبيعة الإنسانية : لاحظ كثير من الانثروبولوجيين ، اختلاف الاتجاهات الثقافية واختلاف طرق إشباع الجوع والجنس والرغبة في الظهور الاجتماعي ، الأمر الذي دعاهم إلى أنكار وجود طبيعة إنسانية عامة ، والقول بأن الطبيعة الإنسانية تعكس زمنا ومكانا معينين فقط . ولكن عددا من الانثروبولوجيين - ويمثلون أقلية - لا يوافقون على هذا الرأي ، ويقولون إن الأساس البيولوجي للإنسان عام ، وأن الحاجات الاجتماعية أدت الى وجود نظم اجتماعية عامة ، تثبت وجود طبقة إنسانية عامة على الرغم من اختلاف العقيدة وطريقة التفكير والعمل .

وإذا لم تكن هناك طبيعة إنسانية لها صفة العمومية ، فكيف إذن يستطيع الانثروبولوجي أن يفهم ثقافة غريبة ومختلفة عن ثقافته ، وكيف يستطيع ان يكتب عنها كلاما يقرأه الناس ويفهمونه ؟ وحقيقة الأمر ان هناك عدة أسباب تجعلنا نعتقد في عمومية الطبيعة الإنسانية :

١ - نحاول كل ثقافة أن نفهم الوجود الإنساني ، ولا تستخدم نفس الطرق بالضرورة وإنما تستخدم نفس الوسائل ، مثل الفن والاسطورة والعلم والدين . أو بمعنى آخر ينقل الناس في كل الثقافات تجاربهم بطريقة رمزية الى الغير .

ب - تعبر الحاجات الإنسانية عن نفسها وتضبط في نفس الوقت عن طريق القيم والمعايير الأخلاقية . كما أن سلوك الإنسان نفسه وتسيطر عليه نظريات عن الطبيعة الإنسانية ، تختلف من ثقافة لأخرى . ولكن سلوك الإنسان من

ناحية أخرى يفسر بطريقة عامة بوساطة نظرية في الطبيعة الإنسانية .

ح - الإنسان في كل مكان يجاهد في سبيل الوصول إلى « إحترام النفس » وربما كان ذلك أهم دوافعه على الإطلاق . وقد يختلف الناس في الثقافات المختلفة في معنى الإحترام وطريقة الوصول إليه ولكن الغاية واحدة .^(١)

الثقافة والفرد :

إن ما تقدمه الثقافة للإنسان ، متعدد الجوانب عميق الأهمية ، فهي تكيف الفرد كنوع بيولوجي مع البيئة التي يعيش عليها . وتقدم له الطرق المهددة التي يستطيع أن يسير عليها في توافقه مع البيئة الطبيعية ومع أقرانه ومع حاجاته الفسيولوجية والطبيعية . كذلك تعمل الثقافة من ناحية أخرى على ضمان وحدة الجماعة واستمرار وجودها . ويمكن أن نخلص مدى ما تقدمه الثقافة للفرد بالتفصيل فيما يلي :

١ - تعطي الثقافة الفرد ، القدرة على التصرف في أى موقف ، كما نهيء له أساس التفكير والشعور . فنذ الولادة يتعلم الطفل أساليب الثقافة التي تعيشها أسرته ومدرسته والجماعة التي ينتمي إليها . وإذا حدث أن احتج الطفل على أسلوب أو طريقة بعينها ويسأل لماذا ؟ تكون الإجابة عليه ، أن الأمر هو كذلك .

٢ - تزود الثقافة الفرد بما يشبع به حاجاته البيولوجية . فليس عليه أن

1 - Green, A. W. Sociology; The Analysis of Life in Modern Society, N.Y., 1960, pp. 85 87

يبدأ من نقطة الصفر ليضمن المناخ اللائيم ، أولشبع جوعه أو ليطفئ ظمأه وليس عليه أن يحمل طريق إشباع رغباته الجنسية أو حاجته الى الراحة . ذلك لأن كل الطرق التي تنظم هذه الوظائف وتصبها في قوالب محددة معروفة من قبل ، ويواجهها الإنسان بالتدرج في مراحل نموه المختلفة وتعلم الثقافة الفرد - فضلا عن ذلك - أين ومتى يشبع حاجاته هذه . ومثال ذلك يتعلم الفرد طريقة الأكل وطريقة التبول والتبرز ، ويتعرف على الأصول التي يجب إتباعها في مخاطبة الغير وفي ارتداء الملابس . بل إن الثقافة تعلم الفرد طرق المغازلة والتقرب الجنسي .

٣ - أن الثقافة لا تقتصر على تزويد الفرد بطرق إشباع حاجاته ، بل إنها تخلق حاجات جديدة ، فرغبة الناس في التدخين - مثلا - قد تكون في بعض الأحيان أقوى من حاجاتهم للطعام والشراب . كما أن حاجة الفرد ورغبته في النجاح والثروة ، قد تكون في بعض الثقافات أقوى من رغبته الجنسية . ويلاحظ أيضا أن إقتناء تليفزيون قد يسكون عند بعض الأسر - وخاصة عند إنتشاره - أقوى من حاجتهم إلى تغيير أساس المنزل أو التأمين على الأولاد .

٤ - يحدد الفرد - في الثقافة - تفسيرات مقننة عن أصل الإنسان وطبيعة العالم ودور الإنسان في الحياة . وقد تكون هذه التفسيرات من نوع خرافي أو قد تكون قائمة على أساس علمي . وفي كلا الحالين تجيب الثقافة على تساؤلات الفرد بطريقة أو غيرها . ومثال ذلك أن تساؤل الطفل عن سبب الرعد والبرق قد يجاب عليه بطريقتين ، أولها أن أسرته تحاول أن تفهم هذا الطفل أن الظاهرة الطبيعية مصدرها غضب من الله ، وقد تجيب أسرة أخرى

إجابة علمية ، فتحاول أن تفهم الطفل بعض مبادئ الطبيعة كالضغط الجوي وسبب الشرارة الكهربائية .

٥ - تحدد الثقافة المواقف وتعرفها لأعضائها ، فتزودهم بمعاني الأشياء والأحداث ، ولهذا يستمد الفرد من الثقافة مفهوماته الأساسية وتحديداته لما هو طبيعي وغير طبيعي ، ومنطقي وغير منطقي ، وعادي وشاذ ، وخلقى ولا أخلاقى ، وجميل وقبيح . ومهم وقليل الأهمية ، وخير وشر . وبمعنى آخر ، تعطى الثقافة معنى للحياة وهدفاً للوجود ، فتزودنا بكل ذلك الفرد بالقيم والأهداف والأمل .

٦ - الضمير نتاج الثقافة ، تقدمه للفرد ، ولهذا كان الضمير شيئاً يكتسب الفرد ، وإن كانت له عمومية في كل الثقافات . وقد يبدو الضمير مع ذلك على أنه « نداء داخلي » إلا أنه في واقع الأمر منبثق من الإجماع الذي انعقدت الجماعة الإنسانية المعينة على ما هو خطأ أو صواب . ذلك أن استبطان قيم الجماعة ومستوياتها يؤدي في العادة إلى إمتزاجها في شخصية الإنسان الأمر الذي يؤدي إلى شعور الفرد بالذنب إذا اجتراً على هذه القيم أو المستويات .

٧ - الثقافة المشتركة تعطى الإنسان شعوراً بالإنتماء ، ذلك لأنّها تربط الناس معاً في جماعة يشعرون بالاندماج فيها . ويظهر هذا جلياً عندما يتقابل شخصان من ثقافتين مختلفتين ، فيحس كل منهما بمدى إنتمائه بثقافته .

٨ - تعمل الثقافة على أن تكيف الشخص مع مكانه في المجتمع ، لأن .

كل ثقافة تشتمل على وسائل لتدريب الناس للقيام بدورهم ولقبول أوضاعهم في الجماعة . ولذلك كانت الثقافة تربة خصبة للشخصية .

٩ - الثقافة المركبة أو الغنية تضع أمام الفرد إحتمالات كثيرة ، فقد يجد نفسه مضطرا لمواجهة عدد من الصعوبات ، وقد يجد أمامه أيضا عددا كبيرا من الفرص . ومن أجل هذا يقال إن شخصية الفرد في الثقافة البسيطة تكون أكثر وضوحا من شخصية الفرد في الثقافة المعقدة .

١٠ - يواجه الفرد في الثقافة المركبة إحتمالات تفكك الشخصية في بعض الأحيان أكثر من احتمالات التكامل ولهذا تكثر الأمراض النفسية نتيجة تعرض الفرد لضغوط كثيرة ولتعدد الجماعات التي ينتسب إليها والتي تحتاج كل منها إلى تكيف من نوع معين قد يفشل فيه .

تغير الثقافة :

عندما تتغير الثقافة بغير المجتمع ، لأن الثقافة من صنع الإنسان ، ولهذا كان التغير الثقافي عبارة عن عملية تفاعل إنساني ، ينمى الفكر الملاق والاختراع . وليس معنى ذلك أن الثقافة من صنع فرد أو جيل معين ، لأن من أهم خصائصها « التراكم والدوام والانتشار » . وكل ثقافة - مهما كان طابعها - تخضع لعمليات التغير ، وفي المجتمعات الناجية نسبيا أو المنعزلة عن المجتمعات الأخرى ، قد يكون التغير بطيئا جدا ، ولكن التغير في المجتمعات الدينامية يكون سريعا جدا في ميادين كثيرة مثل التكنولوجيا والعمادات والاتجاهات ، حتى أن الباحث يمكنه أن يميز الاختلافات الواضحة بين جيلين يعيشان نفس الزمن .

وقد ينبع التغير الثقافي من داخل المجتمع عن طريق الاختراع والاكتشاف وقد يأتي من الخارج عن طريق إنتشار السمات الثقافية الجديدة من ثقافات أخرى قريبة أو بعيدة . والاكتشاف إضافة جديدة إلى المعرفة كالاكتشاف قارة جديدة أو جزيرة مجهولة أو طريق جديد . أما الاختراع فهو عبارة عن تطبيق جديد لمعرفه قائمة بالفعل وذلك مثل الجمع بين الآلة التجارية والقارب النهري لعمل سفينة تجارية . والإنتشار هو إنتشار العناصر من ثقافة لأخرى ويجب ألا تسير وراء الأفكار الخاطئة التي تقول إن الاختراع عمل فردي خلاق ظهر من العدم ، لأن شيئاً لا يخرج من العدم ، ومصدق هذا القول أن الاختراعات الكبرى في تاريخ الإنسان توصل إليها إثنين أو أكثر في وقت واحد أو في أوقات متقاربة ، ولم يكن ذلك ممكناً ، لو أن الاختراعات لا تقوم على المعرفة المتراكمة قبل ذلك . ولهذا فالقول القديم ، إن الحاجة أم الاختراع ، فيه من الصدق ما يجعلنا نعيد صياغته على النحو الآتي :
« إن الثقافة القائمة هي أم الاختراع »

ونلخص المبادئ الأساسية في التغير الثقافي فيما يلي :

١ - تميل بعض نواحي الثقافة إلى التغير أكثر من نواحي أخرى ، وهذا يرجع إلى طابع المجتمع ونمط الثقافة . وربما كان هذا هو سر التخلف الثقافي في عدد من المجتمعات ، فتد تضر التكنولوجيا مثلاً ولا يتغير نظام الأسرة أو القوانين المنظمة للعلاقات المالية .

٢ - قد يكون إنتشار العناصر الثقافية نتيجة لاتصال عرضي غير مخطط بين ثقافتين ، وقد يكون راجعاً إلى تأثير وسائل الإعلام أو النشر وربما يكون نتيجة لثورة تغير من نظام الحكم ومن التنظيم الإجمالي .

٣ - تكون الاختراعات والعناصر المستعارة من ثقافات أخرى ، أسهل في إعتناقها أو الإلتحاق بها أثناء الأزمات وفي أوقات التفكك الإجتماعي بعكس الحال أثناء فترات الاستقرار فقد تغير مركز المرأة كثيرا - وقبل ذلك الناس في كل مكان تقريبا - إبان الحرب العالمية الثانية وفي الفترة التي أعقبتها مباشرة وهي فترة تفكك إجتماعي . ولهذا قامت المرأة بأعمال واحتلت وظائف كانت ممنوعة منها .

٤ - يقبل الناس عناصر الثقافة الجديدة إذا تأكدوا من فائدتها وبشرط ملائمتها لبقية عناصر الثقافة . وينطبق هذا على عناصر الثقافة المادية وغير المادية ، على الرغم من المقارنة التي قد تحدث في أول الأمر .

٥ - يعارض كبار السن واصحاب المصالح التقليدية التغيرات الجديدة ، إذا هددت عاداتهم العقلية المستقرة ، أو اذا عرضت مصالح هؤلاء للخطر . ويررون معارضتهم بطرق مختلفة ويلبسونها ثوبا متعقبا .

٦ - كلما كانت الثقافتان متوازيتين ، كلما كان من السهل استعارة عناصر من الثقافة أ إلى الثقافة ب والعكس . ولذلك نجد ان الثقافة الغربية تنفر من استعارة عناصر معينة من الثقافة السوفيتية والعكس .

٧ - يكون انتشار شكل العنصر الثقافي أسهل من انتشار معناه أو وظيفته ، ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي تنشأ بسبب اختلاف اللغات . وذلك مثل ما يحدث عند استعارة بعض عناصر الثقافات اليابانية أو الهندية أو الصينية أو البدائية .

٨ - تبقى الرواسب الثقافية التي غزتها العناصر الثقافية الجديدة ، ذات

فاعلية بعض الوقت، وتظهر مقاومة تخفت قوتها تدريجيا خصوصا إذا كان المجتمع يحاول إنهاء فترة الانتقال بسرعة . وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، مثل ما تقوم به رواسب مجتمعا القديم المادية والفكرية التي كانت متساندة مع نظام تغير كلية ، من مقاومة الاتجاهات الجديدة بالتخفى تحت أزياء مضللة .

٩ - الغير في جانب من الثقافة غالبا ما يؤدي إلى تغير في جانب آخر . ومثال ذلك ، أن تغير الأساس الإقتصادي للمجتمع لا بد أن يستتبعه تغير في التسلسل الطبقي وفي نظام التربية وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية. كما أن تغير إيديولوجية المجتمع المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية يؤدي إلى تغير في فلسفة الرعاية الاجتماعية .

١٠ - تدخل العناصر الثقافية الجديدة عن طريق أفراد ، وباعتنائهم المستمر لها واستخدامهم إيها ، تأخذ صفة العمومية تدريجيا عن طريق التقليد أولا ثم عن طريق الاقتناع ثانيا . وفي الغالب يقبل الشباب على الترحيب بمثل هذه العناصر وخاصة إذا كانوا غير مقيدين بمصالح تقليدية يخافون عليها .

الفصل الخامس

الشخصية

في التفصيل السابقة أوضحنا أن التفاعل الإنساني الذي يقوم على الفعل المهادف ، هو الذي يكون العلاقة الاجتماعية التي تكشف عن اتخاذ السلوك الإنساني طابعا تنظيميا . وعرضا أيضا للمجتمع ، الوعاء الذي يحوى كل أنواع العلاقات الاجتماعية ، و الثقافة ، الصورة التي تلون هذه العلاقات وتصبها في قوالب محددة . والآن نعرض « لادقة » العلاقات الاجتماعية « الفرد » الذي يتلقى تأثيرات المجتمع و الثقافة فيصبح « شخصا » يشرب من وعاء المجتمع ويلبس رداء الثقافة . والواقع أن المجتمع و الثقافة و الشخصية يرتبط كل منها بالآخر إرتباطا شديدا في الواقع ، حتى أنه ليس من السهل أن نعرض لكل منها على حدة ، دون أن نكون في حاجة ملحة لبيان مدى صلة كل منها بالآخرى لحسن التفسير والتحليل . فالثقافة ممكنة نظرا لما للطبيعة البشرية من إمكانات ، وهي في نفس الوقت تزود كل مجتمع بأنماط السلوك المناسبة لأعضائه / والمجتمع يقوم كمنسق من العلاقات المتبادلة بين الأفراد . ومن أجل هذا لا يمكن أن نزل الفرد عن مجتمعه وعن ثقافته ، لأنه لا يصبح « إنسانا » إلا من خلال التفاعل مع الآخرين في الجماعة ، والتفاعل في حد ذاته يخضع لتنظيم الثقافة . وإذئ فن الضروري ان يحيط دارس علم الاجتماع بمسألة الشخصية باعتبارها العماد الثالث الذي يقيم الحقيقة الاجتماعية .

تعريف الشخصية

من المناسب في مدخل مناقشة الشخصية ، أن نعرض لتعريفها عند عدد من علماء الاجتماع . ويلاحظ أن تعريف الشخصية ليس موضع خلاف كبير كما كان تعريف المجتمع الذي عرضنا له قبل ذلك . وربما كان ذلك مرجعه إلى كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الشخصية في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

(١) - قد تحمل الشخصية ، كما يقول بيسانز Biesanz ، عدة معانٍ مختلفة ويلزم من الناحية العلمية أن نحدد معالمها حتى لا تختلط بالأفكار العامة المألوفة التي قد تفهم على أساسها في الحديث الجارى أو في بعض الأعمال ذات الطابع غير العلمى . ويؤمن العالم الاجتماعى أن كل شخص له شخصية كما للآخرين ، طالما أنه مر خلال عمليات التنشئة الاجتماعية بغض النظر عن اتجاهاتها أو الأسس التي قامت عليها . وطالما أن الأمر على هذا النحو « فالشخصية هي تنظيم يقوم على عادات الشخص وسماته ، ويتفق من خلال العوامل البيولوجية والاجتماعية والثقافية » (١) .

وبعنى « التنظيم » هنا تكامل العادات والاتجاهات والسمات أو ثنائيات ذلك أنه عندما نقول ، إننا نعرف « شخصا » فنحن نعنى أننا نستطيع بقدر من الوثوق أن نتنبأ بما سيكون عليه سلوكه في مواقف معينة ، لأنه على أساس الخبرة السابقة ننسب إلى الشخص سمات معينة . « والعادات » هي الطرق الدائمة نسبياً التي يسير عليها الفرد في سلوكه وأفعاله .

و « الاتجاهات » هي الميول التي تظهر في الأفعال الموجهة نحو قيم معينة ، وقد تكون هذه القيم أشخاصا أو أفكارا أو أشياء أو نظما إجتماعية .

أما « السمات » فهي الصورة العامة للأشياء . ونظرا لما بين هذه المكونات الأساسية للتنظيم أو الشخصية من صلة وثيقة فإن عددا من باحثي الشخصية يفضلون معالجة « الاتجاهات » على أنها شاملة لكل ما عداها .

٢ - وتعني الشخصية عند أوجرن ونيمكوف . التكامل النفسي الاجتماعي للسلوك عند الكائن الإنساني الذي تعبر عنه عادات الفعل والشعور والاتجاهات والآراء .^(١) ويعارض السلوك المشار إليه مع السلوك الفسيولوجي على الرغم من الصلة المتبادلة بينهما . ولذلك فكما تشمل الشخصية على القيم ، تشمل أيضا على كل نواحي السلوك . ويمكن الجانب الاجتماعي المهام للشخصية في أنها تنو في المواقف الاجتماعية ، وتعبر عن « نفسها » من خلال التفاعل مع الآخرين . ولذلك يهتم عالم الاجتماع بمعرفة تكوين الشخصية وبقائها وتغيرها . وإذا كان عالم الاجتماع يهتم أن يعرف كل المؤثرات في الشخصية فإنه يركز أكثر على المؤثرات الاجتماعية

٣ - أما أرنولد جرين ، فيقول ، إن الإنسان لا يولد « شخصا » ، بل إنه يولد مزودا بإمكانيات يمكن أن تجعله كذلك . والإنسان يصبح شخصا نتيجة للمؤثرات الاجتماعية التي تؤثر في كيانه التشريحي والفسيولوجي والعصبي . ومن أجل أن يصبح الكائن شخصا ، لابد أن يكتسب اللغة

فالتفكير. ولذلك يكتسب إلى جانب هذا أغراضه وقيمه. ولتوضيح ذلك يقول جرين ، إن الشخص يشارك في السمات الاجتماعية ذات الطبيعة العمومية في كل المجتمعات الإنسانية ، وهي اللغة والمركز والدور والالتزامات والمعتقدات والمعايير الخلقية . وإذن تشمل الشخصية على الشخص ، أى ما هو مشترك أو مشارك فيه مع الآخرين . ولكن الشخصية من جهة أخرى تشير إلى ما يميز أى شخص ، وهى لذلك تعرف « بأنها مجموعة قيم الشخص » (موضوع كفاحه في الحياة كالثقل والنفوذ والقوة والجنس) وسماه غير الفيزيائية (الطرق المعتادة في العمل ورد الفعل) .

هذا ويرى جرين « أن الشخصية ليست مجرد القيم والسمات ، بل إن تعريفها يجب أن يتضمن صفة هامة فيها ، وهى التنظيم الدينامي ، لأن الشخصية تتخذ في كثير من الأحيان طابع المرونة ، الذى بدونه ، قد تصبح الشخصية عاملا معوقا في النمو والالتزام إلى جماعات متعددة في المجتمع » . (١)

٤ - ويقول لندبرج أن إصطلاح « الشخصية » يشير إلى السمات والالتزامات والسمات الاجتماعية الأخرى التي تميز سلوك فرد معين . ولذلك تدل الشخصية على أنساق السلوك التي تكتسب من خلال عمليات التعلم والتفاعل الاجتماعي . ومن أجل هذا لا يطبق اصطلاح الشخصية على المظاهر الفيزيائية الخارجية أو على الوظائف الداخلية للكائن كالتنفس وحفظ حرارة الجسم أو تنظيم المكونات الكيميائية للدم والخلايا أو الهضم

أو امتصاص الطعام .. وغير ذلك. (١).

ويكتسب الفرد الشخصية كنتيجة لمشاركته في حياة الجماعة. ومن المعروف أن أنساق السلوك والمهارات الرمزية، يتعلمها الفرد عن طريق الاتصال الاجتماعي. ولذلك تعرف « التنشئة الاجتماعية » بأنها، عمليات التفاعل المركبة، التي من خلالها يتعلم الفرد العادات والمهارات والمعتقدات، ومستويات الحكم الضرورية لمشاركته الفعالة في الجماعات والمجتمعات المحلية. والتنشئة الاجتماعية لهذا تدل على كل العمليات الاجتماعية والملازمات، التي بواسطتها تأخذ معايير الجماعة ومستوياتها طريقها في سلوك الأفراد ومعتقداتهم.

وكل طفل يولد في بيئة اجتماعية تؤثر فيه منذ البداية كما يؤثر فيه الضوء والهواء والملابس والمهد الذي يوضع فيه. وعلى الرغم من أن حواس الطفل الوليد. تكون غير واضحة كبصره، إلا أنه من غير شك يستجيب منذ اللحظة الأولى للبيئة الطبيعية والاجتماعية. ويتوقف بقائه الطفل على العناية والعطف اللذين يتلقاهما من الآخرين. ويلاحظ أن هناك من لا زال مشغولاً بالبحث عما يمكن اعتباره من الخصائص الوراثية للكائن الإنساني. ومثال ذلك، التساؤل عن وجود سمات أو خصائص تتعلق بالشخصية يحتملها التكوين البيولوجي للوالدين، أو القول بأن اكتساب المهارات وسمات الشخصية الأخرى مسألة وراثة في الدرجة الأولى.

ولعل تردد هذه التساؤلات والأقوال في علم الاجتماع، يرجع إلى عدد

1 — Lundberg and Others, Sociology, N.Y., 1958 PP 205.

من المفالطات والمزاعم التي تروج في بعض المجتمعات عن عمليات الوراثة . كما أن بعض علماء الاجتماع يهتمون بمعرفة الخصائص المتعلقة بالشخصية التي يمكن أن تخضع للتعديل نتيجة لتأثيرات البيئة ، والخصائص الأخرى التي لا تخضع لمثل هذا التعديل . من أجل هذا لا يجد غالبية علماء الاجتماع مناصاً ، عند التعرض لموضوع الشخصية ، من أن يعالجوا باختصار العمليات التي تفسر «حوامل الصفات الإنسانية» إلى جانب عمليات التضخيم البيولوجي .

هـ - ويحاول سوروكن أن يبرز أهمية « موضوع الشخصية » في علم الاجتماع . بقوله ، إن الأفراد هم المكونات التي لا غنى عنها في كل الأنساق الاجتماعية والثقافية . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن شخصياتهم (كتنظيم عقولهم وسلوكهم) تؤثر من غير شك في إطار الانماط الثقافية والاجتماعية . ولذلك يقول سوروكن ، إن قول هـربرت سبنسر « إن طابع الكل يحدده طابع الوحدات المكونة له » صحيح في هذه الحالة . إن سوروكن لا ينكر أهمية الوراثة البيولوجية في الشخصية ، ولكنه يعتقد أن الجوانب الاجتماعية الثقافية من الشخصية لا يتحدد ولا يكتسب عن طريق هذه الوراثة ، لأنه يصاغ أو يصب في قالب معين من خلال الوسط الاجتماعي الثقافي . إن معتقدات الإنسان وقيمه ومعاييره ، وتصيراته الإرادية والعاطفية ، وأفعاله التي تحمل معنى محدداً ، تقوم جميعاً وتنبت عن الجماعات التي يتفاعل معها ، وليس هناك في الواقع أى مصدر آخر لخصائص الفرد الاجتماعية والثقافية . وربما كان هناك نوع من الاختيار الهامشي للفرد ، فيما يتعلق بهذه القيم والمعاني ، لكنه لا يستطيع أن يختار أو يبدع شيئاً منها ، إلا من المصادر التي تزوده بها بيئته الثقافية والاجتماعية . هذا ويؤكد سوروكن

على الاتصال المتبادل بين الفرد والثقافة والمجتمع ، فالفرد يمتص عالمه الثقافي الاجتماعي ويحتله وينمو على تربته ، والثقافة مرآة أعضائها وما يقيمون من تنظيمات اجتماعية ، أما البناء الاجتماعي فإنه يعكس مكوناته من الأفراد وأنماطهم الثقافية .

ومن أجل هذا يعتقد سوروكن أن التناقض بين المدرسة السوسيولوجية والمدرسة السيكولوجية لا محل له . ذلك أن النظرية السوسيولوجية المتطرفة ، لا يمكن أن تستغنى عن الفرد في تحليلها ، لأنه بدون الأفراد ، لا يمكن أن تكون هناك جماعة ، كما أن أى نظرية سيكولوجية لا يمكن أن تقرر أو تعالج الفرد ، إذا أنكرت حقيقة أساسية ، وهى أن التفاعل الاجتماعي والثقافة يشكلان شخصية الفرد . ويبدو عدم إمكان الفصل بين ما هو فردى أو اجتماعى أو ثقافى ، من أن النمو الذى يتم للعقل الفردى يصاحب النمو البناء الاجتماعى ، والاتصال الوثيق بين بناء الإنسان الفردية وبين بناء الجماعات التى ينتمى إليها الفرد . ويبدو عدم إمكان الفصل بين وجود هذه الحقيقة الثلاثة الأطراف أيضا فى أن سلوك الفرد يتحدد بصورة فعالة عن طريق الجماعات التى يعيش فيها ، وكذلك فى أن مضمون العقل الفردى الذى يتطوى على قيمه العلمية والفلسفية والدينية والخلقية والجمالية ، يتخذ صورة محددة عن طريق العالم الثقافى الذى يتحرك فيه (١) .

إن النمو الفردى مستحيل بدون تنظيم ثقافى اجتماعى . ويترب على ذلك أن الجانب الأكبر من الشخصية الإنسانية يرتكز على دعائم

المجتمع والثقافة . ويقول سوروكن إن هذا القول قد أكدته الدراسات المتعددة التي أجريت في ميادين علم نفس الطفل ، والتحليل النفسي وعلم الجريمة .

ونظرا لأهمية نتائج هذه الدراسات . فسوف نعرض ما يتصل منها بموضوع الشخصية فيما يلي :

١ - يستحيل النمو العقلي للإنسان العاقل بدون التفاعل الإنساني .

ب - لا يمكن أن تتراكم الخبرات أو الثقافة من غير تفاعل الأجيال بعضها مع الآخر . وهذا يؤكد أن التفكير والقيم الثقافية لا تنتقل عن طريق الوراثة .

ج - لا يمكن التمييز بين الصواب والخطأ ، والحقيقة والمغالطة ، والعادى والشاذ ، من غير الخبرة الجمعية .

د - لا يمكن أن تنمو الحياة العقلية الواعية من غير المؤثرات المستمرة لعالم ثقافي إجماعي دائم التغير ، لأن الإنسان إذ لم يمش في مثل هذا العالم الذي يحمل خصائص التغير والتراكم ، فإن هذا الإنسان ربما وقفت خيراتة وجددت ، واتهمى الأمر به ، كما هو الحال عند الحيوان ، أن تتكون عنده ميكانيزمات تاجبة للسلوك ، تنتقل من جيل إلى آخر دون تغيير ، فيفقد الإنسان بذلك القدرة على تعديل البيئة ، ومن ثم لا يسكن أن يفترق عنه بقية الحيوانات .

هـ - إن تطوّر قدرات مثل ، الذاكرة والتحليل والتصميم والتركيب ، يصبح مستحيلا من غير إطار واضح للتفاعل . وكذلك الأمر

بالنسبة لمسائل مثل المطابقة والاختلاف العادية والفرصانية والمكان والعدد . لأن
اكتشاف هذه القدرات وتلك المعاني مجردة يرجع إلى نمو التفاعل والتفاضل
او التمايز الاجتماعي والترتيب الطبقي والتكامل . ويعتقد سوروكن أن
ظهور قدرة الإنسان على التحليل كانت مصاحبة لنمو التفاضل الاجتماعي .
وكذلك الأمر بالنسبة لنمو ملكة التركيب والتأليف ، فقد صاحبت عمليات
التكامل في الجماعات والأنساق الثقافية .

و - ولم يكن للغة أن تنشئ من غير التفاعل . ويلاحظ سوروكن أن
العمليات الاضطرابية اللغوية مرتبطة أشد الارتباط ، كما يقول جراسيري
Grasieiro ، بالتغير الاجتماعي

ز - وأخيرا ، لم يكن للاختراعات أن تظهر ، من غير وجود الجماعات
المنظمة المتمايزة . ومن المعروف أن الاختراع هو المصدر الأول لكل تطور
يحدث في العالم الثقافي الاجتماعي (١) ، وخلاصة القول ، إن سوروكن يرى
أن الشخصية الإنسانية تتوقف من حيث النمو أو التغير أو حتى الانحلال
على النواحي المختلفة والمتعددة للحقيقة الاجتماعية الثقافية (٢) ، وإن فالشخصية
عند سوروكن ، هي حقيقة اجتماعية ثقافية ، تكون مع المجتمع والثقافة ، كلا
واحدهما العالم الثقافي الاجتماعي ، وهي لذلك تكون موضوعا أساسيا
في علم الاجتماع .

إن التعاريف السابقة للشخصية مجيما ، تبرز حقيقة هامة ، وهي أن

1 - Ibid. P 344

2 - Ibid. P. 345

الشخصية الإنسانية نتاج التفاعل الاجتماعي ، وأن مكونات الشخصية تقوم جميعاً على أسس ثقافية واجتماعية . ولهذا كانت دراسة الشخصية لا يمكن أن تكون كاملة دون دراسة المجتمع والثقافة معا . فالمجتمع هو المكان الذي يتم فيه التفاعل ، والثقافة هي التي تصب هذا التفاعل في قالب معين ، وتعطي للفرد أنماط السلوك وتختلف القيم والمعايير التي يحسن بها التفاعل ويحقق أغراضه . حقيقة أن الفرد يولد ولا يحمل معه أى صمة من سمات الشخصية ، ولكنه يولد عزوداً بمجموعة استعدادات لاكتساب هذه السمات بالتفاعل في المجتمع والاتصاف بالثقافة . زلو لم تكن هذه الاستعدادات من طابع يتميز به الإنسان دون غيره من الكائنات لكان هناك احتمال ألا يستطيع الإنسان تجميع خبراته والاستفادة بها وإنشاء الثقافة . كما أن أهمية هذه الاستعدادات تظهر بوضوح إذا حدث بها خلل أو نقص ، فإن الفرد يتعثر في اكتساب الثقافة ، ولا يحسن تفاعله مع الآخرين ، ومن ثم تظهر عليه علامات هامة يوصف معها بأوصاف متعددة تكون محل اهتمام الطب وعلم النفس والتحليل النفسي . ولكن علماء الاجتماع قد لا ينظرون إلى مثل هذه الحالات باعتبارها حالات شاذة ليست ذات تكرار واسع المدى . ولهذا فانهم يفترضون تماثل هذه الاستعدادات عند بنى الإنسان . وما دام الأمر كذلك فهي « عامل دائم » لا يدخل - كما يرى سوروكن وغيره - في التحليل السوسولوجي للشخصية . ويكون الاهتمام إذن محصوراً في العوامل الحقيقية التي تشكل الشخصية ، وهي عوامل ثقافية واجتماعية في المحل الأول . كما أن الأفكار المتعلقة بكامل الشخصية ، يمكن أن تغفل المسائل المتعلقة بالوراثة البيولوجية . وتركز على حسن اكتساب الفرد لمكونات الشخصية ومكوناتها ، والمرونة والتوافق والتكيف الذي يتصفه

بها الشخص المتكامل في مواجهة الظروف المختلفة التي تترتب على تعدد انتمائه لمجاعات مختلفة البناء والوظيفة في الحياة الاجتماعية . ومع ذلك فمن المناسب استكمالاً لفهم الشخصية من حيث مكوناتها الأساسية أن نعرض في اختصار، الأسس البيولوجية للفرد ، حتى يمكن للطالب والقارئ أن يحيطوا علماً بكل الجوانب المتعلقة بالفهم المتكامل لموضوع الشخصية .

القومات الوراثة

لقد كان يظن في بعض الأوقات أن الشخص يرث معظم عاداته وسماته، ولا زال هذا المعنى يتردد كثيراً على ألسنة الناس، ومثال ذلك ما قد يقال عن حب شخص معين للموسيقى أو للفنون بصفة عامة، وعند تفسير هذا ينسب المتكلم تلك الصفة إلى خاصية في الأسرة . وقد يكون الأمر على هذا النحو صحيحاً، إلا أن حب الفرد والموسيقى وغيرها إنما يكون راجعاً إلى عمليات التعلم وخصوصاً من الوالدين . ولكن الحقائق العلمية تشير إلى أن الطريقة التي تتحد بها العوامل الوراثة في الخلية النووية لحظة الحمل هي التي تحدد كل النواحي الوراثة للفرد ، ويحدد الجنس في تلك اللحظة عن طريق وجود الكروموزوم X أو W في الخلية النووية ، كما أن الامتزاج المعين للعوامل الوراثة يحدد مظهر الشخص مثل لون العين أو لون الشعر أو الطول أو القصر أو المظاهر التيزيائية الأخرى . وتحدد الوراثة أيضاً مستوى ذكاء الشخص، وربما تدخلت إلى حد بعيد في تعيين مزاجه . ومن أجل هذا يقال إن توازن الفرد يرتبط ارتباطاً شديداً بالنمو والزواج والسلوك بوجه عام .

ويكون للفرد منذ الولادة عدد من الأفعال الإنعكاسية التي ترتبط كل منها بمؤثر معين، ولذلك تكون ضربات القلب والتنفس والإخراج وحركة العين وانقباضها في الضوء الشديد والأفعال المنعكسة الأخرى غير إرادية

ويمكن أن تعدل تدريجياً . وقد رفض العلماء منذ عدد من السنين الفكرة القائلة بأن الإنسان يولد مزوداً بمجموعة من القرائن ، ولكن ذلك لا ينفي أن الكائن الحي لديه عدد من الحاجات والدوافع يجب إشباعها بصورة ما ومثل هذه الحاجات الولادية أو المواقف يشعر بها الفرد كحالات من التوتر أو النقص في التوازن . ولهذا يسمى الفرد دائماً الى البحث عن إشباع لحاجته وعن وسيلة لخفض التوتر وحفظ التوازن ومن بين الدوافع العضوية نستطيع أن نبرز دوافع الجوع والعطش والحاجة الى الأكسوجين والإخراج وحفظ حرارة الجسم والحاجة الجنسية والحاجة الى النوم والراحة ، اما الدوافع المتعلقة بالحواس فانها تكون متصلة بما يسمى الإشباع الحسى عن طريق الاحتكاك ، مثل الشعور بالمس التامم والنظر فى الأشياء الجميلة وغير ذلك ، ويعتقد علماء النفس أن الاستجابات للمواقف التى تتطلب سرعة الاستجابة وخاصة إذا كان هناك خطر ، تكون الأساس الذى تقوم عليه عواطف الخوف والفضب والاحتقار والحجل والحزن، وعلى أى حال يبدو أن العواطف ترتبط بفسيوولوجية الكائن الحى لأننا نلاحظ أنه فى حالات الإثقال الشديد تحدث تغيرات يمكن ادراكها بسهولة فى وظائف الجسم . لكن الانفعالات أو العواطف التى تتعلق بالدوافع الوراثية مثل الجنس والجوع تكون خاضعة لعدد من الشروط والظروف تفرضها الخبرة والتجربة . فالطفل الشرطى يربط دائماً بالاستجابة بالموقف ، ومثال ذلك أن الطفل يفعل عاطفياً بطريقة مشروطة ويجب أمه ، لأن عناية الأم المستمرة بطفلها فى إطعامه وفى رعايته لفترة من الزمن تجعل الطفل يستجيب ببشاشة عند رؤية أمه أو سماع صوتها .

وتظهر بعض السمات الكامنة فى الكائن الحى عندما يبلغ مرحلة معينة من

مراحل نموه ولذلك فإن الطفل لا يستطيع أن يقر إلا بعد أن يتمكن عينه من تمييز الحروف، وكذلك الأمر بالنسبة للطفل من المشى فإنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا بعد أن تبلغ عضلات رجله وظهره درجة كافية من النمو . وهذا يقال أن نمو القدرة على الاستجابة لمؤثرات معينة في مراحل معينة من النمو علامة على النضج وعلى الرءى من أن درجة النضج تتغير من فرد إلى آخر . إلا أنها تتبع نفس المراحل في عملية النمو، ومثال ذلك أن الطفل يجلس قبل أن يقف ، ويسير قبل أن يجرى . ومعنى هذا أن الطفل لا يمكن أن يكون مستعدا لأمى مرحلة من مراحل النمو إلا بعد أن يكون جسمه معدا لذلك

وعلى ذلك يميل بعض الباحثين فى الشخصية إلى القول بأن الوراثة البيولوجية بالنسبة للفرد تعد الشخصية وتوجهها فى اتجاهات معينة ، كما أنها تضع حدودا للنمو المحتمل، ولقد كان من الموضوعات المفضلة منذ سنين قليلة مناقشة الأهمية النسبية لكل من الوراثة والبيئة، ولكن تطور العلم أثبت عدم جدوى مثل هذه المناقشات ، ومن ثم تحلى الباحثون فى السلوك الإنسانى عن مناقشة مثل هذه الموضوعات . ومع ذلك يمكن أن نناقش فى بعض الأحيان العوامل الوراثية والعوامل البيئية عند دراسة موضوع الشخصية، على ألا ننظر إلى أيهما باعتباره العامل الوحيد الذى يؤثر على النمو ، كما أننا لا ينبغي أن ننظر إلى أيهما على أنه العامل الأهم .

الذكاء .

الذكاء هو قدرة الكائن على التكيف مع بيئته . وبما كان الذكاء يعتبر صفة عامة تنصرا كما نرى عند بى الإنسان فإنه، ينظر إليهما باعتباره أساس

الثقافة الإنسانية، كما أنه باعتباره صفة أو خاصية من خصائص الأفراد فإنه يتغير تغيراً واسع النطاق عند أعضاء أى مجتمع . ويميل كثير من علماء النفس والإجماع إلى القول بأن اختلافات الذكاء عند الأفراد ترجع إلى أثر كل من البيئة والوراثة، ويلاحظ أن الكيفية التى يعمل بها المخ والجهاز العصبى أمر متعلق بالوراثة ولذلك يولد الفرد مزوداً بكيفيات متغيرة نسبياً لا يمكن قياسها بدقة على الإطلاق ، وليس هناك من سبيل إلا أن نؤمنها عن طريق ملاحظة وظائف المخ كنتيجة للخبرة الفردية .

وهناك ثلاثة أنواع من القدرة على التكيف مع البيئة :-

عندما نتكلم عن الذكاء فإننا نعنى عادة الذكاء النظرى أو المجرد أى القدرة على اقتناص الافكار والكلمات والمعانى والرموز، وكذلك القدرة على التفكير والتعلقل، ومثل هذا النمط من الذكاء هو الذى يحاول الذكاء التقليدى أن يبلغه، أما الذكاء الإجتماعى، او القدرة على التعامل مع الناس فهو من غير شك نتيجة للخبرة البشوية، والذكاء الحركى أو الآلى هو القدرة على استخدام الاشياء التى يمكن تناولها واستخدامها استخداماً فعالاً . ويقاس بتطبيق اختبارات القدرات الآلية . ويضع الذكاء النظرى الحدود للقدرة على التعلم وفى الحدود التى تكون منخفضة جداً عند ضعاف العقول .

من هذا تبين ان العوامل الوراثية تكون مهمة إذا نظرنا إليها باعتبارها القاعدة التى تنمو عليها المؤثرات الثقافية والاجتماعية . وإذا كانت هذه المؤثرات تصل إلى الافراد بطريقة تكاد ان تكون متشابهة، فإن اختلاف الافراد بعد ذلك يمكن تفسيره إلى حد ما فى ضوء الاستعدادات التى جاءت نتيجة هذه الوراثة . ويمكن أن يقال مثل هذا عن الذكاء، فإذا كانت الخبرة

التي يتعرض لها فردان متشابهة ومع ذات يختلفان في مدى تفاعلهم واستفادتهما منه، فإن هذا الاختلاف الفردي يمكن رده بطريقة ما إلى أسباب تتعلق بالمخ والجهاز العصبي . ويميل عدد من الباحثين في موضوع الشخصية إلى القول بأن الدراسات المستمرة حول الغدد الصماء وأثرها في السلوك الشخصي يمكن أن تطينا تفسير الاختلافات التي نلاحظها في حياتنا اليومية والتي تظهر على الأفراد عند الاستجابة لمواقف اجتماعية أو ثقافية متشابهة .

الأصل الاجتماعي للذات :

الذات تشير إلى ما يشارك فيه الشخص عن وعي بالإضافة إلى الأشخاص الآخرين، كما أنها تشير أيضا إلى ما يختلف فيه مع شخصيات أخرى، ولذلك فالوعي هنا هو إدراك الشخص لما فيه من تشابهات أو اختلافات مع الآخرين، ويقول علماء النفس أن التمييز القاطع بين الشخصية والانسانية والشخصية الحيوانية هو في احتواء الشخصية الإنسانية على الذات . وتنبثق الذات عند الإنسان من خلال التفاعل الاجتماعي مع غيره من بني الإنسان، فاللغة لا تكتسب إلا من خلال التفاعل وكذلك الأمر بالنسبة للمراكز والأهداف الإنسانية التي تصطبغ بالصيغة الرمزية ، وأم نقطة في هذا المقام أن الوعي بالذات والإحساس بتمييزها عن الذات الأخرى لا ينبثق إلا من خلال إدراك إنجازات الآخرين نحسو الذات. ولذلك لا يتمكن الإنسان الذي تنقصه وسائل الاتصال بالآخرين من أن يصبح إنسانا، وترتبط فكرة الذات بموضوع التنشئة الاجتماعية التي تعتبر من أهم مقومات الشخصية ، ومن أجل هذا نعرض فيما يلي لعمليات التنشئة الاجتماعية الأساسية :

١ - التفاعل الاجتماعي - إن إستجابة الطفل المبكرة للبيئة الاجتماعية

أقل وضوحاً من إستجاباته للبيئة الفيزيائية، ومع ذلك يكون السلوك الاجتماعي الذي تسميه الحب أو العاطفة أمراً ضرورياً لبقاء الأطفال وحسن تربيتهم تماماً مثل إشباع مطالبهم الطبيعية، وهذه الحقيقة تظهر عند مقارنة الأطفال الذين يتربون في إحدى المؤسسات ويوفر لهم الرعاية والعناية الكافية من حيث الأكل والنظافة وإجابة مطالبهم الفيزيائية الأخرى، والأطفال الذين ينشأون داخل أسرهم التي توفر لهم المطالب السابقة بالإضافة إلى المحبة والمودة والعاطفة. فالأطفال الأول يظلون طوال حياتهم يحسون بحاجتهم الشديدة إلى ما لم يتوفر لهم في صغرهم من الحب والحنان، ولذلك يمكن أن يفقدوا توازنهم في أي لحظة من لحظات حياتهم، ويظهر أثر ذلك في إستجاباتهم لمواقف الحياة المتعددة، أما الأطفال الآخرون فانهم يشبون متكاملين ولا يحدث أن يفقدوا توازنهم إلا إذا تعرضوا لصدمات إنفعالية شديدة.

٢ - الشعور بالذات والشعور الاجتماعي : يكتسب الطفل عن

طريق إتصالاته بأشخاص آخرين عاداته واتجاهاته ومعتقدات الجماعة التي ينتمي إليها، وتتيسر الإتصالات الاجتماعية عن طريق إستخدام اللغة، ويلاحظ أنه خلال المرحلة التي لم يكتسب فيها الطفل اللغة بعد يكون نموه الاجتماعي مشابهاً نموه صغار الحيوانات الاجتماعية الأخرى، واللغة في حد ذاتها ليست نمواً مفاجئاً عند الطفل، بل إنها تتطور تدريجياً يبدأ من الصيحات الحيوانية البسيطة. إن صيحات الطفل تحظى باهتمام أفراد عائلته الذين يربطون إهتمامهم هذا ببعض الأصوات والكلمات والجلل، وعند ما يدرك الطفل أن صدور

أصوات منه يؤدي إلى تغير مرغوب في البيئة من حوله ، فان تعلمه بالنسالي للكلام يتكون من تحسین واستكمال لتلك العملية ، أو بمعنى آخر يستطيع الطفل في مرحلة معينة من نموه أن يميز بين الأصوات التي تصادف نفورا من حوله وبين الأصوات ، التي تصادف قبولا . وعندما يستطيع الطفل أن يربط بين الصوت ودلالته فانه يتقدم على طريق معرفة المعاني المرتبطة بكل صوت ومن ثم يتمكن من تعلم اللغة تدريجيا . إن كلمة المحاكاة أو التقليد نستخدمها لنشير بها إلى مركب التفاعلات الذي يؤدي إلى الاخذ بنوع من السلوك مشابه لسلوك الآخر تحت ظروف معينة، ولهذا يصل السلوك اللفظي درجة من التركيب أو التعقيد تمكن الطفل من أن يسبق السلوك الذي يمكن أن يترتب عليه في بيئته عندما يقلد صوتا معينا أو كلمة بعينها. ومثل هذا الاستباق يكون بداية الشعور بالذات والشعور الاجتماعي، وكلما تطورت اللغة كلما ازداد الشعور بالذات والشعور الاجتماعي وضوحا، وكلما ظهرت خصائص الفرد الاجتماعي بوضوح تدريجياً . وباكتساب اللغة تبدأ الحساسية الاجتماعية تنمو عند الطفل، وهي التي تمهد إلى درجة كبيرة علاقاتنا الاجتماعية .

٣ - الجماعة الأولية :- من أهم الأوصاف المقتنة عن أصل الشخصية وقيام الشعور بالذات تحليل كولي Coolley على أساس المودة والتقليد، ومن المعروف أن الطفل يبدأ مكرراً في تقليد السلوك الذي يخبره في الجماعات الأولية مثل الأسرة وجماعات اللعب والجيران التي يتصل بها لأول مرة، وينطوي هذا التقليد على السلوك اللفظي إلى جانب التعبيرات الوجهية والإشارات المتنوعة، ومن خلال تفسير هذا السلوك بالإحالة إلى ذاته يحتفظ الطفل بتقديره لنفسه ، وهذه هي الذات التي يراها منعكسة في سلوك الآخرين

نحوه، وليست هناك طريقة أخرى تمكن للطفل من أن يحصل على رأى في نفسه إلا من خلال الحكم التصورى لا يمكن أن يفكر الآخرون فيه بالنسبة له، أو بمعنى آخر إن ما يهتم هنا ليس هو رأى الآخرين فيه بالفعل، ولكن تصويره المطلق لرأيهم فيه، لأن تقدير الطفل لنفسه يتوقف إلى حد كبير على هذا التصور، الأمر الذى يحدد اتجاهاته الإجتماعية أى شخصية وسلوكه. ومن هذا نبتين أن الشعور بالذات والشعور الإجتماعى لا يتفصلان، وأن الجماعة الأولية هى صانعة الطبيعة الإنسانية. ويجب أن نلاحظ هنا أن ما نسبناه إلى الطفل ينطبق على الناس جميعا فى كل مراحل الحياة، أى أن توازن الشخصية الذى يقوم على الإتصال بين الشعور بالذات والشعور الإجتماعى يظل ملازما للفرد طوال حياته، ولذلك تتعرض الشخصية للتفكك أو سوء التوافق كلما حدثت هناك ثغرة بين هذين النوعين من الشعور .

٤ - التطابق الجماعى :- إذا إتسع نطاق إتصالنا الإجتماعية فأننا نميل إلى إعتبار أنفسنا أعضاء في جماعة أو عدة جماعات مثالية، وتبدو أهمية هذه النقطة إذا عرفنا أن الفرد يطابق بين شخصه والجماعة التى ينتمى إليها، ولذلك فأننا نتوقع أن الشخصية تكون عرضة للتغير إذا تغير تطابق الفرد مع جماعته، ومن المألوف أن يستبدل الفرد ولاءه للجماعات الأولية بولائه إلى الجماعات الأخرى التى ينتمى إليها خلال مراحل حياته المختلفة، ويترب على هذا الولاء أن يكون الفرد إزاء جماعة إتجاهات معينة، كالإخلاص والصدق وعدم الحياة وغير ذلك من القيم التى تجعله يدور فى كل لحظة على أنه متطابق مع الجماعة تماما .

وقد ترتب على إتجاهات الولاء المحددة نحو الجماعات أن ظهرت الأفكار

المتعلقة بالجماعة الخاصة والجماعة الخارجية في علم الاجتماع، فالجماعة الخاصة هي تلك الجماعة التي يتطابق الفرد مع قواعدها ومستوياتها العامة ومعاييرها بحيث تكون له مكانا للتنشئة الاجتماعية تماما كما كانت الأسرة وتزوده أيضا بمجموعة من الخبرات ويكتسب منها بالتالي شخصية تكاد أن تكون متميزة، أما الجماعة الخارجية فهي تلك الجماعة التي لا يحس الفرد إزاءها بالولاء أو الانتماء أو التطابق وغالبا ما ينظر إليها على أنها جماعة مختلفة ومتعارضة لجماعته هو، كما ينظر إلى أعضائها على أنهم مختلفون عنه في مقومات أساسية للسلوك الاجتماعي .

الجماعة والشخصية :

يجمع كل الذين تعرضوا لموضوع الشخصية على أهمية الجماعة في نموها ومن المؤلفون أن نجد المؤلفات التي تعالج بناء الشخصية ووحدةها وتكاملها وتفككها تشير إلى دور الجماعة في كل هذه المظاهر، وتبدو أهمية الجماعة بالنسبة للشخصية خصوصا بعد أن عرفنا أن الإنسان إجتماعي يعيش في جماعات أيا كان نوعها معيشة تتصف إما بالدوام أو التوقيت أو العرضية أو السطحية . كما أننا نعلم الآن أن شخصية الفرد تأخذ شكلها المحدد خلال مراحل الطفولة، وبظل هذا الشكل يكتمل كلما ازداد الفرد نموا وخاصة عند إنصاله الوثيق بالأسرة وجماعات اللعب والجوار . ويكتسب الفرد في كل حالة خبرات تحمل طابعا ثقافيا، الأمر الذي جعل كثيرا من الذين يدرسون الشخصية يركزون على أهمية الثقافة كعامل أيضا في تشكيلها . وقد سبق أن ذكرنا من قبل أن الاتصال الوثيق بين المجتمع والثقافة وبين الشخصية يجعل فصل أي منها وعزله لا يؤدي إلى فهم حقيقي لفكرة الاتصال الوثيق الذي يلاحظ في الواقع بينهم .

ويقول أجبرن ونيماكوف (١) . أنه على الرغم من أن الجماعة والثقافة لا يمكن أن يبعد بينهما عند دراسة المسائل المتعلقة بنشاط الإنسان ، إلا أن كلا منهما يمثل عاملا مستقلا عن الآخر ، ومن ثم تواجه الباحث مشكلة الفصل بينهما وإبراز أهمية كل منهما النسبية لتحديد تأثير كل منهما على الشخصية ، ويميلان أى أجبرن ونيماكوف إلى الاعتقاد بأن تأثيرات الجماعة في الشخصية خصوصا في مراحل الطفولة المبكرة أكثر وضوحا من تأثير الثقافة .

ولهذا تكون تأثيرات الجماعة على أعظم جانب من الأهمية في البناء الأساسي للشخصية . ويدللان على إعتقادهما ذلك بقولها إن الطفل وهو لم يبلغ بعد مرتبة النضج لا يمكن أن يهضم التعاليم الثقافية ، على الرغم من أنه سيكون شديد الحساسية للاستجابات الإنتمالية أو العاطفية التي تصدر عن الأفراد الذين يتصل بهم ، وخصوصا إذا كانت تلك الاستجابات متعلقة بشخصه ، ومثال ذلك أنه في المجتمعات التي يكون التمييز الصندري فيها مهيمنة على اتجاهات الصغار ، يلعب الأطفال من مختلف الأجناس معا ولا يمتنعون عن ذلك إلا إذا صدرت إليهم أوامر مشددة بذلك ، ومعنى هذا أن اكتساب الطفل للمعايير الاجتماعية والثقافية لا يتم إلا في مرحلة متأخرة بعد أن يكون قد مر على عدد من الخبرات التي تثبت إتجاهاته المتعددة .

ويبحث الطفل عادة عن طريقة يتطابق نفسه بواسطتها مع من يروونه عندما يكون قد مر من المرحلة التي يحتاج فيها إلى الحنان والحماية ليبحث ،

وكلما ازداد نضجاً يحاول أن يجعل نفسه مؤهلاً للتفاهل مع مختلف الجماعات التي ينتمى إليها والتي يزداد عددها بالتدريج، كلما اتسع نطاق تفاهله الاجتماعي، ومن المسائل المعروفة أن الطفل يرغب دائماً في أن يكون محل قبول من الآخرين، ومن أجل هذا تؤثر فيه إستجاباتهم التي تعمل على نمو سمات شخصيته في الاتجاه الذي يكون مقبولا من الجماعة ولهذا يكون قبول الجماعة للفرد وارتياحها له قوة منظمة للشخصية، وبالعكس يكون رفض الجماعة وازورارها عن أفعال الفرد قوة مفككة للشخصية، وإذن تنمو فكرة الذات دائماً متصلة بالآخرين الذين يكونون عبارة عن نقاد في الواقع، يعكسون قبولهم أو رفضهم لهذا النوع من السلوك أو ذاك، ويلاحظ أن المهارات والسمات تكتسب من خلال تقليد الآخرين، أي بأخذ أدوارهم ومحاولة القيام بها بنفس الطريقة التي يقوم بها الآخرون.

وقد وسعت السوسيومتريّة هذه المفاهيم عن طريق قياس قبول الجماعة للفرد أو رفضه، ولكن السوسيومتريّة لا تقف عند حد اعتبار الجماعة محددة للشخصية بل إنها ترى أن الجماعة تعمل على تقييم الشخصية أيضاً، ومن أجل هذا يصبح التحويم بدوره عاملاً مؤثراً في الشخصية.

الثلاثة والشخصية

إن أم ما يجتنبنا في هذا المقام أن نبين اختلافات الشخصية في المجتمعات المختلفة، وخاصة من حيث الخصائص العامة، وكذلك للاختلافات التي تظهر في الشخصية في مجتمع بعينه. إن العامل الأول في هذه الاختلافات كما يرى كثير من علماء الاجتماع يرجع إلى تأثير الثقافة، وقد أوضحنا في الفصل السابق أن ثقافة المجتمعات المختلفة تختلف كل عن الأخرى في مجموعة متنوعة من

السمات ومركبات السمات والأنماط، وكذلك يمكن أن تنطوى الثقافة الواحدة على عدد من الثقافات الفرعية قد يتميز أحدها عن الآخر فيما يتعلق ببعض مركبات السمات التي قد يكون لها تأثير واضح على تصدد أنماط الشخصية .

ومن المسائل التي أصبحت موضع إ اتفاق بين الباحثين في موضوع الشخصية فيما يتعلق بأثر الثقافة عليها ما يلي :

١ - إن اختلاف سمات الشخصية في المجتمعات المختلفة يرجع في المحل الأول إلى تأثير الثقافة ، وقد كان للاثنروبولوجيين دور كبير في إبراز هذه الاختلافات نتيجة لدراساتهم لعدد كبير من المجتمعات البدائية ذات الثقافات المتمايزة على الرغم من أنهم شغلوا أنفسهم بدراسة التنظيم الشكلي لتلك الثقافات ولم يبرزوا بوضوح أثر الثقافة على الشخصية ، ولكن علماء الاجتماع استطاعوا الاستفادة من المادة الاثنروبولوجية في تحديد الطرق التي تؤثر على أساسها ثقافة مجتمع معين على أعضائه ، وقد تقدمت دراسات علم الاجتماع التي تنبته إلى تحليل علاقة المركز الاجتماعي والدور الاجتماعي والتغير الاجتماعي على الشخصية .

٢ - ومن أجل هذا إهتم الباحثون في الثقافة والشخصية بالعلاقة بين الثقافة اللامادية وعلى الأخص القيم وبين الشخصية، إلا أنهم لم يوجهوا عناية كافية لإدراك العلاقة بين الجانب المادى وبين الشخصية حتى في الأحوال التي يكون فيها هذا الجانب المادى عاملاً هاماً في خلق قيم جديدة ، ويرى أجيون ونيمكوف أنه من الممكن أن ندلل على أن العناصر المادية من الثقافة تؤدي إلى استجابات تؤثر من غير شك في الشخصية .

٣ - ترتبط الشخصية ارتباطاً وثيقاً بالنمط الثقافية، ومعنى ذلك أن كل نمط ثقافي يمكن أن يؤدي إلى تثبيت سمات معينة في الشخصية، ويسود هذا واضحاً في موقف عدد من المجتمعات من موضوعات هامة مثل إشغال المرأة ومدى استقلالها أو طبيعة طاعتها للرجل . وقد يتجاور مجتمعان فيسمح نمط الثقافة السائد في المجتمع الأول للمرأة أن تعمل وأن تستقل اقتصادياً، ولكنه لا يعطيها حقوقها المدنية المساوية للرجل ، بينما يسمح المجتمع الثاني الذي له نمط مختلف من الثقافة بإعطاء تلك الحقوق المدنية للمرأة حتى لو لم تكن عاملة .

٤ - إننا لا نستطيع في ضوء المعلومات المتجمعة والمتغيرة حول أنماط الشخصية سواء في مجتمعات متعددة أو في مجتمع واحد أن نؤكد وجود نمط رئيسي للشخصية .

ولكن الدراسات الانثروبولوجية الثقافية، وخاصة تلك التي أجرتها روث بندكت تؤكد أنه إذا تفاضينا عن الاختلافات الفردية فإن كل ثقافة يمكن أن يكون لها صيغة كلية تنطبق بالتالي على الشخصية والتي يمكن تحديدها في نمط عام . ولهذا يحاول عدد من الباحثين التبدليل على وجود نمط رئيسي للشخصية يميز كل ثقافة على حدة ، ويضربون أمثلة كثيرة على ذلك، من أهمها أننا نستطيع أن نميز في وضوح أفراداً ينتمون إلى ثقافات متعددة بإدراك الصيغة الكلية لسماتهم الثقافية وما يترتب على ذلك من توجيه نمطي معين .

٥ - يعترض كثير من علماء الاجتماع في الوقت الحاضر على النتيجة التي

يمكن أن ترتب على ما جاء بالفقرة السابقة ، وهى أن جميع أعضاء المجتمع يمكن أن يكون لهم شخصيات متطابقة ، ولكن الأمر فى الواقع ليس على هذا النحو ، فإذا كان القول السابق صحيحاً فى حالة المجتمعات الصغيرة أو البدائية أو القروية ، فإنه من الصعب أن نطبقه على المجتمعات الحضرية الواسعة النطاق ذات الثقافات الفرعية المتعددة . وقد أصبح معلوما نتيجة إهتمام علم الاجتماع المتزايد بالثقافة كوضوع أساسى فى البحث السوسولوجى ، أن الاختلافات الثقافية داخل المجتمع الواحد حقيقة لا تقبل المناقشة ، ومن ثم فإن النتيجة التى يمكن أن ترتب على ذلك تجعلنا نؤكد إختلاف أنماط الشخصية فى المجتمع الواحد ، ومن أبرز الأدلة على ذلك ما يلى :

١ - أن اختلافات التربية والتعليم تؤدي إلى اختلافات فى الشخصية ، كما أن اختلاف العقيدة الدينية يمكن أن يؤدي إلى ذلك أيضا .

ب - أن الاختلافات الطبقية التى تقوم على مقومات التسلسل الطبقي فى المجتمع تؤدي أيضا إلى اختلافات فى الشخصية يمكن أن نلاحظها بسهولة لو أجرينا دراسة عن العاملين فى مهن مختلفة ، أو الذين ينتمون إلى شرائح إقتصادية شديدة التمايز

ج - أن الاختلاف بين التنظيمات الاجتماعية الكبرى فى المجتمع مثل الاختلاف الواضح بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى يؤدي إلى اختلافات جوهرية فى أنماط الشخصية .

٦ - ومن أبرز العوامل التى تؤدي إلى اختلافات جوهرية فى الشخصية ، الحقائق المتعلقة بالتفسير الثقافى . ومن المعلوم أن التفسير الثقافى يصاحبه تفسير

إجتماعى يؤدى إلى إحداث تغييرات وتعديلات فى المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات ، وقد يمتد التغير إلى أساس التنظيم الاجتماعى ولكن درجة قبول هذه التغييرات أو التغيرات لا تكون بنفس الدرجة عند كل أعضاء المجتمع ، فكبار السن قد يحافظون فى عناد على مقومات شخصياتهم القديمة ، بينما يميل الشباب إلى سرعة الاستجابة . ومن ثم فإننا نتوقع أن نجد فى المجتمع الواحد أنماطا مختلفة من الشخصيات قد تظهر فى الجماعة الواحدة .

وخلاصة القول أن تأثيرات الثقافة على الشخصية متعددة الجوانب ولن نستطيع أن نذهب وراءها بعيداً لأن معلومات علم الاجتماع فى هذا الموضوع لا تزال قليلة نسبياً ، والأمراً يحتاج إلى مزيد من الدراسات لمعرفة الاختلافات التى تظهر فى الشخصية نتيجة لاختلاف الجنس والسن والخبرة ، على الرغم من تعرض جميع أعضاء المجتمع للتأثيرين على هذا الأساس لتأثيرات ثقافية واحدة ، ويميل عدد من علماء الاجتماع بالإضافة إلى ذلك إلى القول بأن دراسة العوامل المتعلقة باختلاف المهنة والتربية والدخل والأصل الأسمى لا بد أن تسير جنباً إلى جنب مع الاختلافات السابقة لتكمل معرفتنا بحقيقة علاقة الثقافة بالشخصية .

الشخصية كوحدة دينامية :

لا زال الاختلاف يظهر بين الحين والآخر حول ما إذا كانت الشخصية تعبر عن السمات أو أنها نتيجة للمؤثرات الاجتماعية وغيرها التى تكون خاضعة لها ، ويبدو هذا الخلاف على أشده حين يكون الباحث فى الشخصية متأثراً بعلم النفس أو بعلم الاجتماع ، وبيان ذلك أن الدخول إلى دراسة الشخصية من مدخل السمات يكشف عن الاتجاه السيكلوجى الذى يزعم فى المحل الأول .

أن « الشخصية في الشخص » أي أنها تكون ثابتة محددة مستقلة غير متغيرة، ولذلك ينمى الشخص خلال حياته إتجاهات سلوكه ، فيكون كريماً أو بخيلاً محافظاً أو متحرراً مادياً أو مثالياً ، ويقاوم التغير في المواقف الجديدة ، أما المدخل الثاني الذي يجعل الشخصية مرتبطة بالمواقف المتعددة ، فانه يراها متغيرة متوقفة على المؤثرات الخارجية ، كما أن السمات إذا كانت موجودة حقيقة فانها تظهر وتختفي بحسب المواقف المتغيرة .

ويرى جرين Green (١١) أن كلا المدخلين صحيح إلى حد ما ، ولكن كلا منهما على حده لا يصلح أساساً لتحليل الشخصية وتفسيرها . حقيقة إن الشخصية مكونة من عدد من السمات التي تتغير أو تتعدل من غير حدود عند كل خبرة أو تجربة جديدة ، كما أنه صحيح أيضاً أن الشخصية تشكل وتتعدل وتتغير كلما واجهت مواقف إجتماعية مختلفة . ويرى جرين أن مصدر خطأ كل من الاتجاهين يكمن في إخفاقه النظر إلى الشخصية باعتبارها وحدة دينامية أو بمعنى آخر، كان مرد الخطأ إلى الإخفاق في الوصول إلى الاسئلة الآتية :
ما الذات وماذا تحاول أن تفعل ؟ ماذا تحاول أن تناضل من أجله ؟ كيف ترى العالم ؟

والإجابة على تلك الاسئلة يمكن أن يصق إدراكنا للشخصية كما هي في واقع الامر، ويمنعنا من النظر إليها على أنها مجرد ميكانيزم، ومع ذلك يمكن أن نوفق بين المدخلين إذا استطعنا ان نؤكد على الوحدة الدينامية للشخصية على النحو الآتي :

(١) أنظر كتاب جرين : علم الاجتماع

١ - السمات والشخصية . - الهجوم الذي وجه إلى نظرية السمات في الشخصية في الستين الأخيرة قام على اختراعات مقارنة لأمانة الأطفال في مواقف معينة أثناء دراساتهم داخل الفصول وخرجها، وقد تبين من هذه الاختبارات، أن سلوك عدد كبير من الأطفال في مواقف متعددة بدا على أنه يتغير عشوائيا، فالأطفال الذين يفشلون باستمرار خلال الامتحانات يكونون أمناء مع آبائهم وزملائهم، كما أن أطفالا آخرين ممن أظهروا أمانة أثناء الإمتحانات غالبا ما يكذبون ويسرقون خارج فصول الدراسة . ولكن المادة التي بنيت عليها هذه النتائج لا يمكن أن تثبت اتجاهات الأمانة وعدم الأمانة عند الأطفال . ومثال ذلك أن الطفل الذي يتعود الكذب والسرقة قد يكون أميناً أثناء الامتحانات لأنه ليس منشغلا أو راغبا في منافسة الأطفال الآخرين للحصول على أعلى الدرجات .

والسمات في الواقع لها وجود حقيقي، ولكن ظهورها في السلوك يعتمد دائما على مبلّغ ثبات تصور الشخص لذاته . ومن الواضح أن اصطلاح « السمة » لا يشير إلى شيء دائم أو غير متغير في ذاته ، بل إنه يشير إلى ميل للفعل في الحدود التي يتصور الشخص نفسه فيها . والشخصية إذن وحدة تستمد مقوماتها من الأهداف التي يحاول الفرد الوصول إليها . أو بمعنى آخر إن كل فعل يعتبر جزءا متكاملًا من نسق شخصي ، ولا يمكن أن يفهم تماما إلا في ضوء اصطلاحات هذا النسق . ويلاحظ أن سمات معينة في أي شخصية يمكن أن يكون لها وجود حقيقي إذا فهمت على أنها تميل إلى مقاومة التغير إذا تغيرت الظروف الخارجية أو المواقف . ولكن الوجود الواقعي للسمة يجب تقديره على أساس مضمون التصور الذاتي وعلى أساس مضمون الوحدة التي تناضل الذات من أجلها .

وليس معنى هذا أن سمات الشخصية غير قابلة للتغير بصورة أو بأخرى، ولكنها تتغير في الواقع في بعض المواقف الحاسنة وخاصة عندما يتعرض الفرد لضغط أو لظروف لا قبل له بها، تضطره إلى التخلي عن كثير من مقومات شخصيته، وبالتالي يجب عليه لمواجهة الموقف الجديد أن يتخلى عن بعض سماته . والتخلي هنا لا يعمل معنى التفكك وإنما يشير إلى المرونة التي تتميز بها الشخصية في مواجهة المواقف المتغيرة ، وهناك من غير شك اختلافات فردية في هذا النطاق . أى أنه لا يلزم أن تتغير السمات كقاعدة عند كل الأشخاص عندما يتعرضون لمواقف حاسمة أو لحجرات طارئة أو قاسية ، ويلاحظ عدد من علماء النفس في هذا الصدد أن بعض الأشخاص يظهرون مقاومة شديدة قد تصل إلى حد العناد فلا يغيرون سماتهم إلا إذا تعرضوا لنفس الموقف الحاسم عدة مرات متتالية، بينما يغير أشخاص آخرون سماتهم هذه عند التعرض لموقف حاسم واحد .

٢ - المواقف والشخصية : كل المواقف التي يتعرض لها الطفل يخضع

لها لأنه يوضع فيها عن طريق من هم أكبر منه أو من لهم سلطة عليه، ولذلك كما تحدت المواقف التي يتعرض لها هذا الطفل بشكل قاطع كلما قلت الفرصة أمامه لأن يظهر أصالة أو إبداعاً، اللهم إلا ذلك الإبداع الذي لا يخرج عن نطاق الموقف المعين الذي يوضع فيه ، ومعنى ذلك أن أنصار هذا الاتجاه يزعمون أن السلوك يتحصر في مؤثر واستجابة في كل فترة من فترات، وهذا هو الذي أدى إلى القول بـ " السلوك الإنساني على هذا النحو لا يمكن أن يتقدم على طريق الإبداع ، ويظل خاضعاً لتهديدات وقيود قتل منفاعيته، الأمر الذي قد يفهم معه إذا أمعنا في التحليل، أن الأخذ بمثل هذه النظرية

يقلل من احتمالات التقدم الإنساني . ومع الاعتراف بأهمية السمة والموقف في الشخصية الانسانية إلا أن الوحدة الدينامية لهذه الشخصية في الفعل حقيقة يجب أن تظل نصب أعيننا حتى لا تقع في خطأ التحيز أو الانسياق وراء اللزاعم المخاططة التي يبرر بها كل من هذين الاتجاهين دعواه الأساسية
تكمال الشخصية :

الشخصية المتكاملة هي الشخصية التي لا يظهر عليها تناقض أو صراع أو عدم اتساق ، وتكامل الشخصية مثل التكامل الثقافي مسألة درجة لا يمكن أن يتحقق في الواقع بصورة كاملة، ذلك لأن درجة عالية نسبيا من التكامل توجد إذا كان الشخص يقوم بأدوار محددة تحديدا واضحا ويعتق اتجاهات ملائمة ولا يتابع أهدافا يعجب بعضها البعض ، بالإضافة إلى انتمائه لجماعات متلائمة من حيث ثقافتها وقيمتها . ومن الواضح أن مقياس التكامل السابقة يمكن قيامها بسهولة في مجتمع ثابت نسبيا ، أما في المجتمعات المعقدة التي تتميز باستمراره ، فإن موضوع تكامل الشخصية يصبح مشكلة على الفرد ان يواجه حلها بقدر الامكان ، وقد بينا فيما سبق ان الفرد ينتمي في نفس الوقت إلى مجموعة مختلفة من الجماعات ، تتطلب منه أنماطا مختلفة من السلوك الأمر الذي يقتضى منه ليكون متكامل الشخصية ، أن يتكامل مع هذه الجماعات على اختلاف ثقافتها وقيمتها ، وهذا ما لا يمكن أن يحدث في وقح الأمر .

ومن المسائل التي تجعل تكامل الشخصية أمرا صعبا المثال ، تلك الظواهر المرتبطة بالتسلسل الاجتماعي في المجتمع الحديث ، وما قد يرتبط بها من تنقل اجتماعي ، كذلك تشكل الهجرة المستمرة بين أقسام المجتمع الواحد عقبة كبيرة أمام هذا التكامل . فقد أدى إتهام الشخص إلى جماعتين دون ان

ينتمى إلى واحدة منها كلية إلى ظهور فكرة «الإنسان الهامشي Marginal Man» (١) حتى أن بعض علماء الاجتماع يزعمون أن نسبة من يعيشون على الهامش تتناسب تناسباً طردياً مع اتساع نطاق العمران الحضري . والذي يعنينا هنا هو أن نشير إلى أن تعقد المجتمع الحديث يؤدي إلى تقليل فرص تكامل الشخصية وإلى ظهور احتمالات كثيرة لتفككها، والدليل على ذلك الزيادة المطردة في نسبة من يقعون فريسة للأمراض النفسية والعقلية والعصبية في المجتمع الحديث، الذي يتغير باستمرار وبسرعة في كثير من الأحيان .

(١) يستخدم هذا الوصف كثيراً في دراسات الهجرة ، التي تركز على مدى تكيف المهاجر مع ثقافة الوطن الجديد ، ومدى تفاعله مع جملته المتعددة

الفصل السادس

قواعد الضبط والامثال في المجتمع

عرضنا أكثر من مرة في الفصول السابقة ، إلى الوسائل التي تبلغ بها الجماعة أهدافها ، وتحافظ على وحدتها ، وتقلل إلى الحد الأدنى من الانحرافات التي قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفي هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التي تنظم السلوك الإنساني لرعاية النظام في المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل. ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييرها والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الإنساني. وقد برزت ك موضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى ، وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والإجراءات التي يستعين بها على حفظ النظام ، إلا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي عامة صاحب التغيرات الكبرى التي حدثت لمجتمع الإنسان . فكلما ازداد المجتمع إنشاعا ، وتعددت جماعاته ، وزاد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى ، كلما زاد اختلاف الأفراد الذي قد يبلغ في بعض الأحيان درجة تحتاج إلى تدخل قوى لها سلطة الإلزام ، حتى لا يصل الخلاف إلى حد التعادم .

ومن المعروف أن مسألة الضبط الاجتماعي لم تكن تحير أحدا في المجتمعات البدائية أو الصغرى ، نارا للقواعد الشائعة نسبيا التي تسيطر عليها ، والتي تحدد بدقة مراكز الناس وأدوارهم ، وتعين في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

ويقول ريتشارد لابيير Richard Lapiere ، إن الدراسة السوسولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها إلى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم إصطلاح « الضبط الاجتماعي Social Control » ليشير عن طريقه إلى ميدان محدد في الدراسات السوسولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١ ، وإن كان كل من توماس وغيره قد استخدم هذا الإصطلاح بطريقة وصفية خسلا لدراسة ليست مخصصة لبحث موضوع الضبط الاجتماعي . فقد كتب توماس W. E. Thomas مقالا من هذا النوع في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٨٩٨ ، عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعي البدائي » (١) .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعي في السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي وما تمخضت عنه هذه الأبحاث من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع ، كستويات الفعل الاجتماعي والبيئة الاجتماعية والقيم ، والقواعد العامة للسلوك . ولكن الذي جعل دراسة الضبط الاجتماعي ذات أهمية في علم الاجتماع ،

1 — Lapiere, Richard ; A Theory of Social Control, New York, 1951 PP 3-5

ظهور « مسألة الثقافة » وضرورة دراستها ك موضوع جوهري، والإصرار
على الآراء التي كانت تنادي بتقليل الحد الذي تبرز فيه الثقافة في معالجة
موضوعات علم الاجتماع الأساسية . وقد تمخضت الدراسات الثقافية عن
حقائق غاية في الأهمية ، تتصل بالأنماط الثقافية التي تتصل إتصالا وثيقا
 بالتنوع الثقافي بين المجتمعات داخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقافة التفاعل الاجتماعي
وتوجه اتجاهات محددة ، ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك ، بل إنها تسهم
في إرساء قواعد الضبط الاجتماعي وأساليه على قواعد محددة تفرض
إلزاما على الأفراد ، وتعمل عن طريق ميكانيزماتها المتعددة على تقليل نسب
الانحراف والعُدوان على أسس النظام في المجتمع . ومن المناسب هنا أن
نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول موضوع الضبط الاجتماعي والتي
تناولت تعريفه وموضوعه وأساليه :

١ - يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هاري برديمير
Harry Brudemeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن
هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمثلون للقواعد النظامية
في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم
الآخر . ويقولان ان العملية الأولى هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل
الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعدده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل
فيها مع آخرين من غير أسرته ، ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعصم الطفل
قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التي يشترك فيها مع غيره عندما يتضج ، والتي
تسببه من ناحية أخرى متشابهة في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء
المجتمع الذي سيمش قيسه . اما العملية الأخرى فهي تشمل على

ميكانيزمات (١) الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إثارة أى عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة، فإن الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لوضعهم في البناء الاجتماعي ، ولهذا فأنهم قد يقعون تحت قوة قاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير . ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على هذا الأساس، بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات، أو تمنع هذه التوترات من ان تؤدي إلى الانحراف ، ومحاول المؤلفان ان يحددوا انواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعتبر خطأ دفاعية ضد الانحراف، وهما في هذا الصدد يعتبران التنشئة الاجتماعية خطأ دفاعيا هاما، ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى .

واول خط دفاعي هو قطع الطريق على التوتر او التصدع ذاته بواسطة ميكانيزمات معينة من شأنها ان تمنع التوتر الكامن من أن يصبح واقعا . فاذا لم يفلح خط الدفاع الاول في منع التوتر وظهرت اعراضه على اعضاء الجماعة، يظهر خط الدفاع الثاني الذي يضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر في قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعي للسلوك بماله من قدرة على توقيع الجزاء على المخالفين، وهنا يظهر خط دفاعي ثالث مرتبط بالضرورة بالخط

١ - الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من الدوافع يعمل في اعداد الفرد أو الجماعة لتقيام بفعل معين، ومن أمثله الأفعال المنسكة للكائن الحي واتجاهات الأشخاص . وانسة الجماعة وعاداتها الفعنية وأباطيرها ونظمها.

الثاني و يتكون من الترتيبات التي تجعل الاستجابات غير المقبولة إجتماعيا صعبة جدا او باهظة من حيث نتائجها ، وفي كلمات أخرى يقول المؤلفان إن كل توتر لا يمكن ان يتجنب في كل نسق اجتماعي، بل لازالت هناك طرق لمنع الناف من الوقوع في الانحراف وتشجيعهم لتصريف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع . ومع ذلك فقد لا تصلح المخطوط الثلاث السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعي، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى خط دفاعي رابع، هو سجن المنحرفين او عزلهم او حتى إعدامهم، ويرى المؤلفان ايضا ان مجرد مع الانحراف او مصادره على اية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع ايضا المنحرفين من معاودة السلوك الانحرافي، ولهذا فإنهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لإعادة تنشئة المنحرف إجتماعيا عن طريق العلاج النفسي او الاجتماعي على سبيل المثال (١) .

وواضح أن برديمير وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعي من خلال سبب وجوده ويركزان على ان الضبط الاجتماعي يعالج الانحراف في المجتمع ولهذا يعددان الأساليب المختلفة التي يمكن ان يستعان بها في تقليل نسبة الانحراف أو في منعه كلية، وهما في هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع، ذلك أن مناقشة هذا الموضوع ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة في السلوك الاجتماعي .

٢- ويقول لندبرج Lundberg إن الضبط الاجتماعى عبارة نستخدمها لنشير إلى المسالك الاجتماعية التى تقود الأفراد والجماعات نحو الإمتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة . ويذهب إلى أن أنماط السلوك الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (النظم الاجتماعية) تعتبر نوعا من انواع الضبط الاجتماعى، ويقول ايضا إن الحكومة من بين هذه النظم، هى التى ينامط بها فى المجتمع الحديث مسألة الضبط الاجتماعى، ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات كالقصاص الشرطة والمحاكم والمدارس والمسؤولين عن الصحة العامة وهكذا . ولكنه فى هذا المقام يشير إلى الدور الكبير الذى تلعبه الانماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأى العام وغير ذلك فى الضبط الاجتماعى ، ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعى كوضوع وادواته المختلفة كوسائله التى تعدل على إمتثال الناس للمعايير الاجتماعية، تكون عرضة للتغير وخاصة عن طريق ما سبناه الاختراعات الاجتماعية (١) .

ونلاحظ هنا ان لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة تختلف عما ذهب إليه علماء علم الاجتماع، ولا يرجع ذلك إلى إبرازه للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك الاجتماعى فى المجتمع الحديث، بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعى وسيلة لمنع الحروب ولضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة بالسكان والحيولة دون زيادة الطابع المركزى للحكومة وما يترتب على ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الاداة الحكومية ذاتها.

٣- 'ما' جبر و سيمكوف (Gellurn and Ninkoff) فيقولان إن بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون إصطلاح (الضبط الاجتماعي) بطريقة عامة جداً لوصف كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعي، ويترب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم العمل مثلاً يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاجتماعي، طالما أنهما يساعدان على استقرار الجماعة وتكاملها. ولكنهما يستخدمان في معالجة موضوع الضبط الاجتماعي معنى مختلفاً وأكثر تحديداً من المعنى السابق، فالضبط الاجتماعي في نظرها عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية. ويترب على هذا المعنى أن العادات الشعبية في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع معين، ولكن عادة شعبية محددة كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي، إذا استخدمت لكبح جماح المتطرف وردة إلى طريق الجماعة.

٤- و يختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتماعي، الذي يكون من كل الميكانيزمات التي تعارض الاتجاهات الانحرافية، أو تصادرها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التأثير أو الإثارة التي تميل نحو اخراج الانحراف من حالة السكون إلى الواقع (١).

الدخل السوسولوجي لفهم الضبط الاجتماعي:

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعي لا يختلف كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعي، ومن ثم فإن مناقشة هذا التنظيم يمكن أن تغطي المسائل التي تعود الباحثون على إدراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعي . كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعي كالظواهر ثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم، التي يجب أن تفصلها عن وسائل الضبط الاجتماعي التي هي الظواهر الاجتماعية كالجاعات والمجتمعات . ولسكننا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعي نوعا من التنظيم الاجتماعي قد يكون إعتبارا وجها، لكن النظر إلى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقا في فهم هذا الموضوع الهام، لأنه في واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافي من الضبط الاجتماعي وبين ما هو اجتماعي، وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة في علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره، تقوم على النظر إلى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هي المجتمع والثقافة والشخصية، ولذلك فالضبط الاجتماعي باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم، فالأشخاص هم الذين فيكونون محل الدراسة لمعرفة مدى إمتثالهم للمعايير والقيم، ولا يمكن أن تتم الدراسة إلا إذا لاحظنا هؤلاء الأشخاص في تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الأشخاص، إلا إذا كانت لدينا معرفة عميقة عن نمط الثقافة الذي يعطى هذه المعايير الاجتماعية قايما معينا وابعادا خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا فإننا نعرض في إيجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التي تعتبر شروطا أساسية لفهم عمليات

الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذي نلاحظ فيه هذه الظاهرة :

١ - من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تحافظ على حقوق اعضائها ، ولذلك فان اعتداء عضو على عضو آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضاء الذي قد يصل في كثير من الأحيان إلى عقاب المعتدى ، ومثال ذلك ان بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الاعضاء، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها، وقد استنتج علماء الاجتماع من ذلك ان الجماعة الانسانية تقوم كدافع ضد العدوان الذي قد يقع على بعض اعضائها .

إن فكرة الجماعة نفسها كشكله لسلوك اعضائها تتضمن فكرة القهر او الالتزام الجماعي، ولذلك فالجماعة لا توجه السلوك فحسب، بل انها تحدده وتنظمه ايضا، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على يد دوركيم الذي قال إن جوهر الحياة الجمعية هو فيما تمارسه من قهر او إلزام على الفرد .

٢ - الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى إليه القهر الاجتماعي، ذلك ان الفرد لا يستطيع ان يتراجع او ان يدير ظهره للقيم او المعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحسراف، كما ان الفرد المنحرف يعلم ان عدم امتثاله يؤدي إلى عدم الترحيب به في اى جماعة اخرى، ولذلك يفكر مرتين قبل ان يستمر في السلوك الانحرافي .

٣ - الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الجماعية هي في واقع الامر مستويات نضجها لتكون حدودا لا جعداها الاعضاء، ومع

ذلك فقد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من اليوتوبيا تعتبر في واقع الأمر إنحرافاً عن المعايير الموضوعية وهما نلاحظ أن الانحراف إذا كان بسيطاً فلربما تجاهلته الجماعة، أما إذا وصل إلى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فإن العقاب الذي يتلقاه للانحراف في هذه الحالة يتناسب مع تقدير الجماعة لمخطوطة الانحراف نفسه عليها .

٤ - كل جماعة تضع حدوداً للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة، وهذا راجع إلى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها في الواقع، ولهذا يصبح التسامح أمراً طبيعياً يتواءم عليه أفراد الجماعة، ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعي، وعلى مركز الشخص وسمته، وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون في الذهن عند النظر في حدود هذا التسامح ومن أهمها : (١)

أ - التقاليد الاجتماعية قد تسمح في مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفرض اختلاف المعايير والمبادئ الأساسية التي توجه النظام الاجتماعي أو تعدد إيديولوجيته . ولذلك فإن السلوك البورجوازي في المجتمعات الاشتراكية يعتبر إنحرافاً عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محلاً للتسامح .

ب - كلما زاد اللاتجانس في مجتمع كلما زادت حدود التسامح إتساعاً، وهذا راجع إلى أن المجتمع الترامى الأطراف تعدد فيه التناقضات القروية

وتتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتمايزة . ولهذا لا يجد المجتمع مناصا من توسيع نطاق التسامح، وإلا انتقلت جماعات المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التنافس والتعاون . أما لماذا تكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا ، فإن هذا يرجع إلى أن المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع . ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالبا ما يعاقب عليه بصرامة .

ح - كلما زاد التحضر في المجتمع كلما زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية على حساب الوسائل الدائمة التي كانت تسندها العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الاتجاه إلى الشرطة والمحاكم في المجتمع القروي علامة من علامات التغيير الاجتماعي فيه ، لأن القاعدة القديمة فيه كانت تمنع الاتجاه إلى الغير في فض النزاع أو مصادرة الانحراف . سواء في الوحدات الصغيرة الصغيرة المكونة للقرية أو في مجتمع القرية ككل .

د - يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كلما كان أكثر حرية، أي أنه يكون في استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذي يتعرض له من هم أقل منه مرتبة، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية في الخروج على المعايير، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أو قليلة الثقافة ، بينما لا يكون الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والأكثر ثقافة .

هـ - مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التي يتمتع بها ، فإنه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير إلى أي حد .

فقد يسمح له بمخالفة رأى العام ، أو اعتناق مبادئ تعالف مبادئه ، غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح له بارتكاب المحرمات التي تعتبر مخالفات خطيرة في كل المجتمعات .

و - كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أى مجتمع . ومثال ذلك أن الجماعة لا تسمح لأحد في هذه الأيام أن يتحدى بالعودة الى الرق مثلاً . وليس العرف عاملاً سلبياً دائماً يمنع الفرد من هذا أو ذاك . بل إن ، يكون عاملاً إيجابياً في عدد من الحالات . ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة . ولا زال الرجل في عدد من المجتمعات مسؤولاً عن سلوك زوجته أو اخته . ففي حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذي يقبله المجتمع يمكن ان يوقع العقاب الذي قد يصل أحياناً إلى درجة القتل .

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى إلى الانحراف :

إذا ظهر في الموقف الاجتماعي أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة لتصدع في مراكز الأفراد أو في أدوارهم ، فإنه من الممكن التدخل عن طريق أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعي لتلاقي هذا التصدع وتخفيف التوتر ، والعودة بالموقف الاجتماعي إلى وضعه الطبيعي . وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال نشير إليها على النحو التالي :

١ - العزل : وهو العزل البنائي للأفراد والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذي يقوم به الفرد . والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا

توقعات متعارضة في وقت واحد . ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

١ - قد تقسم الثقافة الزمن إلى فترات مختلفة بالإضافة الى المراكز المختلفة التي تكون للفرد . ولذلك إذا شغلت هذه المراكز في وقت واحد، كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيراً . ومثال ذلك ان الفرد في المجتمع الحديث قد يكون ابناً وأباً ومديراً وعضواً في ناد وعاملاً في جمعية خيرية ومن الطبيعي أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التي تصاحب هذه المراكز فإذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع ومن أجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز او العكس مؤدياً إلى القضاء على الصدع في مهده .

ب - وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات إلى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة ، إذا امكن عزل مكان كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملاسات وظروف . ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعهد الجوانب، أي أنه قد يكون كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً . ومن غير شك ان لكل حالة ظروفها وإتجاهاتها ، وليس على الفرد لكي يتجنب الصراع إلا أن يخصص لكل نشاط مكاناً محدداً ، حتى لا يكون « كل نشاطه » في كل مكان يذهب اليه .

ج - كما ان عزل المتصلين بالدور ، وخصوصاً إذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار ، يمكن أن يقضى على الصراع في مهده . ومثال ذلك ان الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التي يكون عليها مسع من يجب ، وبين

شخصيته عندما يكون مع استاذة ، وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه . ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعاً في كل دور ربما ادى إلى صراع يمكن أن يكون طريقاً للانحراف . ومثال آخر على ذلك ، الرجل الذى يتزوج من سيدتين ، يلعب دورين مختلفين . لاختلاف المتصلين بكل دور . ولذلك فانه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما .

ويلاحظ أن العزل البنائى يمكن ان يستخدم كضابط اجتماعى فى مواقف أخرى . ومثال ذلك أنه إذا وجد عدد من الأشخاص يتعرضون فى موقف معين لتصدد واحد ، فان عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تدوير القوى التى توحد بينهم ، فتزيد من دوافع الانحراف .

٧ - المنع : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط الاجتماعى على تجنب التصدد والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار . ويعنى المنع هنا « العزل الرمضى » للزمن والمناسبات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فانه يلزم فى هذه الحالة الركون إلى ميكانيزم آخر لتقوية المركز السائد فى علاقة معينة ، وإخضاع كل المراكز الأخرى له . والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل ، وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتمل أن يتصارعوا ، وفى الغالب يسمح للنوع للمراكز التى يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها فى وقت واحد . ومثال ذلك ان الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما ننظر فى قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج ، ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض

الآخر ، فان تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل الرجال عن النساء
في زيانا ، ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة
ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي .

٣ - الاسبقية : ومن الوسائل التي تستخدم في منع التصدع والتوتر
ما يقال له « أسبقية المركز النظامية » ذلك أن التعديد الإجماعي الواضح
لمطالب المركز التي يجب أن يكون لها الأرجحية والأفضلية ، تخلص
الناس من النضال في سبيل الوصول إلى قرار . ولهذا يسبب الصراع أقل قدر
يمكن من الصعوبات ، لأن الناس يستطيعون تقديم بعض مطالبهم على غير ما
مستدين في ذلك إلى القانون أو إلى ما تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك
إذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها ان تعترف
عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، ام أن عليها أن تبقى صامته فتعترف عن
مركزها كواطنة ؟ القانون الانجلو أمريكي يعطى الأسبقية لمركز المرأة
كزوجة على مركزها كواطنة ، ولهذا يغنيها من الشهادة ضد زوجها .
وإذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب أهميتها بطريقة مقررة كلما اسهمت في
خفض حدة الصراع الذي يمكن ان يثير كوامن الانحراف عند الفرد ، عند
الاختيار بين هذا المطلب او ذاك .

تطويع التصدع او التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء في وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الإحباط التوتر
في الواقع فانه من الممكن منع المنحرف من الاسترسال في الانحراف عن
طريق تمكيه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة إجتماعيا . ويتضمن
هذا الاجراء ما يطلق عليه اسم « تطويع التصدع او التوتر وسياسته » .

ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا وبوساطة طرق متعددة اهمها: السلوك التعويضي وبدائل المربكز . وسوف نعرض لها في إيجاز على النحو الآتي :

١ - السلوك التعويضي : وهو ذلك السلوك الذي يمكن الناس من التخلص من التوتر ، وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعي المرتبطة بكل نوع على حدة .

١ - النوع المفضل ثقافيا : وهو الذي يكون في متناول اكثر الناس . ومثال ذلك ، ان العامل الذي يفشل من حيث مركزه المهني ، يمكن ان يجد إشباعا تعويظيا في الدور الذي يلعبه في أسرته . فقد يلقي التقدير في قيامه بدوره كزوج وكوالد ، فيعوض بذلك ما شعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه في عمله . وقد يكون العكس صحيحاً بالنسبة للرجال ، ومعنى ذلك أن العمل يقوم بالمركز التعويضي ليطغى الإحباط الذي يجده في دوره في الأسرة . والمرأة الحديثة تجد تعويضا عن فشلها في أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط في النشاط الاجتماعي أو السياسي .

ب - النوع المسموح به ثقافيا . ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلا كالتنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردي دون زيادة إنتاجية المربكز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى . وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر . ولهذا كان السلوك التعويضي من التنوع المسموح به ثقافيا ، متعلقا بالزمان والمكان . ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا ، ذلك النوع الذي يتجه إلى إشباع الحاجات والرغبات المحيطة أو المروء من المطالب المتعارضة عن طريق إطلاق العنان

للتخيل . ويفغى هذا التمثيل وسائل كثيرة ، مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والإستماع المستمر للإذاعة ومشاهدة التلفزيون وغير ذلك . ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل . فقد تمنع الثقافة الإستمرار في هذا السلوك إذا كان المضمون ممنوعاً أو غير مرحب به .

ج - النوع المتسامح فيه ثقافياً . وينطوى هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسمياً، ولكن القيام بها يتسامح فيه ، ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة . ومثل هذا النوع من السلوك يقف على حافة الانحراف ، والتسامح فيه يكون إلى الحد الذى لا يظهر أنه أصبح يشكل خطراً على الجماعة أو على الأنماط الإجتماعية المقررة . ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والحشونة وبعض العادات الجنسية والعريضة .

د - أما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافياً ، فإن الخط الذى يفصله عن النوع السابق دقيق جداً، لأن التحول من المتسامح فيه إلى الممنوع سهل جداً. والأمثلة على ذلك كثيرة ، فقد يرتكب الخمور جريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس إلى قتل للنساء .. وهكذا .

٢ - بدائل المركز : إذا لم يؤدى التعويض الكافى إلى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام، فإن الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدى إلى التصدع أو التوتر، وذلك في سبيل نوع آخر من النشاط الإمتثالى . إن السباح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التى تترتب عليه، كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافياً يضمن الإمتثال ويمنع الانحراف . وكلمتا

كان من التيسر الالتجاء إلى المراكز البديلة ممكنًا، وفي الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز إلى آخر، فإن احتمالات الانحصران تقل إلى الدرجة الأدنى .

ويعتبر الانتقال من مركز إلى آخر من مميزات النسق المعنى المفتوح ، وكذلك المكان الذي يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة ، فالتناسق لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدي إلى انحرافهم ، بل إن الناس في الغالب يبحثون دائما عن المراكز البديلة إلى أن يجدوا واحدا منها يقضى حاجاتهم . أو يسمح لهم بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون إليهم .

وهناك ثمة خطر اجتماعي في إعداد بدائل المراكز، لأن الناس قد يتحركون من هذا المركز إلى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلا لأي واحد منها من أجل القيام بالدور الذي يناط بكل مركز بطريقة حسنة . وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذي ينتقل من عمل إلى آخر، أو الزوج الذي ينتقل من زوجة إلى زوجة، أو الزوجة التي تغير أزواجها في فترات قصيرة المدى ، ويتنبه المجتمع للخطر الذي يترتب على مثل هذه الحالات، ولذلك يضع عقوبات أو حواجز لهذه الحركة تستند إلى المقومات النظامية في المجتمع، حتى يكون لمثل هذا التحرك جدية واعتبار . ومثال ذلك أنه إذا ازدادت حالات الطلاق في مجتمع زيادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز، فإن المجتمع يقيم الحواجز التي تؤدي إلى تقليل نسب الطلاق، وذلك عن طريق تعصيب إجراءاته أو إحالة الأمر على جهات

من وظيفتها ان تفحص الأسباب الجديدة وراء طلب الطلاق، وتحاول في نفس الوقت ان تجعل تكاليف الطلاق باهظة .

ويجب ان نلاحظ هنا ان بدائل المراكز يمكن ان تؤدي إلى نفس التوتر والتصدع التي تؤدي إليه المواقف الإيجابية ، اذا لم يكن عند الناس مستويات محددة تماما تمكنهم من الحكم على حاجاتهم . ولذلك يكون الفرد الذي لا يعرف ما يريد واقفا تحت توتر، لأنه في هذه الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه، وخلاصة القول ان تعدد المراكز والادوار في المجتمع يمكن أن تكون وسيلة من الوسائل التي تخفف من حدة الانحراف الذي يمكن ان يتسبب عن احساس الفرد بالعزلة او بانسداد الطريق امامه لتغيير الموقف الذي سبب له التوتر او التصدع في بادئ الأمر .

ميكانيزمات الحصار والتعويق:

ان الوسائل السابقة التي عرضنا لها ، والتي تعتبر خطوط الدفاع الاولى لمنع الانحراف او لكبت مؤثراته ، قد لا تفلح في القضاء عليه . ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منع الانحراف من ان يصبح سلوكا اذا استطعنا ان نجعل مثل هذا السلوك صعبا او باهظا .

١ - تفسير الانحراف : ومعناه انه في سبيل ضمان الإمتثال على الرغم من المؤثرات الانحرافية، نقيم موقفا تمنع تكيف المتحرف واستمراره في سلوكه، لأن الأمر في هذه الحالة سيكون صعبا . وحتى اذا ظهر الانحراف في الواقع فانه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون الجزء السلبي هنا الذي يظهر في

عدم الرضا عن الانحراف وإمكانية قهر المنحرف، من العوامل التي تهيئ الفرصة وتمهد الطريق أمام الإمتثال ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن الناس عتثلون بالرغم من أنفسهم .

٢ - بهاظة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يتعصدون عن السلوك

الانحرافي إذا كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الإمتثال ، ولعل هذا هو أحد الأسباب الذي من أجله لا يكون العقاب مناسباً للجريمة في كل الأحوال، ويقول جورج هومانز George Homans إن عددا كبيرا من وسائل الضبط التي تعمل بطريقة غير رسمية في أي جماعة اجتماعية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية، ذلك أنه لما كانت التساند والنبادل متضمنا في تقسيم العمل في الجماعة، وتجد الحاجات المكملة وسائل إشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة، فإن الخروج على مثل هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة إلى أن التغير في النمط المقرر حين يتسبب فيه عضو واحد من أعضاء الجماعة . فإن تأثير هذا التغير يسرى إلى الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة ، ولذلك فإن المنحرف في هذه الحالة يضطر إلى الإمتثال لأن الجماعة تبادر بحرماته من مراكزه وأدواره التي كانت يشغلها أو التي كان من المحتمل أن يشغلها في المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع إلى أنه كان يحلل جماعات صغيرة بسيطة التركيب نسييا ، ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف الانحراف أو ان يمنعه بحرمان المنحرف من السلع والخدمات، أو جهده بحرماته من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها

نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فإن فاعلية عدم الرضا الاجتماعى كوسيلة من وسائل الضبط تقل بالضرورة، ونحن هنا لا ننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعى وإنما ننبط به دورا جزئيا فى منع الانحراف .

وبلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التى تظهر فى الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التى يكون لكل منها وسائلها فى الضبط التى تناسب أنماط السلوك فيها والأهداف التى تسعى إليها، كما أن المجتمع بصفة عامة يعتمد على القانون الذى يضع القواعد العامة لضبط المظاهر العامة من سلوك الأفراد بغض النظر عن إتيانهم الجماعية، ولهذا يعتبر القانون فى المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعى وأكثرها عمومية وأشدّها إلزاما وأكثرها فاعلية فى منع الانحراف وفى الوصول إلى السلوك الامتثال بصفة عامة .

٣- أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأى العام غير قادر على إظهار إنحرافه فإنه مع ذلك يظل متربصا بالإنحراف. ولذلك يجب أن يعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدنى أو السجن أو النفى أو الإعدام. وتكون مثل هذه الوسائل فى الضبط الاجتماعى بين الجماعات الثانوية نظامية ، بمعنى أنها تحدّد فى شكل ميكانيزم رسمى يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التى تؤهله لمنع الانحراف وعقابه، فإنه ينطوى بالضرورة على مراكر من شأنها التحرّى عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم ، وكلما زادت قواعد القانون دقة كلما زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القانون ينطوى على العقاب، فإنه يكون عادلا كافا عن الانحراف
وله فاعلية في ظل أربعة شروط هي :

أ - يجب أن يكون العقاب ناسيا بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف
الوصول إلى الامتثال .

ب - يجب أن يكون مباشرا وفوريا بدرجة كافية ليربط في الأذهان
العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف .

ج - يجب أن يكون واحدا نسيا، بمعنى أن يطبق على جميع الأشخاص
الذين يرتكبون انحرافا معينا .

د - يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح للشروط الأخرى
فاعلية محققة .

ولما كانت هذه الشروط متساندة ويتوقف تطبيقها على اعتبارات متعددة
يعلق بعضها بالقيم ، فإنه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبية لأي منها أو
إمكان تطبيقها جميعا إلى أقصى درجة من درجات الكفاية .

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعي ضروري لمعالجة الفشل في التنشئة
الاجتماعية ، كما أنه من ناحية أخرى يشهد هم أولئك الذين تعلموا دروس
هذه التنشئة جيدا ، ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة في التنشئة
الاجتماعية والضبط الاجتماعي واحدة تقريبا ، وعلى الأخصثناء والدوم
والمكلفاة والعقاب على السلوك الذي يحوز الرضى أو لا يحوز
على التوالى .

وكما رأينا من التحليل السابق لميكانيزمات الضبط الاجتماعي، نستطيع أن نقول إن الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات فيزيائية واقتصادية ونفسية إجتماعية ، ويلاحظ أن الإنسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لأنه حيوان ثقافي في المحل الأول . وتقوم إتصالاته مع الآخرين على الرموز ، ونحن لا نستطيع أن نفصل هذه الأنواع الثلاث من الجزاءات في الواقع ، لأنها مرتبطة بطرق متعددة ، ولهذا قد يحكم القاضي بالفراغة أو قضاء عدة أيام في السجن ، ومن المسائل الهامة التي يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعي يستخدم المكافأة كما يستخدم العقاب ، ولكن العقاب يكون اشد وقعا على النفس في حالة الانحراف من المكافأة في حالة الإمتثال . ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائي لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية . فالشد على اليد أو القبلة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة فيزيائية يمكن أن تقارن بالإنم الفيزيائي عند العقاب البدني .

فاعلية الضبط الاجتماعي :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأمر الذي تتركه وسائل الضبط الاجتماعي في الحصول على مزيد من الإمتثال داخل الجماعة أو المجتمع ، وقد ساقوا في هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات في إتجاهين أساسيين :

الأول - أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على ادواته المختلفة، أي كلما رادت هذه الأدوات نفاذا إلى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع في أكثر الأحيان، كلما ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب

الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتماد جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام. وبدعم انصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم إننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع الحديث لها قوة القهر والإلزام التى كانت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح ان هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى انحراف مهما صغر فى المجتمع رعاية للنظام والإمتثال .

والثانى - ذلك الاتجاه الذى لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى فى الوصول إلى درجة من الإمتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون ان الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعى تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولذلك يحاولون ان يركزوا انظارهم على الظروف الجماعية التى قد تؤدى إلى الانحراف أو إلى الإمتثال . ومثال ذلك قولهم :

إنه كلما كانت الجماعة محبة إلى الفرد كلما زادت فاعلية وسائل الضبط الاجتماعى فى رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم . ومثال ذلك ان احد عوامل انحراف الأحداث ترجع إلى ان الحدث لا يتطابق مع والديه . ومن ثم لا يقدر عضويته فى جماعته الأسرية ، ذلك لأن الأب هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فانه غالبا ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء ورجال السجون . وربما كانت معارضة الحدث لوالده طريقا يجعل شعور الطفل يتجول بصفة عامة إلى نزع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو عنده اتجاهات العصيان ويصبح متأثرا

بالرغبة في الانتقام ، كذلك تتوقف فاعلية الضبط الاجتماعي على استقلال الجماعة، بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة كلما قلت فرص الانحراف، وكلما زادت فاعلية الضبط . وقد دلت أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات مختلفة وتندرج في درجة إستقلالها . كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة في مجتمع معين ، أن الأوامر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي إلى العصيان أو الإحباط . وفي هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الإيجابي والمتناقضة في الواقع تؤدي إلى زيادة نسبة العصيان، كما أن الأوامر السلبية تؤدي إلى اللكبت وإلى المظاهر المعصية .

إن كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان العوامل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى فاعلية أكثر في وسائل الضبط الاجتماعي، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى الإمتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي إلى عدم إدراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها .

كما أن الاتجاه الآخر الذي يركز إهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسى شيئا هاما، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعي ، وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول إلى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها . ووسائل تذليل الصعوبات التي تقف في وجهها ، وهي كلها من غير شك أساليب في الضبط الاجتماعي .

وحقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على مزج دعاوى
الإنجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح في المجتمعات الحديثة التي تجعل من
القانون الأداة الكبرى في الضبط الاجتماعي ، ذلك أن ما يلحق قواعده
القانون أو نصوصه من تعديلات إنما يتم لمواجهة التغيرات التي تحدث في
الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع . والمشرع الحديث يضع في اعتباره دائما
ضرورة استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون
لتشريعه فاعلية . ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة
لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الأحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة
الظروف التي وضعت من أجلها .

التدخلات الاجتماعية للضبط الاجتماعي :

من المناسب هنا كما يقول أجيرن ونيمكوف ان نشير إلى بعض النتائج
التي تترتب على الضبط الاجتماعي، لأنها تلقى مزيدا من الضوء على علاقة
الجماعة بالفرد من وجهة نظر أدوات الضبط الاجتماعي .

١ - يحظى المتحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى الممثلون . ذلك
ان الجماعة تنشغل بما يعتدى على المعايير او يتنكب الطريق السليم أكثر
من انشغالها بالأشخاص العاديين، والأمثلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب
يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممثل ، وكذلك بالنسبة
للطالب الذي يحاول الخروج على نظام الجامعة ومن يتابع مناقشة مجالس
الكلبيات والجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة
مشاكل الطلاب المتخلفين او المشكلين

٢- يندران يرتفع الفرد فوق مستوى جماعته ، ومعنى ذلك ان الجماعة تضع الحدود وترسم الإطار الذى يحدد مدى اختلافات السلوك عند اعضائها، ولهذا يكون السلوك موافقا عليه إذا تم فى اى ناحية من نواحي هذا الإطار . اما إذا خرج عليه فان اعضاء الجماعة يحاولون رده وقد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا إن الجماعة الانسانية محافظة بطبيعتها ، ومع ذلك فان درجة التغير فى السلوك لا تتأثر باختلافات فى معايير الجماعة فحسب، بل تتأثر بالدرجة التى يطابق الفرد نفسه إليها مع الجماعة ، كما ان درجة التغير هذه تتوقف ايضا على مبلغ التغير الذى تمارسه الجماعة فى سبيل إمتثال اعضائها لها . وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة إلى أخرى سميا وراء إطارات اوسع للسلوك إذا تبين ان جماعته المفضلة قد ضاقت به .

٣- الجماعة احد الوسائل الفعالة لتغيير سلوك الفرد ، ومعنى ذلك ان الافراد الذين يظهرون حساسية شديدة لاساليب الجماعة فى الضبط الاجتماعى يكونون اكثر إستجابة للتغير إذا تم عن طريق هذه الجماعة .

٤- الجماعة ككل اكثر حثا على النظام واشد فاعلية فى الوصول إليه من قائد او زعيم على ، ويرجع ذلك إلى ان الجماعة اكثر قدرة على فرض الضبط على سلوك اعضائها من فرد يناط به سلطة ويوكل إليه هذا الضبط ، وجرى اوراق تطبيق هذه الفكرة عمليا على المدارس على المحافظة

على النظام، عن طريق إعطاء بعض وسائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم، وقد لوحظ ان التلاميذ يكونون اكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم إذا قورنت باستجاباتهم للسلطة المركزية التي قد يمارسها ناظر المدرسة .

فصل السابع

المجتمعات المحلية

إن اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفًا لم تخبرها المجتمعات القديمة أو البدائية ، كما أن اتساع نطاق العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي كان يقوم على وحدات صغيرة نسبيًا . ومن الحقائق التي وصل إليها علم الاجتماع مؤخرًا ، أنه كلما زاد المجتمع تقدمًا ، كلما زاد اتساع التنظيم الاجتماعي وتعددت أقسامه وأنواعه ، كذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر في طبيعة الإحتاج ، وجود اختلافات كثيرة بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع ، وبضائف إلى ذلك ان المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متميزة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية ، وخلق ظروف ومواقف تعتبر جديدة على تجربة الإنسان الماضية .

إن علم الاجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية ، يركز على المجتمعات القائمة فعلا والتي من مجموعها يتكون هذا المجتمع . أو بمعنى آخر ، أن المجتمع عند كثير من علماء الاجتماع يعتبر فكرة أو تصورا ، أما ما هو موجود في الواقع والذي يخضع للملاحظة العلمية ويمكن معه استخدام أدوات البحث المختلفة فهو الجماعات ومركبات الجماعات . ولهذا بهم علم الاجتماع

الحديث بموضوع الجماعة ويجعله نقطة الارتكاز في البحث والتحليل .

وهذه الجماعات كما انها تعيش واقعاً إجتماعياً محددًا ، تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة تضيق أو تتسع حسب الظروف ، وعندما يتجمع عدد من الجماعات في منطقة جغرافية معينة لتهارس أنواعا متشابهة من النشاط الإجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وتتميز اختلافا عن جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية مختلفة، تبرز عندنا فكرة تنبسط المجتمع إلى أنماط رئيسية تقوم على ما لدينا من معرفة بالاختلافات بين هذه الأنماط كل عن الآخر، فإذا ضيقنا دائرة التشابه ، وبرزنا دائرة الاختلاف يمكن أن نتحصّر هذه الأنماط في نمطين كبيرين يوجدان تقريبا في كل مجتمع إنساني ، ويكاد علماء الاجتماع أن يجمعوا على أن هذين النمطين هما : الريف والحضر .

وطالما انهما ينتميان إلى منطقة جغرافية واحدة ويخضعان لسلطة واحدة ايضا وبضمهما مجتمع واحد وثقافة واحدة، فقد اصطلح علماء الاجتماع على إطلاق اسم المجتمع المحلي على كل منهما، وهكذا نتبين ان الباحثين في المجتمع الإنساني يلتقون حول نقطة هامة، وهي ضرورة وجود اساس إقليمي او جغرافي للمجتمع المحلي ، وقد يختلفون في الخصائص التي تنسب إلى هذا المجتمع المحلي ، ولكنهم في نهاية الأمر يسلّمون بأن المجتمعات المحلية حقيقة واقعية ادق تصوراً وأكثر تحديداً من المجتمع ذاته .

ومن أجل هذا وجدنا من المناسب أن نعرض في بداية هذا الموضوع لمجموعة من التعريفات التي تناولت المجتمع المحلي وخصائصه لتبين موقف علم الاجتماع اليوم من هذا الموضوع الذي يحمل طابع الأهمية في دراساته المتعددة .

١ - يقول أجبرن ونيمكوف (١) Ogburn & Nimkoff إن هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة . فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدهرة، وهناك القرى والمدن الصغيرة . ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط بل أنها تختلف أيضا في خصائصها العامة . ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية ذات طابع صناعي تقوم حول المصانع، كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعي ويقع وسط الأرض الخصبة التي تروى بانتظام . ويقولان إننا لن نستطيع أن نتعرض بطريقة واضحة لتغير المجتمعات المحلية أو لأنواعها المتعددة ما لم نعرف مقدما «ما المجتمع المحلي؟» ولهذا يعرفان المجتمع المحلي بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش على إقليم معين ، ويعتبران أن رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات . ولكن الإقامة في منطقة واحدة وإرتباط الناس برابط الإقامة الواحد لا يجعل منهم في الواقع مجتمعا محليا، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات إجتماعية يمكن أن ترقى إلى مرتبة العلاقة الإجتماعية المنظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الإنساني ، ولهذا يضيف أجبرن ونيمكوف إلى شرط الإقامة شرطا آخر، وهو التنظيم الكلي للحياة الإجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي ، وعلى هذا الأساس تكون جمية البحوث الإجتماعية جماعة وتكون قرية القيطون مجتمعا محليا ويرجع أصل كلمة « المجتمع المحلي » إلى الوقت الذي كانت فيه المناطق

1- Ogburn & Nimkoff: A Handbook of Sociology, London, 1960
P. 965

المسكونة صغيرة، تتكون من عدد قليل جدا من الأسر. ولذلك كانت جماعة الأسر التي تعيش في مكان معين هي التي تتكون المجتمع المحلي هناك. وقد نال هذا اللفظ يطبق على مثل هذه الأماكن عندما تزداد إتساعا أو تزداد حجما من الناحية السكانية مثل المدن الصغرى والمدن الكبرى التي تحتوى كل منها على جماعات مختلفة قد لا تربطها روابط القرابة أو الدم . ويلاحظ أن إصطلاح المجتمع المحلي قد يطبق على مناطق متسعة جدا، فيقال مثلا المجتمع الدولي أو المجتمع العالمى .

٢ - ويرى أرنولد جرين (١١) Arnold green أن المجتمع المحلي، تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة، ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة، ولذلك فإن المجتمع المحلي يعتبر جماعة إقليمية محلية. وفي المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئا واحدا، اما في المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة إجتماعية مشتركة، وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحيطة شبه مستقلة يمكن ان تتميز الواحدة عن الأخرى في الزى او الخلق او العادات او القواعد الإجتماعية .

ويختلف جرين قليلا عن اجبرن ونيكوف، لأنه يعتقد انه في المجتمع الحديث لا تكون الجماعات الاقليمية المحلية سرة التنظيم الاجتماعى الكلى لأن التنظيم السيامى في المجتمع الكبير لا يفرق بين القرية وبين المدينة، ومعنى ذلك أن التنظيم الاجتماعى الكلى في المجتمع الحديث ينفذ إلى كل اجزائه المحلية وبفرض نوعا من التشابه في هذا المجال ويدل جرين على رايه هذا بقوله ان جزءا من مدينة كبيرة « كنطقة البلد او الرمل في الاسكندرية » لا تكون مجتمعا محليا، على الرغم من انها تجمع من ناس يشغلون منطقة جغرافية محددة، كما ان ظروف المدينة

الحديثة تجعل الناس يسكنون في مكان ويعملون في مكان آخر ويتبعون في مكان ثالث . ولهذا تكون الحركة الاجتماعية في المدينة الكبيرة من شأنها أن تقلل من إنطباق إصطلاح المجتمع المحلي على مثل هذا النوع من التجمعات الإنسانية .

وواضح أن جرّين يحاول أن يبين أن إصطلاح المجتمع المحلي لا ينطبق إلا على المجتمعات المعزولة نسبياً ذات الطابع الاجتماعي والثقافي المحدد ، أما تطبيقه على المدينة، والمدينة الكبرى بالذات فإنه يحمل بين طياته عدم إدراك الخصائص الحضرية والتنقل الاجتماعي وحركة السكان الدائمة بين اقسام المدينة الواحدة . ولكن جرّين ينسى أن من يطبقون إصطلاح المجتمع المحلي على المدينة أيا كان حجمها لا يقسمونها إلى مجتمعات محلية فرعية ، وإنما ينظرون إليها ككل . ومن غير شك أن خضوع المدينة لإدارة واحدة ولتنظيم إقتصادي وسياسي واحد أيضا واشتراك سكانها في عدد كبير من الصفات المشتركة ، يجعل سكان المدينة يعيشون حياة إجتماعية كلية ويخضعون لتنظيم إجتماعي متكامل يواجه كل أنواع نشاطهم .

٣ - من الدراسات المبكرة في علم الاجتماع عن المجتمع المحلي تلك الدراسة التي كتبها روبرت ما كيفر Robert MacIver عام ١٩١٧ . وقد لخص هذه الدراسة مع تعديلات متعددة في كتابه عن «المجتمع» الذي كتبه بالإشتراك مع تشارلس بيچ Charles Page ، وفيه يعرفان المجتمع المحلي بقولهما : «إننا نطلق كلمة المجتمع المحلي على أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معا بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة، ولا يشتركون بالذات في مصلحة دون غيرها . وعلامة المجتمع

المحلى أن الفرد يستطيع أن يقضى حياته كلها داخله. فالفرد لا يستطيع أن يقضى حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة. وإنزف والمقياس الأساسى فى المجتمع المحلى هو أن نجد كل علاقات الفرد الاجتماعية موجودة فيه. ويرى ما كيفر أن المجتمع المحلى يقوم على أساسين هامين هما، الإقليم الذى يشغله والشعور المشترك الذى يربط أعضاء هذا المجتمع المحلى معاً، ويعطيهم طابعاً خاصاً ويؤدى فى نفس الوقت إلى تماسكهم الاجتماعى.

٤ - ويتناول هنط Hunt (١) المجتمع المحلى بقوله، إنه يسكون من الناس الذين يعيشون فى منطقة محلية، والذين تكون لهم نتيجة للمعيشة المشتركة مصالح معينة ومشاكل مشتركة. ونظراً لقرب أعضاء المجتمع المحلى أحدهم من الآخر، فإنهم يتعاونون ويتنظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كل التنظيمات الأخرى التى يميز بها المجتمع ككل، ويقول هنط أيضاً إن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث الطابع والحجم، فالمجتمعات الريفية أو القروية المحلية يبدو عليها الوحدة والتجانس أكثر من المجتمعات الحضرية المعقدة التى تتميز بالعلاقات غير المباشرة بين أعضائها. ويجب أن نميز هنا، طالما أننا جعلنا القرب السكانى شرطاً لوجود المجتمع المحلى، بينه وبين الجوار، ذلك لأن الجوار أصغر وأقل تنظيمياً من الناحية الرسمية.

٥ - أما لنديبرج (٢) Lundberg فيقول إن تأثير الجغرافيا على حياة

1 - MacIver & Page: Society; London, 1953, pp 8 11

2 Hunt, Social Science N.Y 1955, pp 190-191

الإنسان مشروط دائماً ومعقد في نفس الوقت عن طريق العوامل الثقافية . ولهذا فإن المجتمع المحلي الإنساني ليس مجرد تجمع من بني الإنسان يعيشون معا تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة الطبيعية ، وكل النواحي الفيزيائية للأقليم المحلي . فالمجتمع المحلي له تقاليد وعادات وعرف يتعلم العلاقات بين الإنسان وبين الطبيعة ، كما تنظمها في نفس الوقت بين الإنسان والإنسان . إذن ، المجتمع المحلي ظاهرة ثقافية تحل بمكان معين أو هو بصورة أكثر تحديداً ، السكان الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويعيشون حياة مستقلة مشتركة ، وليس معنى معيشة الإنسان في منطقة جغرافية انه يصبح خاضعاً لها ، بل إن الإنسان في واقع الأمر قد استطاع خلال تاريخه الطويل وعن طريق التكنولوجيا التي يطورها باستمراره ، أن يروض الطبيعة وأن يخضع البيئة الجغرافية لمشيئته . ولذلك فإن العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية ليست علاقة سلبية من جانب الإنسان ، وإيجابية من جانب البيئة ، بل إن العكس هو الصحيح ، ويزداد الأمر وضوحاً كلما تقدم علم الإنسان وزادت خبراته وتجاربه .

من هذا نرى أن كل التعريفات السابقة تجمع على أمرين يحدان من الخصائص الرئيسية للمجتمع المحلي ، وهما المعيشة الاجتماعية الكلية والإقليم المحدد الدائم ، وليس معنى هذا أن حركة الإنسان في المجتمع مقيدة بالمجتمع المحلي ، فالتنقل الاجتماعي والهجرة الداخلية ، وخاصة في المجتمعات التي تتميز بالتسلسل الطبقي المفتوح ، تجعل الحدود الفاصلة بين المجتمعات المحلية داخلها مرة إلى حد كبير . ومن الحقائق المعروفة أن الناس يغيرون مناطق إقامتهم ويغيرون مهنتهم ، فيغيرون بذلك في مدى حياتهم ، المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها ، ومن أجل هذا كان المجتمع المحلي القروي والمجتمع المحلي

الحضرى من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا في وقتنا الحاضر

أهمية البيئة الجغرافية في المجتمع المحلي :

يهتم عالم الاجتماع بالمجتمعات المحلية من وجهات نظر متعددة يمكن أن نلخصها في جملة واحدة، وهى التنظيمات الاجتماعية التى تجعل الحياة الكلية ممكنة فى كل نوع من أنواعها . ولذلك يعالج الباحث كل الموضوعات التى ترد دائما فى مؤلفات علم الاجتماع عند محاولته التعرف على المجتمع المحلى كالثقافة والشخصية والضغط الاجتماعى والأسرة والنظام الاقتصادى والتغير الاجتماعى . ولما كانت المجتمعات المحلية كما وضع من العرض السابق مشروطة من حيث التعرف عليها بوجود إقليم محدد تعيش عليه ، فإن التعرف على ما فى هذا الإقليم من ثروات طبيعية أمر شديد الأهمية لتهم المجتمع المحلى ، فنحن لغرض استكمال الدراسة نبعث عن مكونات البيئة الطبيعية من تربة ونبات ، وحيوان ومعادن ، ومصادر المياه إلى جانب المناخ الذى يعطينا درجات الحرارة المختلفة التى يتعرض لها المجتمع المحلى فى أوقات السنة . ويسمى هذا الاهتمام بالبيئة الطبيعية والمناخ فى علم الاجتماع «المدخل الأيكولوجى» لدراسة المجتمع الإنسانى ، والإيكولوجيا كما هو معلوم فرع من البيولوجيا . تعنى فى محل الأول بمعرفة مواطن الحيوانات والنباتات . وقد استفاد منها عدد من الباحثين فى علوم مختلفة لمعرفة الطرق التى تسير عليها بعض هذه الكائنات فى بناء مأواها وفى تنظيمها الاجتماعى . وعندما طبق هذا الاتجاه على الإنسان سمي «الايكولوجيا الانسانية» ، على الرغم من أننا نعلم أن تأثير البيئة الطبيعية محدود جداً ، ولا يمكن أن نفهم عليه فى تفسير مقنع لنشاط الإنسان فى المجتمع . ومع ذلك فإننا نحتاج فى بعض الأحيان لمعرفة أثر البيئة الطبيعية فى تحديد العمران الإنسانى ، أو فى تحديد مصادر غذائه ، أو فى طابع العمل .

الاجتمع المحل الحضري والقروي :

الحياة في العصر الحديث تتركز الان تدريجيا في المدن ، ويظهر هذا التركيز في الدول الكبرى . وتدل الاحصاءات على تزايد عدد السكان الذين يقعون في المناطق الحضرية ، كما أن الظاهرة الواضحة الان، أن المناطق التي لا تزال تعتبر (ريفاً) أخذت تتأثر بخصائص المدينة ، وروبرت ردفيلد في هذه الناحية على حق عندما قال بأن « القروية » ظاهرة في سبيلها إلى الزوال، ودعا إلى أن الحاجة ماسة إلى دراسة المناطق الريفية في بعض الدول قبل أن تنطمس معالم الحياة المميزة لها بزيادة الخصائص الحضرية. وقد ساعد على ذلك في هذه الدول الأخذ بنظام الزراعة الآلية، مما أدى إلى تناقص الأيدي العاملة في الزراعة باستمرار وهجرتها إلى المدن والمناطق الصناعية . وهذا إلى جانب أن المدن في عصرنا الحالي أخذت تتمتع بخاصية جذب قوية لم تكن لها من قبل ، الأمر الذي يزيد من اتساع نطاق العمران الحضري وتناقص العمران الريفي

والدول النامية الان والتي لا تزال تحمل في أساسها الطابع الريفي أخذت في السنوات الأخيرة تخطو نحو « الحضرية » بسرعة وتزداد مدنها زيادة مذهلة في بعض الأحيان نتيجة لتركز الحركة الاقتصادية في مناطقها الحضرية وأخذها بسياسة التصنيع . وقد دلت نتائج التعداد الاولى الذي أجري في الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٠ على أن ما يقرب من عشرة ملايين نسمة يعيشون في مدن وهذا معناه زيادة عدد السكان النسبية التي تقيم في المدن بالمقارنة بعدد عام ١٩٤٧، ويتوقع أن تزداد هذه النسبة زيادة مطردة في السنين القادمة . من أجل هذا تصبح دراسة الحياة الحضرية حاجة ملحة لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع المدن من حيث

الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغير ذلك من المشاكل التي يحملها طابع المدينة .

والحضرية كطريقة في الحياة ليست مقصورة على المدن، على الرغم من أنها تنشئ من المراكز المتروبوليتية الكبرى. ولما كانت الحضرية كما سنعرضها هنا هي طريقة في السلوك، فمعنى هذا أن الفرد يمكن أن يكون حضرياً خالصاً في تفكيره وسلوكه، على الرغم من أنه قد يكون مقيماً في قرية، ومن ناحية أخرى قد يعيش إنسان بعيداً كل البعد عن التضرر في أكثر أجزاء المدينة تضرراً .

خصائص الحضرية :

حددت الحضرية داخل إطار المدينة، كما أنها قد تتحدد بطريقة أكثر دقة في بعض أجزاء المدينة دون غيرها . والانسان الحضري لا يقلقه كثرة الناس الذين يتصل بهم ولا ذهابهم عنه، على الرغم من أنه يعمل باستمرار على إكتساب معارف جدد، ومعنى هذا أن الفرد الذي يعيش في مدينة لا يستطيع أن يعرف كل الناس، ولا تتيسر له الفرص للاتصال بهم، ومن أجل هذا يصف علماء الاجتماع الحضري جماعات المدينة بصفة عامة، أنها جماعات غير مباشرة، بمعنى أن العلاقات التي تقوم بين سكان المجتمع الحضري ليست من النوع المباشر الذي يظهر في الجماعات الأولية مثل العائلة، ومن الملاحظات القيمة التي لوحظت عند دراسة عينات مختلفة في مدن كثيرة في أنحاء العالم، أن العلاقات التي تتصف بالقرب بين الأشخاص إذا دخلوا في معاملات من أي نوع، تكون ذات طابع سطحي في أغلب الأحوال، كما أن الإنسان الحضري لا يزعجه أن يسير بين الناس في الشارع أو أن يجلس معهم في أي مكان عام دون أن يعرفهم، لأنه في الواقع لا يهتم بهم .

وقد حاول كثير من الكتاب أن يناقشوا عبارة « لويس ورث »^(١) والتي تصف سكان المدينة من خلال خصائصها المميزة « العلاقات العابرة والسطحية والفردية المجهولة » ومثال ذلك ما حاولته « مونا صدقي » التي كانت عميدة للمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية في مقال لها نشر عن الجماعات في مدينة الاسكندرية في « مجلة البحث الإجتماعى » مجلد ٢٢ رقم ٤ سنة ١٩٥٥ « لتحديد طابع الحضرة في المدينة، فادعت أن سكان الاسكندرية لا زالوا يعيشون حياتهم العائلية في أسر كبيرة كما هو الحال في الريف، وأنهم لا زالوا يسرون على التقاليد القديمة. ثم زعمت أنها من خلال بحثها في مدينة الاسكندرية لم تعثر على دليل يؤكد ظهور الفردية التي تميز سكان المدن في أغلب بلاد العالم. وقد حاول « ناز أندرسون » أن يؤيد رأى « مونا صدقي » فزعم أيضا أن الاسكندرية أكثر عزلة من القاهرة، ولهذا فهي أقل منها حضرية، ودلل على ذلك بأن الاسكندرية ينقصها لتبلغ مرتبة الحضرة الكاملة، أن تشتد فيها حركة الدخول والخروج منها . وغنى عن البيان أن مزاعم « مونا صدقي » التي وردت في مقالها تم عن تسرع في الحكم وعدم دقة في البحث ، ولست أدري كيف درست الجماعات في الاسكندرية ومن أين إختارت عينائها لأنها لو كانت قد تحمرت الدقة العلمية لوجدت أن الاسكندرية تنقسم إلى قسمين كبيرين من حيث البناء الإجتماعى والطابع العام للحياة ، احدهما لا يمكن أن يلبس الأمر فيه على الباحث ، فيدعى أن الأسرة التي يعيشها الناس هناك كبيرة تماثل الأسرة الريفية ، بل أن القيم الآخر الأقل حضرة في الاسكندرية لا يمكن أيضا أن تنطبق عليه المزاعم.

و « نذر أندرسون » عندما سائر « مونا صدق » مؤيدا مزاعمها ومرتبيا نتائج مقارنة عليها بالنسبة لبغداد وطهران قد جانبه للصواب أيضا .

ولكن الحضرة ليست مجرد طريقة في التفكير أو السلوك . فالإنسان الحضري أينما كان ، يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير ، ولهذا فهو لا يتصف بالتنقل الاجتماعي فحسب ، بل أنه أيضا لا يقف موقفا جامدا إزاء التقاليد التي تسد طريق حريته في الحركة في نطاق المجتمع الحضري . ومن ناحية أخرى قد يظل على ولاء لعائلته المباشرة ، ولكنه يميل في نفس الوقت إلى أن يفقد علاقاته أو صلاته بأقاربه الآخرين . ويضيف بعض الباحثين في المجتمع الحضري خاصية أخرى للحضرية ، وهي أنها تبعث بتأثيرات موحدة مختلفة المناطق التي تحيط بها ، بحيث يمكن لمن تؤثر فيه أن يعمل بطريقة أو بغيرها الصفات التي يجب ان تتوافر فيه ليصبح إنسانا حضريا .

ولنفهم الحضرية كطريقة في الحياة في العصر الذي نعيشه والذي يتميز بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية او من حيث التغير في النظم الاجتماعية والاقتصادية او التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة ، يجب ان نشير في إيجاز إلى النقاط الآتية :

١ - أن الحضرية مسألة درجة ، ومعنى ذلك اننا نتوقع من دراساتنا للمدن في جميع انحاء العالم او في المجتمع الواحد ، ان تكون خصائص الحضرية واضحة في كل منها وضوحا تاما . فكقاعدة يمكن القول انه كلما زادت المدينة سكانا وكلما اتسعت الخدمات فيها بحيث تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها ، كلما زادت الحضرية فيها وضوحا . والعكس كلما كانت المدينة معتمدة على غيرها من المدن الأكبر . ومثال ذلك اننا نستطيع ان نرتب مدن

الجمهورية العربية المتحدة من حيث وضوح الخصائص الحضرية تنازليا كالآتي . القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - السويس - الاسماعيلية - طنطا - المنصورة - اترقاويق - اسيوط ثم عواصم المحافظات الاخرى فالبنادر « عواصم المراكز »

٢ - التأثير بالحياة الحضرية عند المقيمين الجدد في المدينة لا يبلغ مداه إلا بعد المرور على مراحل متعددة، والدخول في علاقات مختلفة مع سكان المدينة وأجهزتها المتعددة. ويمكن القول أن الجيل الذي يهاجر إلى المدينة بنفسه قد يظل محتفظا بالرواسب الريفية إلى حد ما، وتقل هذه الرواسب في الأجيال الأخرى حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعده .

٣ - الحضرية مسألة عدد بمعنى أننا لا نطلق على مكان يكثر فيه السكان إسم حضر ، ومكان آخر يقل فيه السكان إسم ريف ، لأن الأمر في كلتا الحالتين يتوقف على نوع العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به ، والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه ، ومن أجل هذا قد نجد مكانا يزيد سكانه على عشرين ألف نسمة ونصنفه عاليا على أنه قرية ، ومكانا آخر يقل سكانه على عشرة آلاف نسمة ونصنفه على أنه مدينة. ولهذا لا يمكن في هذا المصدد أن نأخذ بالتعاريف الأمريكية للحضر والريف، لأنها تستمد غالبا من طبيعة الأوضاع في المجتمع الأمريكي .

٤ - يلاحظ في أغلب دول العالم الآن، أن توجيه السياسة الاجتماعية وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا يميل إلى النهوض بالمجتمعات المحلية الريفية إلى المستوى الحضري ، وذلك بادخال بعض معدات الحياة في المدينة إلى المناطق الريفية. كروصف الطرق ومد القرى بالمياه الجارية وبالنور

الكهربائي وإعادة تخطيط المساكن وإدخال الراديو والتليفزيون . كما ان السكان أنفسهم يميلون إلى تقليد سكان المدينة في ملابسهم وفي طريقتهم في الحياة وفي نظرتهم إليها .

٥ - الحضرية مختلفة عن التصنيع، إذ لا يلزم أن تكون المناطق الحضرية متأثرة بطريقة مباشرة بالصناعة، وربما كان الفصل بين الحضرية والتصنيع يصدق على المدن القديمة أكثر مما يصدق على المدن الحديثة، لأن انتشار الصناعة الآن في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعد حين، أو إلى توطين الصناعة في مدن بعينها ، ولها تختلط الحياة الحضرية الخاصة بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع ويصعب التمييز بينهما . ولهذا فان المحاولات التي تبذل حتى الآن للتمييز بينهما غير مرضية تماما من الناحية العلمية .

٦ - المعيشة في الحضر والمسئولية : في المجتمع الرفي تكون مسئولية الفرد مسئولية جمية في أغلب الأحيان سواء في الميادين الاجتماعية أو الاقتصادية ، وهذا راجع إلى طبيعة البناء الاجتماعي القروي . أما في المدينة فان للمسئولية الفردية تصبح أكثر وضوحا، لأن الفرد يتحمل مباشرة نتيجة أخطائه ، ويحمي وحده ثمرات نجاحه ، فالمدينة لا تحمي الكسول المتراخي وتشجع دائما العمل الخلاق وتتيح الفرصة أمام العاملين أن يقتنوا تنقلا اجتماعيا بين طبقاتها المختلفة .

٧ - المدينة تخصص العمل والمكان : ومعنى ذلك أن المدينة تحدد الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الأفراد على اختلاف استعداداتهم تحديدا دقيقا إلى حد ما، بحيث أن الفرد قد يعرف في بعض الأحيان عن طريق العمل الذي يمارسه .

ولهذا يكون التقسيم المبنى في المدينة أمرا شديدا الصلة بالقسم الطبقي، الذي يقوم على أساس من المركزين الاجتماعى والإقتصادى والشعور الطبقي، ومن ناحية أخرى قد نجد بعض المدن متخصصة بأجمعها إلى حد ما في نوع واحد من الأعمال وما يتصل به من عمليات مساعدة. أما من حيث المكان، فإن من يدرس أيكولوجية المدينة يلاحظ بسهولة انقسامها إلى مناطق متميزة من حيث سيادة مهن معينة أو خدمات في مناطق بعينها، وهذا ينطبق أيضا على المناطق السكنية.

٨ - الحضرية تشجع الفردية : يتفق الباحثون في نقطة هامة، وهى أن الفرد يتمتع بحرية أكبر في الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية، وهذا مرجعه أن مجال الاختيار في ظل الحضرية أوسع منه في ظل الريفية، ومثال ذلك أن الفرد في المدينة ينتمى في نفس الوقت إلى جماعات قد تتكون مختلفة الأهداف بينما لا يتيسر له ذلك في المجتمع الريفى، كما أنه يستطيع أن يغير مكان إقامته من منطقة إلى أخرى، وبالتالي يغير مجال علاقاته ويسدل فيها كيف شاء، بينما لا يجد الرجل الريفى مثل هذه الفرص، ويظل طوال حياته بدور خلال الإطار الضيق الذى يتحدد مقدما بهائلكه أولا وبمجتمع قريته ثانيا.

٩ - التكيف السريع للتغير شرط أساسى للعيشة الحضرية الناجحة . ذلك أن عوامل التغير الاجتماعى تبدو شديدة الوضوح في المجتمع الحضري أكثر منها في أى نوع آخر من المجتمعات، كما أن آثارها تظهر بسرعة وتفرض على سكان المدينة أن يتوافقوا معها، وعلى الأقل من الناحية النفسية، ولذلك فإن المترددين أو الجامدين سرعان ما يتخلفون وليس أمامهم إلا أحد أمرين، إما الإنزواء أو المرض النفسى .

١٠ - دينامية الحياة الحضرية : من الواضح أن المجتمع الريفي يحافظ على قيمه وتقاليده ويقاوم بقدر الإمكان كل تغير فيها ، ولهذا لا تظهر الطبقات فيه ظهورا واضحا كما هو الحال في المدينة ، ولكن طبقات المدينة طبقات مفتوحة ، بمعنى أن الدخول والخروج منها غير محدد بإجراءات أو متأثر بنتائج معينة ، ولهذا فإن الحياة الحضرية تتميز بالتنقل الاجتماعي الواضح ، الأمر الذي يجعل علاقات الناس فيه تتميز بالمرونة وبالقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم .

من هذا تبين أن دراسة الحياة الحضرية أو الحضرية كطريقة للحياة إنما تعتمد في المراحل الأولى على المقارنة بحياة أخرى وبطريقة أخرى في الحياة هي الحياة الريفية والطريقة الريفية في الحياة . ومن أجل هذا فإن علم الاجتماع الحضري يكون شديد الصلة بعلم الاجتماع الريفي من هذه الزاوية ويظهر هذا في كل المؤلفات التي تعالج المجتمع الحضري .

الدراسة العلمية للمجتمع الحضري:

يعالج علم الاجتماع الحضري وطائفة حياة المدينة على الأفعال الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية إلى جانب أنماط المدنسات التي تمخضت عنه وبنيت على الصور الحضرية للحياة ، وسوف نرى فيما بعد أنه بدون هذه الوطأة كان من المحتمل أن يظل العالم في المستوى البدائي . ومن هذه الزاوية يكون علم الاجتماع الحضري عبارة عن دراسة خاصة لتأثير البيئة على الإنسان . ويجب أن نوضح منذ البداية أنه في معالجتنا لآثر البيئة لا نتحيز للجمعية الاجتماعية أو النزعة البثوية التي تزعم أن الظواهر

الاجتماعية نتاج لقوى ليس للانسان سيطرة عليها . ومرد ذلك يرجع إلى اعتقادنا بأن الاختلافات والتمايزات الكثيرة بين أنواع الحياة الحضرية في الزمان والمكان دليلا قاطع على أن أنماط المدن تعتمد على حتميات متعددة . فالإنسان لا يصنع نفسه فحسب بل أنه أيضا يصنع المدن (١) .

ومن ناحية أخرى ليس هناك دليل على أن الطبيعة الإنسانية قد تغيرت، كما أن القول بأن إنسانا جديدا قد ظهر عندما أنشئت المدن قول يفترق إلى الدليل العلمي . فالإنسان زود بمجموعة معينة من السمات ولا توجد بيئة تستطيع أن تضيف إلى الإنسان خصائص أخرى . او تستطيع ان تمهد لاختفاء سمات موجودة فعلا .

ولكن السمات الإنسانية على الرغم من أنها تبقى كما هي ، إلا أنها تظهر قدرا كبيرا من التوافق والتكيف لواقف مختلفة . وهذا هو الذي يجعل السمات تبدو مختلفة حين يظهر جزء منها على السطح . وكل ما تستطيع البيئة ان نفعله ان ننمى بعض السمات الموجودة فعلا إلى الدرجة التي تظهر فيها كل إمكاناتها، بينما تبقى بعض السمات الأخرى في حالة كمون . والبيئة من ناحية أخرى تحكم الأفعال الإنسانية تحت ظروف معينة . بطريقة تهيئ فيها أسهل أنواع الأشباع الذي يسكون مستحيلا او شديد الصعوبة في أحوال أخرى .

من هذا نتبين أن المدينة مثل أي بيئة أخرى تعتبر عاملا شارطا كثر

من كونها عاملاً محتملاً، فالمكان يبدو أثره الواضح في مناطق كثيرة ليس منها بيتها
الحياة الإنسانية، وقبل ان يهتم علماء الاجتماع بموضوع « الايكولوجيا »
كان علماء النبات يهتمون بدراسة أثر البيئة الطبيعية على حياة النباتات ، وقد
استعار علماء الاجتماع الاصطلاح من علماء النبات ، واستخدمه لأول مرة
« بارك » الذى كان أول من تحدث في موضوع الايكولوجيا الإنسانية.
ويجب هنا أن نحذر المقارنة المتطابقة بين الايكولوجيا الإنسانية و ايكولوجيا
النبات ، ذلك لأن الاختلافات الأساسية بين الميسدانين تغطي التشابهات
السطحية بينهما . فالإنسان يعيش على التربة . أما النبات فانه يعيش فى التربة ،
وهذا وحده يجعل من المقارنة أمراً مستحيلاً ، لأن الحركة والتنقل من أهم
مظاهر الإنسان الملحوظة . فالنبات ليس اختيار له بالنسبة للبيئة . اما الانسان
فانه لا يغير المكان يعيش فيه وفق مشيئته فحسب ، بل إنه يستطيع ان يغير
ويعدل من المكان الذى يعيش فيه فعلاً .

ولذلك نقول إن البيئة الانسانية عمل من أعمال الانسان، أو بمعنى آخر
يكون مدخل الايكولوجيا النباتية للموضوع بيولوجيا ، أما مدخل
الايكولوجيا الإنسانية ، فهو بالضرورة سوسيولوجيا . وهناك اختلاف بين
العلماء حول موضوع الايكولوجيا الانسانية ، « فهولى » مثلاً يعتقد ان
الايكولوجيا الانسانية كعلم ، تعالج موضوع نمو المجتمع المحلى وتنظيمه ،
بينما يرى جيسست وهالبرت، أنها دراسة التوزيع المكاني للأشخاص والنظم فى
المدينة والعمليات المضمنة فى تكوين أنماط التوزيع . ويكفى هنا أن نشير
إلى أننا سنهتم بالايكولوجيا على أنها نظرية العلاقات المتبادلة بين مكان
الاقامة والانسان .

تعريف المدينة :

عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين علماء الاجتماع ، وليست هذه الصعوبات خاصة بصطلح المدينة وحده لأن ، هناك عدداً قليلاً جداً من المصطلحات السوسولوجية تحظى باتفاق خبراء التعاريف. ومن الملاحظ أن الكثيرين يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة ، ولكن أحداً لم يقدم تعريفاً مرضياً .

والمدينة من الناحية السوسولوجية الفنية البحتة عبارة عن «فكرة مجردة» ، ولكن العناصر التي تتكون منها ، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ، ووسائل المواصلات إلى الخ ... عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة. ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئاً محدداً هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية . ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة ، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف ، وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء .

ولنوضح فكرة اختلاف الوظائف في المدينة ، نقول ، إن الوظائف الأساسية تختلف باختلاف الزمان والمكان . ومثال ذلك أن وظائف مدينة سنة ٥٠٠ تختلف عن وظائفها نفسها سنة ١٩٦٠ على الرغم من احتفاظها بالمكان الذي تقوم عليه وبنفس البناءات الداخلية التي كانت تحتوي عليها . ولذلك يكون من الصعب أن نجد العامل الذي يميز جميع المدن ويجعل منها تجمعاً إنسانياً قائماً بذاته خلال تاريخها الطويل الذي يمتد إلى ستة آلاف عام . وربما كان من المناسب أن ننظر إلى تعريف المدينة من الناحية السلبية ، على الرغم من أنه يمثل جانباً ضيقاً في الدراسة ، إلا أنه يمكن أن يقوم بدور

ممتازاً يمكن الاعتماد عليه ، ولتوضيح هذا الموقف سنحاول ان نلخص في اختصار بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف مرض في هذا السيل .

١- عرفت المدينة أحياناً في ضوء اصطلاحات قانونية ، ذلك أن مكاناً ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان او وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا . ومع أن هذا التعريف واضح جداً إلا انه غير مرض ، لأن المكان لا يكون مدينة بمجرد الاعلان ، لأن هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلاد العالم التي نشأت وتطورت دون اعلان رسمي او دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة .

وتعرف المدينة أحياناً بطرق إحصائية، وذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، حين يعتبرون كل مسكان به ٢٥٠٠ نسمة فأكثر مدينة ، وربما كان هذا التحديد العدي ملائماً للاغراض الإحصائية، إلا انه غير مفيد تماماً من الناحية السوسولوجية ، ومع ذلك فليس هناك اتفاق على هذا العدد في كثير من بلاد العالم . فصر مثلاً تعتبر ان اقل عدد ينبغي ان يكون موجوداً في المكان الذي يعتبر مدينة هو ١١ الف نسمة، ويرتب على ذلك أن التعريفات التي تبني على اساس النظر إلى كثافة السكان ينبغي ان تكون مرفوضة ، لأن كثيراً من القرى ربما يكون لها نفس كثافة المدن بل تزيد عنها في كثير من الأحيان .

وقد حاول البعض ان يعرف المدينة على انها المكان الذي اصبح من الكبير بحيث لم يعد الناس يعرفون بعضهم بعضاً، ولكننا لا نعتقد في صحة هذا التعريف لأن كثيراً من المدن الصغيرة يعرف سكانها بعضهم بعضاً .

حاصل من ذلك إلى أن التعريفات التي تحاول أن تضع مقياسا واحدا
لتحديد المدينة أو لتعريفها لم تقابل بنجاح ، الأمر الذي دعى كل من
« سوروكن وزمرمان ومونيه وسمبارت » إلى القول بأن التعريف الصحيح
للمدينة لا بد أن يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل واتباطها ، وليس معنى هذا
أن اتجاههم في التعريف مقبول دون مناقشة . ومثال ذلك أن مونيه يعرف
المدينة بأنها مجتمع كامل أساسه الجغرافي وعدد بحجم سكانه ، أو أن السكان
الذين تشغله ضيق نسبيا إذا قورن بعدد السكان الذين يشغلونه . ويعود مونيه
بهذا التعريف إلى التعريف الذي سبق رفضه ، والذي يجعل من كثافة السكان
عنصرا أساسيا في تمييز المدينة عن غيرها من التجمعات الإنسانية . وأساس
الخطأ في هذا التعريف أنه يهجز عن إبراز درجة الكثافة ، التي عندها يتحول
المكان من محل للإقامة الريفية إلى محل للإقامة الحضرية ، ويعتبر سوروكن
وزمرمان من أكثر من حاولوا تعريف المدينة وضوحا ، لأنهم جمعوا ثمانية
خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الريفي وهي :

- ١ - المهنة ٢ - البيئة ٣ - حجم المجتمع المحلي ٤ - كثافة السكان ٥ - تجانس
أو لاتجانس السكان ٦ - النمايز والتشريح الاجتماعيان ٧ - التنقل والحركة
٨ - نسق التفاعل « عدد وأنماط الاتصالات » .

وربما كانت النمايز والتشريح الاجتماعيان أبرز ما يميز الطابع الحضري ،
نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز
الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي يجعلنا نقول إن المدينة هي
أي مكان يعمل أغلب سكانه في مهن غير الزراعة وما يتصل بها
من شئون .

وعندما ينظر كثير من العلماء الآن إلى الحضرة على أنها طريقة في الحياة، تواجههم صعوبة تحديد ما يكون هذا النوع من المعيشة، وفي هذا الصدد يحدد «ورث» عددا من الخصائص التي تميز المدينة مثل «اللاتجانس واعتماد السكان الكبير بعضهم على الآخر، والطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية، والإتجاه إلى إستخدام العقل والتبرير المنطقي عند السكان» ولعل إعتقاد السكان في المدينة بعضهم على الآخر هو أهم طابع يميز المدينة الحديثة إلى جانب عدم إحساس السكان الشديد باعتمادهم على الطبيعة، والذي جعل علماء الاجتماع الحضري ينفتون إلى هذا الموضوع هو محاولتهم التفرقة بين طابع الحياة الريفية وطابع الحياة الحضرية باعتبارهما يمثلان نظريتين مختلفتين للحياة. فالريف يعيش في بيئة طبيعية يخضع لتقلباتها المختلفة ويكون معها علاقات دائمة، وتقوم حياته الاجتماعية على أساس الإلتواء إلى وحدات صغيرة تعطيه كثيرا من مقومات حياته، كما أن الطبيعة من ناحية أخرى تخرج الريفين إخراجا واحدا، ولذلك فهم يتشابهون في كثير من خصائصهم النفسية والاجتماعية، ومن أجل هذا يكون التجانس والاعتماد على الطبيعة من أهم مميزاتهم، ويكون طابع حياتهم هو الطابع القروي. أما الحضري فانه يعيش وسط بيئة صنعها الانسان، وبالتالي يقل جدا إحساسه بالطبيعة، وفي مجال علاقاته الاجتماعية يفتنى إلى أكثر من وحدة، ولا يشعر بالإلتواء الشديد أو الولاء لأي منها، ولذلك فسكان الحضر غير متجانسين يعتمدون على الانسان أكثر من إعتداهم على الطبيعة، الأمر الذي يجعلهم غير متشابهين وفي حاجة دائمة إلى عمل بعضهم الآخر، دون أن تكون هناك صلة مباشرة بينهم كأفراد. ولذلك فطابع الحياة عندما يختلف من حيث الأساس عن الطابع الريفي.

المقارنة بين الحياتين الريفية والحضرية :

من المسائل الهامة في علم الاجتماع عامة الاختلافات التي تظهر عن طريق الدراسة بين الحياة الاجتماعية في القرية والمدينة . والواقع أن الاختلاف يرجع أساسا إلى اختلاف البيئة الاجتماعية في كل منها . وقد أدى ذلك إلى سهولة الفصل بين نموذجين كبيرين من التنظيم الاجتماعي . فالبيئة بيئة خلقها المجتمع خلقا ولأجل ذلك تغيرت معالم البيئة الطبيعية التي تقوم عليها ، وهنا يظهر أول اختلاف أساسي بين المدينة والقرية خصوصا إذا وضعنا أمام أعيننا الاتجاهات الاجتماعية والظروف التي تساعد على قيام حياة اجتماعية من نوع معين .

١ - وتتبع هذه الاختلافات يجعلنا نبحث في مسألة من المسائل التي شغلت علماء الاجتماع زمنا طويلا ولا زالت تشغلهم حتى اليوم . وهي أثر البيئة على الانسان أو بمعنى آخر مدى ما للبيئة من آثار على التنظيم الاجتماعي في منطقة معينة ، وما من شك أن البيئة لها تقدمت وسائل الانسان العلمية لاختضاعها ، لا تزال تؤثر في حياة الناس بوجه عام وإن لم تؤثر بطريقة مباشرة ، فانها تؤثر بطرق غير مباشرة حيث ينتقل التأثير من طريق الانتشار من منطقة لأخرى .

ويمكن القول إنه عند المقارنة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية ، نجد أن دور البيئة في التأثير على سكان القرى أكثر من تأثيرها على سكان المدينة ، ومع ذلك فالمسألة ليست نهائية بل مسألة درجة على كل حال ، لأنه لو تتبعنا المدن في مراحل نموها ، لوجدنا اختلافًا في مدى التأثير النسبي للبيئة في كل مرحلة من هذه المراحل ، وكقاعدة يمكن القول أن تأثير البيئة في مراحل نمو المدينة الأولى أكثر من تأثيرها في المراحل المتأخرة .

وينبغي أن ننبه إلى خطأ يقع فيه الكثيرون عند المقارنة . فهم يقارنون بين أشياء ليس بينها عوامل مشتركة، ولهذا تكون المقارنة خاطئة من أساسها ، ولهذا يجب أن نسير في حذر عند مقارنة المدينة بالقرية ، لأن نتائج المقارنة لا تنطبق في كل الأحوال على جميع المدن والقرى بغض النظر عن الزمان والمكان . ذلك لأن لكل حالة تاريخا ويجب أن تثبت أولا وقبل كل شيء من العوامل التاريخية التي تسببت في الإوضاع الراهنة حتى يمكن أن تسير المقارنة على ضوء الحقائق دون غيرها ، ومثال ذلك أن هناك مدنا تطورت عن قرى، وهناك مدنا أخرى نشأت بطريقة إرادية لأغراض معينة . ولسوف نجد حين الدراسة اختلافا من حيث الخصائص بين كلا النوعين وذلك لوجود الرواسب التاريخية التي ربما يكون لها بعض الأثر حتى الآن .

٢ - ولهذا فإن عملية مقارنة الحياة الحضرية بالحياة الريفية . تواجه صعوبات كثيرة . وعلى ذلك ينبغي أن نأخذ أقوال المنتمين إلى المدرسة الأنيمية Regional school بحذر شديد . فالمدينة والقرية ظلتا لمدة قرون الشكلىن الأساسيين الذين يتركز فيهما نشاط الإنسان . وليست هناك خطوط واضحة بين الإثنين بحيث يمكن أن نعين في دقة أين تنتهى القرية وأين تبدأ المدينة ، فقد كانت الحياة الحضرية والحياة الريفية مسألة جغرافية .

ولو جعلنا عدد السكان مقياسا للفصل بين المدينة والقرية لواجهتنا صعوبات عديدة نظرا لاختلاف التقدير في الدول المختلفة من ناحية، وللقوارق العظيمة التي قد نجد لها بين المدن ذاتها، خصوصا إذا كنا نبحث مدينة

تعدادها ١٠.٠٠٠ نسمة ومدينة أخرى يصل تعدادها إلى عدة ملايين نسمة. ولهذا فخير طريقة للمقارنة أن نعين حداً أعلى للقرية وحداً أعلى للمدينة من حيث عدد السكان على أن تدرج درجة التحضر بين الحدين.

نمو المدينة :

لقد كانت الهجرة من الريف عاملاً من أهم العوامل في نمو المدن. وقد لوحظ ذلك في كل المدن الكبرى عبر التاريخ. وفي الحقيقة أن كلمة التحضر تعني المدن، ففي المدن الأولى كدنية مصر والرومان واليونان كان ازدهار المدن علامة القوة، وكان تدهورها يدل على الضعف والانحلال. والذي يعني الآن هو البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى نمو المدينة.

١ - نمو المدن حين تستطيع جماعة في مجتمع ما أو المجتمع كله - وضع اليد على مصادر الثروة أكثر مما هو ضروري لحفظ الحياة - ففي المدن القديمة كانت هذه المصادر تكتسب عن طريق سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان، ولهذا فإن نمو المدينة كان يقوم أساساً على الرق والعمل الإجباري (السخرة) وجباية الضرائب عن طريق الطبقة الحاكمة أو المنتصرة. ومع ذلك فإنه في الأزمان الحديثة طلت سيطرة الإنسان عاملاً أساسياً من عوامل نمو المدينة ولكنها الآن سيطرة من نوع آخر.. سيطرة الإنسان على الطبيعة. وقد امتدت هذه السيطرة خصوصاً في المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين حتى أصبحت المدن فيها تزداد حجماً يوماً بعد يوم، الأمر الذي أدى إلى سيادة الخصائص الحضرية في النهاية في هذه المجتمعات.

وقد كان لاستخدام الآلات الحديثة في الزراعة آثار بعيدة المدى على نمو المدينة ، فقد استطاع الإنسان أن يستخدم أقل مجهود بدوى ممكن فى إنتاج المحاصيل المختلفة ، مما أدى إلى وجود أعداد ضخمة من العمال الزراعيين بلا عمل ، وهؤلاء تحولوا بالضرورة إلى المدينة . وكان تحولهم من ناحية أخرى مسألة حيوية بالنسبة للصناعة المتزايدة التى اتخذت المدن مراكز أساسية لها . ولهذا كلما استخدمت الآلات الحديثة فى الزراعة فى بلد ما كلما زادت نسبة التضرر وكلما زاد نمو المدن زيادة ملحوظة .

٢ - ولم تكن الثورة الزراعية وحدها هى العامل الأساسى فى نمو المدينة بل هى فى الحقيقة لاحقة للثورة الصناعية . فبعد أن اكتشف البخار فى البلاد الغربية واستخدمت قوته فى الصناعة والمدن تزداد انمويا يوما بعد يوم . ولما أخذت حركة التصنيع تنتشر فى أوربا صاحبها بالضرورة نمووا فى حجم المدن ، والتصنيع بضمين زيادة ملحوظة فى النشاط التجارى بوجه عام وهذا بدوره يؤدى إلى الإسراع فى النمو والتطور ، وثمة وسائل مكتملة للثورتين الصناعية والزراعية تظهر آثارها فى نمو المدن بوجه عام ، وهى تقدم طرق المواصلات وازدياد الضغط على المدن الساحلية التى تستخدم كوانى أو كراكز للمواصلات للداخل أو الخارج على حد سواء .

٣ - وقد أدى هذا التقدم الآنف الذكر فى هذه الميادين إلى زيادة عامة فى عدد السكان وإلى ارتفاع مستويات المعيشة ، ولذلك أصبحت المدينة منطقة جذب إقتصادية ، الأمر الذى ساعد بدوره على نمو المدينة . وقد اقتضت ضرورات الحياة فى المدينة زيادة فى الكياليات لم يقتصر إستعمالها على

سكان المدن بل انتشرت في كل مكان . ولهذا يشتد الطلب على منتجات المدينة سواء من الضروريات أو الكماليات، بعكس الحال بالنسبة للطلب على منتجات المجتمعات الريفية. وهذا بدوره يؤدي إلى الإقلال من شأن منتجات القرية في صالح منتجات المدينة، وينعكس ذلك في نهاية الأمر وفي الأمد البعيد على تطور المدينة . ولهذا يقال أن نسبة سكان الريف إلى الحضر ليست مسألة اختيار، وإنما هي في واقع الأمر مسألة تحتملها الظروف الاقتصادية . فلهجرة - إذا غفلنا الجوانب السياسية أو العنصرية - نتيجة دائما حيث تكون الظروف الاقتصادية حسنة وحيث تكون الفرصة ملائمة للكسب ورفع مستوى المعيشة بوجه عام . ولهذا ينبغي ألا تكون المدينة والقرية من هذه الزاوية موضع مقارنة، لأن المسألة في النهاية مسألة ظروف تملحها الضرورة الاقتصادية .

الفوارق الأساسية بين الحضر والريف :

الباحث في الولايات المتحدة الأمريكية قد يميل إلى القول بأن خصائص الحياة الريفية في سبيلها إلى الزوال، أو أنها لا تكون جزءا مهما في المجتمع الأمريكي، وذلك لغلبة الخصائص الحضرية على السكان . ولكن هذا القول إذا انطبق على المجتمعات التي بلغت شأوا عظيما من التقدم خصوصا في ميادين الصناعة فإنه لا ينطبق على أجزاء كبيرة من العالم خصوصا في آسيا وأفريقيا، حيث لا تزال الزراعة هي المهنة الرئيسية للسكان الذين يعيشون في مجموعات تسكن القرى، وتكون المجتمعات الريفية . ولهذا كان البحث عن خصائص هذه المجتمعات من الأهمية بمكان لا في علم الاجتماع الريفي فحسب بل في علم الاجتماع الحضري بنفس الدرجة أيضا . ذلك لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور، ومدى

بعد هذين النوعين من الحياة أحدهما عن الآخر، وما يكن وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية تصلح أساسا مناسبا لاختيار أثر هذه العوامل في النظم الاجتماعية بوجه عام .

١ - وأهم ظاهرة تدركها فور دراستنا لهذه الخصائص . العزلة النسبية لحياة الريف وهى عزلة لا تتصل بالفرد وإنما تنصب أساسا على الجماعة إلى حد كبير وعلى الأخص عزلة العائلة . ولهذا فالعائلة فى القرية عليها أن تشبع إلى درجة ما الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وتكون داخل القرية وحدة مستقلة وتصبح روابطها أشد ما تكون كلما زادت درجة الإشباع ووصلت إلى حد الاكتفاء الذاتى ومفهوم العائلة الذى نستخدمه هنا أوسع مما هو مألوف فى علم الاجتماع، ذلك لأننا نقصد بها العائلة الكبيرة التى تشكل داخل القرية وحدة مستقلة . هذه العائلة تنقسم إلى أسر كبيرة تسمى للأسر الأبوية، أى التى يعيش فى داخلها عدة أجيال يخضعون لرياسة أكبر أفرادها سنا سواء كان ذكرا أم أنثى . وتتميز هذه الأسر بالعمل الجماعى والإنتاج الجمعى . ومن أهم الخصائص التى تميز الفرد أنه قد يعيش حياته كلها ولا يتصل بالفرد القرية إلا قليلا وفى المناسبات العامة . ويقوم كبار السن عنه بجميع المعاملات ويدخلون فى مختلف العلاقات مع الغير ، كذلك تكون للعادات والتقاليد سيطرة كبرى على تصرفات الأفراد وسلوكهم العام والخاص على حد سواء .

وعلى هذا الأساس يكون الفرد أشبه بجزء متكامل من أداة كبيرة تؤدي عملها ككل . وقد أدى هذا الوضع بالإضافة إلى أهمية روابط الدم والقرابة إلى سيادة القانون العرفى وظهور المسؤولية الجماعية فالجريمة مثلاً يحاسب مرتكبها وإنما تحاسب العائلة أو الجماعة التى ينتمى إليها الفرد ولذلك قد

ينصب القصص أو الأخذ بالتأثر على أي فرد دون مرتكب الخطأ نفسه الذي يظل مدى حياته بمنأى عن العقاب .

كذلك نجد أن العلاقات السائدة في القرية هي من طبقة العلاقات المباشرة، فالتعاون أو الصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم بعضاً، ولا تكون هناك حاجة إلى واسطة بين الطرفين في أي ناحية من نواحي التعامل . ولهذا يقال إن الحاجة التي تميز جماعة القرية أنها جماعة أولية .

٧ - وليس هناك في المجتمع الريفي مجال للتخصص، فهذه الزراعة مثلاً هي السائدة، وهي تشكل جميع نواحي النشاط في القرية . فعلى كل فرد فيها أن يتقن جميع العمليات الزراعية في جميع مراحلها . وقيمة العمل الزراعي هي القيمة العليا، بحيث أن أي مهنة أخرى ينظر إليها على أنها أقل درجة . وتؤثر هذه النظرة في علاقات الجماعات المختلفة داخل القرية ، وقد تؤدي في النهاية إلى وجود طبقات على أساس نوع العمل . وعادة يرفض الفلاح مثلاً أن يزوج ابنته لرجل لا يشتغل بالزراعة، لأنه يعتبر مثل هـ - ذا الزواج زواجاً غير متكافئ .

٣ - العمل الزراعي بطبيعته غير متخصص، ولهذا فإن الإصلاح عكس ساكن المدينة عليه أن يجيد أشياء كثيرة . عليه أن يعمل في كل نواحي الإنتاج الزراعي وعليه أيضاً أن يجيد بعض الأشياء المكملة للعمل الزراعي كقطع الأخشاب أو إصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما إلى ذلك . ومع هذا يقوم الإصلاح بعمله في هذه النواحي بصورة مضطربة تشبه الروتين ولا يجد غرابة في أي أمر من الأمور التي تلقى على كاهله .

وقد ترتب على ذلك ان كان دوره في الحياة الاجتماعية ثابتا، وكذلك الأمر بالنسبة لأفكاره وآماله . فطموحه يتصل بالزراعة والآمال أيضا متصلة بها كذلك . وقد أدى عدم التخصص إلى وجود نظام معين لتقسيم العمل ، فالرجال مثلا يقومون جميعا بنفس العمل مهما كان عددهم في الأسرة الواحدة وكذلك الأمر بالنسبة للنساء .

وإذا كان هناك نظام حقيقي لتقسيم العمل فإنه يقوم على أساس الجنس والسن . فالأطفال من السابعة حتى العاشرة ومن العاشرة حتى الخامسة عشر لهم أعمال يؤدونها وادوار محددة في العمل الزراعي يقومون بها . وكذلك النساء ، فبجانب الأعمال المنزلية، لمن دور معين في العمل الزراعي أيضا، ويظهر عمل المرأة في الزراعة بوجه خاص حين يستقل الرجل المتزوج عن أسرته الأبوية ويخذ لنفسه مسكنا مستقلا ويختص بقطعة معينة من الأرض يقوم على رعايتها . عند ذلك تقوم المرأة ببعض الأعمال التي يقوم بها الرجال عادة .

٤ - بساطة الحياة من المسائل الهامة التي يلحظها الباحث في الريف ، وتظهر في بعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة . وهذا يرجع إلى بساطة الأعمال التي يقوم بها ، والتي اتخذت شكل الروتين على مر السنين ، إلى جانب بساطة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . فالفلاح ليس كساكن المدينة يشعر شعورا مؤرقا بالمنافسة ، لأن المنافسة عنده تأخذ طابعا مختلفا جدا فقد ينحصر في إدخار مزيد من المال أو محاولة التفوق على الجار بزيادة في المحصول . أما رغبته في الظهور أو التميز على أقرانه من الناحية الاجتماعية فهذه أمور لا يسميها اهتماما كبيرا ، ولا تكون جزءا من سيكولوجيته أو

حوافزة على العمل بطريقة أو بغيرها . ومن مظاهر بساطة الحياة في الريف أن الفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكاليات التي تصبح في المدينة في مرتبة الضروريات : فطلبه للكاليات نادر جسداً، ويستطيع في ظروف كثيرة أن يستغنى عنها . ولا تصبح هذه الكاليات من المسائل التي تشغل الفلاح إلا إذا ازداد اثر المدينة زيادة كبيرة . ودفعته إليها عوامل التقليد والمفخرة .

أما في المدينة فإن الباحث يجد اختلافاً بينا في الظاهرة . فبدل العزلة يجد التجمع في جماعات ومنظمات مختلفة تقوم مقام الجوار في القرية أو روابط العائلة الكبيرة ، وسيادة أنواع « الجماعات الثانوية Secondary groups » وإتصالات على مدى ونطاق واسع مع الأفراد ومع المواد الثقافية ، أكثر من الاتصال بالطبيعة ، وتمايز في الطبقات الاقتصادية ، وتخصص في النشاط الاقتصادي ، وعمل عدد ومركز واضح في نفس الوقت ، وذلك بالإضافة إلى الفرص التي لا حد لها لجمع الثروة أو المصعود من طبقة إلى طبقة أعلى .

الرخص على البناء الاجتماعي :

انضح الآن أن ما نرى الفرق بين التنظيم الاجتماعي الريفى من ناحية والحضرى من ناحية أخرى . ونستخلص من ذلك أن أهم فارق هو الذى يحصل بطبيعة البناء الاجتماعي ، وعلى الأخص فيما يحصل بأنواع النشاط الذى يميز كل طائفة من سكان المدينة . وهذا يؤدى بدوره إلى إثارة مسألة التخصيص الذى يعتبر من أهم مميزات المدينة الحديثة .

١ - حجم السوق يعتبر عاملاً من أهم العوامل التى يترتب عليه وجود

أنواع متعددة من النشاط الصناعي أو التجاري . ولهذا طالما كان حجم م سوق القرية صغيراً ، فإن القروى يحل كل شئ فلاً، نجد في القرية مظاهر التخصص المعروفة ، أما في المدينة فنظراً لكبر حجم السوق فيها ، فإن فيها طوائف مختلفة من العاملين : كالعمال غير المهرة ، المتخصصين في المهن والحرف المختلفة والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة ورجال الإدارة والسياسيين والاقتصاديين والفنانين وغيرهم . وتبعاً لوجود هؤلاء وتنوع مشاربهم نجد أيضاً أنواعاً متشابهة متخصصة من الأعمال أيضاً . والعمل في المدينة يستوعب جميع الأنواع ، حتى أن العامل غير المتخصص يجد له تخصصاً . ولما كانت الأعمال التي تتطلب مهارة عالية في المدينة قليلة نسبياً ، فإن الطلب يزداد على العامل نصف الماهر . وتبعاً لذلك فالعمال شبه الماهرين يزداء طلبهم بانساع نطاق الصناعة وتنوع أغراضها وازدياد العمليات المتصلة بها ، خصوصاً ما تعلق منها بالأداة أو التخليص أو الاستيراد أو التصدير والنقل وغير ذلك .

هذا التمايز الاقتصادي يؤدي بدوره إلى وجود جماعات اجتماعية مختلفة بنوعها الرأسي الذي يحصل بأنواع المهن وأقسامها المختلفة ، والأفق الذي يحصل بالمركز الاجتماعي والوضع الطبقي ، ولكن هذه الأقسام على تعددها وتنوعها لا ينبغي أن تختلط في الأذهان بالأقسام المتشجرة التي لا تتغير إلا نادراً والمميزة للحياة في المجتمعات الريفية ، ذلك لأن المنافسة هي الخاصة الأساسية للمدينة الحديثة . وهذه المنافسة تؤدي بدورها إلى خلق نوع من المرونة بين مختلف أقسام الحياة الاجتماعية ، الأمر الذي يجعل المصعود أو الهبوط من طبقة أو طائفة لأخرى أمراً ميسوراً . ولذلك فالتنقل الاجتماعي Social Mobility من أهم سمات البناء الاجتماعي الحضري .

والمنافسة من ناحية أخرى متماحبة للتخصص، وذلك تبعاً لاتساع نطاق الفرص المتاحة أمام الجميع للترقي أو الانتقال من وظيفة لأخرى . وتلعب الإمكانيات الفردية دوراً كبيراً في مستقبل الفرد ، بعكس الحال في المجتمع الريفي الذي يتحدد فيه مستقبله بولادته، ولذلك كانت علاقة الفرد بالمنظمات الصناعية والتجارية علاقة غير شخصية ، والعامل الأساسي فيها مبلغ الحاجة إليه، ومدى ما يمكن الاستفادة منه . وهكذا لا تدخل القرابة أو الدين أو العادات والتقاليد طرفاً ثالثاً في تحديد نوع العلاقات في المدينة أو اتجاهاتها المختلفة . فالمدينة لا تحمي الكسول المترخي اعتماداً على نسب أو قرابة من أى نوع . فصعود السلم أو هبوطه امر موكول للفرد نفسه ، ولا تتدخل في هذه الحركة عوامل خارجة عن نطاق العملية الاجتماعية المباشرة التي يكون الفرد طرفاً فيها .

٧ - ولما كان التخصص والمنافسة من العوامل المميزة لحياة المدينة فإن عامل التصميم والتخطيط يعتبر نتيجة طبيعية لها . وكما زادت الحركة الاجتماعية وكثرت التقلية من هذا المكان إلى ذاك ، كلما زادت نسبة التعلق خصوصاً فيما يتصل بالمستقبل ، فليس هناك فرد في المدينة يستطيع أن يتأكد أن طريقه في الحياة، خصوصاً في عمده، مضمون تماماً لأنه يخضع للذبذبات كثيرة بعكس الحال في القرية . فالقروي يعلم لحاضره ومستقبله أنه على الأقل سيطول فلاحاً زارعاً للأرض مهما تغيرت الأحوال ، ويستطيع أن يبني حياته على هذا الأساس . ويظهر التناقض من المستقبل على الأخص في الدول الرأسمالية التي تقوم على أساس المشروعات الخاصة في نشاطها الاقتصادي . فقد يلحق الفرد بعمل في مؤسسة لا تستمر طويلاً فقد تقلس بعد مرور فترة وجيزة من الزمن .. وهكذا .

٣- ولا يكون التخصص في المدينة قاصرا على نوع العمل ، بل يمتد أيضا إلى مناطق العمل نفسها فكل منطقة في المدينة لها خصائصها الثقافية والاجتماعية الميزة تبعا لنوع النشاط الغالب عليها . وكلما زاد حجم المدينة كلما صار التخصص من حيث المناطق أكثر وضوحا وظهورا . وهذا يجعل المدينة كما يقول علماء الأيكولوجيا Entologists « نموذجاً معقداً من المناطق المتخصصة داخل بناء إيكولوجي أكثر عموماً في المجتمع الحضري ، ويتغير البناء على هذا النحو من مدينة لأخرى بحسب اختلاف الحجم والموقع الجغرافي والتدو التاريخي والوظائف الرئيسية التي تقوم بها . ولكن الغالب في المدن جميعاً ، أن تكون هناك مساحة معينة تتركز فيها مظاهر النشاط التجاري ، ومساحات أخرى ينزل فيها أفراد الطبقة المتوسطة والعامل وهكذا . وطبيعي أن تختلف طبيعة الحياة الاجتماعية في هذه المناطق ، وعلى الأخص بالنسبة لتنوع مستويات المعيشة . الأمر الذي يخلق تمايزاً في المراكز الاجتماعية لساكني كل من هذه المناطق . وهذه خاصة أخرى من الخواص التي تميز البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري .

٤ - وثمة ناحية هامة من نواحي البناء الاجتماعي الحضري تأثرت إلى حد كبير بالتصنيع والتخصص وغلبة الطابع التجاري - وهي العلاقة بين الجنسين . ومن المسائل المسلم بها الآن ، أن المدن أصبحت مكاناً ملائماً للنساء بوجه عام فقد وجدت أمامهن فرص كثيرة خصوصاً لغير المتزوجات ، لأن يمارسن أنواعاً متعددة من النشاط ، وأن يكن لهن استقلال اقتصادي ومركز اجتماعي متميز عن مركز الرجل ، وليس هذا غريباً ، فهناك نسبة كبيرة تزايدت في المدن من الرجال والنساء غير المتزوجين ، وهذا يتضاح من أنواع النشاط المختلفة التي نلاحظها في أغلب المدن والتي توجه إلى خدمة غير

المتزوجين، بحيث يستطيع الرجل أو المرأة ان يحمدا الأوى والمأكلا فى سهولة ويسر من غير حاجة الى الوجود فى منزل خاص . وقد أدى مثل هذا الوضع إلى نتائج بعيدة المدى على سيكولوجية سكان المدينة بوجه عام ، وما يظهر عليهم من مظاهر القلق والإحساس بالفقدان نظرا لانعدام جو الود والمحبة والعطف، الذى توفره الجماعات الأولية كالأسرة مثلا .

وقد لوحظ مدى تأثير البيئة الحضرية على الحياة الاجتماعية والإنجازات الخاصة بالنساء إلى درجة معينة . فقد كان تغير وظيفة العائلة التى تسببت فيها المدينة من الأهمية بمكان بالنسبة للنساء خصوصا فى دورها كأم وكزوجة أو كنتيجة أى مكتسبة للثروة ولذلك فإن واجباتها أصبحت محدودة ونحمرت إلى حد كبير من روابط المنزل ، ولكن إلى اى حد يمكن ان يتطور مركز المرأة، وإلى اى درجة ستذهب إليها فى استقلالها ؟ هل ستكون النتائج النهائية فى صالح المرأة وبالتالى فى صالح الحياة العائلية ؟

وفى هذا المقام نلاحظ اختلافا كبيرا بين المدن فى المدييات القديمة والمدن فى ايماننا هذه ، لأنه من الخطأ ان نقول إن طبيعة الحياة فى المدينة عامة هى التى تؤدى إلى ذلك بالنسبة لمركز المرأة . لأن التطور الذى حدث كان فى المدينة التى تأثرت بالتصنيع . ففى المدن القديمة فى الشرق أو الغرب لم تكن للنساء الحسرية التى نشاهدها اليوم اللهم إلا حفنة منهن ينتمين الى الطبقة العليا .

وبناء على المادة التى تحت أيدينا اليوم، فاننا نستطيع ان نتنبأ أن التغير فى حياة النساء الاجتماعية متدفع بخطوات سريعة، وسوف يؤدى فى المدى الطويل إلى تغيرات عامة فى البناء الاجتماعى بأمره . ذلك لأن فكرة سيادة

الرجل وتبعية المرأة أخذت في الانكماش إن لم تكن قد زالت في بعض المدن، واصبحت للمرأة الحقوق الاقتصادية والمدنية المساوية للرجل تماما . ولا تعنى بها الحقوق المنطوقة المدونة بل الحقوق كما تمارس فعلا وفي واقع الامر . اما كيف سيكون البناء الاجتماعى في مجتمع تختفى فيه راسب الماضي بالنسبة للنساء، ويصبحن على تواز تام مع الرجال في الرغبات واليول والسلوك العملى . فذاك امر يصعب التنبؤ به وقد لا يتم في جيلنا الحاضر .

النسق الطبقي الحضرى : ١

يمكن تعريف الطبقات بأنها جماعات ذات وحدات عائلية لها ترتيب خاص في المجتمع، وتميز بمراكز محددة تعكس اللامساواة الاجتماعية ، او بمعنى آخر يمكن القول بان الطبقات صور من التشريح الاجتماعى الراسى أو الافقى للمجتمع . ومن ناحية اخرى تشير الى جماعات اكثر من اشارتها إلى أفراد لأن العائلة بأسرها تنتمى إلى نفس الطبقة .

والاطفال كقاعدة يرقون مركزهم الطبقي عن طريق والدهم ، وفي المجتمع الذى يتميز بالحركة الاجتماعية الحرة يمكن الانتقال من طبقة اخرى ، ومع إمكان هذا فى حالات النقل الاجتماعى فى المجتمع ذى الانساق الدينامية إلا ان هذه التغيرات فى المراكز الطبقيه لا تحدث بالكثره التى يتخيلها البعض . والحديث عن الطبقات فى المجتمع يقودنا الى مناقشات متعددة تمتد فتشمل الجوانب السياسيه والاقتصاديه والشلاطات الايديولوجيه فى التاريخ الحديث ، ولكن بالرغم من الموقف المحدد من الناحيه النظرية البحثية إزاء

١ - أعتدنا فى هذا الموضوع على ما أقتبسناه من الفصل الذى كتبه « برجس » من النسق الطبقي فى المجتمع الحضرى فى كتابه « علم الاجتماع الحضرى » .

موضوع الطبقات ونسب طريقة ما لا نستطيع أن نجد مجتمعا بدون نوع من أنواع التشريح الإجتماعي، ولا أن نجد مجتمعا لا تترتب فيه طبقات الناس على أساس من مواضعهم أو من نفوذهم أو امتيازاتهم التي تظهر في دوائر قد تضيق أو تنسع . كذلك فإنا إذا نظرنا إلى الموضوع من الناحية التاريخية فإنا نتأكد من أنه توجد اختلافات كثيرة وأنماط متعددة لموضوع التشريح الاجتماعي .

وهناك ناحية من البناء الطبقي يجب أن نميزا بينهما تميزا واضحا :

الأولى - وجود النسق الطبقي، وفي هذا المصدد نلاحظ أن أولئك الذين يريدون القضاء تماما على الطبقات يعترفون بطريقة ضمنية لا بوجود الطبقات ذاتها بل أيضا بوضعهم الطبقي نفسه .

والثانية - ضرورة معرفة الموضع الطبقي على أساس النظر إلى السكان ككل ، لأنه يحدث في بعض الأحيان أن ينتمي أحد الناس إلى طبقة معينة، ويصنف من الناحية الاجتماعية على هذا الأساس ، بينما قد يعتبر بعض الناس الآخرين أنفسهم متمين إلى طبقات ذات مراكز معينة، ولكن المجتمع لا يقرهم على ذلك .

والطبقات إذن جماعات تتميز بالمستوى الاجتماعي غير المتساوي أو غير المتجانس، ولعل أكثر النواحي أهمية في ظاهرة الطبقة ما يترتب من نتائج على اختلاف المراكز ، والمركز في معظم الحالات موروث أي أن الفرد يعمل عليه بالتبعية التي تترتب على التوجيه الأول الذي يأخذه عن عائلته، وفي الحياة الاجتماعية الدينامية يأخذ الناس مراكز بطرق أخرى

عن طريق انتمائهم إلى عائلات غير عائلاتهم الأصلية عن طريق الزواج، ومع ذلك قد يتغير المركز إلى أسوأ أو إلى أحسن وغالبا ما يكون فقدان المركز ناجما عن سلوك غير سليم لا يتفق مع الأوضاع الطبقية، كما ان صعود السلم الطبقي وتغير المركز بالتالى يمكن ان يتم عن طريق اعمال محددة، وفي المجتمع الحديث تسنح كثير من الفرص لمثل هذا التغير عن طريق التعليم او عن طريق التجارة . وإذا حاولنا ان نعقد مقارنة بين القرية والمدينة في هذا الصدد نجد ان نسبة العرض المتاحة امام الأفراد لصعود السلم الاجتماعى فى المدينة اكثـر منها فى القرية .

والمركز الاجتماعى الذى يترتب على الانتماء إلى طبقة معينة يلحق به بعض التعديلات التى تتعلق بالموضع والنفوذ ، وإذا حاولنا ان ندرس موضوع الطبقات فى المدينة، واثـر الطبقات بصفة عامة على البناء الاجتماعى فيها فالتاـنـصل إلى هذه النقاط الهامة :

١ - كلما زادت المدينة حجما كلما اتسعت الفرصة امام الافراد لتغيير الطبقة، بل ان سرعة التغير فى هذه الحالة تزداد ، ويزعم بعض الباحثين ان اثر التغيرات التكنولوجية فى المدينة الكبيرة يكون اوضح منه فى المدينة الصغيرة، الأمر الذى يترتب عليه زيادة طردية فى عمليات التنقل الاجتماعى ، وفى نفس الوقت يؤدى إلى خلق نوع من المرونة فى النسـة الطبـقى ، ومن ناحية أخرى يؤدى الى تداخل القواصل الطبقية مما يتعذر معه فى بعض الاحيان أن نحدد المراكز الاجتماعية الافراد وما يتبعها من مواضع ونفوذ. كما أن درجة التضامن الطبقي تقل، وتكون الفرصة مهيأة أمام الانقسامات الطبقية، فنفس الطبقة الواحدة الى عدة طبقات أصغر ، ومعنى هذا أنه كلما

انتقلنا من المدينة الكبيرة الى المدينة الصغيرة فالقرية نجد تحديداً أكبر
للاوضاع الطبقيّة .

٢ - في المدينة الكبيرة التي تنقسم الى جماعات متميزة نجد اختلافات
كثيرة في الانماط الثقافية ، ويميل بعض العلماء الى القول بان تمايز الجماعات
في المدينة يؤدي إلى تحديد الاوضاع الطبقيّة ، وفي هذه الحالة يمكن نتيجة
لتشابه المراكز الاجتماعيّة والمستويات الاقتصاديّة والثقافيّة العامة أن نجد
تمايزاً واضحاً في اتجاهاتهم الثقافيّة العامة ، الامر الذي يؤدي الى ظهور انماط
اجتماعيّة واضحة .

٣ - الانماط الطبقيّة في المجتمع الحضري ليس له عفة والدوام ، أي أن
الطبقة لا تنعزل انما الاكليا عن الطبقات الأخرى أو عن مجتمع المدينة
بامره ، وهذا راجع الى تداخل العمليات المختلفة في الحياة الحضريّة من
ناحية، والى شدة التنقل الاجتماعي من أخرى ، ولذلك يلاحظ دائماً في المجتمع
الحضري ان الناس يغيرون وبسرعة اماكن سكنهم واصدقائهم واعمالهم
بنفس السهولة التي يغيرون بها ملابسهم في بعض الاحيان ، وهناك حالات
لا تردّد كثيراً في المدن عامّة، وهي ان بعض المدن قد تكون ذات بناء
اجتماعي متميز نظراً لاختلاف السكان من الناحية العنصريّة او الدينيّة
او نظراً لاختلاف اللون. الامر الذي يخلق نوعاً من التفاعل الاجتماعي الخاص
الذي يؤدي الى قسمه المدينة الى طوائف قد لا تتعاون بعضها مع الآخر ،
وتكون من نتيجته انشاء مجتمعات محلية لها طابع الانعزال داخل المدينة الواحدة.

من اجل هذا لا نستطيع ان نتحدث عن الطبقات او عن النسق الطبقي
باعتباره امراً ضرورياً او طبيعياً، لأن معنى هذا ان نعترف ان كل شخص

يحصل المركز والموضع الذى يستحقه ، ومن ناحية اخرى لا نستطيع ان نتحدث عن النسق الطبقي باعتباره إطارا حديدا يمتص نشاط الافراد داخله ولا يسمح لهم بالتطلع خارجه .

ونلاحظ ان الباحثين في موضوع النسق الطبقي يغالون في أهمية المركز ، ونقطة الضعف في هذا ان الذين يحصلون على مراكز عالية وبالتالي يصبحون موضع التقدير الاجتماعى قد لا تكون لديهم القدرات او الامكانيات الكافية التى قدرتهم الى اعلى من هذه المراكز ، او حتى المحافظة على مراكزهم الحالية . كما ان المجتمع الذى يتميز بالمنافسة يهيئ الفرصة لزحزحة هؤلاء وإحلال آخرين محلهم . وإذن فالمركز الاجتماعى ليس وحده نتيجة أولى للنسق الطبقي ، او هو علامة رئيسية لوجود الطبقة او ظهورها متميزة في البناء الاجتماعى ، وهنا لابد ان نتحدث عن المقاييس التى لابد من وجودها ليتمكن على اساسها تعيين الطبقة تعيينا واضحا . ومن استقراء الأبحاث المختلفة التى اجريت حول هذا الموضوع نستطيع ان تقدم ثلاث مقاييس إذا توافرت في جماعة معينة امكن ان نطلق عليها اسم الطبقة وهى :

١ - المركز الإقتصادى : ومعناه ان دخول الأفراد في اعمال معينة يقومون بها تجدد مستويات إقتصادية تتشابه بالنسبة لمجموعة من الأفراد وتختلف بالنسبة لمجموعة غيرهم ، ولذلك كان المركز الإقتصادى وما يترتب عليه من مستوى خاص للمعيشة عاملا اول في تحديد اول درجات التشابه في الالتئام الطبقي .

٢ - المركز الاجتماعى : الذى يحدد أبعاد الناس في المجتمع وطريقتهم في الحياة ، ويقوم على المركز الاول بالإضافة إلى عوامل اخرى مثل

التعليم والعائلة والمكان الذى نشأ فيه الفرد ، وهذا يكون المركز الاجتماعى درجة ثانية فى تحديد التشابه والاختلاف بين السكان الذين يعيشون فى مكان واحد او ينتمون إلى مجتمع بعينه .

٣ - الشعور الطبقي : لا يكفى وجود المركزين الإقتصادى والاجتماعى لوجود الطبقة وجودا متميزا فى الحياة الاجتماعية، بل يجب ان يترتب على التشابه نوع من الشعور بالانتماء والاحساس بالأهداف المشتركة وبالمشاكل والآمال . اى ان الشعور الطبقي هو الإطار الذى يجمع الأفراد على مستوى الانتماء الحقيقى الذى يمكن ان يؤدي إلى الوعى الطبقي .

مستقبل الحياة الحضرية (١)

ظل الإنسان لقرون طويلة يعيش فى المدينة دون ان يفكر كثيرا فى المستقبل ، وإذا حدث ان فكرك فى التغيير، فقد كان فكره محصورا فى النمو والتقدم الفنى والمزيد من الجمال، او بمعنى آخر لم تكن عند الإنسان فى هذا الوقت الرغبة ولا التصور ان هناك افضل من طريقة الحياة الحضرية . ولكن القرن الحالى واجه البشر بحيرة إزاء حياته فى المدينة . فقد بدأ الإنسان يفكر فى الفرص المتاحة له فى الحياة والى من اجلها بدأ يدبر الخطط التى تؤدى إلى إحداث تغيرات جذرية فى الظروف الطبيعية وفى البناء الاجتماعى لطريقة الإقامة الحضرية .

١ - أنظر كل من اندرسون : « المجتمع المثل الحضرى » ، ورجل : « علم الاجتماع

لقد تشائم الكثيرون في مجرى التاريخ من مستقبل الحياة الحضرية لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدي إليه من تدمير للقيم الانسانية وإهدار لمبادئ الحياة الكريمة وانحطاط للنفس الانسانية ، فشبنجلر أكبر مفكر بهم الحياة الحضرية ، يرى أن المدينة ذاتها عبارة عن شر يدمر كل شيء ، وفي النهاية تفرق المدينة موتا في آثامها ، ويقول ان مولد المدينة يحمل في نفس الوقت علامة موتها ، ولعل تشاؤم شبنجلر جاء مباشرة من هيجل وماركس ، حينما زعما ان طبقة البورجوازية تحفر بنفسها قبورها ويحاول كثير من المفكرين ان يردوا على هذا التشاؤم بقولهم ، انهم لم يعثروا على على مدينة كانت فريسة للتدمير الذاتي ، كما ان المدن في العصر الحديث مستمرة في النمو حجما وعددا . ويمثل لويس مفرد هذا الاتجاه التشاؤمي في علم الاجتماع الحضري على الرغم من ان آراؤه اقل خيالية ، وهجومه على الحياة الحضرية اكثر اعتدالا وتشخيصاته ليس لها الطابع المديت . وينصب نقده على ضخامة قوة بعض اغاط المدن وبعض مراحلها الذات التي يسميها المتزويبوليس والميجابوليس والتكروبوليس ، فهذه المراحل من نمو المدينة كما يقول « مفرد » تدمر المدينة وتسبب الحروب وتدمر العلوم والفنون .

لكننا لانستطيع ان نسلم معه او مع غيره بهذه الاتهامات دون دليل قاطع ذلك ان المدينة او الحضرية كطريقة في الحياة لا يمكن ان تكون مسئولة عن مثل هذه الكوارث لانقارها إلى الدليل العلمي . حقيقة ان المدينة قد تسببت في ظهور انواع جديدة من الجرائم ، وزيادة في انحراف الأحداث ، وزيادة كبيرة في تصدع الأسر وإحتالات كثيرة للبرص النفسي والانهيار العصبي ، وقيام فرص كثيرة لظهور التفكك والقلق والاضطراب

في المجال الفردي والجمعي، إلا أن جذور هذه المشاكل جميعا كانت موجودة قبلا في الحياة الريفية، وتضخمت أو ظهرت واضحة في المدينة تبعاً لزيادة حجمها وازدحام السكان فيها . وعلى العكس مما يقوله المنشأون فإن الحضريّة كطريقة في الحياة تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمع .

نحن نعيش الآن مرحلة إنتقال وفي عصر يتميز بالدينامية الشديدة يتغير فيه كل شيء، والمدينة من هذه الزاوية تمر أيضا بهذه الفترة، وقد تذبذبت العلماء إلى ضرورة توجيه القوى القوية المتقدمة لتحقيق مصالح الجماعة، ولذلك أصبح التخطيط عنصرا أساسيا الآن في بناء مستقبل المدن، والقائمون على تخطيط المدن يفكرون في أفضل الأهداف التي يحاولون بخططهم أن يصلوا إليها، ولذلك فإن تحليل الأهداف العليا للتخطيط يعطينا عمقا في توجيه المجتمع المعاصر، كما أن إختيار هذه الأهداف العليا يمكن أن يوضح المتضمنات السوسولوجية لإتجاهات الحضريّة .

والمسألة الأساسية هنا ألا تنظر إلى نمو المدينة على أساس مادية بحتة، لأنه ربما نفلج في ترتيب كل شيء في الحياة الحضريّة من الناحية المادية، ومع ذلك تظل الحياة الحضريّة مثقلة بالهموم ومكانا قائما للفرد . ومن أجل هذا تبرز أهمية الناحية الثانية في التخطيط الحضري، الذي لا بد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم التي يجب أن تهدف إلى مزيد من العلاقات المباشرة بين الناس، وإعادة بناء القيم على أساس يقلل فرص الانحراف ويضمن إيجاد مستوى موحد تقريبا في النظرة إلى الحياة .

فالمدينة ليست مجرد ابنية أو شوارع أو ميادين أو معدات الحياة اليومية

توفر الوقت والمجهود، بل إنها نوع متميز من الحياة جديد على البشرية يجب ان تهى له الأساس المعنوى وما يتضمنه من تنظيم إجتماعى لا بد ان يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الذى كان للمجتمع القديم. ولعل زيادة مشاكل المجتمع الحضرى ترجع فى المحل الأول لا إلى نقص الجانب المادى فى الحياة بقدر ما ترجع إلى سوء التنظيم الإجتماعى وما ترتب عليه من تفكك، جعل هذه المشاكل تبرز للمفكرين جميعا وتدعوم إلى هذا التشاؤم الذى أشرنا إليه من قبل .

٢٧٩ الفصل الثامن

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين المفكرين والعلماء ، الموضوع الذي نعالجه في هذا الفصل ، نظرا لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الأحيان بالمسائل الإيديولوجية . إن الاختلافات بين الناس كانت ولا تزال موضع النظر والبحث منذ آلاف السنين .

وقد انحصر النقاش في عدد من المسائل، من أهمها الدخل والمهنة والمستوى الثقافي ومستوى المعيشة وغيرها . وبلاحظ أن علماء الاجتماع اهتموا بالاختلافات في هذه المسائل والتي تظهر بوضوح بين أقسام المجتمع المختلفة . وربما كان هناك فرق أساسي في معالجة هذه الاختلافات في الماضي وفي وقتنا الحاضر . ويظهر هذا الفرق في أن القدماء ردوا كل تمايز يظهر بين الأفراد في المجتمع إلى أسباب وراثية في غالب الأمر ، ومن ثم شغلوا أنفسهم بالبحث عما إذا كان الذين يشغلون مراكز ممتازة في المجتمع فضلا في نفس الوقت . ولكن المتعارف عليه الآن أن ينشغل العلماء بدراسة أسباب عدم التساوي بين الناس ، ويكون التركيز على العوامل الملموسة فحسب ، أما المسائل التي يمكن أن تتصل بمواهب الناس وفضائلهم ، فلا تكون محل الاهتمام . ومن المناسب هنا أن نعرض في إيجاز لبعض الدراسات والأفكار القديمة وتطورها

حتى وقتنا الحاضر، لإلقاء مزيد من الضوء على الموقف المعاصر في علم الاجتماع فيما يتصل بموضوع التمايز والترتيب الطبقي: (١)

١ - أفلاطون: حاول أفلاطون وهو يكتب عن الدولة (المدينة)
المثالية ، أن يحكم على الناس على أساس ما يتمتعون به من قدرات مورثة .
فلاحظ أن الناس في المجتمع يتبادلون الخدمات ، لأن العمل بطبيعته ينقسم
بينهم أقساما عديدة ، فيقوم البعض بأعمال معينة يؤدونها على أحسن وجه ،
ولكن آخرين قد لا يتمكنون من إنجاز نفس هذه الأعمال لأسباب تتعلق
بقدراتهم المورثة . أي أن كل إنسان مهىء بالوراثة ليقوم بعمل معين
يتناسب مع استعداده . ويؤله في نهاية الأمر إلى شغل مرتبة معينة في المجتمع
الذي ينتمي إليه . وقد كان أفلاطون يعتقد أن المجتمع والفرد يمكن أن يفيدا
كثيرا ، إذا اقتصر كل إنسان على عمل ما هو معد وصالح له فقط .
ولكن هذا المطلب المثالي لا يمكن أن يتحقق في الواقع . وقد اعتقد
أفلاطون أيضا أن نظام التربية في الدولة المثالية يمكن أن يستخرج أحسن
ما في الإنسان ويسر غور طاقته الحقيقية التي ترتبط بقدراته المورثة . وعلى
ذلك ينقسم السكان إلى أقسام متعددة ، القسم الذي يتكون من العمال ،
والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال إدارية وتنفيذية ، والقسم

(١) من الكتب التي خصصت بأدائها لدراسة موضوع ترتيب الطبقي في المجتمع ، الكتاب
الذي ألفه « امون ارنت » في عام ١٩٦٢ ، حاول فيه أن يربط شكل الأفكار
والفكرات المتلفة بالطبقات والطوائف والمنفرد الاجتماعي وعلاقة هذا كله بالأساس
الاجتماعية المختلفة . وملاحظ أن ميله الى الوجهة النظر الامريكية التقليدية في معالجة
هذا الموضوع العام .

الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة عسكرية ، وأخيرا القسم الذي يتكون من الحكام . ويدافع أفلاطون عن هذه القسمة ، بقوله ، إن المجتمع المثالي يجب أن يقسم العمل على النحو السابق ، الذي يحقق مصالح الفرد والجماعة العليا ، كما أن الفرد يمكن أن يصل في ظل هذا النظام إلى السعادة .

٢ - ميكافيللي : لقد وضع ميكافيللي هدفا وحاول أن يستقضى العوامل التي يمكن أن تحققه أو تمنعه . وقد كان هدفه الأكبر أن يصل إلى وحدة إيطاليا السياسية في الوقت الذي هددهما الاحتلال السياسي ، وجعل مجرد وجودها موضع خطر دائم . ومن أجل هذا أعاد تحليل التاريخ بصورة مبسطة ليتمكن هو وغيره من مواجهة المشكلة الأساسية . فعندما كانت إيطاليا تعدها الفوضى . وبدون زعيم ، لم يشغل ميكافيللي نفسه بالبحث في الطبقات المختلفة في المجتمع . ذلك لأن أزمة إيطاليا في عصره جعلته يحاول إدراك المجتمع من وجهة نظر الحاكم والمحكومين أو الأمير والشعب . وقد تصور أن مستقبل هذه البلاد يتوقف على حكمة وشجاعة ومكر رجل واحد قادر على قيادة الأمة . ويقول ميكافيللي إنه من الصعب ، في الوقت الذي يقف فيه الإنسان في موقف عدائي من أخيه الإنسان ، أن تفكر في العلاقة بين الناس الذين ينتمون إلى مراتب مختلفة في المجتمع . وإذن يكون الموضوع الأساسي للنظر ، هو البحث عن الرجل القوي الذي يستطيع أن يشق للشعب طريقا للخلاص من هذه الازمات والنكبات التي تعرض لها المجتمع . وعلى ذلك يكون ميكافيللي قد تصور المجتمع منقسما إلى «طبقتين» الحكام والمحكومين .

٣- ويميل عدد من الباحثين في الطبقات إلى القول بأن الدراسة الحديثة لترتيب الطبقي تمتد جذورها إلى القرن الثامن عشر . ففي هذا الوقت كانت دراسة الطبقات الاجتماعية تعتبر جزءا من التاريخ الطبيعي لبني الإنسان . وفي عام ١٧٩٣ نشر جون ميلار John millar الذي كان أستاذا للقانون في جامعة جلاسجو كتابا عنوانه « اصل التمييز في المراتب » او « بحث في الظروف التي تؤدي إلى ظهور النفوذ والسلطة عند الاعضاء المختلفين في المجتمع » وقد كان ميلار كثيره من معاصريه متجها إلى دراسة صفات وعادات الأمم ، من اجل فهم تقدم الجنس الانساني من حالة البربرية إلى الوضع الحالي الذي يتميز بوجود الأمم المتقدمة . ولذلك كانت دراسة المراتب او الطبقات المختلفة في المجتمع ، جزءا من التاريخ الطبيعي للجنس البشرى ، وهذا يعود إلى ان الإنسان يعيش دائما في جماعات .

ويقول ميلار أيضا ، إن دراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع يجب ان تبدأ بدراسة البيئة الخارجية، ثم دراسة إقتصاد البلاد ونوع العمل الذي يقوم به الناس، والجمتمعات المحلية التي يعيشون فيها، والعلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها ، ومثل هذه الدراسات ضرورية لأن هذه الموضوعات الجزئية لابد ان لها تأثيرا كبيرا على عادات الناس واستعداداتهم وطرق تفكيرهم .

وعلى الرغم من أن دراسة الطبقات في ايام ميلار لم تسر في الطريق الذي رسمه، إلا ان دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة تنهج إلى السير في هذا المدخل الذي اشار إلى ضرورة ميلار لدراسة الترتيب الطبقي في المجتمع .

٤ - إن هذا المدخل لدراسة الطبقات الاجتماعية ، ليس إلا طريقاً واحداً من الطرق التي أثر بها تفكير القرن الثامن عشر ، ذلك أنه من المهم أن ندرك أن الحوادث الكبرى التي حدثت في هذا القرن تركت آثاراً بالغة الأهمية على هذه الدراسة ، ومن أهمها الثورة الفرنسية والأمريكية وقيام الصناعة الحديثة . ويمكن أن نشير في هذا المقام إلى تيارين متميزين من الفكر برزا كرد فعل لهذه الأحداث (١)

١ - لقد تصور « المحافظون » المجتمع على أن الأفراد فيه يولدون في طبقة معينة تحدد حقوقهم وواجباتهم . ولكنهم بدلا من أن يصوروا أن هذه الحقوق والواجبات تفرض على الأفراد عن طريق التقاليد الخلقية ، زعموا أنها تفرض في ظل التطورات الصناعية الجديدة عن طريق الجزاءات القانونية . ونتيجة لذلك تكون العلاقة بين السيد والخدام مثلاً ، علاقة تعاقدية ينظمها القانون ، كما أن أساس التعامل بينهم يكون عن طريق المدفوعات النقدية التي تستبعد كل المعاني الخلقية لهذه العلاقة . وإذن تكون الطبقات في المجتمع الصناعي عبارة عن تجمعات من الناس لهم مواضع متشابهة في المجتمع ويجمعهم رابط واحد ، هو المعاملة الاقتصادية . وقد حاول المفكرون المحافظون في القرن التاسع عشر أن يعيدوا تأكيد الروابط الخلقية التي تربط الأفراد بالمجتمع بعيدا عن العلاقات التعاقدية وعن مظاهر التبادل النقدي .

ب - ولكن « الأحرار » استجابوا للتصنيع بطريقة عكسية . إن

(١) راجع كتاب بندكس وليست عن « الطبيعة والفرق والنوع » / الطبعة الخامسة

تجربة الصناعة عندهم تعتبر أزمة المجتمع الانساني ولتاريخه، ومع ذلك لم ينظروا إليها نظرة يأس، بل عنى العكس أكدوا أن الفرصة أصبحت متاحة للتقدم. وهم وإن كانوا يتفقون مع المحافظين فى التحدى الأخلاقى الذى ترنب على التصنيع. إلا إنهم تصوروا أن الصناعة أضافت حملا ثقيلا على كاهل العمال. وأهم ما استأثر باهتمام الأحرار فى هذه الفترة ذلك الصراع الذى يترادف فى الشدة، بين العمال وأصحاب رأس المال، والذى يزداد عنفا كلما زاد التوسع فى استخدام الآلات والعناية بانتاجية العامل. وقد كان الاعتقاد السائد أن الغنى يزداد ثراء والفقير يزداد فقرا، كما أن الرأى كان منصرفا إلى أن الزيادات الحتمية فى الثراء وفى الفقر، ستؤدى إلى انجاهات غير أخلاقية عند الفقير والغنى على السواء. وتفسير ذلك أن الغنى يزداد طمعا فى مزيد من الثروات، ويصاحب هذا الطمع عدم تقدير للقيم الثقافية والانسانية، كما أن الفقير يزداد ازدراء لحياته وعبودية للإلة. ولعل هذا التدهور الخلقى وهذا البؤس هو الذى حرك الأحرار لتعجل اليوم الذى يتم فيه القضاء على هذا التدهور ويعاد فيه تنظيم المجتمع.

وواضح أن المحافظين الأحرار اختلفوا فى تصور أزمة المدنية الصناعية. فالمشكلة الخلقية عند المحافظين هى فى ضعف الروابط بين الفرد والمجاعة التى ينتمى إليها. ولذلك تعنى الفردية عندهم، تدهور المستويات الخلقية التى يستطيع الفرد عن طريقها توجيه سلوكه. أما بالنسبة للأحرار، فالمشكلة الخلقية، هى فى القهر وفى سحق فرص الفرد للنمو والتقدم. ومن الطبيعى أن يتصور كل من الفريقين إصلاح المجتمع من الزاوية التى يعتقد أنها مصدر الشر الذى تمخض عند التصنيع. ولذلك يكون إصلاح المجتمع عند المحافظين، يتركز حول إعادة تكامل الفرد والمجاعة، أما الأحرار فإن إصلاح المجتمع عندهم لن يتم إلا إذا خلقت ظروف اجتماعية جديدة تعيد للانسان كرامته

المسلوبة وتشيع حاجته في التعبير عن ذاته بحرية دون أن يتعرض للفقر والاستغلال .

هـ - هذا ويبدو من النظرة الأولى أن الدراسات السوسولوجية المعاصرة للترتيب الطبقي ، لا تتصل بأحد الاتجاهين السابقين : المحافظ والحر ، ولكن الحقيقة أن هذه الدراسة لا تذهب بعيدا ، بل إنها تدور حول الاجابة على الاسئلة التي كانت محور الاتجاه الحر والاتجاه المحافظ . ومن الواضح أن محافظي القرن التاسع عشر كان لديهم رغبة في الإبقاء على الأوضاع الراهنة ، أما الاحرار فقد كانوا يأملون في الاصلاح الاجتماعي واعادة تنظيم المجتمع . ومع أن هناك اعترافا يكاد أن يكون عاما ، بأن الدراسات السوسولوجية قد اسقطت عند دراسة الترتيب الطبقي ، المسائل السنياسية المتعلقة به ، إلا أنه من الواضح أن تقسيم نواحي الاهتمام عند البحث إلى مسائل تتعلق بالاستقرار ، ومسائل تتعلق بالحركة والديناميات لا زال أهم ما يميز دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع المعاصر . ونحن نعتقد ، أنه بالرغم من زعم كثير من الباحثين في علم الاجتماع ، أنهم يدرسون الموضوع دراسة محايدة ، فان تحيزهم (السياسي) يظهر في اختيارهم لهذه الناحية أو تلك عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي . ومثال ذلك أن الباحث الذي يفضل دراسة العناصر الدائمة أو الناتجة في الطبقة دون غيرها ، يحدد نفسه دون أن يدري في نطاق خاص متصل بالاتجاه المحافظ ، كما أن الباحث الذي يفضل دراسة النواحي المتغيرة في المجتمع فانه يجسرى الاتجاه الحر دون أن يدري أيضا . ونحن نشك في أن الباحثين حين يعلنون في براءة ، أنهم محايدون عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي ، أنهم محايدون فعلا أو أنهم يتمنون الى اتجاه دون آخر من غير دراية حقيقية .

وبناء على ذلك نستطيع أن نميز الاتجاهين الرئيسين في دراسة الترتيب الطبقي وما يترتب على كل منهما من نتائج متصلة بطبيعة الدراسة واتجاهاتها والموضوعات الأساسية التي يفضل كل من أنصار هذين الاتجاهين التركيز عليها .

١ - اتجاه التسلسل والتمايز الدائم : ومحصلة هذا الاتجاه تظهر عند أولئك الباحثين الذين يفضلون دراسة الطريقة التي يضع على أساسها الفرد نفسه في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه ، وكذلك الطريقة التي يحافظ بها عن طريق أفعاله ، على وضعه في هذه السلسلة ، ويظهر اهتمام هؤلاء بالنواحي الدائمة والثابتة في المجتمع ، في تركيز أبحاثهم على نظام مراتب الأفراد ، الذي يعتبر من غير شك جانباً هاماً في مسألة الترتيب الطبقي . وعلى ذلك يرتب الأفراد على أساس عدد من مقاييس الامتياز والنفوذ التي يستخدمونها مع غيرهم لتمكنهم من الحكم على الطريقة التي يجب إتباعها عندما يتصلون أحدهم بالآخر . ونتيجة مثل هذه الدراسة وغيرها تعتبر محاولة لتحليل الأسلوب الذي يحاول على أساسه الترتيب الطبقي الحاضر أن يحافظ على جوهره ^(١) .

ب - الاتجاه الجمعي المتغير : ويهدف إلى دراسة السلوك الجمعي في تأثيره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع ، ومن أجل ذلك يرتب الباحثون الأفراد طبقاً لعدد من المقاييس الخارجية ، مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية

(١) هذا هو الاتجاه الشائع في علم الاجتماع الآن . ويحاول لارسون ومدرسته في هذه الأيام تدعيمه بتحليل جديد ونطلق مختلف عما درج عليه أغلب الكتاب المعاصرين .

وغير ذلك . وتعتبر التغيرات التي تحدث في الاتجاهات المهنية وفي توزيع الدخل جانباً متكاملاً من أبحاث هؤلاء . ولعل هذا هو الذي يجعل بعض الكتاب يقولون إن هذه الأبحاث المتعلقة بالسلوك الجمعي تركز على المسائل المتعلقة بالتغير الاجتماعي في المحل الأول ، لأن أصحابها يقررون ، أن سلوك الجماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة التفسيرية . ولهذا كانت كثير من كتابات كارل ماركس ، دراسة للجماعات بهدف تحليل عمليات التغير الاجتماعي . ومع أن هناك عدة اختلافات بين الدراسات التي تدرس نظام المراتب في ضوء اعتبارات اقتصادية ، وبين النظرية الماركسية التي تنسب تغيرات البناء الاجتماعي إلى تغيرات سابقة في الظروف المادية للمجتمع ، إلا أنهما يشتركان في الاعتقاد بأن سلوك الجماعات يعتمد على التغيرات التي تحدث في التنظيم الاقتصادي والتوجيه السياسي . ومن هذه الزاوية ، يعكس الاتجاه الجمعي التغير والاتجاه الماركسي الاهتمام المتزايد بالنواحي التفسيرية للمجتمع .

أساس التمايز في المجتمع

١- تختلف مراكز الأفراد ومراتبهم في أغلب المجتمعات والمجالات ، وتنعكس هذه الاختلافات قيم المجتمع بطريقة يمكن تمييزها وإبرازها للدراسة المقارنة . وقد تقوم اختلافات المركز على أساس السن أو الجنس أو الثروة أو المؤهلات الشخصية . وفي بعض المجتمعات هناك تدرج في المراتب ، بحيث لا نستطيع أن نحدد مراتب معينة تختلف اختلافاً أساسياً عن مراتب أخرى في نفس المجتمع ، بينما نجد الانقسام الطبقي في مجتمعات أخرى واضحاً مثل الطوائف في الهند أو القطاعات في مجتمع القرون الوسطى .

٢ - وأول ما يجب أن نلاحظه هو أن الأفراد والجماعات قد تختلف، بعضها عن الآخر في صفات معينة، كالجنس أو المهنة. الأمر الذي يسمح بتصنيف الناس على هذا الأساس، أو يمكن الاختلاف بينهم من طبيعة يمكن قياسها مثل اختلافات الرخى أو اختلافات العمر. كما أننا نلاحظ أن الأفراد والجماعات غير المتجانسة من حيث الجنس أو المهنة أو الصفات الأخرى يقومون بوظائف مختلفة عندما يتفاعلون، مثل الحصول على الطعام أو حمل الأثقال أو القتال، وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة عن طريق الثقافة في نموذج يحدد الموقف الاجتماعي لشخص معين يشغل هذا الموضع، فإننا نسمى هذه الوظائف «الأدوار الاجتماعية». ولما كانت المجتمع عبارة عن تنظيم من عدة جماعات تقوم بأنواع مختلفة من النشاط، فإننا نتوقع نتيجة لهذا أن توجد أدوار اجتماعية كثيرة. فالفرد يقوم بأدوار متعددة بتعدد اتجاهاته الاجتماعية. ولذلك نلاحظ أنه في المجتمع البسيط المتجانس ثقافيا والمستقر نسبيا تتكون أدوار الناس قليلة. الأمر الذي يترتب عليه ألا نجد تصادما أو نزاعا بين أدوار الناس، وكل النزاع الذي يحدث يكون نزاعا من النوع الذي خبرته الجماعة لمدة طويلة ووجدت له الحلول السامية. ولكننا نجد الأمر على عكس ذلك في المجتمعات التي تتغير بسرعة، حين تتعدد الجماعات المختلفة المقاصد التي ينتمي إليها الفرد. ولهذا نقول إنه كلما تعدد المجتمع كلما تعددت الأدوار الاجتماعية وأصبحت الفرصة سانحة للنزاع بينها.

٣ - كل المجتمعات تمايز بين أعضائها على أساس الأدوار، كما أن كل المجتمعات تقيم هذه الأدوار بطريقة متميزة. ولذلك تعتبر بعض الأدوار أكثر أهمية وأكثر قيمة من أدوار أخرى. وبالتالي يقدر المجتمع أولئك

الذين يشغلون أدواراً مهمة من وجهة نظره . وهذا التقدير الاجتماعي المختلف للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هو الذي أدى إلى ظهور فكرة المركز ، ولذلك ينظر إلى المركز من وجهة نظر علم الاجتماع على أنه المرتبة التي تقرن بها الجماعة بدور معين أو مجموعة من الأدوار ، ولذلك تسمى العملية التي عن طريقها ترتب الجماعات أو الأفراد في سلسلة متدرجة من المراكز « الترتيب الطبقي Stratification » ونحن نستخدم هذه الكلمة في علم الاجتماع لما بين التدرج الاجتماعي وبين ترتيب الصخور للقدمية في طبقات داخل القشرة الأرضية من وجه شبه بطريقة ما ، ويمكن التدرج الاجتماعي أقل دولاً واستمراراً في الزمن من الطبقات الجيولوجية ، وإذن يوجد الترتيب الطبقي إذا وجدت الجماعات في مواضع مرتبطة بمراتب معينة ولها درجة معينة من الدوام .

٤ - ويكاد علماء الاجتماع يجمعون على أن كل المجتمعات الإنسانية المعاصرة والتاريخية تنطوي على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية . وقد أدى تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة إلى أنواع لا حصر لها من الأعمال التي تختلف بعضها عن الآخر وما يؤدي إليه هذا الاختلاف من اختلاف الذين يقومون بها . ولهذا فإن الحديث عن المساواة المطلقة بين أعضاء المجتمع الواحد في وجود هذا التقسيم المعقد للعمل ، وفي وجود المراكز والأدوار غير المتساوية أمر غير منطقي وغير واقعي أيضاً . ويمكن الترتيب الطبقي قد يتأثر ببعض الإيديولوجيات التي قد تقرب الأبعاد الاجتماعية بين الناس أو قد تزيدها اتساعاً .

٥ - وعند دراسة الترتيب الطبقي للمجتمع لا يجد الباحث في المجتمع مفراً

من النهرض لموضوع الطبقات الاجتماعية التى تعتبر جوهر الترتيب الطبقي فى كل مجتمع . وفى هذا الصدد لا نجد موضوعا يختلف عليه علماء الاجتماع مثل موضوع الطبقة الاجتماعية من حيث طبيعتها وحدودها ومقاييسها .

المركز الاجتماعى

١ - المركز هو الوضع الاجتماعى الذى يعين لصاحبه بغض النظر عن صفاته الشخصية وخدماته الاجتماعية ، درجة من الاحترام والتفوذ والتأثير . وعلى الرغم من أن هناك إرتباطا تاريخيا وثيقا بين الطبقة الاجتماعية وبين نوع المهنة ، فإنهما لا يمتزجان ، لأن الفواصل الطبقيّة لا تقوم أساسا على الوظيفة ، ولكنها تقوم على المركز Status

٢ - وتختلف الدعائم التى يستند عليها المركز باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التاريخية فى هذه المجتمعات نفسها . فعلى المجتمعات البدائية حيث لا يوجد تمايز طبقي بالمعنى المعروف يقوم المركز على أساس الإمكانيات الفردية . لكن المركز يمكن أن يقوم على اختلافات فى المولد أو الثروة أو المهنة أو السلطة السياسية أو الجنس أو الامتياز العقلى كما فى الصين القديمة . وغالبا ما يحدد المركز باجتماع أكثر من خاصية من الخواص السابقة . وكلما أصبح لعامل من العوامل السابقة مركزا الصدارة بحيث يلتف حوله باقى العوامل ، ويصبح هذا العامل أمرا متعارفا عليه فى التراث الاجتماعى كلما مهد السبيل إلى قيام طبقة اجتماعية مستندة إليه . وذلك مثل طبقات السن والثروة .

الترتيب الطبقي

١ - لماذا لصنف الناس ونحب دائما أن نخطو إليهم لا كأفراد ، ولكن

كطبقات ؟ الواقع أن مثل هذا النوع من السلوك يؤدي إلى إهدار حقوق بعض الأفراد على الرغم من أن الإجابة على السؤال السابق قد تكون بطريقة أخرى عندما يذهب البعض إلى القول بأنه يجب أن تنصرف حيال كل الأفراد طبقا لما هم عليه في واقع الأمر ، لا طبقا لاتباءهم للطبقة . ويتأيد هذا الادعاء على أساس الاختلافات الكبيرة التي نلاحظها في ذكاء الأفراد وتربيتهم وشخصياتهم ومهاراتهم وطوايعهم للعامة والخصائص الأخرى التي تزيد من ضرورة معاملة الناس على أساس مؤهلاتهم الشخصية بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها . وعلى الرغم من وجاهة هذا الزعم ونبل أهدافه إلا أنه يتفاقم عدة اعتبارات هامة تؤدي إلى عدم وجود مثل هذا السلوك في واقع الأمر ، ذلك أن مطالب المدنية الحديثة التي تقتضي القرارات السريعة والاستجابات اليومية بالإضافة إلى القدرات الإنسانية المحددة تجعل الناس يتصرفون بعضهم إزاء البعض الآخر كطبقات أكثر من أفراد سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوا .

٢ - ومن السهل في الأسرة أو في الجماعات الصغيرة أن يحصر الأعضاء بعضهم مع الآخر على أساس كونهم أشخاص ، ولكن إذا اضطرت الأسرة أو الجماعة أن تتعامل مع غرباء غير معروفين بالخصائص فإن أعضاء الجماعة لا يمكن إلا أن ينظروا إليهم نظرة طبقية ، ومعنى هذا أنه نتيجة لتوسع حجم المجتمع وتمايز الناس الشديد وسيادة العلاقات غير المباشرة وانقسام الناس إلى جماعات مهنية وتوزعهم في أقسام المجتمع المختلفة ، تصبح النظرة الطبقيّة محدودة لطابع العلاقات الاجتماعية ومسيرة للاستجابات السريعة التي تؤدي إلى إعطاء تمييز سريع للسلوك الاجتماعي وتحديد واضح للمواقف الاجتماعية ، ويؤمن لويد وورنر أن تقسيم العمل حين يزداد إلى جانب تعدد واختلاف الوجدانات

الاجتماعية تصبح الحاجة إلى التآزر والتماسك شديدة جدا ، وإذا وصل المجتمع إلى هذه الدرجة وأمكن الوصول إلى هذا التكامل تكون الفرصة كبيرة أمام المجتمعات الكبرى أن تعيش وأن تنمو ، ولن يتحقق التكامل والتآزر إلا بناء على تحديد مراتب الناس وتعيين مواضعهم في النسق الاجتماعي على أساس تدرج معين للوظائف والمراكز وأنواع السلوك المتوقعة والمقررة لكل درجة على حدة .

٣ - وهنا نلاحظ أن الترتيب الطبقي للمجتمع يترتب عليه نتائج كثيرة منها : أنه إذا كان المجتمع محمدا للطبقات بطريقة حاسمة فإن فرص الحياة المتنوعة لا تكون سائجة أمام الكثرة من الناس ، بل يحدث في أغلب الأحيان أن يظل الفرد محصورا داخل نطاق طبقة إلا في أحوال استثنائية نادرة . ولكن المجتمع الذي يذوب الفوارق بين الطبقات بمعنى ألا يفلحها على أعضائها بأن تكون مفتوحة للدخول فيها أو الخروج منها فإن أكثر من فرصة تمنح لجميع الأفراد أن يغيروا من مواضعهم ومن مرتباتهم ومن أنماط سلوكهم بحسب مؤهلاتهم الشخصية . والفرق بين الطبقة المغلقة والطبقة المفتوحة هو الذي جعل كثيرا من العلماء يصنفون الترتيب الطبقي في المجتمع أصنافا كثيرة ربما خرجت عن الفرض الأساسي من دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع على وجه العموم ، كما أن إمكان وجود الطبقات المفتوحة أدى إلى وجود فكرة التنقل الاجتماعي التي تميز المجتمعات الحضرية والصناعية الآن .

٤ - وليس هناك شك أن انتهاء الفرد لطبقة معينة يطبعه بطابع خاص ويحدد أسلوبه في الحياة ونظيرته إليها ، حتى أن بعض أفراد طبقة معينة

قد يعرفون بتلاسمهم أو بلهجاتهم أو بتأنيضولونه أو يسكروهونه وخاصة في المسائل المتعلقة بالذوق العام .

وكذلك يؤثر الإلتواء الطبقي على المرتبة الإجتماعية التي تؤثر بدورها على ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من نفوذ أو من قوة في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه .

هـ - ومما كان الرأى في موضوع الطبقات ، فأننا يجب أن ننبه إلى أن كثيرا من المادة الموجودة حولها يرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الايديولوجية في المجتمعات المختلفة . فالباحث الأمريكي في موضوع الطبقات يرفض قبل كل شيء التفسير الماركسي للطبقة ويحاول أن يبرز معالم المجتمع الأمريكي من حيث بنائه الاجتماعي ، في تحديد معاني الطبقة المختلفة وفي النظر إليها وفي إدراك علاقة الطبقات بعضها بالآخر . كما قد يميل بعض الباحثين الآخرين إلى إيراد التجربة التاريخية لترتيب الناس في المجتمعات المختلفة ، وخاصة في المجتمعات القديمة التي مرت على عدة تطورات هامة وعلى الأخص من ناحية الصراع الذي كان بين طوائف المجتمع المختلفة حول النفوذ أو القوة أو حصول الإستمتاع بالثروة أو طريقة توزيع الدخل . ولهذا كانت أبحاث الطبقة في أوروبا أكثر اهتماما بتاريخ الصراع الطبقي من الأبحاث التي نجدها عند العلماء الأمريكيين .

وليس هناك شك في أن افكار سان سيمون وسيسموندي وكارل ماركس عن الطبقات قد فصحت مجالا جديدا في العلوم الاجتماعية ووضعت نظريات محددة حول مفهوم الطبقة ووظائفها في المجتمع .

الطبقات الاجتماعية :

إن دراسة ترتيب الناس في المجتمع ، وفحص الأسس التي يقوم عليها عدم التساوى بينهم في المراكز والأدوار وفي فرص الحياة ، تشكل الاهتمام الأول لمن يبحثون موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع وإننا لا نشك في أن مسألة الطبقات هي نقطة الانطلاق في الدراسة والتحليل ، ولعل علم الاجتماع الأمريكي يميل إلى اصطلاح « الترتيب الطبقي Social Stratification » أكثر من ميله إلى إبراز اصطلاح « الطبقة Class » لأسباب أيديولوجية أو سياسية ، نظرا للارتباط الوثيق بين الماركسية وتحليل الأسس الطبقي للمجتمعات الرأسمالية .

وكما سبق أن ذكرنا ، يحاول أكثر الباحثين دراسة التفاعل وما يقرب عليه من مراكز أو مراتب مختلفة في المجتمع ، وذلك لوضع الناس في سلسلة متدرجة تنظم على أساس اختلاف هذه المراكز وما يصاحبها من أدوار في الحياة الاجتماعية . وهم بذلك يطمسون فكرة الانقسام الطبقي الواضح في المجتمع ويقولون من حدة الشعور لهذا الانقسام تمشيا مع أيديولوجية المجتمع ، التي تقوم في أساسها على اعتبار اقسامه ذات طبيعة مرنة تسمح دون عائق بالتنقل الاجتماعي . وبهذا يتصورون القضاء على الأفكار المتعلقة بالتصادم الفعلي الذي يحدث بين المصالح المتعارضة لفئات المجتمع التي تتفاوت في الدخل تفاوتاً كبيراً . كما أنهم يحاولون تبرير اتجاههم هذا عن طريق عدد من الأفكار التي يؤكدها دائماً مثل ، دوام صورة البناء الاجتماعي ، والثبات النسبي للنسق الاجتماعي ، وعند دراسة مسائل التغير الاجتماعي يرجعون عوامله إلى كل شيء تقريباً ما عدا العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية ،

وإذا تعرضوا لها ، يقللون دورها أو يربطونها بعدد لا حضرة له من العوامل الأخرى ، التي قد تكون ذات طبيعة معتمدة أو معماجية ..

إن الحقائق المتعلقة بالتغير الاجتماعي والثقافي ، ينبغي أن تكون واضحة أمام كل باحث في الترتيب الطبقي في المجتمع ، لأن الطبقات الاجتماعية ، تتغير كأي قسم من أقسام المجتمع الأخرى ، وكأي ظاهرة من ظواهره ، استجابة لمؤثرات خارجية وداخلية معا ، ولا يقتصر التغير في الطبقة على الشكل فحسب ، بل إن التغير يمتد إلى المضمون أيضا ، إن القضاء على الصراع الطبقي في المجتمع كما يرى الماركسيون ، لا يتم إلا بتغيير جذري يتناول الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي ، كما أن تدوير التوارق بين الطبقات ، لن يتم إلا إذا بلغ التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع أهدافه الكبرى .

ومن أجل هذا نقول ، إن البحث في تدوير التوارق الطبقي في مجتمعاتنا ، لا بد أن يتم في ضوء الحقائق المضبوطة عن تغير المجتمع ، ذلك لأن تدوير التوارق مسألة تغير اجتماعي وثقافي في المحل الأول . إننا في المجتمع الاشتراكي نحطم الأسس التي كان يعتمد عليها التقسيم الطبقي ، الذي كان يخلق طبقات متصارعة ، تستغل أحدها الأخرى ، ومن أم هذه الأسس ، احتكار الأرض ورأس المال والتحكم في المصالح الاقتصادية ، وما يترتب عليها من بناء اجتماعي يحمل طابع هذا التمايز الطبقي الواضح . إن نجاح مجتمعاتنا في كسر حدة الانقسام الطبقي تم عن طريق تدمير مقوماته .

ولهذا نقول إن التوارق الحقيقية قد ذهبت فعلا ، ويبقى أن ننشر على

الأسلوب الذى يمكننا من رسم خطط التعاون والتنافس في سبيل المصالحة المشتركة ، وهو في رأينا يقوم على التغيير المخطط الذى يستهدف مصالح الجماعة العليا ، كما يقوم أيضا على اقتلاع جذور الرواسب القديمة التى لا تزال تؤثر في طبيعة النظرة إلى الحياة ، وان تراخ الثياب المضاللة الذى يتخفى وراءها من لا زال متصلا فكريا بمجتمع تركه التاريخ وراءه في تقدمه الحتمى .

ومن أجل توضيح الموقف السابق ، سوف نعرض فيما يلى لعدد من تعريفات الطبقة الاجتماعية والمقومات التى تستند اليها :

١ - يقول أرنولد جرين Arnold Green ، إن التفاعل الاجتماعى محكوم إلى درجة كبيرة بالترتيب الطبقي . ذلك لأن المراتب التى يحتلها الناس على أساس مراكزهم ، فى ضوء مكان الإقامة والمهنة والجنس والدين والثروة وأسلوب الحياة ، تشير وتحدد في نفس الوقت نفوذهم وقوتهم النسبية . ويلاحظ جرين أن مقومات الترتيب الطبقي هذه تعين الناس على توقع السلوك في مواقف متعددة . ولكنه يرى أن فكرة الطبقة الاجتماعية لا تسمح لنا بإقامة تصنيف طبيعى كما يفعل البيولوجى في المملكة الحيوانية ، ويعترف بأن علم الاجتماع الأمريكى لم يفلح حتى الآن في تعريف الطبقة الاجتماعية تعريفا مرضيا ، وهو لذلك يقول ، إن البعض يحاول أن يؤكد وجود بناء طبقي قوى ، بينما يؤكد آخرون وجود بناء طبقي محلى ، أى أن مقاييس الطبقات تتغير من منطقة إلى أخرى في المجتمع الواحد . ويرى عدد آخر من الباحثين أن هناك مقاييس موضوعية كالثروة والمهنة يمكن أن نحدد عن طريقها الطبقات الاجتماعية .

ولا زال هناك من يعتقد أن الحكم على الطبقات لابد أن يكون من طريق ذاتي يتركز حول مدى القبول الاجتماعي ومظاهر النفوذ ، التي تحدد المراتب الطبقيّة (١) .

ويحدد جرّين موقفه من موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية ، فيزعم أن الطبقة لا توجد في المجتمع الواحد وجوداً يتخلل جميع أطرافه ومناطقه المتعددة ، بل إن الطبقة تكون دائماً ذات وجود محلي . ومعنى هذا أننا نجد بناء طبقياً مختلفاً في كل منطقة محلية في المجتمع الواحد .

ويستند جرّين إلى ظروف المجتمع الأمريكي . ويحاول أن يعمم نظريته ، مدالاً على ذلك بالظروف المشابهة للمجتمعات الأخرى . كما أنه يجمع بين المقاييس الموضوعية كالثروة والمهنة ، والمقاييس الذاتية كالقبول الاجتماعي والسمة الاجتماعية ، في تحديد المقومات التي يستند إليها البناء الطبقي (٢) . وهو بذلك ينظر إلى الطبقة نظرة فردية يضيق نطاقها فيحصيها في منطقة محلية ، حتى لا يعترف بأن الظروف المتشابهة التي تميز عدداً من الجماعات بغض النظر عن مكان إقامتهم ، يمكن أن تجمع بينهم وتمهد الطريق أمامهم للشعور بوحدة المصالح ، وبالتالي تكون الطبقة الاجتماعية حقيقة مجتمعية وليست حقيقة محلية .

٢ - ولا يختلف جونسون Johnson ، كثيراً عن جرّين في المخطوط الأساسية ، لأنه يركز على المراتب الاجتماعية التي تتصل بخصائص الأفراد

1 — Green, A.; Sociology, New York, 1960, PP. 173-174

2 — Ibid., PP. 179-181

ومظاهر السلوكية . ويقول ، إن اصطلاح « الطبقة الاجتماعية » يعنى « شرحة داخلية الزواج ، تتكون من عائلات متساوية النفوذ قريبا ، مؤهلين للتفاعل الاجتماعى ، كل مع الأخرى ، ويكون ذلك دليلا على المساواة » . والشرحة كمصطلح تشير إلى أن الطبقة الاجتماعية جماعة أو أكثر ، يمكن ترتيبها فى نسق متكامل نسبيا من مراتب النفوذ .

٢٠ وبدل جونسون على سلامة هذا التعريف كما يلى :

١ - الأسرة أساس الطبقة ووحدها ، ومعنى ذلك أن الاختلافات بين أعضاء الأسرة ترجع إلى الجنس والسن ، ولكن هذه الاختلافات تهمل عند الترتيب الطبقي ، لأن هؤلاء الأعضاء ينظر إليهم على أنهم متساوون طبقيا .

ب - الطبقات يتم الزواج فى كل منها داخليا ، ذلك لأن الرجال يميلون إلى الزواج من نساء غير مختلفين كثيرا عنهم فى الاصل الأسمى أو التربية .

ج - التفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات دليل على انتمائهم إلى طبقة واحدة . ومن علامات المساواة الطبقيّة أن تتزاور الأسر وتبادل المودة والتعاون ، أو أن يشترك أعضاؤها فى ناد واحد أو جمعية واحدة .

د - عندما يأتى أبناء أعضاء الجماعات المتعددة فى أسلوب الحياة ، يكون هذا دليلا على اتحائهم إلى طبقة واحدة ، وأسلوب الحياة له مظاهر كثيرة ، مثل طريقة التزين والنظافة والإشارات وطريقة الكلام وشكل الملابس

ونموذج مكان الإقامة وموقفه في المجتمع المحلي .. وهكذا " وواضح أن جونسون يضيّق نطاق الطبقة ويحصرها في مجتمع محلي واحد ، ويؤكد أهمية التفاعل الاجتماعي في تحديد مقومات الطبقة . وهو وإن كان يعرض في أثناء مناقشته للطبقات الاجتماعية ، للمهنة والثروة والأسس الاقتصادية الأخرى ، إلا أنه يغلب عليها القيم المتضمنة في اتجاهات التفاعل الفردي والاشترى .

٣ - ويعرض جورج لندبرج Lundberg لطبيعة الطبقات الاجتماعية بقوله ، إن أساس العضوية في جماعة . هو القيام بسلوك معين متوقع من هذه الجماعة . ويسمى نمط السلوك المتوقع بالإضافة الى وظيفة معينة « الدور » ، ويطلق على مبلغ الأهمية المرتبطة بهذا الدور اسم « المركز » . ولهذا يمكن مقارنة مراكز الأدوار من حيث علوها أو توسعها أو قلة أهميتها . ويلاحظ أن كلا من الفرد والجماعة لهما مراكز كما أن لها أدواراً . ولذلك نسمى مثل هذه الجماعة طبقة اجتماعية ، والترتيب الطبقي هو صلة هذه الجماعات (الطبقات الاجتماعية) كل بالآخر . وعلى هذا نجد أن كل مجتمع معقد مرتب ترتيباً طبقياً ، وتتميز مثل هذه المجتمعات باللامساواة التي تترتب على الاختلافات القائمة بين الناس . ويلاحظ أيضاً أن الناس يقيمون هذه الاختلافات في ضوء اصطلاحات ما هو أعلى ، وما هو أدنى .

ويقول لندبرج أيضاً ، أنه عند مقارنة عدد من المجتمعات المختلفة ، نلاحظ أن أنساق الترتيب التي تختلف من ناحيتين : الأولى من ناحية

وضوح الطبقات الاجتماعية وتميزها والثانية من ناحية مقدار التنقل الذي يحدث بين هذه الطبقات . وعلى ذلك تكون « الطائفة » نوعا من الترتيب الطبقي يتميز بعدم المرونة فيما يتصل بالناحيتين السابقتين . وإذن تعرف الطائفة على أنها طبقة اجتماعية غير مرنة يولد فيها الفرد ولا يستطيع أن يخرج عليها إلا بصعوبة شديدة . ويعتبر نظام الطوائف في الهند من خير الأمثلة على ذلك^(١)

٤ - ويضع وليام أجبرن يده على الصعوبات الكامنة في تعريف الطبقة، ويعرض للاتجاهات المختلفة في هذا الصدد . ولكنه يقول إن الباحث يستطيع أن يستخدم الطبقة والمركز ، كل مكان الآخر كأنهما يعينان نفس الشيء ، وهو من أجل هذا ناقش الترتيب الطبقي في فصل مستقل سماه « المركز والدور » كدليل على اقتناعه بهذه الفكرة . وإذن فالطبقة لها ناحيتان ، ناحية ذاتية وهى الشعور الطبقي ، وناحية موضوعية هى الدخل والمهنة ، ولكنه فى نهاية الامر يجد أن تعريف كارل ماركس للطبقة من أحسن التعاريف وأكثرها دقة وتحديدا ، لأنه يقيم الطبقة على أساس مقاييس موضوعية اقتصادية كالثروة والمهنة والدخل^(٢) . ولعل أجبرن يختلف فى معالجته لمسألة الطبقات الاجتماعية والترتيب الطبقي عن أغلب علماء الاجتماع الأمريكيين . وعلى الرغم من اهتمامه بالمسائل التى تمثل وجهة النظر الأمريكية ، إلا أنه يميل فى النهاية الى معالجة الطبقة من وجهة نظر جمعية ، ويعالجها على أنها ظاهرة مجتمعية ، ويحاول أن يكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية فى تغير البناء الطبقي وما يترتب عليه من تغيرات واسعة

1- Lundberg & Others , Sociology , New York , 1958 pp. 476-477

2- Ogburn & Nimkoff, Sociology, London, 1960. pp 150.

النطاق في الحياة الاجتماعية . ومن يقف على نظرية أجبرن العامة في علم الاجتماع ؛ يكشف فوراً اعتقاده التام بأن تغير المجتمع يرجع في المحل الأول الى التغيرات التي تحدث أولاً في الأساس المادى له كالتكنولوجيا والصناعة بوجه عام .

نظرية كارل ماركس

تمثل نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية نقطة هامة من مجموع دراساته ، وكان لها تأثير كبير على التفكير الاجتماعي الحديث . ومن يفحص أعمال كارل ماركس لا يجد جزءاً فيها خصص لموضوع الطبقات . ولكن مناقشت جاءت في عدة فقرات متفرقة . ولهذا فان من يحاول التعرف على هذا الموضوع عليه أن يجمع كل ما كتبه ماركس عن الطبقات في أعماله المتعددة ، ويجتهد في أن يربط الآراء المتعددة في إطار نظرى متكامل .

ويقسم ماركس التاريخ إلى مراحل متعددة مثل ، المذبة القديمة والأقطاع والرأسمالية . وتتميز كل من هذه المراحل بنوع خاص من الإنتاج ، يترتب عليه بناء طبقي يتكون من الطبقة الحاكمة والطبقة المستغلة والمسوبة الحقوق . ويحدد الصراع الذي يقوم بين هاتين الطبقتين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس . ويلاحظ أن الطبقة الحاكمة تهيمن على الحياة العقلية والخلقية للآخرين . من خلال سيطرتها على كل وسائل الإنتاج . ولهذا يقول كارل ماركس ، إن القانون والحكومة ، والفن والأدب والعلم والفلسفة ، تكون جميعاً في خدمة مصالح هذه الطبقة الحاكمة .

ويستطرد ماركس قائلاً ، إنه في وقت معين تكون كل طبقة ذات طبيعة ثورية ، ولهذا تكون الطبقات « تقدمية » بمعنى : عندما تتطابق مصالح

الطبقة الاقتصادية بالتقدم الفنى ، وبالتالى بزيادة الرفاهية الإنسانية وإتساع نطاقها . ولذلك تتجه جهود هذه الطبقة أو تلك نحو متابعة المصالح المرغوبة ، ومن ثم تميل ناحية الأفكار والنظم المنحرفة ، بقدر ما تعارض كل ما من شأنه تعطيل التقدم الفنى ، وتمويق طريق الرفاهية . ولكن عندما تصعد الطبقة لتحتل مراكز السلطة والحكم مثل الرأسمالية ، فإنها حينئذ تلعب دوراً مختلفاً . ذلك لأنها تدرك أن مساندتها للتقدم الفنى رعاية لمصالحها الاقتصادية ، سوف يشكل خطراً عليها ، لأن مزيداً من التغيير فى هذه الناحية سيعرض سيادتها الاقتصادية للخطر ، وإذن فلا بد أن تقف لتعارض ما ساندته من قبل . ومعنى هذا أن صعود مثل هذه الطبقة إلى مراكز الحكم يحولها من بطلة فى التقدم ، إلى بطلة فى التعويق ، . ولهذا تقاوم باصرار كل المحاولات التى تبذل لتغيير التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع . ويترتب على هذا الإصرار فى المعارضة أن تتجمع المصاعب والتوترات والمشاكل ، ويصبح لا مناص من التغيير الثورى للمجتمع لإنهاء الصراع الذى وصل إلى نقطة الانقجار .

ولعل النقطة الهامة التى أثيرت عددا من الاعتراضات على نظرية كارل ماركس ، هى موضوع الصراع الطبقي والتغيير التاريخى ، الذى يعصفه النقد وخصوصاً فى الغرب ، بأنه محاولة تصفية لتفسير مجرى الحوادث الإنسانية . وجوهر الاعتراض على نظرية ماركس ، أن التصور المادى للتاريخ أستخدم بطريقة توحي أن العوامل الفنية والاقتصادية ، هى وحدها التى لها وجود حقيقى فى النطاق الاجتماعى والسياسى والمقى بأكله ، ويبدو أن فردريك انجلز ، زميل كارل ماركس ، لم يكن على وفاق تام معه إزاء هذا النوع من التفسير ، ويظهر ذلك فى خطابين أرسلهما أنجلز إلى ماركس

ويدو أن ماركس وأنجلز - مع هذا - قد ذهبا إلى أقصى طسرف فى تفسيرهما لتاريخ إستجابة إمالب النضال السيامى والإجتماعى فى عصرها ويقول بعض المعلقين على نظرية ماركس ، أنه لولا هذا التطرف ، لما كان من الممكن أن نصادف نظريته القبول والنجاح الذى لا قته ، ولا تزال تلاقيه حتى الآن .

ويعرف كارل ماركس الطبقة الاجتماعية بأنها ، «تجمع من أشخاص يقومون بنفس الوظيفة فى نظام الإنتاج» . ولذلك كان الأحرار والعبيد ، أو السادة والرقب أو المخدم وغيرهم على هذا النحو من الثنائية ، هم أسماء الطبقات الاجتماعية فى عفاف حرات التاريخ . وتدين هذه الطبقات أحدها عن الآخر ، يركز كل منها المختلف فى الإقتصاد . وأساس الوجود الطبقي عند ماركس ، هو الوظيفة التى يقوم بها الأعضاء فى عملية الإنتاج . ولذلك تساءل الكثيرون عن السبب الذى من أجله جعل ماركس تنظيم الإنتاج المحدد الأساسى للطبقة الاجتماعية ، وقد أجاب ماركس على هذا التساؤل فى كتاباته المبكرة فى الفلسفة ، وعلى الأخص فى نظريته عن تقسيم العمل (١) .

إن العمل عند كارل ماركس هو السبيل الوحيد الذى يحقق الإنسان به ذاته ، فالإنسان لا يستطيع أن يعيش دون أن يعمل ، ولذلك كانت الطريقة التى يعمل بها الإنسان فى المجتمع هى السبيل الوحيد لفهم الطبيعة الإنسانية . وقد شرح ماركس بأسباب نواحى الإنتاج المختلفة التى تقصر حركة التاريخ . ويقول فى هذا المقام ، إن جهود الإنسان لضمان لقمة المش

1 — Bendix & Lipset; Class Status and Power : A Reader in Social Stratification; 1961, pp. 26-35

هي الأساس الأول لتحليل تغير المجتمع ، مع ملاحظة أن التحسن المستمر في أدوات الإنتاج عبر التاريخ كان مرتبطا بتزايد حاجات الإنسان . هذا ويكشف التاريخ عن الفترات التي زاد فيها العراخ بين الطبقات حول توزيع نتائج العمل ، والصراع عند ملء كس أول علامات التناقض الطبقي في المجتمع ، الذي يزداد عن طريق إتصال العاملين في الطبقة الواحدة بطريقة سهلة ، الأمر الذي يزيد أو يقوى من شعورهم الطبقي . ويصل هذا الشعور إلى نقطة معينة يتجمع عندها التوتر ، الذي يتخذ طريقه إلى التنظيم والثورة .

نظرية سوروكن (١)

ناقش سوروكن موضوع الطبقات الاجتماعية في عدد كبير من كتبه ولكنه في كتابه (المجتمع والثقافة الشخصية) الذي أصدره عام ١٩٤٧ ، حاول أن يربط مسألة الترتيب الطبقي بأنواع التجمعات الانسانية الأخرى التي تشكل مجموع السكان . ويجب أن نشير هنا إلى أن سوروكن من أكثر المعارضين لنظرية كارل ماركس ، ذلك لأنه يعتقد اعتقادا جازما بأن المؤثرات الأساسية في العالم الثقافي الاجتماعي لا ترجع إلى عوامل اقتصادية أو مادية ، وإنما ترجع إلى مجموعة من العوامل يكون العامل الاقتصادي واحدا منها فحسب . وهو مع ذلك لا يخفى اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجوانب الأيديولوجية والقيم والمعنويات الأخرى في بناء المجتمع وتغييره . ومن الصعب أن نضع سوروكن ضمن الاتجاه الأمريكي في هذا المجال ، لأنه لم يهتم ، إنفاقا مع هذا الاتجاه بالمسائل المتصلة بمراكز الناس ومراتبهم في المجتمع

(١) مرض سوروكن نظريته في الطبقات في كتبه المتعددة وعلى الأخص في الـ Society and Culture and Personality وقى Social & Cultural Mobility ، كما عددها أكثر في مجلد : علم الاجتماع القانوني والسياسي (١٩٤٧) ص ٢١-٢٨

إهتماما يجعله يساق إلى ترتيبهم في نطاقات محلية لتجنب الاعتراف بوجود الطبقة في المجتمع وجودا عاما .

ويعتقد سوروكن أن الطبقة الاجتماعية ، تتكون من جماعات متعددة الروابط ، ويقول إن الطبقة الاجتماعية ليست إلا نوعا من الجماعات ، سواء أطلقنا عليها هذا الاسم أو أى اسم آخر . كما يقول إن الطبقة الاجتماعية حقيقة موجودة ، ولا ينبغي ان نناقش أهميتها أو واقعيتها لأن ذلك أمر مسلم به . وقد حدد سوروكن خصائص الطبقة بقوله : إنها من الناحية القانونية ، مفتوحة ان يدخل فيها أو يخرج منها ، ولكنها من الناحية الواقعية شبه مغلقة ، وهى طبيعية ومتماسكة ، وعدائية للجماعات أخرى (طبقات اجتماعية) لها نفس الطبيعة العامة . ويرى أيضا ان الطبقة الاجتماعية يمكن النظر إليها ، على انها جماعة منظمة نسبيا ، ولكنها في الواقع ضعيفة التنظيم ، كما أنها تهى وحدتها ووجودها في بعض الأحيان ، وفي أحيان أخرى قد لا تصل الى هذه المرتبة من الوعي والشعور بالوجود . وهى فضلا عن ذلك تعتبر من الخصائص المميزة لأوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والقرن الحالى أيضا . ويضيف سوروكن إلى خصائص الطبقة خاصية هامة ، وهى أنها جماعة متعددة الروابط ، أى انها ترتبط عن طريق رابطتين هامتين هما الرابط المهنى ، والرابط الاقتصادى ، وهى من حيث الترتيب الطبقي تتميز بمجموعة من الحقوق والواجبات تختلف عن حقوق وواجبات الطبقات الأخرى التى لها نفس الطبيعة العامة .

ويزيد سوروكن تعريفه المفصل للطبقة الاجتماعية شرحا على

النحو الآتي :

١ - تختلف الطبقة عن الطائفة المغلقة على اساس طبيعتها المفتوحة فانونا وشبه المفتوحة في الواقع . كما أنها تختلف عن الانظمة الأخرى أو الولايات من حيث العدد ونوع الروابط المعقدة التي ترتبط بها . ومن هذه الزاوية تختلف الطبقة أيضا عن الأسرة والقبيلة والأمة ، وغیر ذلك من أنواع الجماعات المتعددة الروابط .

٢ - تماسك الطبقة عن طريق مجموع القيم والمعاني والمعايير التي تكن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني . وينبعث عن هذا النوع من التماسك نوع من العداة ينصب على الطبقات الاجتماعية الأخرى المختلفة عنها .

٣ - إن امتزاج الروابط التي تربط الطبقة يعتبر امرا طبيعيا، واذلك يصاحب الثقل المهن اليدوية، كما ينعكس هذا أيضا على العاملين فيها من حيث حقوقهم وامتيازاتهم ، والنعكس في هذه الحالة صحيح، بمعنى ان الثروة تصاحب المهن التي تتميز بالأعمال المبدعة الخلاقة ذات الطابع العقلي، ويرتبط على ذلك أيضا ان يكون للعاملين في مثل هذه المهن مراكز ممتازة من الناحية الواقعية والقانونية .

إن الافراد الذين يتشابهون في مهنتهم ووضعهم الاقتصادي ومركزهم القانوني في مجموعة سكانية واحدة ، ولكنهم غير منتظمين أو شبه منتظمين، يعتبرون من الناحية الفنية جمعا إسميا ولا يصكونون طبقة اجتماعية . ومعنى ذلك أن سوروكن يعتقد ان التنظيم او شبه التنظيم هو الذى يكون الطبقة الاجتماعية الواقعية، لأن التنظيم إذا حدث يسهل الطريق لما يسمى بانثياق الشعور الطبقي بين افراد الجماعة ، كما يؤدي في نفس الوقت إلى ظهور معان وقيم ومعايير تسير جنباً الى جنب مع نمو الطبقة ذاتها ، وتسدو هنا

معارضة سوروكن للنظرية الماركسية في قوله ، إن الوعي الطبقي لا ينبثق نتيجة لنظرية هذا أو ذلك ، لأن مجرد النظرية لا يعتبر دليلاً على الوجود الطبيعي للطبقة . وواضح من هذه العبارة أن سوروكن يريد أن يقول ، إن الشعور الطبقي ينبثق تلقائياً داخل الجماعة نتيجة لعمليات تنظيمية جماعية ، ولكنه ينسى أن النظرية إذا عبرت عن الواقع أو ترجعت عن الذبذبات البعيدة في البناء الاجتماعي ، فإنها تعتبر من أعمال الخلق غير المنفصل عن الواقع كثيراً ، ولا يكون إنبثاق الشعور الطبقي نتيجة لنظرية ما إلا مسألة زمن فقط ، وقد يكون زمناً قصيراً في بعض الحالات . ومثال ذلك أن عدداً من المفكرين قبل كارل ماركس أحسوا بالتناقض الذي يزداد ظهوراً على مر الأيام بين الرأسمالية الصاعدة وبين جماهير العمال الكادحة ، وكان حل هذا التناقض في رأيهم عبارة عن نظرية جديدة في تذويب الفوارق بين الطبقات وإخضاع رأس المال لمطالب التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا مناص منه . وقد أدركنا في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر ، أن تحرير المواطن وكفالة الضمانات الحقيقية لحياته ، وحرية التعبير والحركة ، لن يتم إلا بالقضاء على المصادر المباشرة وغير المباشرة التي تدمر فاعليته أو تخدعه عن إدراك مصالحه الحقيقية ، ومن ثم كان لا بد من ترويض رأس المال على نحو معين أو القضاء على احتكاره وسوء استغلاله . وليس من شك أن مثل هذا النوع من التفكير يعبر عن نظرية ويرجم في نفس الوقت عن مطالب جوهرية ، ويهدف إلى تحقيق مصالح حيوية لمختلف الجماعات التي يتكون منها المجتمع .

هـ - أن اختلاف الطبقات الاجتماعية عن غيرها من أنواع الجماعات في المجتمع يبدو في الروابط الملتزمة التي تربط كل منها ، وأخصها الروابط المهنية والاقتصادية ، إلى جانب روابط الاعتناء إلى نفس الشريحة في المجتمع .

٦- إن ارتباط الروابط الاقتصادية والمهنية معا يعمل على إحداث تأثيرات بالغة القوة على العقل والجسم، الأمر الذى يظهر فى طريقة السلوك وفى النظرة إلى الحياة عند الفرد . كما أن تأثيرها المشترك يزداد قوة عن طريق المركز المتشابه للأفراد داخل إطار الترتيب الطبقي للمجتمع . ويعتقد سوروكن أن هذا التأثير وذلك التشابه هما اللذان يؤديان فى واقع الأمر إلى ظهور ما يسمى بالشعور الطبقي .

ويعقد سوروكن أن تعريفه هذا يغطى فكرة الطبقة الاجتماعية من جميع جوانبها، ولا تظهر فيه النقص الذى تظهر فى التعريفات الأخرى التى تبرز جانبا واحدا وتمهل الجوانب الأخرى ، ذلك لأنه أبرز الجانب المهنى والاقتصادى وأكد على أهمية الروابط المتعددة الأخرى التى تسهم فى الوجود الطبقي، وما يترتب عليها من ظهور الشعور الطبقي الذى يعتبر العلامة المميزة للطبقة الاجتماعية .

نظرية لويد وفورنر W. Lloyd Warner

من أشهر النظريات الأمريكية فى الترتيب الطبقي ، تلك النظرية التى تمخضت عن دراسة لويد وورنر ومعاونيه للطبقات الاجتماعية فى أحد المدن الأمريكية الصغيرة التى أطلق عليها اسم « Yankee City » وقد استخدم وورنر فى هذه الدراسة « المدخل الأنثروبولوجى » الذى درس على أساسه عددا من القبائل فى استراليا . ويتلخص هذا المدخل الأنثروبولوجى فى المحاولة التى يبذلها الباحث لربط البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع بأكمله .

ولقد كانت أولى دراسات وورنر للمجتمعات المحلية الحديثة بالإشتراك مع إلتن مايو Elton Mayo ومعاونيه ، وخاصة في الأبحاث التي أجريت على المصانع والتي كان الهدف منها تمشياً مع الطريقة الانتروبولوجية ، تحديد معالم التنظيم الاجتماعي لمجتمع محلي بأسره ، من أجل إدراج المصنع في المضمون الكلي للنسق الاجتماعي (١) .

١ - ويحلل وورنر التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي على أساس إبراز مكوناته من التجمعات التفرعية التي يسمي كل منها ببناء اجتماعياً . والمجتمع المحلي في رأيه يتكون من عدد من البنايات الاجتماعية هي : الأسرة والنظم الاقتصادية والمنظمات الاختيارية ، والطبقات والطوائف ، والمدرسة ومكان العبادة ، والتنظيم السياسي وتجمعات السن والجنس . كما يرى أن كل مجتمع يعطي أولوية واهتماماً خاصاً ببناء واحد يعطي صيغة عامة لباقي المجتمع ، ويربط في تكامل كل البنايات الأخرى لتكوين الوحدة الاجتماعية .

ويلاحظ أن وورنر ولنط Lunt بدءاً ببحانها وهما يعتقدان أن الطبقة تحددها العوامل الاقتصادية إلى درجة كبيرة . وقد ايدت مادة الاستبان التي جمعت أولاً هذه النظرة ، ولكنهما اكتشفا عندما تقدم الاستبان وتطوره ، أن « المخبرين Informants » ، وإن كانوا ينظرون إلى النفوذ

١ - أعتدنا في عرض نظرية وورنر على ما كتبه سوروكن في « المجتمع والثقافة والشخصية » ، ويربط في « الترتيب الطبقي » ، وعلى ما كتبه ر. ر. كورباوسر في « الطبقة والمركز والنفوذ » وعلى قراءات أخرى مختلفة .

والمهنة على أن لها أهمية عظيمة في ترتيب الذ - اس في مراتب علوية او سفلية ، إلا انها ليستا العالمين الوحيدين التي يمكن استخدامها في الترتيب ولا تضمن وحدهما للفرد مركزا إجتماعيا معينا . ومن اجل هذا اسقطوا « الفرض الاقتصادي البسيط » من حسابهم .

٢ - وإذن فوورنر تحول من إبراز العوامل الاقتصادية والمهنية ، إلى تصوير آخر للطبقة يعتبر في نظره بدلا عن نظرية كارل ماركس ، وجوهر هذا التصور يقوم على إبراز جميع العوامل التي يستخدمها افراد المجتمع ليرتب كل منهم الآخر في نظام تلسلي شامل . ولذلك تكون الطبقة عبارة عن إثنين او اكثر من الناس يعتقد انهم في مراتب علوية او سفلية ، ويرتبهم على هذا النحو اعضاء المجتمع الآخرون .

ويعتقد وورنر أن سلم المراتب المتساوية يخترق المجتمع من اوله إلى آخره ، أى انه لا يقتصر على منطقة محلية واحدة ، ولذلك يكون التسلسل الطبقي مؤديا الى ترتيب اعضاء المجتمع في سلسلة راسية من السلام اللاحقة . ومثال ذلك ان الاطفال يولدون في نفس الطبقة التي ينتهي إليها الوالدان ، ولكن تنقل Mobility عبر التسلسل الطبقي صعودا او هبوطا امر ممكن . والمجتمع الطبقي يوزع الحقوق والامتيازات والواجبات بطريقة غير متساوية بين درجاته العلوية والسفلية .

ويرتب على ذلك ثلاث معالم هامة في نظرية وورنر :

١ - المدخل الذاتي الضروري لدراسة الطبقة . فعلى الرغم من ان وورنر يحاول أن يمزج وان يعكس ارتباط العوامل الموضوعية والذاتية في الترتيب

الطبقى ، إلا ان تعريفه للطبقة يؤكد العوامل الذاتية التى تحصل بالمراتب والدجات التى يعطيها اعضاء المجتمع كل للاخر .

ومن الواضح ان المراتب او المعدلات ذاتية لانها تقوم على القيم والاتجاهات والمعتقدات التى تحدد المراكز التى توصف بأنها مراكز ممتازة فى المجتمع . اما إذا استخدم الباحثون المقاييس الموضوعية لتحديد الطبقة ، فان كل الاشخاص الذين يشغلون نفس المركز فى عينة مختارة ، سوف يضمهم هؤلاء الباحثون فى نفس المرتبة . ففى النظر عن الطريقة التى ينظر بها اعضاء المجتمع لها . وليس المركز الموضوعى مقياسا بالمهنة او للدخل ، هو الذى يربط الشخص فى طبقة معينة فى رأى وورنر ، بل إنه ذلك المركز الذى يقيمه اعضاء المجتمع الآخرون هو الذى يضع الشخص فى مرتبة معينة داخل طبقة محددة .

ب - ينصب اهتمام وورنر الاول على البعد الإمتيازى (مقام الشخصى) فى الترتيب الطبقي . ونلاحظ هنا ان الدراسات حول طبيعة الطبقة قد سارت فى طريقين ، الاول ، اهتم بالطرق التى يمارسها الاشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية إقتصادية معينة . لتأكيد قوتهم فى التطلاق السياسى والاقتصادى انفا مع مصالحهم . والتباني ، اهتم بالطرق التى تنظم نسق مراتب النفوذ . ومن الواضح ان وورنر فى دراساته سار فى الخط الثانى .

ج - إن طريقة وورنر فى تعريف الطبقة وطابع الاجراء الذى استخدمه للوصول إلى هذا التصور للطبقة هو الذى قاده إلى القول : إن الطبقات التى يصنفها موجودات تجريبية قائمة فعلا . ومن ناحية اخرى يعتقد وورنر ان

السبب في قيام الطبقة كحقيقة واقعية ، هو أنه يصف الطبقات على اساس الطريقة التي يفكر بها الناس انفسهم في الطبقة . ومن اجل هذا استطاع ان يكتشف ست طبقات اجتماعية متميزة .

٣ - ومن أجل الوصول إلى نظرية في الطبقات، درس وورنر ومعاونوه البناء الاجتماعي لثلاث مجتمعات محلية هي Yankee City وهي مدينة في نيويورك يبلغ سكانها ١٧٠٠٠ نسمة تقريبا ، المدينة القديمة Old City وهي تقع في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة تقريبا ، وجونزفيل Jonesville في الغرب الأوسط ، ويبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠ ، (وتسمى هذه المدن في الواقع المتاون Elmtown ، وبريري سيتي Prairie City ، وهومتاون Hometown) . وقد كان في نية وورنر في بداية الامر دراسة منطقة حول شيكاغو يقع فيها مصنع « وسترن الكترك Western Electric » ولكنه تحول إلى دراسة مجتمع محل له تنظيم اجتماعي نمت خلال فترة طويلة من الزمان تحت تأثير جماعة ذات نفوذ وفي ظل تقاليد متاسكة .

وعلى هذا الأساس اختار وورنر المدن السابقة . ولكنه اختار Yankee City بالذات لأنها مجتمع عالي التكامل أي ان الصراع داخله في حده الأدنى ، كما ان تنظيمه الاجتماعي ينطوي على علاقات اجتماعية تحدد مكان الشخص بدقة . والمكان (المرتبة) معروف فضلا عن ذلك لكل اعضاء المجتمع . وقد زعم وورنر ان هذه المدن تمثل كل المجتمع الأمريكي .

ولم يظهر في دراسة Yankee City أو Old City الطريقة التي

استخدامها وورنر ومعاونوه بالضبط ، ولكن دراسة جونزفيل استخدمت فيها طريقتان هما :

١ - طريقة المشاركة المقيمة (E.P) ونقوم هذه الطريقة على افتراض ان انواع مشاركات الفرد في الجماعات الرسمية وغير الرسمية او وجوه النشاط المتعددة معروفة ومقيمة في نفس الوقت من الناس الذين يعرفونه . كما ان هذه الوجوه المتعددة من النشاط والجماعات تخضع هي نفسها لمراتب محددة . ويقول وورنر ، ان اعضاء المجتمع المحلي يعون بطريقة ظاهرة او باطنة اسس الترتيب ، كما انهم يترجون تقييماتهم لمثل هذه المشاركة الاجتماعية إلى نوع من الترتيب الطبقي الاجتماعي بصورة تمكنهم من التعبير عنها الباحثين .

ب - طريقة « قائمة خصائص المركز I. S. C » وتشتمل على عدد من الوسائل الفنية تستخدم في استبارة المادة التي تجمع عن طريق المخبزين الذين يزودون الباحث بتقييمات لمشاركات الافراد الآخرين عن طريق قوائم فرعية للمهنة ومصدر الدخل ونموذج المنزل ومنطقة الإقامة .

٤ - وقد انتهى وورنر من دراسة للطبقات إلى تقسيمها على النحو الآتي :

١ - الطبقة « عالية العليا » وتتكون من ارسقراطيين بالمولد والثروة ، وهم في الغالب ابناء الاسر القديمة .

ب - الطبقة « سفلية العليا » وهي تشبه الطبقة السابقة إلا انها تختلف عنها في ان اسرها ليست قديمة لا تستطيع ان تبحث ان اصولها بعيدا في الماضي .

ح - الطبقة « المتوسطة العليا » وتتكون من رجال الأعمال والمتخصصين في أعمال معينة، ويقول وورنر إن هذه الطبقات الثلاث تشكل ما يصفه بأنه « المستوى الأعلى من الرجل العادي » .

د - الطبقة « المتوسطة السفلى » وتتكون من رجال الأعمال الصغار والكتابة وبعض العمال المهرة .

هـ - الطبقة « السفلى العليا » وتتكون من العمال المخلصين الأمناء ومن الفقراء الشرفاء .

و - الطبقة « سفلية السفلى » وتتكون من أولئك الذين يسكنون في مستوى أقل من الرجل العادي مثل العمال غير المهرة أو شبه المهرة، ويسكنون عادة المناطق المتخلفة .

ز - إن النقد الذي وجه إلى نظرية وورنر كثير ومتعدد الجوانب ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

أ - على الرغم من أن وورنر قد أدخل في تعريف الطبقة عدة عوامل، وأدعى أن نظريته المترتبة على هذا التعريف ستكون بديلا لنظرية كارل ماركس ، إلا أن المتبع لأعماله ونتائجها يلحظ من فوره أن مسألة « النفوذ » أو « المقام » كانت النقطة الجوهرية لكل استقصاءاته . ولذلك تكون دراسته ، دراسة لتلك المسألة وليست دراسة للطبقات الاجتماعية .

ب - أهمل وورنر للدخل التاريخي فأوقفه هذا في أخطاءه . وجعل نتائجه ناقصة إلى حد كبير ، كما أغفل قيما عديدة عند حصره للقيم المختلفة في المجتمع

ويرجع ذلك إلى عدم إبرازه الحقائق المتعلقة بمسائل التغير الاجتماعي .
وقد ترتب على ذلك أن وصفت أبحاث وورنر بالاستاتيكية، وبأنها تعبر عن
مجتمع قديم .

جـ - نظرا لصغر حجم المدن التي درسها ، فقد فات وورنر أن يمسح
مسائل التنقل الاجتماعي وما يمتدح عنه من تغيرات في نظرة الناس وفي
مراعاتهم في السلم الطبقي .

د - إن اعتماد وورنر على استقصاء « رأى الناس » في الناس كأساس
في الدراسة جعل بعض علماء الاجتماع والاثنوبولوجيا من أمثال سوروكن
وميلز وهاندلين وروبرت ميرتون ، يعتقدون أن وورنر تخلى عن النظرية
المتكاملة في سبيل « اتجاهات » مشكوك في صدقها .

هـ - كما أن وورنر تعرض لآقصى أنواع النقد ، عندما زعم أن دراسة
للطبقات الاجتماعية في المدن الثلاث يمكن أن تمثل الطبقات في المجتمع الأمريكي
بأسره . فقد اتفق أغلب علماء الاجتماع والاثنوبولوجيا على القول بأن
ورنر لم يدرك الفوارق في البناء والوظيفة والدينامية لمدينة صغيرة ومدينة
كبيرة تصل حتى درجة التروبوليس .

هذا وقد سبق أن ذكرنا ، أن طريقة وورنر إن صلحت لمدينة صغيرة
لا يتجاوز عدد سكان كل منها عن ١٧ر٠٠٠ ، وإذا صلحت أيضا لدراسة
« مدينة أمريكية » ، فمن المشكوك أن تكون هذه الطريقة صالحة
للتطبيق في مدينة كبرى وفي مجتمع يختلف عن المجتمع الأمريكي ، إلا إذا
عدلت تعديلا جوهريا .

التنقل الاجتماعي Social Mobility

ذكرنا من قبل أن الترتيب الطبقي أمر موجود في كل المجتمعات، ورأينا أن أصول الطبقات ترتد إلى بعض الاختلافات الملحوظة بين الناس، وإلى القيم المرتبطة بهذه الاختلافات، ولذلك كان أي تغيير في ترتيب هذه القيم يؤدي إلى تغير في ترتيب مراكز الطبقات المختلفة. ولكننا ذكرنا من قبل أيضا أن الطبقات تسمح في نفس الوقت لكثير من الأفراد، إما بالدخول فيها أو الخروج منها، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية. يغير الناس على أساسها مراكزهم. ويطلق على هذه الحركة اسم « التنقل الاجتماعي ». والدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التنقل توجد في كل مجتمع، ولكن سرعتها تختلف باختلاف المدى، في المجتمعات البدائية. يتحرك الناس داخل مجتمع صغير ويتحركون داخل مجتمع كبير في المجتمعات المتحضرة والتنقل إما أن يكون أفقيا وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين، ورأسيا إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، وقد يكون هناك تنقل توسطي إذا ظلت مراكز الناس ومواقعهم عند التنقل غير محددة. وبالنسبة للفرد يكون التنقل أفقيا إذا انتقل من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى لها نفس المستوى، ورأسيا إذا انتقل من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى.

- أو العكس .

وعلى الرغم من أن كثيرا من الباحثين في علم الاجتماع يتفقون في المعاني المرتبطة بالتنقل الأفقي والرأسي في المجتمع، إلا أنهم يختلفون في سرعة الدورة الاجتماعية في المجتمعات. فالتنقل ومداه يرتبطان بحجم الجماعة التي يشترك فيها الناس بحرية، والتنقل على هذا قد يتحدد رأسيا

عن طريق الحواجز الجغرافية أو صعوبة وسائل المواصلات ، وأقربا من طريق الطبقة أو العداوة أو العنصر أو الجنس أو السن .

فالزواج مثلا يمكن أن يقارن في مجتمعين إذا كان يتضمن تغيرا مشابها في شدة العلاقات ، وبالتالي لا يحس التنقل عن طريق البعد الجغرافي أو الرأسى ، وإنما عن طريق حجم الجماعة أفقيا والتي يشترك فيها الناس بحرية .

وإذا ضربنا مثلا لذلك بالتغير في القرية وخاصة بمقارنتها في فترة كانت مستقرة إلى حد ما مع فترة أخرى تتغير فيها بفعل عوامل متعددة من عوامل التغير الاجتماعى ، يمكننا أن نلاحظ أن التنقل الاجتماعى في فترة اللبث النسبية كان له خاصيتين :

الأولى - أنه كان « محدودا Limited » وهذا راجع إلى « التدرج في الصغر » . فالقرية كمجتمع كانت صغيرة ، ولهذا كان التنقل محدودا من حيث السرعة والمدى ، والعائلة كوحدة من وحدة أكبر هي البدة ، كانت بالتالى أصغر . فهى من هذه الزاوية كانت الوحدة الصغرى للحياة الاجتماعية . وبالتالي إلى خصائصها العامة نلاحظ مباشرة أن التنقل الاجتماعى داخلها وفى إطار البدة كان أكثر « تحديدا » .

الثانية - أنه كان أفقيا Horizontal لأن الزواج إذا لم يغير من الوضع الرأسى للفرد الذى ينتقل من عائلة لأخرى فإنه يكون تنقلا أفقيا . هذا لأن مدى العلاقات وكثافتها كان محمدا فى دائرة البدة الواحدة ، وقام على أساس النسق القرابى والزواج الداخلى . كما أن العائلات المكونة للبدة

الواحدة كانت متشابهة المركز الإقتصادي والاجتماعي . ولذلك كان انتقال المرأة من عائلة لأخرى هو انتقال أفقى لا رأسى . وأغلب الظن أن هذا النوع من التنقل كان مقصورا على الزواج أو الطلاق، وكان تنقلا لأشخاص وليس لمجموعات .

أما في الفترة المتغيرة فإن التنقل الاجتماعي له عدة خصائص، فالأسرة أصبحت أساس البناء الاجتماعي . وزادت الصلات المتبادلة بين القرية والعالم الخارجي ، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداها في الداخل والخارج معا ، ولهذا فالتنقل :

أولاً - « غير محدود unlimited » لأن المحاور القديمة للعائلة والبلدية ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات في أى اتجاه . ولذلك زادت سرعة التنقل ومداها .

ثانياً : أفقى لا يقتصر على الزواج ، بل يمتد إلى عدد من العلاقات المختلفة بين جميع الأفراد من الجنسين من مختلف فئات السن . ويصعد الانتقال على هذا النحو حدود النسق، ويصبح انتقالاً في دائرة مجتمع القرية

ثالثاً - رأسى وهو ما لم يكن موجوداً من قبل

فالأفراد والأسر تنتقل الآن من حيث المركز الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفتت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى إلى طبقة أدنى . كما أن أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من الناحية الاجتماعية أفقياً ، أصبحوا الآن ينتقلون رأسياً أيضاً على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادي والاجتماعي

وبغير بعض القرويين ايضا العمل الزراعى فيشتغلون بالتجارة او بالمهن والحرف، فينتقلون راسيا، طائفة إلى اخرى وهكذا كما ان هجرة القرويين والمتعلمين من القرية إلى المدينة تعتبر في جوهرها تنقلا إجتماعيا راسيا .

رابعا - توسطى Intermediary اى غير واضح . وذلك لان بعض الافراد ينتقلون من مركز إلى آخر غير محدد ، كأن يعمل القروى بالتجارة والزراعة معا . او يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت .

أسباب التنقل الاجتماعى :

إن قيام الطبقات وتطورها يكشف عن حقيقة هامة ، وهى أن قيام طوائف في المجتمع كنظام مغلق او كنسق مغلق امر مستحيل . ذلك لان الظروف التى تؤدى إلى قيام الطبقات سوف تميل إلى العمل دائما على قيام ترتيب طبقى جديد ، اما خلال الطوائف القائمة فعلا . او بين الطوائف ذاتها . وعلى ذلك فاننا نهتم بابرار الظروف الاجتماعية التى تؤدى إلى تسهيل او تعويق حركة الافراد من طبقة إلى اخرى . ونستطيع ان نحدد هذه الظروف فيما يلى :

١ - التغير الاجتماعى :

يسهل التغير الاجتماعى الواسع النطاقى حركة انتقال الافراد من احدى السلم الاجتماعى إلى اعلاه او العكس ، ويعمل ايضا على فتح الطبقات وإزالة التعديدات الطبقيّة الغليظة . كما ان الثورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤدى إلى حركة تنقل اجتماعى واسع النطاق مثل ما حدث .

كثيرا في بلاد العالم كروسيا والجمهورية العربية المتحدة ، ولهذا تعدد الثورة الاجتماعية نوعا من التنقل الاجتماعى المنطرف . وكلما استمرت الثورة الاجتماعية كلما استمر التنقل الاجتماعى حتى تستقر الثورة فيستقر الترتيب الطبقي على نحو معين .

٢ - وسائل الاتصال .

كلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات كلما شجع هذا التنقل الاجتماعى . والعكس كلما وضعت المعوقات والحدود أمام سهولة الاتصال ، كلما عوق هذا من فرص التنقل الاجتماعى . ولذلك فان المجتمع الذى يتميز بكثرة وسائل الاتصال يتميز في نفس الوقت بكثرة التنقل الاجتماعى ، لأن الاتصال في حد ذاته يحطم الحواجز التى تفصل الناس بعضهم عن الآخر .

٣ - تقسيم العمل :

يتأثر مدى التنقل الاجتماعى بين الطبقات المختلفة بدرجة تقسيم العمل . فاذا اتسع نطاق تقسيم العمل وتنوع التخصص إلى درجة معقدة ، فان ذلك يخلق ظروفًا تمونق الانتقال السهل من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع ، وربما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة في المجتمع الحديث التى تؤدي إلى خلق التمايزات بين الناس وتمييزهم في فئات طبقية .

والمسألة الأساسية في الترتيب الطبقي للمجتمع تتوقف إلى حد كبير على طابع التنظيم الاجتماعى . فاذا كان هذا التنظيم يقوم على تعيين حدود

دقيقة بين الافراد على أساس أدوارهم ومراكزهم وما يرتبط بهما من مراتب طهرت الطبقات وازدثت الحواجز بينها وتميز المجتمع في نهاية الامر بقلة التنقل الاجتماعي . أما إذا كانت التنظيم الاجتماعي يقوم على تعيين حدود واسعة لهذه الأدوار والمراكز فان الطبقات الاجتماعية تكون مرنة إلى حد كبير ويكون التنقل الاجتماعي بينها امرا ميسورا .

الفصل التاسع

النظم الاجتماعية

تعتبر دراسة النظم الاجتماعية من أهم الموضوعات التي يعنى بها علماء الاجتماع. ولا نكاد نعتز على كتاب في علم الاجتماع ، إلا تعرض لها . ذلك أن النظم وهي أحد أنماط التنظيم الاجتماعي للمجتمع ، تعتبر الأنساق الكبرى المنظمة للتفاعل ، الذي هو قاعدة العلاقات الاجتماعية . ومع اتفاق العلماء على دراسة النظم الاجتماعية من حيث الموضوع ، إلا أنهم اختلفوا في النظر إليها من حيث المنهج ، ومرد الخلاف إلى أن هناك اتجاهات متعددة تنظر إلى النظام الاجتماعي من حيث هو اصطلاح ، أو من حيث هو عدد لوجوه محددة من النشاط الإنساني نظرات متباينة . وقد أشرت إلى ذلك أشارات موجزة في الفصل الرابع .

وفي الواقع ، أننا لا نجد في المجتمع نظاما لها هذا التجديد الذي نلحقه بكل منها ، وإنما نصطلح على تسمية أنواع التفاعل الموجهة لفرض معين من الأغراض ، التي تواجه حاجات الإنسان الأساسية وما يتفرع عنها ، بأسماء محددة تكشف عن طبيعة النشاط الاجتماعي وحدوده ، ومعنى هذا أننا نصنف العلاقات الاجتماعية على مستوى معين من التجريد بقصد الدراسة وحسن الفهم ، لئلا نلحق فصصنا هذه النظم لوجدنا أنها متداخلة تداخل شديدا ، ويؤثر أحدها في الآخر تأثيرات متعددة . ولذلك كانت على دارس النظم الاجتماعية أن يبرز على وجه الخصوص علاقاتها المتبادلة وخصائصها

العامة . فالأسرة مثلا كنظام . لا يمكن أن تدرس بمعزل عن النظم الأخرى التي تؤثر فيها ، وقد تحدد مستقبل نموها وتغيرها . فحين عند دراسة بناء الأسرة ووظائفها ، لا يمكن أن تتفائل نظم الإقتصاد والسياسة والدين والتربية في المجتمع الذي توجد فيه . ذلك لأن هذه النظم تؤثر في الأسرة كنظم ، وإذن فادرالك العلاقات للتبادلة لجميع النظم أمر جوهري لفهم الحياة الاجتماعية .

وعندما ندرس النظم الاجتماعية ، نحاول أن نفهم أحد الميكانيزمات الأساسية التي عن طريقها ، يتوصل الإنسان إلى « التناسق » في السلوك الاجتماعي . وتبدو أهمية هذا التناسق في مجتمعات تنطور وتنمو وتغير باستمرار ، فبدونه تصبح الحياة الاجتماعية نفسها مستحيلة . ونفهم التناسق هذا على أنه نوع من الاضطراب والوحدة الذي ينمو على مر الزمن ويميل في نفس الوقت إلى « الدوام » . والتناسق والاضطراب والدوام هم الذين يخلقون الانساق أو النظم الاجتماعية (١) .

ولولا هذه العناصر الأساسية لما استطاع علم الاجتماع أن يدخل ميدان العلم . وهنا نتذكر أن أحد الحجج الهامة التي كان للتشككون في إمكان قيام علم لدراسة المجتمع يؤكدها ، كانت تقوم على أن دراسة المجتمع دراسة علمية مسألة غير ممكنة طالما أن قانون المجتمعات الدائم هو « التغير » ، ولكن التغير - كما سنرى فيما بعد - لا يشير من البناء بقدر ما يشير من الوظيفة ، الأمر

1— Loomis, Ch. P.; Social Systems; Essays on Their Persistence and change, New York, 1963, PP. 3-5

الذى لا يخل بقاءة الدوام والاضطراد والتناسق التى تقوم عليها الدراسة فى علم الاجتماع، شأنه فى ذلك شأن أى علم آخر يهتم بالاضطراد فى أى طبقة من الظواهر .

البناء والوظيفة Structure and Function

من يتصدى لدراسة النظم الاجتماعية ، لابد أن يهتم بها من حيث البناء والوظيفة . ومعنى هذا أن يهتم بما يلى :

١ - ترتيب الأجزاء وعلاقتها أحدها بالآخر ، ذلك لأن الأجزاء هى التى عن طريقها يتم « السلوك النظامى » الذى يميز الحدود التى رسمها النظام ، ويتطابق مع القالب المميز .

٢ - العمليات الاضطرابية المرتبطة بهذه الترتيبات أو التنظيمات ، مثل مدى إتصال أو إسهام أجزاء المجتمع فى الكل ، وذلك اتفاقا مع الفكرة القائلة ، بأن حسن فعم الجزء لابد ان يكون فى ضوئه . الكل ، وحسن فهم الكل لابد أن يكون فى ضوئه الأجزاء المكونة له .

لكن فكرة البناء والوظيفة أثارت جدلا كثيرا بين الباحثين . ذلك أن الفكرة ذاتها مستعمارة من العلوم الأخرى وعلى الأخص العلوم البيولوجية فالحجم « كل » مكون من حيث « البناء » من « أجزاء » كل جزء يؤدى « وظيفة » لا يمكن فهمها إلا إذا أدركنا وظيفة الكل . وبالمثل يكون « النظام الاجتماعى » ككلا مكونا من أجزاء . كل جزء يؤدى وظيفة معينة يسهم بها فى الوظيفة الكلية للنظام . ولكن الأمر يختلف بنقض النظر عن هذه

المائة ، في الحياة الاجتماعية . فمع أنه من القيد في أغلب الأحيان أن تفصل بين البناء والوظيفة ، إلا أنه يلزم أن نشير هنا إلى انهما يمثلان وحدة من الأفكار المكمل بعضهما للآخر (١) .

ولنعطى صورة واضحة للاختلاف المشار اليه بصدد فكرة البناء والوظيفة ، نجد أن جونسون Johnson يرى أن البناء يتكون من العلاقات الناتجة نسبيا بين أجزائه ، لأن كلمة « جزء » تتضمن درجة معينة من النسيب ، « النسق الاجتماعي » يتكون من الأفعال المترابطة للناس . وبناء النسق (أو النظام) عبارة عن الانتظام والتكرار في هذه الأفعال (٢) . إلا أن « اجبرن ونيمكوف » يريان أن مجموعة من الأشخاص تكون « بناء » والأفعال هؤلاء الأشخاص تكون « الوظيفة » ، ولما كانت الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي عند تأدية وظيفته هي « الفعل act » فاننا نهم بتكرار هذا الفعل الذي يصبح قاعدة النظام في السلوك الاجتماعي (٣) . وواضح هنا أن الاختلاف يرجع في صميمه إلى أن جونسون يتم بالعلاقات الناتجة بين الأجزاء ، بينما يتم اجبرن ونيمكوف بالأجزاء نفسها ، ولكنهم يتفقون على أن الفعل المتكرر هو اساس البناء .

وقد حظيت فكرة البناء والوظيفة باهتمام الباحثين في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، فراد كليف Riddle-Brown يقبل تعريف دور كايم لوظيفة النظام الاجتماعي على أنها الصلة التي تكون بينه وبين حاجات الكائن الاجتماعي ، ولكنه يستبدل كلمة حاجات « بالظروف الضرورية للمعيشة » ويرى أن

1- Lundberg and Others, Sociology, New York- 1938, p. 526

2- Johnson : Sociology, London (1961), p.58

3- Ogburn & Nimkoff: Handbook of Sociology, London, 1960

pp. 339-347

نطبق هذا التعريف مع تعديله على الديم الاجتماعية ، يتضمن القول بأن هناك ظروفا ضرورية للوجود الإنساني ، كما أن هناك مثلها الوجود الحيواني ، ويستخدم في تأييد هذه الفكرة المقارنة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية ^(١) . فالكائن الحيواني عبارة عن مجموع منظم من الخلايا والسوائل ، ليس كمجرد تجمع ولكن ككل حي متكامل .

ونظام العلاقات التي ترتبط على أساسه هذه الوحدات ، وما يسمى « البناء العضوي » ولهذا يعرف البناء أنه مجموعة من العلاقات بين وحدات كل لها كيان ، وخلال فترة من الزمن لا تبقى الخلايا كما كانت ، ولكن التنظيم البنائي يبقى متشابها . والعملية التي تعمل على « لاستمرار » البنائي للكائن الحي تسمى « الحياة »

وإن نستطيع ان نطبق هذا التحليل على الحياة الاجتماعية ، ذلك أننا إذا لاحظنا « مجتمعا صغيرا » نلاحظ وجود بناء اجتماعي ، فالأفراد « الوحدات الأساسية » فيه يرتبطون عن طريق مجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية ، و « استمرار » البناء الاجتماعي مثل البناء العضوي ، لا يصحطم بالتغيرات التي تحدث للوحدات ، لأن استمرار البناء يبقى عن طريق عملية الحياة ، والحياة الاجتماعية للمجتمع هنا تعرف على أنها « وظيفة » البناء الاجتماعي . وهكذا نتبين أن فكرة الوظيفة تتضمن فكرة البناء ، لأنها مرتبطة ، وإنما يتم فصلها لفرض التحليل العلمي . وهنا يقترب راد كليف براون من كثير من تعرضوا لفكرة البناء والوظيفة وخاصة في تركيزه على أهمية « العلاقات

المشكورة » بغض النظر عن الوحدات « الافراد » الزائلين . ويظهر ذلك من قوله، بأن هناك اختلافا بين التمثيل العضوى والاجتماعى ، ويرجع ذلك إلى أنه من الممكن أن نلاحظ البناء العضوى فى صورة مجردة أى مستقلا عن تأديته لوظيفته . ولكن البناء الاجتماعى ككل لا يمكن ان يلاحظ إلا فى ضوءه تأديته لوظائفه . ولهذا لا يمكن أن نقيم مورفولوجيا اجتماعية منفصلة عن الفسيولوجيا الاجتماعية . وبناء على ذلك تكون وظيفة « الوحدة الاجتماعية » هى ماتسهم به فى الحياة الكلية للمجتمع ، التى هى فى الواقع وظيفة النظام الاجتماعى الكلى ، والنظام الاجتماعى إذن له « وحدة وظيفية » عبارة عن الحالة التى تعمل فيها أجزاء النظام الاجتماعى جميعا معا ، بدرجة كافية من الانسجام الداخلى (١) . ويكاد راد كليف براون أن يقرب فى تحليله للبناء والوظيفة من المدرسة البنائية الوظيفية المحدثه ، وهذا مع العلم أنه يصنف ضمن المدرسة الوظيفية فى الانثروبولوجيا الاجتماعية وان استنكر ذلك باعتباره ينتمى إلى علم لا إلى مدرسة .

أما ايفانز بريتشارد Evan-Pritchard فانه يقرب من فكرة اجبروت ونيمكوف ويستخدم البناء الاجتماعى على انه الجماعات الاجتماعية الدائمة مثل الامم والقبايل والعشائر التى تحتفظ باستمرارها وهويتها كجماعات بالرغم من التغيرات فى العضوية (عضوية هذه الجماعات) : فالجماعة من حيث هى مجموعة من العلاقات ، قائمة بيننا بتغير أعضاؤها . واعتقد أن صفات الجماعة أو النظام المكونة لبنائه ، والتى يجمع كثير من الباحثين على أنها تتمثل فى التكرار والدوام البعيد عن الواقع الفردى . إنما استمدت من خصائص التلقائية والجمعية والعمومية والمخارجية التى حددتها دور كايم كخصائص فارقة للظاهرة الاجتماعية . والاختلاف بين ايفانز بريتشارد وراد كليف براون يقع فى أن

الأول يستبعد العلاقات القردية الموقوتة من البناء ويهتم بالعلاقات ذات الطابع الدائم ، بينما يدخل الثاني العلاقات التي تقوم بين شخص وآخر ضمن مكونات البناء ، كما أن التمايز بين الأفراد والطبقات على أساس دورهم الاجتماعي يدخل تحت البناء الاجتماعي (١) . ويمكن أن نرد هذا الاختلاف إلى تعارض نظريتها بالنسبة لمستوى التجريد الذي يجب أن يدور على أساسه البناء الاجتماعي . ومن أجل هذا يميز راد كليف براون بين الصور البنائية التي لا تتغير إلا قليلا ، وبين البناء الاجتماعي التعلّي الذي يتغير باستمرار عن طريق المواليد والوفيات والعلاقات المتغيرة بين أعضاء المجتمع الواحد

ولكن فورتس Fortes يرى أن هذا التمييز مشكوك في صحته ، لأن عامل الزمن في البناء الاجتماعي واحد من حيث الشكل في حدوده أو اتجاهه (٢) أو بمعنى آخر ، إذا كان عامل الزمن يحترق في مرتبة العوامل الدائمة . فانه لا يمكن أن نضمه كفيصل في التمييز بين الصورة البنائية والبناء الاجتماعي . ولذلك كانت فكرة راد كليف براون إمعان لا مبرر له في الضعيف .

وخلاصة القول . أن الميل إلى الخلط بين وظيفة الشيء (نتائج) وبين سبب هذا الشيء (الحوادث السابقة) التي يكون نتيجة لها أقوى في علم الاجتماع منه في أي علم آخر . ومثل هذا الخلط يؤدي - إذا لم تكن على حرص كاف - إلى التكرار القائلة بأن كل « نمط نظامي » يوجد في وقت معين « يؤدي وظيفة » تخدم حاجة المجتمع الذي يوجد فيه . والخطب تتضمن

1 - Ibid , pp. 191 - 192

2 - Fortes, N; Time and Social Structure. in : Social Structures; Studies Presented to A. Radcliffe-Brown, ed, by Fortes, Oxford, 1959, pp 54-55 ١١

في هذا التفكير : أنه إذا كان لكل نمط نظامي سبب ، وكانت « أسباب » الأنماط النظامية هي الوظائف التي تقوم بها ، فإنه يجب أن يقوم كل نمط نظامي موجود بوظيفة معينة . والخطأ المنطقي هنا أن كل « أمر اجتماعي » لا يؤدي وظيفة بالضرورة ، لأن مثل هذا الأمر قد يكون لا وظيفة له عند أقسام من السكان ، أو قد يكون غير ذي موضوع على الإطلاق . ولعل هذه الصعاب هي التي قادت كل من تشابن Chapin وميرتن Merton إلى التمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة . فالوظائف الظاهرة للنظم في رأسها هي النتائج المقصودة والمعترف بها للنمط السلوكي ، أما الوظائف الكامنة فهي النتائج غير المقصودة (١)

وواقع الأمر أن البناء والوظيفة كلمتان تعبران عن وجهين لشيء واحد . فالبناء يستخدم لوصف « الثابت نسبيا » في النظام ، أما الوجه الدينامي فهو الذي يسمى « الوظيفة » وبعبارة أخرى البناء هو الوظيفة الثابتة ، والوظيفة عبارة عن سلسلة من البناءات المتغيرة بسرعة . وعند تعريفنا للنظام الاجتماعي يجب أن نؤكد علاقة الأجزاء بعضها بالآخر ، وأن النظام في التفاعل أو وحدته يمكن الأجزاء أن تعمل ككل بالنظر إلى العالم حولها ، ومعنى هذا أننا حين ندرس النظم ، فإن هذا يعني أننا ندرس أنماط السلوك الاجتماعي ، وحين ندرس البناء والوظيفة أحدهما معزل عن الآخر فليس هذا إلا لأغراض تحليلية . وربما كان ظهور اصطلاح مثل « البنى الوظيفية » (Structural Functions) في علم الاجتماع إنما قصد به تأكيد هذه الحقيقة ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلا بد أن يكون واضحا أن أى دراسة علمية هي دراسة بنائية وظيفية بالضرورة

الجانب الوظيفي في النظم :

لنظم وجوه متعددة ، وهى لذلك يمكن أن تناقش من وجهات نظر متعددة . فبعض هذه النظم أصبح موضوع دراسة واسعة ومركزة ، الأمر الذى يبدو معه على انها علوم منفصلة . ومثال ذلك أن النظم الاقتصادية اصحح اليوم موضوع علم الاقتصاد ، والنظم السياسية موضوع علم السياسة وهناك نظم اخرى تنال الآن اهتماما كبيرا وتجري بصدها دراسات مستفيضة مثل الأسرة والدين ، ولكنها لا يزالان من فروع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ويجب أن نشير هنا أنه عند دراسة النظم الاجتماعية الكبرى - الاقتصادية والسياسية والأسرية والدينية - فإننا نهم بجوانبها السببية لوجية ، ولا نهم بجوانبها الخلقية أو القانونية والاصلاحية. وتشمل الجوانب السوسولوجية المسائل التى تكون موضوعا للبحث العلمى . وخاصة عندما تستخدم لأغراض المقارنة ، ويبان مدى تحقيقها للاشباع أو الأهداف التى قامت هذه النظم من أجلها ، كما أن علم الاجتماع لا يهتم فى الحقيقة بنظم خاصه فى مجتمع معين ، بل يهتم بالجوانب العامة نسبيا فى النظم الاجتماعية اينما وجدت .

ومن أجل النهوض بمثل هذه الدراسة ، نجد أنه من المناسب أن نهم بالوظائف التى يحققها أى نظام فى اغلب المجتمعات أو كلها ، ولهذا يدرس علماء الاجتماع بطريقة موضوعية ، الدرجة التى يصل إليها النظام فى تحقيق وظيفته المعروفة طبقا لنسق القيم الموجود فى كل ثقافة . أو طبقا لآى مقياس نريد ان نطبقه . ومثال ذلك ، ان تدرس الدرجة التى وصلت إليها الأسرة فى تحقيق وظائف الانجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال ، وهذا إلى جانب الوظائف الأخرى التى تتوقع ان تحققها فى مجتمع معين بغرض مقارنتها بصور أخرى للأسرة فى ثقافات أخرى .

وبعض هذه المقاييس قد تكون موضوعية وواحدة لكل مجتمع، ومثال ذلك إذا كان تزويد المجتمع بالسكان وظيفة من وظائف الأسرة، تكون « نسبة مواليد كانية للحيولة دون انهيار في عدد السكان » مقياساً يمكن تطبيقه في كل المجتمعات. وإذا أخذنا « السعادة الشخصية أو الاشباع » كمقياس آخر، فإن الدرجة التي تشبع بها الأسرة هذه الحاجة أو تقوم بها بهذه الوظيفة في مجتمع معين، يجب أن تحدد بدراسة اتجاهات الناس في هذه الثقافة بالنسبة لمنظمهم في الأسرة. وقد نتم من ناحية أخرى بالتساؤل عما إذا كانت وحدانية الزواج في مجتمع تؤدي إلى اشباع أكثر من تعدد الزوجات في مجتمع آخر. ولنرض التحليل العلمي نأخذ هذا المقياس دون محاولة تقييمه، كذلك يمكننا أن ندرس النظم الاقتصادية والسياسية والدينية بهذه الطريقة.

وفي ضوء الاصطلاحات المختلفة للانساق القيسيه، يمكن أن يكون نموذج من نظام معين أحسن أو أردأ من نموذج آخر. ولهذا قد نقول إن واحدانية الزواج أحسن من التعدد والعكس بالعكس. وبنفس الطريقة يمكن أن نقول إن نموذجاً من النسق الإقتصادي أو الديني أو السياسي أحسن من نموذج آخر.

ويجب أن نشير هنا إلى أن هذه المقاييس نفسها تعتبر موضوعات للدراسة العلمية. أي أننا نستطيع أن ندرس، كيف تظهر وتنبو أنساق خلقية وجمالية، وتأثيرها على الحياة الاجتماعية للمجتمعات. ويمكن أن نقول أيضاً ذلك بالانساق القديمة التي يشمل أن نوحدها ونقدم في مجتمع معين على أساس ما نعلمه عن تراث النظم الخلقية بغيرها من النظم.

ويمكن بناء على ذلك أن نرتب عدة نتائج نلناها فيما يلي:

١ - عند مناقشة العلاقات النظامية ، تكون اللغة لغة البناء ، ومثال ذلك ، حين تفكر في العلاقة بين الأسرة والدين ، فان ما يأتي في ذهن اولاً ، ان الأسرة عبارة عن جماعة مكونة من الزوج والزوجة والأطفال ، يذهبون جميعاً إلى بيت الله ، وهو مكان يجتمع الناس فيه للعبادة . فالأسرة وبيت الله عبارة عن بتائين ، ولكن العلاقة الهامة بين بيت الله والأسرة بالرغم من ذلك ، ليست علاقة بنائية ، ولكن العلاقة علاقة بين نشاطين يقوم البناء ان بهما ، وهما ما نسميها بالوظائف .

٢ - الارتباط المتبادل بين النظم يمكن ان ندركه إدراكاً واضحاً من طريق الوظيفة أكثر من البناء ، وذلك لأن الارتباط بين الأجزاء المختلفة للثقافة هو في الواقع ارتباط وظيفي .

٣ - نفس النظم قد يكون لكل منها أنماط مختلفة من العلاقات بالنظر إلى ظروف مختلفة . وهذا يبدو بوضوح عندما ننظر في تطورات المجتمعات .

٤ - الوظيفة تتغير أكثر من البناء ، فالتعديل الذي يحدث في وظيفة أي نظام ، بينما يكون بناؤه ثابتاً نسبياً ، يعتبر وجهاً من الوجوه الهامة للتطور الثقافي ، فالبناء لا يتغير غالباً كما تتغير الوظيفة . وهذا يشير إلى الصعوبة التي تكمن في صعوبة خلق بناء اجتماعي جديد . كما ان تغيرات البناء تكون أقل حدوثاً ، لأن هناك حاجة قليلة لهذا التغير ، طالما ان البناء نفسه قد يخدم أغراضاً متعددة ، ولكن دوام البناء في الوقت الذي تتغير فيه الوظائف ، يؤدي إلى توجيه الباحثين توجيهها خاطئاً ، لأنهم يرون البناءات الدائمة مباشرة أكثر من رؤيتهم للوظائف ، وبغض النظر عن التغيرات التي تحدث للبناء أو الوظيفة ، فان دوام النظم الاجتماعية الكبرى في كل الثقافات وفي

كل الالتزام حقيقة يجب ان نبرزها .

هـ - النظم الاجتماعية الكبرى - الاسرى والاقتصادية والسياسية
والدينية - تدوم لانها فى الواقع تؤدي وظائف كثيرة .

ومن اجل حسن دراسة النظم الاجتماعية وإبراز جوانبها الهامة وخصوصا
الجوانب البنائية والوظيفية، أقترح جورج لندبرج Lundberg ان تكون
الدراسة طبقا للجدول الآتى :

الجوانب الوظيفية والبنائية للنظم الاجتماعية الكبرى

الوظيفية	النظام	الدور الرئيسية	السمات البنائية	السمات الوظيفية
إنجاب الأطفال وتربيتهم	الأسرى	الأب - الأم - الطفل	الأنزل - الأمهات	إنجاب - حفل الزواج الإرادة والرغبة
تقديم الغذاء والمسكن والملبس	الاقتصادى	صاحب العمل - الموظف أو العامل - المستهلك المنتج	المصنع - المكتب - الخزن	التقنة - الشعار - العلامة التجارية
تنفيذ القوانين - القواعد والمستويات الموحدة	السياسى	الحاكم - المحكوم	الأعمال الشعبية - الإبنية العامة	العلم - القواعد الدستورية الرقصى
تنمية الإنتاجات الصناعية والاصفااد والإمل والإحسان	الدينى	رجل الدين - الحاج أو الزاوى	الجامع - الكنيسة	العلماء - القرآن - الكعبة المصيب - الأنجيل

العلاقات للتبادلة بين النظم :

لا بد ان تكيف النظم نفسها تبعاً لوجود النظام الاخرى . وتراعى النظم بعضها مع البعض الآخر في هذا النمط . للمقد الذي يكون الحياة الاجتماعية ككل في اى مجتمع . وهنا نلاحظ الاختلاف الواضح بين الثقافات المختلفة فيما حصل بالدرجة التي تنفصل على أساسها النظم بعضها عن الآخر . ويمكن أن ندرك أنه في المجتمعات البدائية أو غير المتطورة، توجد نظم متميزة ومتخصصة للاقتصاد والدين والأسرة ، والترفيه على عكس ما هو موجود في المجتمعات الحديثة . ومن أجل هذا نلاحظ أن العادة قد جرت في بعض هذه المجتمعات البدائية بدلا من وضع مخيمات في الأرض لتحسين الإنتاج ، القيام بعمل حفلات سحرية أو دينية ، والهدف من ورائها الوصول إلى نفس النتيجة ، وقد تتداخل كل المراحل في العملية الاقتصادية مع وجوه النشاط الترفيهية والفنية والدينية ، ولهذا يتكون الدين والفن والترفيه تحت هذه الظروف ، أجزاء من النظام الاقتصادي نفسه ، وعندما يرسم الرجل البدائي على الحائط رسماً يصور صيد الجاموس ، فإنه يفعل ذلك لإعقاده الجازم ان هذا النشاط الرمزي من جانبه ، مرتبط ارتباطاً مباشراً بنجاحه في الامساك بالجاموس في الصيد الحقيقي في اليوم التالي . وفي المجتمع الحديث الذي تنتشر فيه الصناعة ، تكون الفنون وعمليات الصيد عبارة عن وجوه النشاط الترفيهي . كما أنه في بعض المجتمعات تقوم الأسرة بعدة وظائف اقتصادية وتربوية . بينما تصبح هذه الوظائف في المجتمع الحديث من اختصاص نظم أخرى .

وخلاصة القول ، ان النظم التي نجدتها في مجتمع معين ، والوظائف المرتبطة بكل منها ، مسائل تخضع لاختلافات متعددة في المجتمعات المختلفة تبعاً للمكان .

والزمان والظروف . والتغير في الوظائف وفي العلاقات المتبادلة للنظم الاجتماعية ، يعتبر أحد المسائل الهامة التي يعالجها علم الاجتماع . ويقول تشابن Chapin ، إننا نعيش الآن في عصر يتكون من توازن معقد دقيق لعلاقات اجتماعية متعاونة ومتساندة .^(١)

انتقال الوظائف من نظام لآخر :

لعل انتقال الوظائف من نظام لآخر يعتبر أحد الخصائص المذهلة للعصر الذي نعيش فيه . فقد فقدت الأسرة مثلاً بعض وظائفها في الإنتاج والترفيه والأمن الخارجي . وانتقلت هذه الوظائف المفقودة من الأسرة إلى الحكومة والصناعة . ويظهر الانتقال الوظيفي بوضوح في الوظائف المتغيرة للقرية والمدينة ، كما أن الدولة تنتقل إليها بعض الوظائف النظامية التي تفقدها النظم الأسرية نتيجة لزيادة عمليات التغير وتعدد عوامله .

ويجب أن نلاحظ هنا ، أن الثقافة مرتبة مثل ارتباط أجزاء الساعة وليس كتل قبضة عمولة بالقمع . والنظم الاجتماعية التي هي أجزاء عامة من الثقافة لا يمكن أن تفهم تماماً ، إذا نظرنا إلى كل منها منفصلاً عن الآخر ، وعلاقتها المتبادلة تؤدي إلى قيام نمط ثقافي يتغير في مناطق كثيرة وفي أزمان مختلفة .

ومن أجل هذا فإن تاريخ نظام مثل هذه الأسرة . لا يكشف عن نفس مسار الغير عند كل الناس . ولكن نظراً للتأثيرات الخاصة لعوامل الثقافة المادية وحجم السكان ، فإن الاضطراب يظهر في بعض النظم أيضاً وجدت في أي

درجة من درجات الاجتماع الانساني . والنظم الاجتماعية الكبرى مثل الأسرة والسياسة (الحكومة) التي وجدت تقريبا في كل مكان ، ليس لكل منها وظيفة واحدة ، بل لها عدة وظائف . وعندما يتغير النمط الثقافي ، قد تنتقل وظيفته من نظام لآخر . ومثال ذلك ان رعاية كبار السن قد إنتقلت جزئيا من الأسرة إلى الحكومة او التنظيمات الاجتماعية ذات الغرض المحدد ، كما ان وظائف جديدة لم تكن موجودة من قبل قد اضيفت إلى النظم .

وهكذا قد تملك الدولة وسائل الانتاج او قد تنظم إستخدام الطاقة النووية ، ونتيجة لهذه الانتقالات والإضافات يتسع نطاق الدولة باستمرار . وفي المجتمع الاشتراكي تدور المناقشة حول الوظائف التي يجب ان تنقل إلى الحكومة .

الفصل العاشر

الأسرة

دراسة الأسرة في علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين فيه : وقد عبر كثيرون عن المكان الهام الذي تشغله الأسرة في المجتمع بطرق متعددة ، حتى أن أحد تعريفات علم الاجتماع في وقت ما كانت يجعل الأسرة الموضوع الرئيسي لهذا العلم . وليس هناك موضوع اتفق عليه علماء الاجتماع مثلما اتفقوا حول المسائل التي يجب معالجتها عند دراسة التنظيم الأسري ، كما أن الأبحاث عن الأسرة القديمة وعن التنظيم الأسري في المجتمعات البدائية كثيرة إلى الحد الذي مكّن علم الاجتماع من أن يطور الدراسة العلمية لهذا الجانب الهام من موضوعاته المتعددة / ومن أجل هذا نجد من المناسب أن نوجز في مطلع هذا الفصل لتاريخ الدراسات الأسرية ، حتى تتمكن من إعطاء صورة متكاملة لانتجاهات البحث في أهم وحدة اجتماعية في المجتمع (١).

الدراسات الأسرية:

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الأسرة ، فليس لدينا في الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت على مر

(١) يرجع في سبيل مزيد من التفاصيل إلى « برحس : الأسرة » ، وإلى « سوروكن :

المجتمع والثقافة والنفسية » كما أن الدراسات التي يجهل كل من « بل وفول » عن الأسرة .

(١٩٦٢) مفيدة جداً في الأساطير بالأبحاث المتنوعة التي عالجت كل السائل المتعلقة ببناء

الأسرة ووظيفتها .

التاريخ لهم هذا التلّام الإنساني ، وكل الذي نستطيع ان نفعله هنا ان نعرض المسألة في خطوطها المريضة :

١ - يتبين الباحث من استقراء تاريخ علم الاجتماع الاسرى (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت بمناهج العلم من ناحية وبالأيديولوجيات السياسية والدينية من ناحية اخرى .

٢ - عندما كان علم الاجتماع الاسرى في اول مراحلها في اواخر القرن التاسع عشر، كانت الافكار التطورية المتأثرة بالدارونية الاجتماعية تسيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الأسرة ، ولذلك كانت ام موضوعات البحث تدور حول الإجابة عن عدد من الاسئلة مثل : هل المجتمعات الإنسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية في الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو، هل الاسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ ومن الطبيعي أن الإجابة على هذه الاسئلة التي تتعلق بأصل الأسرة الإنسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخية والتولكلور والاساطير. اما إذا اتجه الباحث إلى دراسة الاسر دراسة مباشرة فان مادته كاد . يستمدّها من الحقائق المعروفة عن أكثر المجتمعات بدائية . وقد كان يظن في هذا الوقت أن الانساق الاسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الاولى للأسرة ، ولذلك فان دراسة هذه الاسر يمكن أن تلي ضوءاً على أصل الأسرة الإنسانية ونموها .

٣ - إن نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة، ونشير هنا إلى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدلّلا على وجود أمثلة من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية ، وهذا في الوقت

الذى حاول فيه وستر مارك ان يقدم الادلة التى تثبت ان الاسر البدائية كانت أسرا (وحدانية) ومخلصة فى نفس الوقت .

٢ - جمع هنرى مين عددا كبيرا من الادلة التى تثبت أن النظام الأبوى كان موجودا فى الصور الأولية للأسرة ، ولكن باخوفين قدم ادلة اخرى تثبت ان الأموية كانت سابقة فى وجودها فى المجتمع الإنسانى على الابوية

ونظرا لأن الادلة التى قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة او واضحة فقد ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب عبثا لأن المعلومات التاريخية والاثنولوجية التى جمعت جعلت الاهتمام يتركز حول الأسرة ، الأمر الذى ترتب عليه فيما بعد ان أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمى ، ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق على عدد من المفاهيم المتعاقبة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ - وقد تحول الاهتمام فى اواخر القرن التاسع عشر إلى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة وقت ذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات فى عدد كبير من الأسر ، ووقوع نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التى ظهرت فى هذا القرن الأبحاث التى أجراها سدني ويتريس وب وراوترى التى دارت حول الحياة والعمل فى مدن أوروبا وأمريكا . وبلا حظ ان بعض الدراسات المماثلة لمشاكل الأسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت إلى مسائل مثل المسكن والطابع العنصرى .

٦ - ويحتر لبلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع

الأسرة، وخصوصا الجانب الإقتصادي منها، ويبدو هذا من منهجه في الدراسة الذي جعل مستوى المعيشة ، المقياس الموضوعي، الذي عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها. (١)

٧ - وقد تحول الاهتمام في مطلع القرن العشرين إلى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر، نظرا لزيادة حالات الطلاق والانفصال. كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور الزعة الفردية وما ترتب على ذلك من آثار على وجود الأسرة كنظام في المجتمع . ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس من طريق استخدام الإحصاء الذي يستخدم الأرقام المسجلة عن الطلاق والجرعة والإجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات .

٨ - ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ أوائل هذا القرن عدم جدوى استخدام الإحصاء وحده في دراسة الأسرة، وتتلخص دعواهم في أن الأسرة تميل بسرعة إلى التفكك ، وأن أسرة جديدة في سبيلها إلى الظهور، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الأسرة مركزا على نوع خاص من التفكير يتصور الأسرة جزءا متكاملا من مجتمع يتغير بسزعة .

٩ - وعندما بدأت دراسة الأسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون في الدراسة عوامل أخرى لم تسكن من قبل موضع الاهتمام، ومن أهم العوامل التي استحوذت على اهتمامهم « عامل التوافق » الذي اعتبر أساسا هاما في ثبات الأسرة وفي تكامل أعضائها ، كما أصبح من المؤلف مناقشة مشاكل التوافق الشخصي والجنس وأثره في حياة الأسرة .

(١) واجع ما كتبته عن بلادي ودرسته في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

١٠ - وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول في اتجاه البحث الأسري .
ويبدو هذا التحول من تعريفه للأسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة .
وجوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الأسرة كبناء اجتماعي ،
والتركيز بالتالي على اتجاهات الأعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يطلق
مصادر جديدة من التأييد والتثبيت عن طريق الدراسات التي تجرى في علم
النفس والتحليل النفسي .

١١ - وقد بدأ الباحثون في الأسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف
الإجماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب ، يهتمون بالدراسات
المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الأسرة المتعددة ، ويبنون كيف
يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات وفي رعاية الأطفال وفي
تربيتهم .

١٢ - ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذي يهتم بدراسة
كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للأسرة في محاولة لفهم علاقة
الأسرة كنسق اجتماعي بالانساق الأخرى في المجتمع من الناحيتين البنائية
والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد في الأسرة أصبح من العلامات المميزة
لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كدخل أساسي لفهم الأسرة
الحديثة .

وهكذا تبين أن دراسة الأسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس
ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وأذلك عندما أدرك
الباحثون أن الأسرة أخذت تواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار التصنيع
وما صاحبه في أول الأمر من بؤس وفقر وهجرة ، حاولوا إهتمامهم إلى
دراسة العوامل التي تؤدي إلى تصدع الأسرة . وما قد يترتب عليه من طلاق

وانفصال وانحراف للاحداث . وتحول اتجاه الباحثين مرة اخرى عندما تزايد اشتغال المرأة وما ترتب عليه من تغييرات هامة في وظائف الاسرة وفي ظهور الفردية، وذلك نظرا لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى في المجتمع . كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الاسرة يصور النظرة الخاصة لطبيعة العلاقات الاسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفردية مبلغا واضحا . ونحن حين نعرض لمجتمعا لبحث الاسرة فيه ، نجد أنها اخذت تغييرا قريبا في الاتجاه الذي سارت فيه الاسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو الاقتصادي والصناعي . ولهذا نجد من المناسب ان نؤكد على اهمية دراسة الانماط الاسرية في مختلف اجزاء مجتمعا في الوقت الحاضر لما لئله هذه الدراسة من أهمية في الدراسة المقارنة على مستوى عالمي ، أو على مستوى التغيير في مجتمعا نفسه في السنين القادمة .

تعريف الاسرة

ظهرت خلال السنوات الماضية عدة تعريفات للاسرة تتجه جميعا إلى إبراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة وما يترتب على ذلك من انجاب ورعاية للأطفال والقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الاسرة في تطورها من صورة إلى أخرى بتغير المجتمع والثقافة .

ويرى اجيرن وينيكوف ، أن الاسرة عبارة عن « منظمة » دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم ، أو تتكون من رجل أو امرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال في هذه الحالة .

وبلاحظ أن الوظائف الجنسية والابوية من الامور التي تميز الاسرة

لأنهما الميراث الأول لهذا النظام ، كما انها من مميزات الأسرة في كل الثقافات ، ويلاحظ أن الزوجين وذريتهما هم القوة البشرية الأولية التي تكون بناءه الخاص (١) .

ولا تقتصر الأسرة بالضرورة ، مع ذلك ، على هؤلاء الأفراد أو تلك الوظائف . فقد تكون أكبر من ذلك كثيرا فتشمل الاجداد والاقارب والاصهار والاحفاد ، الذين يكون وحدة تسمى في بعض الاحيان « العائلة » أو « الدوار » أو الأسرة الممتدة أو المركبة . ولا يثبت بناء الأسرة على وضع معين ، لأنه يتغير بتغير الثقافة ، وبالتالي تكون وظائف الأسرة مرنة إلى حد كبير ، فقد تقوم بعدد كبير من الوظائف ، وقد لا تقوم إلا بوظائف قليلة جدا . فإلى جانب الوظائف التي سبق الإشارة إليها ، قد تقوم الأسرة بالخدمات الاقتصادية لأعضائها ، وقد تعلمهم وتعطيهم التوجيه الديني ونهى لهم وسائل الترفيه وتدافع عنهم ضد أي خطر من أي نوع ، كما انها قد توفر الحنان والمودة والأشباع الجنسي . وفي ضوء هذه الاعتبارات يقرر اجبرن ونيمكوف انه من الممكن ان نفس الأسرة في ضوء البناء والوظائف المتغيرة .

ح - ويعرف كل من « بل N. W. Bell » و« فوجل E. F. Vogel » الأسرة ، بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة ، يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالهما . ونظرا لأن بعض الأطفال في الأسرة يصبحون أعضاء فيها عن طريق التبني ، فلا يلزم إذن أن يكون الأطفال مرتبطين بيولوجيا

بها. وتسمى هذه الوحدة عادة « الأسرة »^(١)

٣ - ويعرف يسانز الأبيرة ، أنها إمراة وطفلها ورجل يرعاها ، والرجل غالبا ما يكون والد الطفل ، ولكن في بعض المجتمعات قد يكون أخ الزوجة . ومن أجل هذا كانت التعريف الشامل للأسرة يجب أن ينظر إليها باعتبارها ، الجماعة الإجتماعية النظامية المسؤولة عن تسيار السكان . وينظر كل مجتمع إلى الزواج على أنه الطريق القانوني السليم لإنشاء الأسرة ، وهو إذن الاتحاد الجنسي الرسمي الدائم لرجل أو أكثر مع إمراة أو أكثر ، ويقوم هذا الاتحاد على مجموعة من الحقوق والواجبات .^(٢)

٤ - أما لتدريج ، فيرى أن الأسرة هي النظام الإنساني الأول ، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والحفاظة على النوع الإنساني ، كما أن النظم الأخرى تمتد أصولها في الحياة الأسرية . أي أن أنماط السلوك الإجتماعي . الاقتصادي والضغط الإجتماعي والتربية والترفيه والدين ، تمت في أول الأمر داخل الأسرة .

ولهذا كانت الأسرة المبكرة في تاريخ الإنسان مجتمعا صغيرا كاملا ولم تكن نظاما له وظائف متخصصة كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعقدة . ويمكن تقدير الأسرة في تحولها من مجتمع صغير مكثف بذاته إلى وحيدة

1 — Bell, N. W. & Vogel, E. F. (eds.) A Modern Introduction To The Family, New York; 1962, P I

2 — Biesanz & Biesanz; Modern Society; F. Y; 1954, P. 203

وظيفية متخصصة داخل مجتمع يزداد نموا باستمرار (١).

هـ - وينظر ماكيفر ويبيج إلى الأسرة على أنها جماعة ، فيقولان ، إنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم . وقد تكون في الأسرة علاقات أخرى ، ولكنها تقوم على معيشة الزوجين معا ، للذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة . وتعرف هذه الوحدة بمجموعة معينة من الخصائص مشتركة في المجتمع الإنساني بأسره هي :-

١ - علاقة زوجية (جنسية)

ب - صورة من صور الزواج أو أى ترتيب نظامى تقوم على أساسه هذه الرابطة الزوجية وتستمر خلال الزمن .

ج - نظام للتسمية يتضمن فى نفس الوقت طريقة لتحديد سلسلة النسب .

د - بعض المؤونة الاقتصادية يشترك فيها أعضاء الجماعة ، ولكنها ترتبط على الأخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بحمل الأطفال ورعايتهم .

هـ - مسكن مشترك ، قد تختص به الأسرة وحدها أو قد تشاركها فيه أسر أخرى .

وهكذا نرى أن هناك شبه اتفاق بين التعاريف السابقة فى الأسس التى يقوم عليها تعريف الأسرة ، ولو عرضنا لعدد آخر من التعاريف ، لوجدنا

اختلافا حقيقيا . وكل ما نشير إليه هنا ، أن بعض العلماء ينظرون إلى الأسرة على أنها جماعة ، والبعض الآخر ينظر إليها على أنها نظام . والواقع أن الفرق بين الجماعة والنظام ليس كبيرا ، لأن كليهما نوع من التنظيم الاجتماعي يفتقران أو يقتربان على أساس درجة التجريد التي تدرس على أساسها كل منهما .

والأسرة من غير شك جماعة باعتراف كل العلماء تقريبا ، ولكن عموميتها في المجتمع الإنساني من ناحية ، وأهميتها القصوى لاستمرار الجنس البشري وقيامها على أسس تكاد أن تكون ثابتة من ناحية أخرى ، هي التي تجعل كثيرا من علماء الاجتماع يفضلون دراستها على أنها نظام اجتماعي ، وعدم إدراجها ضمن الجماعات الأخرى في المجتمع .

وبخلاصة القول أن الأسرة التي تقابل كلمة Family باللغة الإنجليزية ، تعني من الناحية السوسولوجية ، معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا ، على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع . وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ، كإعالة الأطفال وتربيتهم . أولئك الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات ، أو أنها « جماعة تقوم على العائنة الجنسية بشرط أن تكون محدودة ودائمة بصورة تكفي لإعالة الأطفال ، وتربيتهم » ، كما يقول ماكيفر وييج .

ونظرا للأشكال التاريخية العديدة والمعاصرة للأسرة ، يضاف إلى كلمة Family صفة تحددها شكلها . ولهذا كان هناك الأسرة المتعددة Extended Family . وهي الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة بسواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة ، ويقومون في مسكن واحد . وهي

لا تختلف كثيرا عن الأسرة المركبة Composite Family او الأسرة المختلطة Joint Family

ويرجع الفضل للأنثروبولوجيين والانتوجرافيين في اكتشاف هذه الأشكال المختلفة للأسرة، سواء من حيث الشكل أو الإقامة أو النسب، وذلك نظرا لاختلاف المجتمعات البدائية في نظم القرابة وتداخل العلاقات المترتبة على ذلك، الأمر الذي جعلهم يجمعون هذه الاختلافات بنسبتها إلى شكل اعم وهو « البدنة Lineage » أو « العشيرة Clan »

ونظرا لأن اللغة العربية اغنى من اللغات الأجنبية الأخرى في اصطلاحات القرابة، فسوف نستخدم على إطلاق كلمة الأسرة Family على الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد . كما نستخدم على إطلاق كلمة « العائلة Extended Family » على الجماعة التي تقيم في مسكن واحد، وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم، وغيرهم من الأقارب ، كالعمة أو العممة والإبنة الأرملة ، الذين يقيمون في نفس المسكن ، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة .

ونلاحظ أن العائلة توجد في القرية في مجتمعات أكثر من وجودها في المدينة، التي تتميز بوجود الأسرة بالمعنى السابق . ومع ذلك تكون العائلة والأسرة في القرية ممثلة لعلاقات القرابة من الدرجة الأولى . ولكن في كل قرية يرتبط عدد من العائلات أو الأسر برباط آخر يعتبر علاقة قرابة من الدرجة الثانية ، وهو امتداد إلى أصل (جد أكبر) واحد، فيكونون

في هذه الحالة ما يسمى « البدنة Linneagu » . والبدنة في مجتمعتنا القروى ، هي الجماعة القرابية الكبرى ، التي تنتمي لها العائلات والامر المشتركة في الاصل الواحد والاسم الواحد . والقرية بدورها تنقسم إلى بدنات من هذه الزاوية (١) .

مظاهر البناء الاسرى :

تبدو الأسرة عند النظرة الاولى أنها نظام إجتماعى متغير ، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض الخصائص العامة التي نلاحظها عند مقارنة هذا النظام في عدد من المجتمعات القديمة والحديثة . ويرى عدد من علماء الاجتماع أن ما هو عام في الأسرة الإنسانية ينبثق من حقيقتين : أولاها، أن بقاء الانسان ليس مسألة فردية وإنما هو في الحقيقة أمر متصل بالجماعة أشد اتصال . ذلك أن العناية بالأطفال والمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية التي تسبق مولدهم ، من الأمور التي تخضع للضبط العام في كل الأزمنة ، وفي كل الأمكنة . وثانيهما ان الإنسان نوع واحد ، ومن اجل هذا فان تركيبه البيولوجى المتميز يفرض حدودا معينة على مدى التغير في سلوكه .

ونظرا لأهمية هاتين الحقيقتين فأننا نعرض لهما بصورة أكثر تفصيلا فيما يلى :

١ - الضبط العام والزواج :

توافق كل المجتمعات على صور من العلاقات الجنسية ولا توافق على

(١) عمده عاطف هيث : القرية المتغيرة (الفيطنون - معاصرة الدلهاية : دراسة في علم

الاجتماع القروى) ، دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٢ ، ص ٢٧ - ٨٠

صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلاً للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر . وقد لاحظ الباحثون بثبات ان مسؤولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار، على الرغم من انهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هؤلاء الأطفال . ويستتبع الباحثون من ذلك ان الزواج والأسرة موجودان في كل المجتمعات .

والزواج ارتباط جنسي رسمي دائم لعدد من الرجال وعدد من النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات . ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذي يحدد عندما نطاق الحق والواجب قبل الدخول في علاقة من هذا النوع . ويختلف الزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهي ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التي لا تنحل لهذا السبب، وعلى الرغم من أن الطلاق قسراً ينهي رابطة الزواج إلا أنه لا يوقف الحقوق والواجبات التي كانت مترتبة على هذه العلاقة، كما أنه لا يؤدي إلى انتهاء الأسرة . ويختلف بالزواج في كل مكان وفي كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترسخ في نفس الوقت إلى الضبط العام ، وحفل الزواج في حد ذاته عبارة عن إعلان بأن رجلاً وامرأة قررا الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع، على أن يكونا مفهومين أنها سوف يتحملان معاً مسؤولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال . وكل مجتمع له طريقته الخاصة في اجراءات الزواج وفي اتمامه ، فقد تطول في مجتمع بينما تقصر في مجتمع آخر، أو قد تكون المدة في حد ذاتها متوقعة على ظروف فردية بعينه . وهناك اختلاف هام بين الزواج والأسرة، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر، ولكن هذه العلاقة تكون دائماً منظمة على أساس أن أحد أطرافها يكون من شخص

واحد فقط ، اما الأسرة فانها تتكون من اكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم في الزمان وتتخطى حدود الموت ، وتستمر في الوجود معتمدة على بقية مكوناتها .

٢ - الاساس البيولوجي .

يقرر علماء الاجتماع ان القواعد النظامية التي تحكم مطارحة الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة، ولهذا فانها تختلف من مجتمع لآخر، ولا بمقل أن يكون لها اصل في بيولوجية الانسان . وهناك في نفس الوقت وجوه شبه اساسية داخل هذه القواعد ، كما ان الاختلافات بينها محدودة بالضرورة ، ويقال إن التشابه داخل القواعد والحدود التي تفرض على مدى التغير ترجع في المثل الأول إلى بعض الحقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الإنسانية .

١ - يلاحظ الباحثون عدم وجود «فصل» محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند اى جنس من اجناس الانسان . فالذكر منذ مرحلة النضج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الإشباع الجنسي بغض النظر عن اى فصل من فصول السنة أو عن اى دورة من دورات الزمان : اما استجابة المرأة فانها اكثر تغيرا لانها محكومة بالدورة الشهرية، ولكنها على اى حال تستجيب للرجل بصورة اكثر ترددا إذا قورنت بالانثى في الانواع الاخرى، او بمعنى آخر، تكون قادرة على الاستجابة في كل الاوقات إلا في الحالات التي يجب ان تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة . وهكذا تبين ان الاتصال الجنسي في النوع الانساني دائم بصورة لبس لها نظير في الانواع الاخرى

ب - إن فيسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة في فترات دورية، فهي تحتاج

خلال فترات الحمل والرضاعة إلى معونة الآخرين، او بمعنى آخر تحتاج المرأة إلى تربيّات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء ايضا لأطفالها . ويلاحظ الباحثون ان الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لجلول فترة الطفولة عند الإنسان، التي تتطلب الارتباط الدائم للكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع في نفس الوقت، ويقرر العلماء ان الطفل يحتاج إلى ١٢ عاما من الرعاية والتربّين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنية والادوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذي يعيش فيه .

٥- إن غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية في الأسرة الإنسانية، ذلك لأنه لا ينعكس بالنقص الفسيولوجي التي تعكس به المرأة، كما انه في العادة أقوى منها . ويقول ارنولد جرين إن الدور الذي تقوم به ام الزوجة (الحماة) والعجز الدوري الذي يظهر أثناء العادة الشهرية وفترات الحمل والولادة دفعت الرجل إلى ان يجعل مستولية الدفاع وتوفير الطعام والسكن لمن يعتمدون عليه في حياتهم . وعلى الرغم من ان هناك عدة إختلافات عن هذا النمط، إلا ان الرجل عادة يكون له أهمية إجتماعية تفوق أهمية المرأة . كما ان لواء السيادة في الأسرة معقود للرجل ، ويدلل الباحثون على صدق هذا القول بأن اخ الزوجة في المجتمعات التي يسودها النظام الأبوي هو الذي يتولى جميع مسؤوليات الأسرة .

وقد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادي في المجتمع الحديث أدى إلى توازن القوى بين الجنسين في الأسرة ، لكن اصطلاح توازن القوى يبدو ساذجا وبسيطا جدا، لأن الرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي صاحب السيادة في الأسرة . وتؤيد الابحاث التي أجريت في موضوع الأسرة ان إختلاف الوظائف

الاجتماعية للرجل والمرأة سيظلان ملاهما في المجتمع الانساني بعنصرهما
اساسيا في استمرار السيادة الاسمية للرجل على الانثى في الاسرة .

تنظيم الاسرة .

يقول ولم اجبر ان الاسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته
بسيطة ، و يتأيد هذا القول عن طريق الابحاث التي اجريت في المجتمعات
البداية او المجتمعات التاريخية ، اما ما قد بثه البعض عن شكل الاسرة قبل
وجود الثقافة فأمر لانستطيع تصوره . ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل
باجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الإنسان ، ذلك ان الدراسات
المتعددة على انواع الحيوان المختلفة اثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها،
فاذا كان الأمر كذلك عند الحيوان، فمن الطبيعي ان يكون الإنسان وهو
أعلى رتبة في سلم التطور من الحيوان قد عرف الاسرة في بداية الأمر .

ويلاحظ اجبر ان تنظيم الاسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق
خلال التاريخ ، ويقول ان الصورة العادية للأسرة بين البدائيين تشبه اسرتنا
اليوم لانها تنظم حول زوج وزوجة واحدة هما الأمر الذي جعل الاسرة
عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التي تقوم
بها أسر من نفس النوع . والتغير الاساسي في تنظيم الاسرة يتكون إما
باضافة اعضاء آخرين لها او بزيادة الوظائف او تناقصها . وقد عرفت
المجتمعات على مر التاريخ أيضا ان الاسرة إما ان تقوم على زواج داخلي
أو على زواج خارجي . والاساس في هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة،
منها النظرة الخاصة إلى الاقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج
منهم ، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل، ومحافظة على

الثروة أو العصبية أو الرغبة في إنشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز القوة التي قد تترتب على الزواج الخارجى .

وقد عرف المجتمع الإنسانى أنواعا متعددة من الزواج منها :

١ - الزواج الواحدانى الذى يقوم على ارتباط رجل واحد وامرأة واحدة .

٢ - الزواج المتعدد وينقسم إلى قسمين : تعدد الزوجات وهو زواج رجل بأكثر من امرأة واحدة، الذى يعتبر من اهم صور الزواج الباقية حتى الآن، ويقول بعض الباحثين إن بقاء هذا النوع من الزواج يعتبر دليلا على انه كان ولا يزال نظاما طبيعيا . وتعدد الأزواج ومعناه زواج امرأة بأكثر من رجل واحد، ولكن هذا النوع من الزواج لم يكتب له الانتشار لما ترتب عليه من صعوبات متعددة من امهات المشاكل التي ترتبت على نسبة الاطفال إلى رجل بعينه من ازواج المرأة .

٣ - الزواج الجماعى وهو الذى يتزوج فيه عدد من الرجال عددا من النساء دون تخصيص .

وبقرر ماكيفر وييج ان هنالك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الامرى يجدر بنا هنا ان نشير إليها على النحو الآتى :

١ - العمومية : ومعناها ان الامرة اكثر الصور الاجتماعية ترددا في المجتمع الإنسانى، كما انها توجد في كل المراحل التي مر عليها هذا المجتمع .

٢ - الاساس العاطفى الذى يقوم على مجموعة من الحوافز المقدمة العميقة

التي ترجع عن الطبيعة العضوية للانسان .

٣ - التأثير العميق الذي يظهر في ما للأسرة من اثر واضح باعتبارها البيئة الاجتماعية الاولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازما له طوال حياته .

٤ - الحجم المحدد ، لأن الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو إلى ما لا نهاية بل إنها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ - الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من انها فواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى.

٦ - مسئولية الأعضاء التي يحملونها بصورة قد لا تتكرر كثير ا عند اعضاء اى جماعة أخرى في المجتمع ، ذلك ان العضو في الأسرة لا يستطيع أن يهرب من واجباته إزاءها، بينما يستطيع ذلك بصورة ما إذا كان متنبيا لأي جماعة أخرى في المجتمع

٧ - يشدد المجتمع حراسه على الأسرة عن طريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فانها تحظى بأكثر اهتمام ادوات الضبط الاجتماعي ، ويعتبر هذا ابلغ دليل على اهميتها القصوى بالنسبة للمجتمعات الانسانية .

٨ - الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت ، فهي دائمة من حيث كونها نظاما موجودا في مجتمع الانسان في كل زمان ومكان ، وهي مؤقتة لانها لا تبقى إذا كنا نشير إلى اسرة بعينها ، بل إنها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن تنحل فيها أو تنتهي لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا

وظائف الأسرة .

هناك شبه إجماع بين علماء الاجتماع على أن الأسرة تقوم بمسدد من الوظائف هي الانجاب وإعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظائف الأخرى التي نشير إليها فيما يلي :

١- تنظيم السلوك الجنسي والانجاب:

وبلاحظ هنا أن الزواج ظاهرة فسيولوجية تخضع لمجموعة من الضوابط الثقافية ، تجعل العلاقات الجنسية إجبارية لبعض الأشخاص ، ومسموحاً بها للبعض الآخر ، ومنوعة للباقين . ولا يجب أن نخلط الزواج بالزواج ، لأن الزواج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ، وقد يحدث الزواج دون تزواج ، لأن الزواج يكون من القواعد والتعليمات التي تعد حقوق الزوج والزوجة وواجباتها وإمتيازاتها كل إزاء الآخر وإزاء أقاربهم وإزاء المجتمع ككل ، ولهذا يعتبر الزواج إتفاقاً تعاقدياً يعطى العلاقات الاجتماعية التي تكون الأسرة طابعاً رسمياً وثابتاً لم وعلى الرغم من أن هناك عدداً من المجتمعات تسمح بالخيرة الجنسية قبل الزواج إلا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة إزاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج . ومعنى هذا أن المسوحات الجنسية تختلف اختلافاً كبيراً جداً من ثقافة إلى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد في أقسامه المختلفة إزاء النظر إلى هذه الخيرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج . وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه بالرغم من تبهم المجتمع للسلوك الجنسي على هذا النحو ، إلا أن هذا لم يمنعه ولم يقض عليه في الواقع . ويظهر إهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد الاجتماعية والقانونية التي تحصل بشئون الجنس والزواج :

٣٦- العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة إنجاب الأطفال والإشراف على رعايتهم وتربيتهم، ولذلك تكون الأسرة مسئولة مسؤولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها في صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع .

٣٧- التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقاً متعاوناً على الأقل من الناحية الاقتصادية. أو ينقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة في في المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينة النفسية ، وتربيته وتوجيهه ، وتختلف المجتمعات في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المستويات ، ويلاحظ أن الإشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التي تتحمل المرأة مسؤوليتها.

٣٨- الإشباع :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التي توفر للعائل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الإنفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الإشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة في مداعبة الأطفال وفي اللعب معهم .

مشاكل الأسرة :

هناك قول شائع أن الأسرة في هذه الأيام تعرض لآزمات وتعهدات

متعددة نتيجة لتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعتبرها البعض شديدة الوطأة على نظام الأسرة الحديث. ويحمل القول معان متعددة منها ، أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها بالازمات أو التصدعات ، أو ان الحياة الحديثة في المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الأسرة وتماسكها ، أو ان عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البيت وصرفت الرجال والنساء معا عن الاهتمام به . ولكن الاتجاهات المتعددة عن الأسرة في المجتمعات البدائية والقديمة ، أثبتت أن الأسرة شأنها شأن أى نظام إجتماعى آخر واجهت الازمات والتصدعات وعرفت الطلاق الذى يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا النظام ومع ذلك يلاحظ إزدیاد نسب الطلاق فى مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة فى أى وقت مضى حتى فى تلك المجتمعات التى تحرم الطلاق دينيا ، وقد أجمع الباحثون على ان من أهم أسباب الطلاق ما يلي :

١ - عدم التوافق الجنسى بين الزوجين يؤدي إلى إزدیاد درجة الخلافات ووصولها إلى نقطة يصعب معها التوفيق ، ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج .

٢ - الحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج ، والذى يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهرى للزواج . ومن المعروف أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقتهم تخطيطا واقعيا ، وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم .

٣ - اختلاف المستوى الإقتصادى والإجتماعى والثقافى قد يكون عاملا هاما فى المدى القصير أو الطويل فى حل رابطة الزوجية ، لأن الأسرة وهى

جماعة تقوم على التعاون المتبادل ولا تستمر طويلا في البقاء مع وجود فوارق يحسبها الزوجين باستمرار .

٤ - وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية وانخفاض المستوى الاقتصادي والمرض والمقم وغير ذلك من الأسباب التي لا تجعل بقرار الطلاق في بعض الحالات .

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب الطلاق، بل إن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال بين أقسامه المختلفة، وعلى كل حال فإننا نستطيع أن نقول إن العوامل السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة ، أما غلبة عامل على آخر فأمر متصل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة .

وإذا كان الطلاق هو التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج، فإن هناك أنواعا متعددة من السلوك تشير إلى توقف هذه الرابطة مثل الهجر والانفصال التي يحتمل أن تعود بعدهما رابطة الزواج مرة أخرى إذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن الآخر أن يقدرتا مسؤوليتهما الاجتماعية إزاء الأسرة .

و يلاحظ ان نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال، ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات إلى إنجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير في الطلاق . كما أن الزوجة قد تسمى تدير أمور المنزل في بعض الأحيان لتستنزف ميذاينة زوجها حتى لا يحقق فائضا من المال يستخدمه في قضاء وقت الفراغ بعيدا عنها أو يمكنه من الزواج بأخرى .

إن تصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سبباً هاماً في انحراف الأحداث وفي السلوك الإجرامي عامة. وفي عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسي الذي يتعرض له الأفراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين .

التوافق الزواجي :

يقول جورج لندبرج إننا نستطيع أن نصل إلى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التي أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التي تحدد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والأسرة وهي كما يلي :

١ - الطفل الذي ينشأ في بيت سعيد وفي جو عائلي مريح ينجح في حياته الزوجية ويكون سعيداً بها ، أو بمعنى آخر الآباء السعداء يخرجون أطفالاً يكونون سعداء عندما يتزوجون .

٢ - عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالاشباع والحب تكون أساساً هاماً في الصلات القوية التي تربط الزوجين وتؤدي إلى علاقة دائمة وثابتة .

٣ - ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الأطفال أو عدم وجودهم أو عيديم وبين السعادة الزوجية .

٤ - يرتبط التوافق الزواجي بصفات الشخصية مثل الاستعداد للتخلي عن موقف التحدي في المناقشة أو الصبر عند الاستثارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين وإذلالهم .

٥ - ترتبط القدرة على الأخذ والعطاء في المسائل العاطفية بالسعادة الزوجية .

٦ - كلما كان الإنسان سعيداً في زواجه كلما كان أكثر حبا للناس، ذلك أن أولئك الذين يستمتعون بصحبة الغير هم أكثر الناس فرصة في النجاح في الحياة الزوجية .

٧ - يرتبط النجاح في الزواج بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرفيعة. ذلك أنه كلما كان الإنسان شديد الحرص على أداء الواجب مؤمناً بالقيم الإنسانية كلما كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسعد في حياته الزوجية. والزواج الناجح هو الذي يجمع الزوجين عن طريق الحب والصدقة، لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدي إلى حسن التفاهم والتفاهم الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقرير أمور الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الزواج .

٨ - تقدير الزوجة لجهود زوجها في توفير الاستقرار والأمن الإقتصادي للأسرة إلى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط ارتباطاً قوياً بالسعادة الزوجية .

٩ - لا يرتبط نجاح المرأة في عملها إذا كانت عاملة أو موظفة بالسعادة أو الشقاء في الزواج .

١٠ - تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثاني، وتدل البيانات

التي جمعها الباحثون أنهم يستطيعون أن يكون سعداء كما لو كان متزوجات لأول مرة .

ويعدد كرك باتريك Kirkpatrick العوامل المتعددة التي ترتبط بالتوافق الزواجي قبل الزواج وبعده على النحو الآتي :

١ - عوامل ما قبل الزواج :

- أ - سعادة زواج الوالدين .
- ب - طول مدة التعرف والمودة والمخاطبة .
- ج - المعلومات الجنسية الصحيحة في الطفولة .
- د - السعادة الشخصية أثناء الطفولة .
- هـ - موافقة الوالدين والآخرين على الزواج .
- و - التوافق أثناء فترة الخطوبة والرغبة الطبيعية في الزواج .
- ز - التشابه الديني والعنصري .
- ح - للمركز الاجتماعي والتربوي العالي .
- ط - السن الذي يصل فيه الفرد إلى مرتبة النضج .
- ي - الانسجام العاطفي مع الوالدين أثناء الطفولة .

٢ - عوامل ما بعد الزواج

- أ - المقدرة على إتمام العملية الجنسية بصورة مرضية

- ب - الثقة بالعواطف التي تظهر بعد الزواج والرضا عنها .
- ج - العلاقة المتوازنة بين الزوجين بدلا من السيطرة من جانب واحد مع تقدير لمور الزوج .
- د - الصحة العقلية والنفسية .
- هـ - الصحة المنسجمة التي تقوم على المصالح المشتركة والمرتبطة في نفس الوقت باتجاهات مناسبة نحو الزواج وشريك الحياة .

تغير العائلة في المجتمع العربي ونتائجه

من المؤلف في دراسات الأسرة أن يتخذ الباحث طريقين : الاول ، عرض الحقائق المقارنة عن الأسرة باعتبارها نظاما اجتماعيا موجودا في كل مجتمع بغض النظر عن الزمان والمكان . وهذا ما فعلناه في الصفحات السابقة ، والثاني ، عرض الحقائق المتعلقة بالأسرة في المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث لتكون أقرب وأشد إنصافا للقارئ . ومن هذه الزاوية لانكاد نجد مؤلفا في علم الاجتماع أو الأسرة ، إلا كانت موضوعات الأسرة ذات صلة وثيقة بطايعها في مجتمع معين . ومن أجل هذا سوف أعرض فيما بعد لبعض الحقائق المتصلة بالأسرة في مجتمعتنا ، وفي القسم القروى منه خاصة ، لائني أعتقد أن المعلومات السابقة عن بناء الأسرة ووظائفها ومشاكلها يمكن أن تنطبق نسبيا على الأسرة في القسم الحضري من مجتمعتنا .

إن مجتمعتنا القروى يتغير ، وتغيره أصبح حقيقة واضحة ومحلا للدراسة . ومن أكثر النظم فيه استجابة لعوامل التغير ، نظام الأسرة . لأن تغيره يكشف عن الآثار العميقة لما لحق طابع المجتمع القروى كله من تغير .

ويجب ان نلاحظ هنا ان دراسة المجتمع القروى عندنا لا يمكن ان تتم دفعة واحدة نظرا للصعوبات العديدة التى تواجه الباحث ، لاختلاف القرى من حيث الحجم والبعد عن المدينة وغير ذلك من العوامل التى تجعل من الضرورى تنميطها لإمكان دراستها علميا .

ولكن الحقائق التى سنشير إليها فيما بعد كانت نتيجة دراسة على نمط واحد، يمكن ان تجد نسيبا الخطوط العامة التى يسير فيها تغير المجتمع القروى ونظام الأسرة خاصة (١)

✳ إن التغير فى (العائلة) أحد النتائج الهامة للتغير الاجتماعى فى المجتمع القروى .والذى ترتب عليه تغيرات مصاحبة تشمل الأسس التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية ، حقيقة إن التغير الاجتماعى يغير من الحياة القروية ككل بما فيها الحياة العائلية ، إلا ان تغير العائلة فى مراحل التغير الأولى كان واضح ونتائجه المصاحبة كانت اوسع . والان تزداد عوامل التغير ، وتزداد لذلك عمليات التغير فى كل ناحية .

لقد كانت زيادة السكان فى القرية وما تبعها من زيادة حجم العائلات المتعاقبة والتى تعيش على ارض تتناقص باستمرار . التذير الأول لازمة العائلة فيما بعد . وكان فى وجود العائلة القديمة على نحو ما معتمدة فى حياتها الاقتصادية على ارض تزدحم فيها الأيدى العاملة ، إذانا ببدء خلاقات لا تنتهى ، تزداد ولا تختفى إلا لتعود أكثر شدة من قبل . ويشارك فى هذا الحلال الرجال والنساء على السواء ، ويعملون بالتالى على تفكك العائلة ،

لأن السلطة التي كانت تعيد التوازن ، فقدت مقومات الطاعة لها منذ ان فقدت القدرة على إمساك تضامن العائلة عن طريق وحدة الحياتين الاقتصادية والإجتماعية وعندما يبدأ الأفراد يناقشون حياتهم الاقتصادية ويصلون على تدبير أمورهم تهبط سلطة التضامن باستمرار . وقد كان تغير الأساس الاقتصادي للعائلة عاملا مهما في خفض حجم العائلة في أغلب المجتمعات الريفية لا في مجتمعاتنا وحده ، بل في كثير من أنحاء العالم . فارتن يانج M. Yang يلاحظ في قرية Taitou في مقاطعة Shantung بالصين ان الشبان لا يحملون الآن أى عاطفة وثيقة نحو العائلات ، واصبح الخلاف امرا عاديا يتعلق اغلبه بمسائل السكن والعمل والغذاء (١) . إذن فقد كان لتغير حجم العائلات وانتمائها إلى اسر مستقلة وخصوصا من الناحية الاقتصادية ، آثار هامة على الحياة العائلية وخصائصها القديمة المتفقة مع تنظيمها للتميز ، بل على مجتمع القرية ككل وطبيعة الحياة الإجتماعية فيه ، وايضا على علاقات القرية بالقرى الأخرى وعبر اكر الإدارة والسلطة في المدينة وفي العاصمة .

وهنا ينبغي ان نسأل سؤالا هاما ، هل القرية في وجود العائلة كانت « كلا whole » ، وفقدت هذه الكلية في وجود الاسرة ؟ والإجابة على هذا السؤال بالإيجاب يتفق مع الاتجاه العام لمدرسة شيكاغو التي كان رد فيلد Redfield من ابرز ممثليها والتي تنظر إلى القرى الآن وقبل ذلك على أنها مختلفة اساسا عن المجتمعات البدائية في صفتين اساسيتين، وهى العزلة والكلية بينما تكون القرية شبه منعزلة وجزءا من كل . وعلى ذلك تختلف طرق الدراسة باختلاف النموذج على هذا النحو . وقد هازل كثير من الباحثين

(١) Martin C. Yang, A Chinese Village, London. 1947. p. 239

إثبات هذا الفرض . مثل هاتش Hatch ، وبر جرايسلوند Per Graesslan فالقريتان محل دراستهما كانت كل منهما تفقد الكلية في مجرى التاريخ حتى أصبحت منذ مدة وإلى الآن جزءا من كل (١) . والواقع أن خاصية الكلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاكتهاء الذاتى . فإذا كانت قريتا هاتش وجرايسلوند على هذا النحو فى الماضى وأخذتا تفقدان هذه الخاصية ، فأنى لا اعرف على وجه التحديد أن القرى فى مجتمعا كانت كل منها كلا كذلك فيما مضى . ذلك لأن الاكتتهاء الذاتى مسألة نسبية ، وارتباط القرية كما قال ردفيلد بأحد المدينيات القديمة لا يجعلها من جميع الوجوه « كل whole » أى مكتفية بذاتها كالمجتمع البدائي . والاكتهاء الذاتى لا يعنى إكتهاء من الناحية الاقتصادية بل هو ايضا من الناحية الاجتماعية . فإذا كان الإكتهاء الذاتى يؤدي إلى العزلة . فان القرى لم تكن كذلك فى أى مرحلة من مراحل تاريخها - على ما اعلم . فالقروى كانت يحس بالقرى المجاورة والمدينة ويحدد مركزه فى العالم على هذا الاساس (٢) . كما كان يحس بالحكومة لأنها تفرض عليه الضرائب ، وتنقله من قريته للعمل فى « السخرة » او الالتحاق بالجيش ، ويتدخل رجالها عند الاشتباك وسقوط القتلى وهكذا .

إذن فالقرية يمكن ان تكون مكتفية بذاتها ومنعزلة نسبيا كما كانت من قبل ومع ذلك تكون جزءا من كل ، أى أن عزلتها واكتفائها بذاتها النسبين كانا أكثر اثرا فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية من اتانها إلى كل أكبر وهو

1 — Redfield, 'The Little Community', Chicago 1956. PP-108—109

2 — Redfield & Alfonso Villa, Chan kom : A Maya village,
Washington, 1960 P.I.

المجتمع الكبير . ولهذا كان التغير الاجتماعي في حقيقة الأمر نفسياً في العزلة والاكتفاء الذاتي . وكلما زاد التغير في هاتين الناحيتين كلما ظهر أثر الكل في حياة الجزء ... وهكذا ، وبالتالي فإن التغير في علاقة الكل بالجزء يؤدي الى تغيرات هامة في الجزء . ومن هذه الزاوية كان اهتمام الباحثين في المجتمعات القروية الهندية منصبا على دراسة أثر المدينة والحكومة في التغيرات الاجتماعية في هذه المجتمعات (١) .

ولم تفقد القرية « الكلية النسبية » بتغير العائلة وتفككها إلى امر مستقل فقط ، بل تغيرت الكلية أيضا بالنسبة لوحدها الرئيسية وهي البدنات ، لأن دائرة الاعتماد بالنسبة لها زادت كما زادت هذه الدائرة بالنسبة للقرية ككل . والاعتماد في الحيائين الاجتماعية والاقتصادية كقياس لتغير مدى العلاقات صكافة وعددا يشبه في نواح كثيرة التغير من الكل الى الجزء في حالة المجتمعات القروية . وعلاقة الاعتماد هذه يتخذها جودفري ومونيكاً ويلسون أساساً للمقارنة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة . ولهذا كلما زاد الاعتماد - مع زيادة حجم المجتمع - كلما تغير المجتمع من البدائية الى الحضرية (٢) وهكذا .

ومعنى هذا أن علاقة الانتماء إلى الكل كانت ذات اتجاه معين في الماضي ، وتغير هذا الآن . ويمكن تطبيق هذا القول على العائلة القديمة وعلى الأسرة الآن . كما يمكن تطبيقه أيضا على أي قرية في الحالتين . فالقروى في العائلة والبدنة كان يحس بعلاقة الانتماء للنسق القرأى أكثر من إحساسه

١ - Mokim, Marriot, village India, chicago

٢ - Godfrey & Monica, Wilson : Op. cit, pp. 25-30

بالإتناء للمجتمع القروى ، ولا يحس بالقرية إلا فى بعض المناسبات الخاصة . ومع هذا يكون إحساس الإتناء جمعيا لإفرديا ، وكذلك الأمر بالنسبة للقرية فقد كان إحساسها ككل بذاتيتها أو هويتها هو الإحساس الدائم ، أما إحساسها بالدولة أو بالمجتمع الكبير فكان إحساسا مؤقتا . ولهذا كانت القرية تنتمى للمكان الذى تعيش فيه إتناء من الدرجة الأولى ، أما الأسرة اليوم فانها تنتمى - وعلى الأخص من وجهة نظر الفرد - إلى مجتمع القرية أكثر من الإتناء إلى النسق القرابى القديم ، ومعنى هذا ان دائرة علاقات الفرد أصبحت تشمل من الناحية النظرية جميع افراد القرية ، وبالتالي فان القرية الآن تنتمى إلى دائرة أكبر من حيث المكان ويزداد إتنائها كلما صغرت الوحدة المكانية . ولهذا فان إتناءها للمركز أقوى من المحافظة ، وأقوى أكثر بالنسبة للدولة ككل . وكقاعدة يمكن القول إنه كلما زادت عوامل التغير الاجتماعى وزادت آثارها كلما زاد إتصال الأجزاء شدة بالكل ، سواء كانت هذه الأجزاء فردا أو أسرة أو قرية .

إن النتائج التى ترتبت على تغير العائلة فى الحياة الاجتماعيه فى مجتمع القرية تعتبر تغيرات مصاحبة عديدة لتغير العائلة ، وتزداد ويتعين إتجاهها بمرور الزمن . ويمكن إبرازها على النحو التالى :

١ - زيادة التنقل الاجتماعى :

أصبحت الأسرة أساس البناء الاجتماعى وزادت الصلات المتبادلة بين القرى والعالم الخارجى ، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداها فى الداخل والخارج معا . لهذا فالتنقل الآن الخصائص التالية :

أولاً : « غير محدود Unlimited » لأن الحواجز القديمة للعائلة والبدنة

ويجتمع القرية ككل لم تعد تمنع إمتداد العلاقات في أى اتجاه ، ولذلك زادت سرعة التنقل ومداها .

ثانياً : أفقى لا يقتصر فقط على الزواج ، بل يمتد إلى عدد من العلاقات المختلفة لجميع الأفراد من الجنسين من مختلف فئات السن . وتعدى الانتقال على هذا النحو حدود النسق القرابى وأصبح انتقالا في دائرة مجتمع القرية .

ثالثاً : رأسى وهو ما لم يكن موجودا من قبل . فالأفراد والأسر تنتقل الآن من حيث المركز الاقتصادى والإجتماعى نتيجة لتفتت الملكية أو إنعدامها من طبقة اعلى إلى طبقة أدنى . كما ان بعض أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من الناحية الإجتماعية افقيا . اصبحوا الآن ينتقلون رأسيا ايضا على اساس إرتفاع مركزهم الاقتصادى والإجتماعى . ويشير بعض القرويين العمل الزراعى فيشتغلون بالتجارة او بالمهن والحرف ، فينتقلون رأسيا من طائفة الى اخرى وهكذا . كما ان هجرة القرويين والمعلمين من القرية إلى المدينة تمثل في جوهرها تنقلا اجتماعيا رأسيا .

رابعا : توسطى Intermediary أى غير واضح . وذلك لان بعض الأفراد ينتقلون من مركز الى آخر غير محدد ، كأن يعمل القروى بالتجارة والزراعة معا . او يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت .

٢ - اللاتبئية Uncertainty

كانت علاقة القروى بالأرض والعائلة والزمن علاقة ثابتة منتظمة، وتدور حياته في دورات يمكن التنبؤ بها في دقة وتحديد كبيرين ، ولهذا كان من

السبل تعين الابعاد الايكولوجية والبنائية (١) للفرد والمائلة . فدورة عام واحد كانت تعنى أنواعا مختلفة من العمل والحاصيل وفترات محددة من الفراغ ، كما كانت تعنى إحتفالا بمناسبات وقيامًا بشعائر مختلفة ، وتوالى السنين لا يحمل معنى التغير ، وإنما يحمل معنى التردد أو المطابقة . ولهذا كانت دورة حياة الافراد من الجنسين تكاد أن تكون متشابهة ، ونظرا لعدم اختلال هذا النظام ، فقد كان الفرد متنبئا من كل شيء يتعلق بحياته الاجتماعية والاقتصادية - حتى الموت فأجل « مكتوب » وكان الذى يقوى هذا التنبؤ وجود الحياة العائلي بخصائصها التى اشرنا اليها . ولكن تغير العائلة تحت تأثير العوامل الاقتصادية واستمرار انخفاض مستوى المعيشة الى جانب التأثيرات المتتالية من المدينة جعل هذا التنبؤ يختل . ولهذا اختلفت علاقة القروى بالأرض وبالعائلة القراية ، وأصبح الامتداد الزمنى لا يؤدي الى دورات متشابهة للحياة ، بل يؤدي الى تغيرات تحمل معها القلق وعدم الأمن . فكل ما كان ثابتا فى الماضى يراه الآن متغيرا ولا يعلم اتجاهه أو مداه .

وتفصيل ذلك انه إذا اعتبرنا للقرية مجتمعا « ثابتا » فيما مضى ، وقد كان كذلك لأن الانسان الأساسية فى تكوينه كانت ثابتا ايضا ، جاز لنا القول إنه كان مجتمعا متوازنا ، ويهتز هذا التوازن عن طريق التغيرات الاجتماعية ، ونتيجة لهذا الاهتزاز فان الآباء لا يعرفون مستقبل ابنائهم من حيث المهنة ، بعكس الحال فى الحالة الاولى ، والاتجاه الآن إلى الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة وبالاخلاق القروية أكثر من الاخلاق الجمعية . ومع انه فى

الماضى لم يكن هناك مجال للتجريب ، فقد تمت المحاولات والاختطاء قبل ذلك حتى وصل الحال إلى وضعه الراهن واستقر على طرق معينة مفضلة ، ويقال « اننا نفعل ذلك لأن الامر كان كذلك : »^(١) .

ومع ان التجريب الان ليس له دور كبير وغير ظاهر في بعض الاحيان فليس هذا راجعا إلى السبب الاول ، بل ان القرويين يعرفون ان هناك طرقا افضل ، ولكنهم لأسباب متعددة ، واهمها عجزهم الإقتصادي لا يقبلون على اى تغيير خصوصا في النواحي المتعلقة بالثقافة المادية . وخلاصة القول إن القروى الان لا يعرف إذا كان سيظل بالقرية ام سيهاجر او هل سينجح في الوفاء بمحاجات أسرته ام سيتعرض للفشل ، هل سيكون دائما على علاقات طيبة مع الجميع ، او هل التغير عامة فى صالحه ام سيلاقى العصاب .. وهكذا .

٣ - الإستقلال والتبعية : *Autonomy & Sudordination*

لم يكن الفرد فى العائلة مستقلا بل كان تابعا لها ، ولهذا لم يتمكن له تبعية اخرى حتى لسلطة القرية الكلية فنظام المسؤولية الجمعية كان يجعل الافراد جميعا وحدة واحدة داخل العائلة او البدينة ، ولم يكن لاحد منهم إستقلال خاص من هذه الناحية ، وكذلك بالنسبة للعائلة فى حدود البدينة ، النسق القرابى الاكبر .

اما الآن وفى ضوء التغير الاجتماعى الذى حدث للعائلة والمجتمع القرية ،

1 - W. Ogburn, M. Nimkoff: handbook of Sociology 1953, PP. 585-586

فقد أصبح الفرد أو الأسرة التى ينتبى إليها مستقلة وتابعة فى نفس الوقت. لأنه نظرا لتعدد علاقات الافراد وكثافتها فى نفس الوقت فى الداخل والخارج . فقد أصبحت ضيقة Narrow بمعنى انه لا يشترك فيها عدد كبير على نفس المستوى كما كان الحال أيام العائلة . ولهذا كلما ضاقت العلاقات بهذا المعنى كلما زاد استقلال الفرد أو الأسرة . اما التبعية فقد كان الفرد تابعا لوحدة صغيرة ، أى ان علاقات التبعية كانت تدور فى دائرة محدودة وهى البدنة أو العائلة ، ولكن الوضع الآن ان دائرة التبعية اتسعت حتى شملت مجتمع القرية ، بل الدولة بأسرها ايضا . ومثال ذلك ان التبعية من حيث السلطة هى تبعية للقرية وللمدينة ايضا . إذن كلما زادت علاقات الفرد من حيث الاتساع كلما اتسع نطاق تبعيته وهكذا .

٤ - فردية البعد البنائى : *Individualism in Structural distance*

البعد البنائية (١) - أو الإجتماعية - كانت ابعادا بين عائلات وبنات وبين عائلات وبنات اخرى . والبعد البنائى على هذا النحو كان يتضمن حجم البدنة ودورها فى سلطة مجتمع القرية ، وبالتالي مركزها الاجتماعى والاقتصادى ، إلى جانب درجة التضامن فيها . ولهذا لم يكن للفرد استقلال بنائى خاص . فأعضاء البدنة جميعا متشابهيين بعدا بنائيا ، ومتميزين على هذا الاساس عن اعضاء البدنات الاخرى .

(١) البعد البنائى - فكرة استخدامها اينازر بريت هارد فى الفصل الخامس بالزمن والمكان فى كتابه عن التوير ليدور طبيعة العلاقات بين القسرى والبنات للكوته لقب التوير .

والآن نظرا لتفكك العائلة واتساع نطاق العلاقات التي تربط الأسر والأفراد ، وتغير مضامين الأنساق القرابية ، وظهور المصاحبة كحدد لاتجاه هذه العلاقات ودرجة شدتها . فقد أصبح البعد الاجتماعي فرديا . وأم ما يدخل الآن في تحديد هذا البعد المركز الاقتصادي . كما أن المركز الاقتصادي لم يعد يحدد أساساً بملكية مساحة معينة من الأرض ، بل بمقدار ما يكسبه الفرد من الزراعة أو من غيرها من الأعمال ، تجارة أو مهنة أو حرفا .

ومن هذه الزاوية ارتفع مركز أفراد كانوا يقيمون فيما مضى مرتبة أدنى ، وهم على الأخص المشتغلون بالحرف والمهنة المختلفة ، وضائق الأبعاد التي تفصلهم عن القرويين المشتغلين بالزراعة . ومع هذا يدخل المركز الاجتماعي القديم في تحديد البعد البنائي ، ولكنه قد يتجاوز عنه في العلاقات الاجتماعية كالزواج . وكقاعدة يمكن القول أنه كلما زاد التغير الاجتماعي كلما تحددت الأبعاد البنائية بين الأسر والأفراد على أساس إقتصادي ، وقل دور المركز الاجتماعي في هذا التحديد .

ونظرا لانتساع مدى العلاقات التي تربط القرية الآن بغيرها من القرى المجاورة وبالمدن ، فإن الأبعاد البنائية للأفراد تهاض أيضا على أساس إقتصادي . فالفرد يدخل في علاقة اجتماعية مع فرد من قرية أخرى إذا كان في نفس المستوى ، ولكن في هذه الحالات يدخل في الاعتبار المركز الاجتماعي للعائلة أو البنية إذا كانت هذه علاقة زواج ، كما يدخل فيها بصفة عامة البعد البنائي للقريتين ، ويدخل في هذا الاعتبار أيضا خصائص كل قرية على حده ، أو النموذج الذي اشتهرت به بين القرى

أو في المنطقة المحلية . إذن فالقرية ينظر إليها من هذه الزاوية كما ينظر للفرد أو بطريقة مشابهة .

ومثال ذلك أن أفرادا من القرية يقبلون على الزواج من فتيات من قرية أخرى نظرا « لسمعتها » المسالة ، ويعرضون عن الزواج بفتيات من قرية أخرى « لسمعتها » العدوانية . وكقاعدة كلما ازدادت صلات القرى بعضها ببعض الآخر كلما تفككت فكرة النموذج في تطبيقها على القرية ككل ، وكلما أصبح ممكنا الدخول في علاقات متعددة على مستوى الأفراد والأسر .

• - الهجرة رأسيا وأفقيا Vertical & Horizontal

تزداد الهجرة بمرور الزمن . وقد بلغت أقصاها في المجتمع القروي في فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبها . وهي مستمرة حتى الآن . وهي إما رأسية أو أفقية . فالهجرة الرأسية تتمثل في القرويين الذين يتركون القرية إما بعفة دائمة ليعملوا في غير العمل الزراعي في جهات بعيدة ويعيشون مع جماعات تختلف عن عائلاتهم من حيث المراكز الاقتصادية والاجتماعية . فبعضهم يعمل في تطهير الترع والمصارف . والآخرون يقيمون في المدينة ويعملون في المصانع أو في مصالح الحكومة المختلفة . كما أنه يمكن اعتبار من يتعلمون من أبناء القرية ضمن هذه الفئة ، لأنهم في حقيقة الأمر يتركون ويعملون في المدينة ويغرون من مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية ، وينضمون إلى جماعات تختلف من حيث القيم والمركز عن أسرهم .

أما الهجرة لـ"قبة" فانها تتمثل فى القرويين الذين يهاجرون من القرية مؤقتا ليعملوا فى الزراعة خصوصا فى مواسم الحصاد أو الجنى يعودون إلى القرى ثانيا . وهؤلاء ينتقلون من جماعة إلى جماعة ممانلة تقريبا ، أو دائما حين ينتقل الفرد بمفرده أو مع أسرته ليقيم فى قرية أخرى بعيدة أو قريبة، يزرع الأرض عن طريق الإيجار أو الملكية . فلا يتغير دوره أو مركزه بذلك .

ومن حيث أثر المهاجرين على القرية ، نجد انها تتأثر أكثر بالمهاجرين رأسيا ، لـ"أنهم إذا ظلوا على صلة بالقرية فانهم يساعدون أسرهم الباقية ويحبسون معهم فى اثناء عودتهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة أيضا "١١ . وقد لاحظت ان غير المتعلمين منهم أكثر من المتعلمين أثرًا فى هذه الناحية .

٦ - التفكك النسبى فى القواصل :

كان من خصائص العائلة القديمة الفصل التام وتحديد العلاقات والعمل على أساس الجنس والسن . وكان هذا الفصل احد قيم التنشئة الاجتماعية ونماذج السلوك المرعية . وبناء على التغير فى العائلة وما تترتب عليه من إستغلال الأسر بالإضافة إلى النتائج السابقة ، يلاحظ ان مركز المرأة أخذ فى الإزدىاد ، كما يزداد الآن دورها فى الحياة الاجتماعية العامة ومشاركتها فى الحياة الاقتصادية .

وقد زاد عمل المرأة ومسؤوليتها في الأسرة عنهما في العائلة، ولذلك تسهم بنصيب اوفر في العمليات الزراعية التي كانت وفقاً على الرجال . كما انها تقوم بدور هام في المبادلات الاقتصادية . وفي السوق نجد الرجال والنساء معاً . وبالتالي يتغير النموذج أو طبيعة السلوك المتوقع من المرأة . حقيقة إن الرجال لا زال لهم السيادة من الوجهة النظرية ، إلا ان تسمية المرأة المطلقة له تصبح مثار جدل بين الزوجين . وفي كثير من الأسر تقوم المرأة حين يموت الزوج بجميع مسؤولياته فيما عدا العمل الزراعي الذي يتطلب مجهوداً بدنياً شاقاً . وفي غير ذلك تبرز البذور وتسقى المزروعات وتجنّى وتحمّد . ومن المناظر المألوفة في القرى ان يتحدث الرجال إلى النساء علناً او يصرن معهن في الطرقات سواء كانوا ينتمون إليهن عن طريق القرابة ام لا .

أما فواصل السن فقد تفككت هي الأخرى ، فلم يعد الشباب مثلاً يلتزمون بدقة أنماط معينة من السلوك امام الكبار ، كما انهم يجلسون معهم يتبادلون « المزاح » او الرأي ، وكقاعدة يمكن القول إن انواع السلوك المترتبة على فواصل السن كاحترام الصغير للكبير وطاعته وعدم تبادل المزاح معه ، تتغير الان إلى نوع من حرية السلوك فيه انحراف كبير عن القاليد القديمة .

إذن يمكننا ان ندرك مما سبق ان الحياة القروية القديمة التي كانت تقوم على الحياة الجماعية في العائلة وما لها من خصائص تتغير الان بفعل عوامل متعددة ، اهمها العوامل الاقتصادية وتأثيرات المدينة والقانون . وليست هذه الملاحظة خاصة بالقرية في مجتمعاتنا ، بل اغلب الظن ان تغير

القرية ظاهرة عامة في المجتمعات التي يعتمد جزء منها على الزراعة ، حتى ان ردفيلد Redfield تزعم في شيكاجو حركة كبرى تهدف إلى دراسة الحياة الريفية في مختلف اجزاء العالم قبلما تتغير معالمها^(١). فكيف انثروبولوجيون من قبل في المجتمعات البدائية قبل الغزو الاوربي وابانه ، فلا بد ان يحدث نفس الشيء في المجتمعات القروية مع التعديلات الضرورية في المنهج بسبب الاختلاف بين دراسة الكل المنعزل المكثف بذاته في حالة المجتمع البدائي ، والجزء غير المنعزل غير المكثف بذاته نسبيا في حالة القرية . وقد اجريت فعلا عدة دراسات هامة في الهند والمكسيك وبعض دول الشرق الأقصى لمواجهة هذا المطلب العلمى الهام . حتى ان ردفيلد وغيره من زملائه وتلاميذه نتيجة لهذه الدراسات ، اخذوا يقارنون المجتمعات القروية التاريخية والمدرسة بالطريقة العلمية لاستخراج التعميمات التي تصور الجوانب المتشابهة في الحياة الريفية عامة .

وقد وجدت في أثناء البحث وبعدة عدداً من وجوه الشبه بين القرية في مجتمعات القروى والقرى الأخرى التي درست في بعض أجزاء العالم . فشلا في بحث العائلة القديمة والمتغيرة في الهند وصل دوبيه Dube الى عدة نتائج هامة لا تختلف كثيراً عن النتائج التي وصلت اليها (٢) . فالعائلة القديمة في

1 — R. Redfield, Peasant society and Culture, chicogo 1956

pp. 137-139

2 — S.C. Dube, Indian Village, London, 1956. pp. 222-229

قرية شاميريت Shamirpet كانت متضامنة أو متأسكة ، ترتبط بالأرض والمسكن ارتباطاً وثيقاً ، والعلاقات داخلها وخارجها محددة على أساس السن والجنس والنسب القرابي ، وهي اليوم تسجل تغيرات هامة ، فالقروية خاصة نامية ، والمهجرات متعددة نتيجة لاختلال الأوضاع الاقتصادية وتأثيرات المدينة ، كما ان التقاليد القديمة المنظمة للعلاقات الاجتماعية أخذت في التدهار ، اي لم تصبح بعد محددة بأحكام لنموذج السلوك القروي والجمعي ... وهكذا .

ومثل آخر من الصين عندما يصور مارتن يانغ M. yang مدى اعتماد العائلة القديمة على الأرض في حياتها الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى ماذهب اليه من تغير إذا تغيرت علاقتها بالأرض فيقول «إن الأرض أساس العائلة الحقيقي ، وعندما نقول إن العائلة تفككت فعني ذلك أنها فقدت أرضها » (١٦) .

ولا يعني هذا ان وجوه التشابه في الحياة الريفية تؤدي مثلاً الى تطابق التنظيم العائلي في القديم وسيره في اتجاه واحد اثناء التغير . فالتغير الاجتماعي مرتهن بعدة عوامل قد تكون متوازنة الاهمية او قد يفوق بعضها الآخر من هذه الناحية بحسب ظروف القرى محل الدراسة . ولهذا فان اتجاهات التغير او سرعته قد تختلف من قرية الى اخرى ، بل قد تختلف من قرية الى اخرى في نفس المجتمع كما هو واضح من وصف حامد عمار لتغير العائلة في قرية

سوا (١) بمقارنته بالتغير في النموذج الذي درس . ولعل الاختلاف كما اظن
لا يرجع الى اختلافات اساسية وانما يتعلق باختلافات بالمدى لاختلاف
الظروف نسبياً .

1 - Hamed Ammar, Growing up in an Egyptian Village,
London, 1954, pp. 42-47

محتويات الكتاب

مقدمة الكتاب

الفصل الأول

١

ميدان علم الاجتماع

الفصل الثاني

٥٥

علم الاجتماع والمنهج العلمي

الفصل الثالث

٨٥

المجتمع والحياة الاجتماعية

الفصل الرابع

١٤١

الثقافة والمجتمع

الفصل الخامس

١٧٦

الشخصية

الفصل السادس

٢٠٧

قواعد الخطب بالمثل في المجتمع

الفصل السابع

٢٣٥

المجتمعات المحلية

الفصل الثامن

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

الفصل التاسع

النظم الاجتماعية

الفصل العاشر
